



جامعة محمد الخامس - الرباط
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكادال
شعبة القانون العام والعلوم السياسية

بحث لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان:

السياسات الإجتماعية في المغرب
دراسة لحالة عمل مؤسسة محمد السادس للنهوض
بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين
(2002 - 2018)

تحت اشراف الدكتور:

عبد الرحيم المنار اسليمي

من إعداد الطالب:

هشام معروف

رئيسا	د.أحمد بوجداد، أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكادال
مشرفا	د.عبد الرحيم المنار اسليمي، أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكادال
عضوا	د. حسن طارق، أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية -السويسي
عضوا	د. الحسين أعبوشي، أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - القاضي عياض بمراكش
عضوا	د.جواد النوحى ، أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكادال
عضوا	ذ.جمال زيتوني، مدير الخدمات بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين

شكر وتقدير

الحمد لله سبحانه وتعالى وأشكره شكرا يوفي نعمه

أن وفقني لإنجاز هذا البحث

إذ تعجز عبارات الشكر في بعض الأحيان عن تبليغ المراد نحو

عظيم الإمتنان والعرفان، لكنها تبقى الوسيلة الوحيدة التي قد

يستطيع المرء أن يعبر من خلالها عن كل ما يخالجه من

مشاعر الإحترام والتقدير.

فكلمة شكر لا حدود لها

لأستاذ عبد الرحيم المنار اسليمي

لقبوله الإشراف على هذا البحث وعلى تدخله المستمر

بملاحظاته وتوجيهاته حتى صاغ هذا البحث شكله النهائي،

وعلى نفس القدر أود أن أعبر عن خالص شكري وامتناني

للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

من دون أن أنسى والدتي الكريمة والروح الطاهرة لوالدي رحمة الله عليه

وكل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا العمل

فلكل هؤلاء أسمى عبارات التقدير والإحترام.

مقدمة :

تحمل السياسة بمفهومها المجرد خارج مفهوم الصراع معنى خدماتي يعبر عن اتجاه معين للعمل من بين عدة اتجاهات، ولذلك فهي تستند بصورة طبيعة إلى إفتراضات أو حقائق وأهداف للوصول إلى غرض أو أغراض معينة¹. وتعد السياسات بمثابة مبادئ إرشادية أو مناهج للعمل تتبناها وتتابعها المجتمعات، ومختلف الجماعات أو الوحدات داخل المجتمع مثل الأحزاب السياسية، وجماعات أخرى لها مصالح وشركات الأعمال وإتحاد العمال، والمنظمات التطوعية الرسمية وغير الرسمية والجماعات الدينية والعرقية والوحدات الجغرافية وجماعات الأسرة والأقارب²...

ويقدم النظام السياسي بأنه مجموعة عامة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعنى بصياغة الأهداف العامة لمجتمع عام ولمجموعة ضمن هذا المجتمع، والعمل على تنفيذها وتدعم قرارات النظام السياسي عادة بالشرعية القصرية، ويمكن فرض الخضوع لها بالقوة، ومن الناحية الواقعية، تتباين مشروعية النظام بقدر كبير³، فعلى سبيل المثال كانت مشروعية النظام الأمريكي خلال العقد الذي تلى الحرب العالمية الثانية عالية جدا، وقد انخفضت بقدر ملموس خلال حرب فيتنام والفترة التي تلتها. وقد يكون ضعف شرعية النظام سببا في تحطيم المؤسسات السياسية وفشل السياسة العامة.

وينفرذ النظام السياسي المغربي بكونه حول بعض القطاعات إلى مجال صراع بالمفهوم التصارعي للسياسة وليس المفهوم الخدماتي، وينطبق هذا الصراع بالخصوص على قطاع التعليم الذي كان رجاله من الاسباب المباشرة التي دفعت الملك الحسن الثاني إلى إعلان حالة الاستثناء في يونيو 1965.

فقطاع التعليم ارتبط في مسار النظام السياسي المغربي بالأزمة التي ظهرت بوضوح في عقد الثمانينيات وباتت متداولة في الواقع والخطابات، حيث أن التقويم الهيكلي وأزمات المدن والهجرة القروية والصراع الانتمائي كلها عوامل أظهرت التباعد الحاصل بين قطاع التربية والتكوين والاقتصاد الوطني⁴، فالتعليم ظل غارقا في الصراعات السياسية وبات جزء من مكوناته السوسيو مهنية مرتبطة بالأزمات الاجتماعية وكان يجب إنتظار انطلاق الجيل الأول من السياسات العمومية لتتم مقاربة الفئات السوسيو مهنية لرجال ونساء التعليم من داخل السياسات الاجتماعية.

¹ محروس محمد خليفة، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط1993، ص1، ص15.

² مصطفى طلعت السروجي، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، دار الفكر العربي: القاهرة، ط1، 2004، ص8

³ الشرعية والمشروعية، نميز بين الشرعية بالمعنى الذي يحيل إلى الأساس المادي القانوني للنظام السياسي، والمشروعية المرتبطة بالجانب الرمزي والمعنوي الذي يضم الكارزما والتقاليد والمتخيل والطقوس، والشرعية بالمعنى الذي يحيل إلى الادوات المستعملة لتطعيم المشروعية.

للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع على تقرير الخمسينية " المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك"، مطبعة دار النشر

⁴ المغربية-2006 الدار البيضاء-المغرب - ص 107 وما بعدها

1- تحديد المفاهيم،

أ - مفهوم السياسة الاجتماعية،

تعتبر السياسة الاجتماعية الطريق الذي تنتهجه الحكومات لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي تنتج عن الانعكاسات السلبية للتغيرات والتحويلات السياسية والاقتصادية في المجتمع، وذلك بهدف إحداث التوازن بين مسارات العمل المختلفة من خلال بناء سياسة اجتماعية تحتوي آليات التنفيذ لمواجهة بطريقة فعالة للمشكلات الاجتماعية الأكثر أهمية والمؤثرة على تحقيق التنمية المستهدفة⁵.

و السياسة الاجتماعية كما تحدها الأمم المتحدة هي آلية لبناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار وتتوفر لها مقومات الاستدامة، ولذلك تقع في نطاق اهتمام صانعي سياسات التنمية الوطنية العامة وهي تتخطى السياسات القطاعية والبرامج والخدمات الاجتماعية، ومنها سياسات التعليم والصحة والأمن الاجتماعي، فالسياسة الاجتماعية تقوم على تحديد الأطر المؤسسية، والأحكام اللازمة لدمج مبادئ المساواة الاجتماعية، هو تخفيف حدة الفقر والإحصاء الاجتماعي وإخماد بؤر التوتر الاجتماعي، وتحسين الرفاه العام بجميع المواطنين على اختلاف فئاتهم⁶.

ويرتبط مفهوم السياسة الاجتماعية بالسياسات العمومية ويوجد تعريف واسع للسياسة العمومية يقول بأنها العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها⁷، وهذه السعة والشمولية تجعل أغلب الدارسين غير متأكدين من حقيقة المعنى وربما لا يسعفهم بأي تصور⁸.

ويرى تعريف آخر أن السياسة العامة برنامج عمل⁹ هادف أو جماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع، وهناك من يرى أن السياسة العمومية هي تقرير أو اختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل¹⁰، وهذا التعريف به بعض الصحة، غير أنه لا يتناول الاختلاف بين ما تقرره الحكومة وما تفعله واقعيًا، بل إنه قد ينصرف إلى أعمال لا تدخل في السياسة العامة، وتخرج عن نطاقها.

وللسياسات العمومية¹¹ مسميات عديدة مثل "السياسات الحكومية" و" برامج الحكومة" و"المشروعات العامة"، ولكنها تشير جميعها إلى أنشطة الحكومة ومؤسسات الدولة وفاعلها الرسميين لحل مشكلات المجتمع، وبذلك تتدخل السياسة العامة في كافة أوجه الحياة الخاصة والعامة للمواطنين، فالدولة تشرع

⁵ منى عطية خزام خليل، العولمة والسياسة الاجتماعية، دار الشروق: القاهرة، ط 1، 2010، ص 20.

⁶ سلام محمد علي العبادي، مثال عبد الله علي العراوي، السياسة الاجتماعية في العراق: جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية الآداب: بغداد، العدد (96)، 2012، 96-97.

⁷ Robert Eyesto ne, the htrcads of public policy, astudy in policy leadership, Indiana polics bobs, Merrill, 1977, p8.

⁸ غازي حسين الصوا، وليد عبد الله حماد، تقويم البرامج والسياسات الاجتماعية (الأسس النظرية والمنهجية)، معهد الإدارة العامي: الرياض، ط 1، 2004، ص 47.

⁹ فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البيئة والتحليل، دار المسيرة: عمان، ط 2001، 1، ص 27.

¹⁰ عادل فتحي تابث عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، ط 1997، 1، ص 87.

¹¹ السياسة العامة والسياسة العمومية، وهي مفاهيم مقننة في الوثيقة الدستورية المغربية لسنة 2011 وبدلالات مختلفة إذ يتبين أن السياسة العامة مرتبطة بفعل الدولة وتدخلها الذي له بعد استراتيجي، والسياسة العمومية التي تحيل إلى التدخل الحكومي العمومي في الميدان.

القوانين وتصدر القرارات المختلفة بتنظيم العلاقة بين المواطنين، وأبين الدولة وبقية الأطراف النظام العالمي ككل¹².

وبشكل عام ، يستخدم مصطلح السياسة العامة للإشارة إلى سلوك الفاعل سواء كان مسؤولاً حكومياً أو جهته أو لجنة أو مجموعة تعمل في نطاق أو نشاط معين، وهو معنى يلائم شيوع المصطلح في أوساط عامة، غير أن ما نحتاجه هنا هو توضيح مفهوم السياسة العامة بمزيد من الدقة كما تناوله كثير من الكتاب للتعرف بشكل أوسع وأعمق على مضمون صنع السياسة العامة.

ويقدم "رجارد روز" السياسة العامة هي سلسلة من الأنشطة المترابطة قليلاً أو كثيراً، وأن نتائجها تؤثر مستقبلاً وليست قرارات منفصلة¹³، ويتضمن هذا التعريف الفكرة الهامة القائلة أن السياسة العامة ليست قراراً بفعل شيء وإنما برنامج أو نسق من الأنشطة غير المحددة.

ويرى "جابريل ألموند" أن السياسة العامة محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات (مطالب دعم + المخرجات قرارات وسياسات)، للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الاستخراجية، والتنظيمية والتوزيعية والرمزية، والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة¹⁴.

و يشير البعض إلى أن السياسة العامة هي تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها وإقرارها من قبل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية التي تقوم أيضاً بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق وإنجاز هذه الأهداف، ولكن التطبيق والإنجاز يعتمد على الإدارة البيروقراطية، وعلى استجابة الجماعات المتأثرة بهذه الأهداف وهكذا، فإن السياسة العامة قد تضع في خضم عدم الفهم، أو المعارضة الإدارية البيروقراطية التي قد تعترضها¹⁵.

والسياسة العامة هي أيضاً اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية، بحيث يكون لها مبرراتها، وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القسري لموارد الدولة وأداة ذلك التوجيه هي الحكومة، وهي عملية تكوين تتضمن قيماً ومبادئ تتعلق بتصرفات مستقبلية، أي أن السياسة في جوهرها لا تزيد عن مجرد اختيار يشرح ويبرر ويرشد أو يحدد تصرفاً معيناً قائماً أو محتملاً¹⁶.

ووفقاً للتعريفات السابقة، تنطوي السياسات العامة على خمسة عناصر هي:

أولاً: هدف أو مجموعة أهداف،

¹² مصطفى عبد الله خشيم، نظريات السياسة العامة، منشورات جامعة قارون: بنغازي، ط 2، 2000، ص 220.

¹³ Richard Rose (ed), policy making in great britian, London, macm, fan, 1969,px.

¹⁴ محمد زاهي بشير المغربي، السياسة المقارنة: إطار نظري، منشورات جامعة قارون: بنغازي، 1996، ط 1، ص 292.

¹⁵ جابريل الموند، وآخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري، ترجمة محمد زاهي بشير المغربي، منشورات جامعة قارون: بنغازي، ط 1، 1996، ص 272.

¹⁶ السيد عليوة، عبد الكريم درويش، دراسات في السياسات العامة وصنع القرارات، مركز القرار للاستشارة: القاهرة، ط 2000، 1، ص 35.

¹⁷ مكرر، أخضع مفهوم السياسة العامة شأنه كسأن مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى للمنهج العلمي وأدواته الدقيقة، فقد أصبح من الممكن مقارنة مجال السياسة وتعريفه مع ما يصاحب ذلك من محاذير، بتوظيف علم الاشتقاق، فإن كلمة سياسة تقابل كلمة (politics) بالإنجليزية و (politique) بالفرنسية والمصطلحان مشتقان من اللفظ اللاتيني polis بمعنى المدنية، أو اجتماع المواطنين، ومشتقاتهما بمعنى المدينة والدستور والنظام السياسي بمعنى الفن السياسي، أي أن معناها كان معالجة الأمور التي تعني المدينة.

ثانيا: اختيار الأفعال العمومية التي تحقق هذه الأهداف،

ثالثا: إعلان الفاعلين العموميين لهذه السياسة العامة بعدد من المعطيات،

رابعا: التحديد الدقيق للقضايا التي ستأخذ بعين الاعتبار الموارد الجاهزة بشكل طاقة بشرية ومادية ومالية كاملة،

خامسا: سيناريوهات والحلول التي يمكن تصورها، والفرص التي تقدمها الظروف فيما يتعلق بتوقيت التدخل¹⁷.

وداخل هذا السياق، تتصل السياسة الاجتماعية بالمبادئ التوجيهية للتغيير، أو الصيانة، أو خلق ظروف معيشية من شأنها أن تؤدي إلى الرفاه البشري وهكذا فإن السياسة الاجتماعية هي جزء من السياسة العامة التي لها علاقة بالقضايا الاجتماعية¹⁸.

وتهدف السياسة الاجتماعية إلى تحسين رفاه الأفراد وتلبية احتياجات الانسان من أجل التعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي في بيئة أكاديمية، كما تشير السياسة الاجتماعية إلى البرامج الصادرة عن دولة الرفاه¹⁹، ومجموعة من الردود عن الحاجة الاجتماعية.

والسياسات الاجتماعية هي تلك التي تحكم وتنظم سلوك الانسان في مجالات متعددة، كما أن السياسات الاجتماعية على النقيض من غيرها أكثر الأشكال التقليدية للسياسة العامة مثل السياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية، ففي العصر الحديث تتناول السياسات الاجتماعية مع مجالات متعددة منها²⁰:

1 - الإجهاض و تنظيم ممارسته؛

2 - القواعد المحيطة بقضايا الزواج و الطلاق؛

3 - الفقر و الرعاية الاجتماعية والتشرد وكيفية التعامل مع هذه القضايا؛

4 - الوضع القانوني للأدوية.

وعادة ما تشير السياسة الاجتماعية إلى تلك السياسات التي تؤثر على الظروف الاجتماعية التي يعيشها الناس، وتتمثل في المجالات الهامة للسياسة الاجتماعية في معظم البلدان فيما يلي²¹:

التأمين الصحي؛

التأمين ضد الحوادث؛

¹⁷ أحمد سعيان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية، والدولية، مكتبة لبنان ناشرون: بيروت، ط 1، 2004، ص 213.

¹⁸ إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة: دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، ط 1، 1992، ص 217.

¹⁹ دولة الرفاه هي الدولة التي تطبق سياسة رفاه اقتصادية واجتماعية... الخ، أي أنها دولة توفر الخدمات الاجتماعية بدرجة أو بأخرى، لجميع الأفراد الذين يعيشون بها، وهي تلك الدولة التي تعمل بناء على وجهة النظر الاجتماعية، الديمقراطية وتنطلق من فرضية أن للمجتمع مسؤولية تجاه الفرد، لذلك من واجبها أن تهتم بأموره الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تشجيع التضامن الاجتماعي، راجع في ذلك/ محمد أحمد مفتي، أركان وضمانات الحكم الإسلامي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، ط 1، 1996، ص 54.

²⁰ نفس المرجع السابق، ص 57.

²¹ إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة: دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ص 110.

التأمين ضد البطالة؛

تأمين التقاعد؛

تنظيم العمل؛

التعليم.

ونظرا لتلازم السياسة الاجتماعية مع حاجات المجتمع فهي تعتبر فرع من فروع السياسة العامة، ومن تم تعبر السياسة الاجتماعية عن أفعال الحكومة والتي تؤثر في نوعية الحياة لأفراد المجتمع، ولذلك يعرفها "ريتشارد تيمس" على أنها²² خطة حكومية نتيجة محاولات لدراسة الموقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة، أو التحكم في مواقع معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع.

ويتضح من هذا التعريف، أنه يركز على أن السياسة الاجتماعية عبارة عن خطة بناء على الدراسة العلمية للوقوف على الظروف الحالية للمجتمع من موارد وإمكانيات وأيضا عملية تقدير للمستقبل وتحديد مسارات العمل والاتجاهات التي يجب الالتزام بها، حتى يمكن التغلب على المشكلات المتوقعة أو التحكم في مواقف معينة، كما أن الهدف من السياسة الاجتماعية هو رفاهية المجتمع.

ويأخذ على هذا التعريف تحديده للسياسة الاجتماعية على أنها خطة، في حين أن السياسة أوسع مجالاً من الخطة، فهي إطار عام يشمل مجموعة الخطط والأهداف والاتجاهات العامة كما أنها تستمر فترة زمنية طويلة، بينما الخطة تتضمن أهدافاً إجرائية يمكن تحقيقها في زمن أقصر، فكما أن الخطة تتضمن عدداً من البرامج والمشروعات التي بتحقيقها يمكن تحقيق الخطة أما السياسة فتتضمن عدداً من الخطط بتحقيقها يمكن أن تتحقق السياسة العامة²³.

ويرى "مارشال"²⁴ أن السياسة الاجتماعية هي سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة من البرامج والنظم الموجهة، لتحقيق المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان وغيرها. ويتضح من هذا التعريف أن "مارشال" اتفق مع "ريتشارد تيمس" على أن السياسة الاجتماعية هي عمل حكومي، أي أن السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن وضع وصياغة السياسة، وهو بذلك يتجه نحو الاتجاه المؤسسي.

ولقد ركز "مارشال" على فكرة أن السياسة الاجتماعية عبارة عن مجموعة من البرامج، والنظم التي عن طريقها تحقق الحكومة أهدافها الاجتماعية في المجتمع، وتقدم خدماتها لأفرادها.

ويعرف الدكتور طلعت السروجي²⁵ السياسة الاجتماعية، على أنها مجموعة من المسارات التي تحدد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، ومواجهة المشكلات الاجتماعية، ومقابلة الحاجات الانسانية

²² Richard Titmuss, *Social Policy*, An Introduction George Allen and Unwin, Ltd, 1974, p 145.

²³ طلعت السروجي، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

²⁴ منى عطية خزام خليل، العولمة والسياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

²⁵ طلعت مصطفى السروجي، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، مرجع سابق، ص 42.

من خلال خطة عملية وبرامج ومشروعات موجهة بتشريعات وقرارات، ترتبط بالإطار الاقتصادي والقيمي والسياسي في المجتمع، لتحقيق العدالة من الدخل والخدمات كمبادئ توجه العمل الاجتماعي في المجتمع. ويركز هذا التعريف على ما يلي:

تهدف السياسة الاجتماعية إلى مواجهة المشكلات ومقابلة الحاجات الانسانية، والجهود الحكومية والأهلية هي المسؤولة عن تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتحديد الركائز التي تعتمد عليها السياسة الاجتماعية في المجتمع وإعطاء أولوية للعمل الاجتماعي.

بينما نجد البعض الآخر²⁶، يعرف السياسة الاجتماعية على أنها مجموعة الإجراءات والسياسات التي تتخذها الدولة بهدف معالجة مشكلات الفقر والتفاوت الاجتماعي بين الطبقات والتي تحدها طبقا للإمكانيات الاقتصادية والتوجيهات الأيديولوجية.

ويلاحظ على هذا التعريف تركيزه على الاتجاه المؤسسي، وعلى أن السياسة الاجتماعية ترتبط بوقائع وأبعاد المجتمع وتستجيب للمشكلات القائمة في الواقع.

كما يشير مصطلح السياسة الاجتماعية إلى دراسة الخدمات الاجتماعية ودولة الرعاية في مجال التأمين الاجتماعي مثل (الإسكان، الصحة، التعليم، العمالة، الخدمة الاجتماعية) وغير ذلك من المجالات، فضلا عن أنها نظام أكاديمي نظري يستخدم للإشارة إلى الفعل الاجتماعي في العالم الأمبريقي، كما يستخدم لتوضيح الأفعال التي تهدف لتدعيم حياة الانسان وتنظير الدراسات الأكاديمية للأفعال المختلفة²⁷.

ويتضح أن الهدف من السياسة الاجتماعية رفع مستوى معيشة الإنسان، فهي الفعل الذي تقوم به الحكومة ويكون له تأثير مباشر على رفاهية المواطنين وذلك عن طريق إمدادهم بالخدمات والدخل وتشمل خدمات التأمينات الاجتماعية، والخدمات الصحية والخدمات التعليمية.

ويرى "ألفرد كان"²⁸ أن السياسة الاجتماعية هي الخطة القائمة ويربط أيضا الفعل بالوسائل والغايات المراد تحقيقها لحدوث تغيرات في الأنظمة والممارسات والمواقف، وذلك من خلال البرامج لتوفير الخدمات الاجتماعية التي تحقق هذه الغايات، حيث يرى أن السياسة الاجتماعية في جوهرها الضمني والواضح تتضمن المبادئ والضوابط والقرارات التي تضمن خلق التشريعات والبرامج الخاصة والممارسات الإدارية والأولويات. ويتضمن ذلك اختيار بدائل السياسة الاجتماعية الموجهة نحو الخدمات الاجتماعية واستراتيجيات البرمجة والتنفيذ والمتابعة.

ويقصد بها ذلك النوع من التدخل الذي تمارسه الدولة فيما يتعلق بأفعالها وتأثيرها في رفاهية المواطنين، فهي تضمن التأمين الاجتماعي وبرامج المساعدات الاجتماعية العامة والضمان الاجتماعي، وسياسة الإسكان

²⁶ طلعت مصطفى السروجي، رياض أمين حمزاوي، سياسات الرعاية الاجتماعية والحاجات الانسانية، دبي، دار القلم: دبي، ط 1، 1998، ص 57.

²⁷ طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الجداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، ط 1، 2009، ص 67.

²⁸ Alfred j. Khan, the theory and practice of social planning, newyork, russel soge 1989, p 122

التعليم والوقاية والعلاج، وفي ميادين معاملة المذنبين وانحراف الأحداث وسياسة الانضباط والدفاع الاجتماعي²⁹.

ومن هنا، يبدومفهوم الرعاية الاجتماعية مرادفا لمفهوم السياسة الاجتماعية من حيث الاهتمام بالقضايا والبرامج لذلك عرف "مارشال" السياسة الاجتماعية على أنها رعاية.

ويرى البعض³⁰ أن السياسة الاجتماعية مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحتوي على عدد من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة والمتكاملة.

ويرى أحد الباحثين العرب أن السياسة الاجتماعية تتحدد من خلال مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة³¹.

ويمكن القول أن السياسات الاجتماعية من وجهة نظر هذا الباحث أنها مجموعة الخطط والبرامج التي تضعها الجهات المختصة لتحديد الحاجات الاجتماعية التي تأخذ بالحسبان موارد المجتمع الاقتصادية والبشرية فضلا عن الأيديولوجية السائدة فيه من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة.

وبذلك، فإن التعريف الذي يتبناه البحث للسياسة الاجتماعية يحيل إلى تلك السياسة المعنية والمهتمة بتكوين المجتمع وبالمشاكل التي يطرحها ذلك، ويشمل هذا التعريف كل السياسات المعنية والمهتمة بالتغيير المجتمعي والتنمية المجتمعية، ولتقريب مفهوم "السياسة الاجتماعية"، لا بد أن تكون واحدة ضمن سياسات كثيرة رغم أنها بعيدة الأثر، فالسياسات لا توجد في فراغ ولا تعمل في فراغ، بل هي موجودة داخل نظم معقدة لها معالم هيكلية وديناميكية تشمل المجتمع بأسره، وأي نظرة واعية يجب أن تراعي الجوانب المختلفة لهذه العلاقات المتداخلة، وتأثيرتها المتبادلة التي لا يستهان بها، وفي هذا الصدد توجد ثلاثة ملامح لها أهمية خاصة في توضيح معنى السياسة الاجتماعية، وهي المؤسسات والآليات وتكوين المجتمع.

ومن خلال هذا التعريف، يمكن القول أن البحث عن حسن الحال والرفاهية هو المطلب الأساسي والأعم بين اهتمامات الإنسان، وهو وراء ظهور المؤسسات المعنية بمختلف وظائف المجتمع، وهكذا فإن الأسرة والأقارب يهتمون بالأبناء، وبالمشاركة في النشاط الاجتماعي، وتعتمد المؤسسات على بعض الآليات في تأدية وظيفتها الاجتماعية، ورغم أن هذه الآليات مفضلة عن بعضها البعض، إلا أنها تؤثر على بعضها كثيرا، على أن المعايير التي يصنف بها تكوين المجتمع تكاد لا تنتهي والأمثلة التي يعتمد عليها تعتبر هامة جدا للسياسة الاجتماعية، وهي المساواة بين الجنسين، والتركيب الطبقي والاجتماعي والاقتصادي والتكوين

²⁹ طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشكلة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، ط 2002، 1، ص 97.

³⁰ أحمد كمال أحمد، التخطيط الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة، ط 3، 1976، ص 92.

³¹ أحمد كمال أحمد، السياسة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة: القاهرة، ط 3، 1970، ص 25.

العرقى، والتوزيع الجغرافى (القروى - الحضرى)، والفروق التى تظهر فى هذه الجوانب خصوصا فى المجتمعات التقليدية، كثيرا ما تظهر على شكل تفاوت قوى فى الفرص، وعدم المساواة فى توزيع الموارد. ويعنى ارتباط السياسة الاجتماعية بالسياسة العامة يعنى أن السياسة الاجتماعية تتفرغ من السياسة العامة فهى تمثل سياسات الدولة العامة فى الحقل الإجماعى، لذلك يمكن التطرق لأهم الخصائص التى تميز السياسة العامة عن غيرها من السياسات أو النشاطات والأعمال التى تمكننا من التفرقة فيما بينها والمتمثلة فى التالى³²:

تشمل السياسة العامة جميع القرارات الفعلية المنظمة والضابطة والمعالجة لمشكلة ما، التى تصدرها المؤسسات الحكومية كما تشمل ما تنوي الحكومة أن تفعله أو تعد لفعله، فالمشاكل المجتمعية لا تصبح سياسات عامة إذا لم تقم الحكومة بتقييم أو إصدار قوانين أو مراسيم أو قرارات بشأنها التى تعمل على تحديد أهدافها وتنظيم سير نشاطاتها.

الدراسات الأولية حول السياسة العامة التى تؤكد على أن العامل السياسى وطبيعة النظام السياسى، وهى متغيرات غير مهمة فى تحديد السياسة العامة، ومن بين المؤيدين لذلك نجد "روبرت داهل" الذى يرى بأن التأثير القوى لبعض العوامل مثل مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتقاليد الاقتصادية والاجتماعية على السياسات الحكومية جعل من التأثير المستقل لطبيعة وخصائص النظام السياسى على هذه السياسات تأثيرا قليلا وضعيفا.

فأنصار هذا الاتجاه مقتنعين بأن خصائص نظام الحكم لا تفسر الاختلافات المختلفة الملحوظة فى السياسة العامة للدول المختلفة، لكون الخصائص الاجتماعية والاقتصادية هى الأكثر قدرة على تفسير التمايز فى أنماط السياسة العامة للدولة.

إلا أن الاهتمام المتزايد بجانب المخرجات، والتساؤل من جديد عن علاقة الاختلافات البنوية بين الدول (الحكومات، حقوق المواطنين، نشاطات الأحزاب....) واختلاف وتباين السياسات العامة لها، أدى إلى التوصل وتأكيد وجود علاقة تأثير متبادلة بينهما، حيث تؤدي خصائص النظام السياسى إلى فهم القيود التى تضعها هذه الخصائص على عملية السياسة العامة، مما جعل هذا التأثير من العوامل الجوهرية المفسرة لأسباب الاختلاف فى السياسات العامة بين مختلف الدول. هذا من جهة، وأن خصائص النظام السياسى تتفاعل مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتؤثر على مخرجات ونواتج السياسة العامة لا محالة من جهة أخرى³³.

وفى تقديم أمثلة على ذلك، نجد أن توجهات السياسة العامة فى الدول الاشتراكية ذات الطابع الشمولى تتميز بتحمل الدولة للقدر الأكبر من خدمات المجتمع، أما توجهات السياسة العامة فى الدول الليبرالية تتميز

³² السيد عليوة وعبد الكريم درويش، دراسات فى السياسات العامة وصنع القرار، مركز القرار للاستشارة: القاهرة، ط 1، 2000، ص 35.

³³ محمد زاهى بشير المغيربي، قراءات فى السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص 452 - 254.

بانحصار خدمات الدولة في القطاعات الاستراتيجية وترك القطاعات الأخرى للقطاع الخاص، فالاختلاف في خصائص النظام السياسي له تأثير في تحديد القطاعات التي يمكن أن تشملها السياسة العامة³⁴ السياسة العامة هي تمرين سلطوي وعقلاني، يقصد منه التنبؤ بالمستقبل، أي أنها عملية مستقبلية تهتم بكل التغيرات والاحتمالات الاقتصادية، والتكنولوجية، والسياسية، وأيضا التغيرات التي تحدث على مستوى القيم والأخلاق.

تتم السياسة العامة في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية، ذلك ارتباط عملية صنع السياسة العامة بهذا الإطار التنظيمي والدستوري للدولة هو ما يجعلنا نميز بين السياسة العامة وباقي السياسات الأخرى التي تتخذ في أطر تنظيمية أخرى، غير الإطار الحكومي مثل سياسات المؤسسات الخاصة، إلا أن تطوير السياسات العامة وقراراتها في إطار تنظيمي حكومي لا يعني أن هذه الأطر التنظيمية تعمل على إعداد السياسات ثم تفرضا فيما بعد على العالم الخارجي، لأنه في الواقع، وكما تشهد بذلك تجارب الدول المختلفة، يتم وضع السياسات العامة بالاشتراك مع الفواعل والجماعات المختلفة الموجودة في المجتمع، أي أنه لا يوجد فاعل سياسي وحيد يتولى وضع ورسم السياسات العامة، بل هناك مجموعة من الفاعلين الذين يتدخلون في ذلك وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة³⁵.

السياسة العامة مجموعة الأعمال، الأفعال التصرفات والتوجهات المنسقة غير العشوائية المنطقية والعقلانية الصادرة عن القادة والرؤساء أو المسؤولين الحكوميين بتأثير ومشاركة من قبل فاعلين سياسيين آخرين، ولا بد أن تكون هذه المجموعة من الأعمال ذات طابع مجتمعي شمولي وأيضا لا بد أن تتمتع بالشرعية وقوة الإلزام القانوني.

لابد أن تكون للسياسة العامة مقاصد وأهداف تسعى إلى تحقيقها وبلوغها، لأن هذه السياسات بمثابة بلورة للإرادة المجتمعية حيال القضايا والمشاكل العامة، الأمر الذي يجعل من هذه السياسات بوتقة تتفاعل وتنصهر وتتمازج فيها توجهات الفواعل السياسية المتعددة، حتى وإن كانت درجات تأثيرها متباينة. يؤدي انعدام السياسة إلى ازدواجية أو تعارض في القرارات وأساليب العمل، وهذا من شأنه أن يبدد الإمكانيات المتوافرة ويقوض فرص تحقيق الأهداف المسطرة بالكفاءة والفعالية المطلوبة. تسعى السياسة العامة لتحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن حصرها في ثلاث محاور رئيسية وأساسية، والمتمثلة في المحاور الثلاثة التالية³⁶:

الأول، ويتمثل في بناء الدولة وتأكيد سيادتها في دائرة اختصاصها الإقليمي بما يؤمن لها الاستقلال وحرية التصرف في منهجها السياسي وسياستها الخارجية، دون الاعتراف لأي إرادة أخرى بأن تعلق إرادتها وبالدرجة التي تكون فيها صاحبة الكلمة العليا في إطار الإقليم الذي تهيمن عليه.

³⁴ حسن ابشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، الدار الثقافية للنشر والتوزيع: القاهرة، ط 2000، 1، ص 121 - 122.

³⁵ أحمد مصطفى حسين، تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، مرجع سابق، ص 21.

³⁶ أحمد أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 31 - 35.

الثاني، ويقوم على تحديد الأطر الفكرية والأساليب العملية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، والتي تعني عملية تغير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات والتطور التكنولوجي والتعبير المؤسسي في حالة انسجام، كما أن عملية التنمية المستدامة تعمل على تقوية إمكانيات الحاضر، والمستقبل لتلبية الحاجات والمتطلبات الإنسانية.

الثالث، ويستند على حل المشكلة المجتمعية أو المتوقع حدوثها في المستقبل المنظور، بهدف تأمين إرادة المجتمع وحماية حقوقه، وتحقيق التكامل والتمازج العضوي بين مختلف الأنساق السياسية والاجتماعية والثقافية المحددة لهوية الدولة، ومقوماتها البيئية.

تميل السياسة العامة في مراحلها الأولى لأن تعكس درجة القوة والسلطة والنفوذ التي تحظى بها الجماعات والنخب الموجودة داخل المجتمع، فالتوصل إلى سياسة عامة ما يحتاج إلى الدخول في سلسلة من الإجراءات المعقدة والمرهقة مثل: التشاور، التداول، التفاوض والمساومة، حتى يتسنى في النهاية الوصول إلى الترضيات والحلول الوسطى التي تتمكن من توفير الحد المطلوب من التوافق بين كل هذا التعارض في الاتجاهات والدوافع والمصالح³⁷.

بما أن السياسة العامة تمثل بعض الأنواع من القرارات وتستثني البعض منها، فإنها في الغالب تضع التوجهات العامة وليس التفاصيل المرتبطة بالعمل المراد تنفيذه، وهي بذلك أقرب من معناها لكلمة الاستراتيجية في المجال العسكري والتي تعني الإطار العام الموجه بالمقارنة مع كلمة التكتيك إلى تفاصيل التنفيذ.

ويرى البعض أن السياسة العامة طويلة الأجل هي أقرب المفاهيم إلى الإستراتيجية لكن أهم ما يميز السياسة العامة عن هذه الأخيرة هو أن السلطة التي تتولى رسم السياسة تكون في مرتبة أقل وتكون الأهداف محددة بصورة أكثر تفصيلاً، وإن كانت تنسم إلى حد ما بنوع من العمومية فإن هدف السياسة العامة يجب أن يدور في نطاق هدف الإستراتيجية، كما أن هذه الأخيرة أعم من كلمة السياسة العامة، فالإستراتيجية قد تحتوي على مجموعة من السياسات التي تسعى لتحقيق أهدافها ومقاصدها، وبذلك يتضح لنا أن السياسة العامة هي تلك العملية التي تساعد على الارتقاء بمستوى رشد القرارات الحالية والمستقبلية وخاصة في المجال الحكومي³⁸.

لمفهوم السياسة العامة علاقة وطيدة ومتداخلة بكل من مفهوم الخطة، البرنامج والقانون، إذ كثيراً ما يتم استعمالها كترادفات، إلا أن هناك فروقات تمكننا من التمييز بينها.

فمفهوم الخطة يتضمن العديد من المعاني المتباينة، فهي تعني الوثيقة التي تتضمن مجموعة من السياسات العامة سواء كان ذلك في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي، والصحي وغيرها، والفرق بين

³⁷ السيد عليوة وعبد الكريم درويش، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، مرجع سبق ذكره، ص 100.
³⁸ المرجع السابق نفسه، ص 180 - 181.

مفهومي الخطة والسياسة العامة هو الفرق في الدرجة وليس في النوع، لأن السياسة العامة أكثر شمولية وعمومية من الخطة التي هي أكثر تحديدا ودقة منها³⁹.

أما البرنامج فهو مجموع النشاطات المتجانسة والتي تسعى لتحقيق أهداف محددة وردت في السياسة العامة والخطة معا، أي أن البرنامج جزء من الخطة كما يمكنه في مستوى من المستويات أن يكون خطة قائمة بذاتها، مما يجعله أحد عناصر السياسة العامة ومعبر عن جزء من أهدافها، مما يعني أن مجموع البرامج في الخطة وأهدافها تعبر عن أهداف السياسة العامة للدولة⁴⁰.

ب - الدولة الاجتماعية، وهي نمط جديد من الدولة المتدخلة يطلق عليها دولة الحماية الاجتماعية، وتضم ثلاث أنواع أو نماذج :

- النموذج الاجتماعي الديمقراطي حيث تكون الحماية الاجتماعية ممولة من الضرائب،
- النموذج التعاوني، حيث تكون الحماية الاجتماعية ممولة من مساهمات، فالامر يتعلق هنا بنظام أو نموذج مهني،
- النموذج الليبرالي، يقوم على أساس نظام حزبي وتمول من الاغنياء للفقراء أو استهداف طبقة اجتماعية تستفيد من هذا التمويل،

وللدولة الاجتماعية أربعة ركائز هي الحماية الاجتماعية، المرافق العمومية، قانون الشغل، سياسة الشغل⁴¹.

ج- الفاعل العمومي، ويحيل إلى الطرف الذي ينتج نشاطا في شكل تدخل سواء بطريقة فردية أو جماعية، ويكون لهذا التدخل أثر في اتخاذ القرار العمومي، وي طرح الفاعل العمومي في السياسات العمومية مجموعة أسئلة مرتبطة بتجديد دوره وحجم تأثيره في القرار ويصير مفهوم الفاعل العمومي في السياسات العمومية عن مظهرين، يتعلق الأول بطبيعة ودرجة مساهمته في دورة السياسة العمومية ويرتبط الثاني بدرجة تأثيره في نتائج هذه السياسة⁴².

2 - لماذا دراسة حالة مؤسسة محمد السادس للنهوض بالاعمال الاجتماعية للتربية والتكوين بالمغرب؟

يعد اعتلاء الملك محمد السادس العرش، كان بمثابة إعادة إنتعاش الأمل، وإعلانا على انتظار تحولات من طبيعة جديدة وقريبة مما انتظره المغاربة طويلا في الحياة العامة للبلاد، حيث تولدت مع العهد الجديد تطلعات شعبية هائلة، وانتظار إحداث نقلة نوعية في المجال السياسي والاجتماعي على حد سواء.

³⁹ أحمد مصطفى الحسين، مدخل السياسات العامة، مرجع سبق ذكره، ص 13 - 14

⁴⁰ أحمد مصطفى الحسين، تحليل السياسة: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، مطابع البيان التجارية: دبي، ص 22.

⁴¹ للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتاب " نظريات الدولة، سياسة الديمقراطية الليبرالية " لباتريك دانكفي وبريندان اوليري ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث 2005- خاصة في التغطية المتعلقة بالخلافات النظرية حول مفهوم ووظيفة الدولة ص 13 وما بعدها.

⁴² Voir à ce propos, dictionnaire des politiques publiques, sous la direction de Laurie Bousquet-Sophie Jaquot-Pouline ravinet, 2006, presses de la Fondation nationale des sciences politiques, p : 25 et suite

إن تاريخ 23 يوليوز 1999 يصادف إعلان مشروع مجتمعي جديد يقوم على انخراط المغرب في الديمقراطية والحدثة كما كشف عن رؤية ومبادرات لإعادة هيكلة المجتمع من خلال إعادة الإعتبار لدور الأسرة وتكريس ثقافة حقوق الإنسان وثقافة المواطنة وسياسة القرب والمشاركة وتحديث الإدارة والقضاء وترسيخ التضامن الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبذلك بدا واضحا أن هذا التحول جعل من المسألة الاجتماعية من أكبر المجالات إستقطابا لمخططي السياسة العمومية، ورجال الصناعة والإدارة، بل أصبح الإهتمام بها يمثل ميدانا يتعاضم شأنه في شتى العلوم الاجتماعية والإنسانية، لأنه يمثل الإمتداد الطبيعي لدراسات التغيير الاجتماعي والثقافي، ويثير قضايا علمية عديدة تتعلق بتجارب مجتمعية حية في مسيرتها، ولهذا أصبح مألوفاً أن يؤكد العلماء والباحثون أن التنمية الاجتماعية والإقتصادية هي قضية العصر فرضتها ظروف التقدم العلمي التكنولوجي.

ولا يتم تدبير العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع إلا من خلال السياسات العامة، إذ أن عملية صنع هاته الأخيرة والقرارات المرتبطة بها، تعد من أبرز وظائف هذا النظام، والتي تتمخض عنها قدرته الإستجابية وأدائه في تحويل المطالب إلى برامج وسياسات قابلة للتنفيذ والأجراً.

وتستهدف السياسة الاجتماعية حياة أفراد المجتمع بجميع فئاته، حيث تتبنى في المقام الأول تنمية الإنسان والإرتقاء به وإطلاق قدراته، وضمان فرص متكافئة وعدالة توزيع مكاسب المجتمع بين جميع مكوناته. فقد بات التوجه في مختلف دول العالم⁴³ نحو وضع مفهوم وإطار جديد لما يطلق عليه السياسة الاجتماعية.

فالتحول الذي شهده المغرب منذ نهاية التسعينيات يتضمن بداية التأسيس لسياسات الاجتماعية تمس كل الأنشطة الهادفة إلى تحسن عيش المواطن من التعليم والصحة والإسكان وخدمات الرعاية والحماية وتنظيم العمل الاجتماعي وكذلك تنظيم البيئة المساندة للإبداع والتطور وترقي الأفراد والمؤسسات. وقد أخذت السياسات الاجتماعية ومنذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي في التطور والإتجاه نحو امتلاك طابع اقتصادي واجتماعي وثقافي عل حد سواء.

وإذا حاولنا أن نضع القطاع الاجتماعي لرجال ونساء التعليم في إطار هذا الحقل، يمكن القول أن : السياسة الاجتماعية لرجال ونساء التعليم ماهي إلا مجموعة القرارات هدفها وغايتها تحقيق أهدافها الاجتماعية العامة، وتمس هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود إيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تتضمن عدد من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة .

ونظرا للضغوطات النقابية والمطالب الاجتماعية للطبقة التشغيلية في قطاع التربية والتعليم، ونظرا للمكانة التي يحتلها المعلم في المجتمع باعتباره حاملا لرسالة العلم، مربيا للأجيال، فإنه استطاع أن يحصل على الثقة

⁴³ Tome 4 (Auteur), Jean Leca; traité de science politique, Les Politiques publiques Relié – 1 août 1985 P.50

الملكية، الذي كرسها في سنة 2000 بالإعلان عن إنشاء مؤسسة الأعمال الإجتماعية لأسرة التعليم، وجاء في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2000 مايلي:

" وانطلاقا من العطف الذي نخص به أسرة التعليم، واعتبارا لدورها الأساسي في تحقيق الإصلاح المؤمل، فقد قررنا إنشاء مؤسسة الأعمال الإجتماعية لأسرة التعليم ، وسيتسنى لهذه المؤسسة التي أطلقنا عليها اسم جنابنا الشريف لتحمل اسم مؤسسة محمد السادس للأعمال الإجتماعية لأسرة التعليم ، أن تحتضن ربع مليون من أفراد هذه الأسرة العزيزة على جاللتنا مع عائلاتهم، وأن توفر ما يلزمهم من خدمات اجتماعية في مجال السكن والتطبيب والترفيه والتأمين ضد الآفات والتقاعد التكميلي...."

وانطلاقا من هذه العناية الملكية بأسرة التعليم، فقد استأنفت مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين عملها من خلال تقديم خدمات للمنخرطين همت بالدرجة الأولى السكن والصحة، إلى جانب كل من الترفيه والمنح الدراسية لأبنائهم.

3 – إشكالية البحث،

وبذلك، فإن هذا البحث يختار من داخل السياسات الاجتماعية بالمغرب، دراسة لحالة مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين، وذلك لمحاولة فهم وتفسير عمل هذه المؤسسة داخل السياسات الاجتماعية بالمغرب، وفهم التزامنية الموجودة بين إنشاء هذه المؤسسة وانطلاق سياسات اجتماعية أخرى كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتوضيح درجة ارتباط الحالة المدروسة بفكرة الدولة الإجتماعية بالمغرب.

ويتم دراسة مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين خلال الفترة 2002-2018 ، باعتبارها حالة من حالات السياسات الاجتماعية بالمغرب، نظرا للأهمية القصوى التي أعطتها السلطات للنهوض بالتنمية البشرية كورش مواز للإصلاحات السياسية والإقتصادية التي عرفها المغرب منذ 1999 ، ذلك أنه بعد أن بذلت جهودا كبيرة لم يسبق لها مثيلا لتأهيل البلاد من الناحية الحقوقية، والقانونية، إضافة إلى الإجراءات والمجهودات الهامة لتأهيل الإقتصاد الوطني ، أصبحت المسألة الإجتماعية من الأولويات الكبرى الإستعجالية.

4 – أهداف البحث،

يستمد هذا البحث شرعيته العلمية من إرتباطه بمجال السياسات الاجتماعية فالأمر يتعلق بفئة مستهدفة تبلغ 406.000 منخرط ومنخرطة وتصل أعدادهم مع ذويهم 1 مليون مستفيد ومستفيدة ويشكلون جزء مهم من الطبقة المتوسطة، كما يشكلون الفئة الأكثر حضورا في الجماعات الترابية والنقابات والاحزاب والجمعيات. كما يستمد هذا البحث أهميته المعرفية من ندرة الابحاث وقلتها في هذا الموضوع، وعلى المستوى العملي تتجلى أهمية الموضوع في أن الوقوف على عمل مؤسسة محمد السادس، ، من شأنه أن يمكننا من الاقتراب من الكيفية التي تمارس بها وتجسدها عمليا السياسة الاجتماعية لرجال ونساء التعليم وأبنائهم.

ويتمحور الجانب الاقتصادي في كون النهوض بالتنمية الاجتماعية يساهم لامحالة في التنمية الاقتصادية للبلاد. أما على المستوى السياسي فإحداث مؤسسة؛ كمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية ساهم في الإستقرار التعليمي والسلم الاجتماعي لهذه الشريحة المجتمعية.

ومن بين الأهداف أيضا، أسباب ذاتية وأخرى موضوعية تبرز الأولى في كوننا نعمل كإطار بهذه المؤسسة منذ إنشائها، إضافة إلى عملنا الميداني في مجال العمل الإجتماعي منذ سنة 2000 كواحد من بين المؤسسين لفضاء الحياة للتأهيل الاجتماعي بالرباط ، هذا نهيك عن شغفنا من أجل تعميق البحث خاصة المتعلق بمجال عملنا؛ كما هو الشأن بالنسبة لهذا الموضوع الذي يدور حول المؤسسة التي نعمل بها، أما الثاني فيتضح من كون رجل التعليم أصبح موضوع الساعة ويطرح إشكالات متعددة.

5 – النظرية المعتمدة في تفسير إشكالية البحث،

يوظف هذا البحث نظرية الاحتياجات ، وهي نظرية مستمدة من علم النفس، حيث تنظر إلى حاجيات الإنسان ضمن مقاربة تطويرية طبقتها كتابات **Erik Erikson** في نهاية الستينات من القرن الماضي، وتقوم هذه النظرية على مجموعة عناصر تساعد على الفهم والتفسير للحالة موضوع البحث، هذه العناصر هي:

إن فئة من الافراد يحتاجون إلى عدة أنواع من الخدمات خلال فترات حياتهم، خاصة في الفترات الحرجة؛ إن مفهوم الاحتياجات يختلف حسب المراحل التي يمكن شرحها من خلال انتظام الخدمات حسب الأهداف المحددة في إطار التوجه لتلبية الاحتياجات الخاصة بالفئة المعنية؛ أن هناك دوافع تشرح وتفسر مفهوم تسلسل الحاجيات، حيث تتم البداية بالاحتياجات ذات الأولوية نحو الحاجيات العليا؛

إن هناك فئة تعطيها الأولوية دون غيرها، لتقديم هذه الحاجيات ضمن فكرة المصالح والرغبات التي تسعى لتحقيقها الجماعات

فالنظرية تقدم مفهوم للحاجيات وعناصر لتقدير الحاجيات وتعريفات لأساليب تقدير الاحتياجات.

هذه العناصر المرتبطة نظريا بعلم النفس تبدو قابلة للنقل والتطبيق في حقل السياسات الاجتماعية والحالة المدروسة لأننا في الواقع أمام حاجيات لفئة هي رجال ونساء التعليم.⁴⁴ والطريقة التي سيتم بها نقل نظرية الحاجيات في علم النفس إلى مجال السياسات العمومية والحالة المدروسة سيتم وفق ما يلي:

⁴⁴ يشير كتاب "تقويم البرامج والسياسات الاجتماعية، الأسس النظرية والمنهجية" ل د- غازي حسن الصوا ووليد عبد الله حماد، الصادر عن مركز البحوث، الإدارة العامة، الرياض، 2005، إلى "نظرية الاحتياجات" وذلك في تحديده لمفهوم الاحتياجات وتقديرها، ص 86 - 88. ويشير الكتاب في نفس الوقت إلى هرم "ابراهيم ماسلو" عالم النفس الأمريكي، الذي يعد واضع نظرية "التدرج في الاحتياجات الانسانية" التي جاءت في كتابه "الدافعية والشخصية" الصادر عام 1954 .

يتم استخدام نظرية الاحتياجات وعناصرها لتحديد حاجات فئة رجال ونساء التعليم وطبيعة الرعاية التي كانت تتطلبها؛

وبناء على ذلك فإن استعمال عناصر هذه النظرية يقود إلى :

تحليل الحاجات التي كانت مطلوبة والأهداف والجراءات التي على أساسها قامت مؤسسة محمد السادس؛
نوع الحاجات التي تستجيب لها مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية ووضعها هذه الحاجات وهل هي حاجيات موضوعية، كما يراها الخبراء أو حاجيات شخصية كما يشعر بها أصحاب المصلحة.

6- المنهج المتبع في البحث: دراسة الحالة،

يتعلق الأمر ببحث يدرس مؤسسة كنموذج لحالة من داخل السياسات الاجتماعية بالمغرب، حيث تم دراسة حالة مؤسسة لفئة التعليم داخل سياقها الحياتي الفعلي، وذلك لمحاولة معرفة هذه الحالة وحدها وقياس امكانية تعميم نتائجها على حالات مماثلة، فالأمر يتعلق ببحث نوعي سعى إلى تطوير فرضيات ونظريات، حيث تمت دراسة الحالة المتمثلة في مؤسسة مرتبطة بالحياة الاجتماعية لرجال ونساء التعليم داخل مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية، والمعايير التي يتطلبها استعمال منهج دراسة الحالة المتوفرة، ما دام البحث يجري في سياق طبيعي خاص برجال ونساء التعليم ويدرس وحدات كاملة وجوانب مهنية في الوحدة، كما أنه ينظر إلى المؤسسة بصفاتها إنتاج خبراء لا مصدر للبيانات فقط.

واعتمد البحث أيضا على تقنية المقابلات وذلك باستعماله للمقابلات المبنية أو المقيدة التي قامت على أساس التقدم الشفوي للمبحوثين عبر القيام بتسجيل الاستجابات والقيام عند المقابلة بالتزام دقيق بصياغة أسئلة وترتيبها للوصول إلى أقصى قدر من المعلومات التي تمكن من فهم وتفسير ما يجري داخل الحالة المدروسة.⁴⁵

7 - مقترح البحث: التنظيمي والتسلسلي،

أ - المقترح التنظيمي، الذي له ارتباط بحقل التحليل الاستراتيجي أو سوسيولوجيا الفعل المنظم ويشير إلى طريقة ومفاهيم تم تطويرها داخل حقل السياسات العمومية وهو مقترح يمكن من فهم الطريقة التي تجعل الفعل التعاوني⁴⁶ ممكن من خلال مجموعة فاعلين، وأيضا فهم المسلسل الذي تحدث داخله مجموعة تفاعلات، فالتحليل عن طريق هذا المقترح يمكن من تشخيص المستويات والترتيبات التي طورها الفاعلون⁴⁷

⁴⁵ للمزيد من التفاصيل حول المعايير الأساسية لبحوث دراسة الحالة وكيفية تطبيقها، يمكن الرجوع إلى كتاب " البحث الاجتماعي " ل سوتيربوس سارانتاكوس، ترجمة شحدة فارغ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت - يناير 2017، ص 376 وما بعدها.

⁴⁶ Crozier Michel Le phénomène bureaucratique, essai sur les tendances bureaucratiques des systèmes d'organisation modernes et sur leurs relations en France avec le système social et culturel, Paris, Editions du Seuil, 1963, 416 p., 24 F.

⁴⁷ Voir aussi à ce propos, dictionnaire des politiques publiques, sous la direction de Laurie Boussaguet-Sophie Jaquot-Poulaine Ravinet, 2006, presses de la Fondation nationale des sciences politiques, pp : 69 et 72

(والمقصود هنا إدخال مؤسسة محمد السادس للوزارة والنقابات وكيف ينتجون أنماط الاشتغال الجماعي داخل هذه المؤسسة)

ب - المقرب التسلسلي، ويمكن هذا المقرب من التحليل عن طريق بناء شبكة منظمة من الأفعال⁴⁸ تمكن من تقسيم مسلسل سياسة عمومية أو رسم نوع من التحقيب داخلها، فالهدف من هذا المقرب هو محاولة تأسيس نموذج مثالي للفعل العمومي ولطريقة اشتغاله⁴⁹

8 - شق ميداني في البحث،

يعتمد هذا البحث على شق ميداني في أغلب جوانبه، والمقصود هنا بحث ميداني دراسة منظمة لنشاط مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين في عملها العدي وذلك بتتبع هذا النشاط كما يحدث في الأوضاع الحياتية الفعلية للمؤسسة في علاقتها بالمنخرطين، ويقوم البحث على إجراء مقابلات والمشاركة في استقصاء أو استطلاع ميداني قامت به المؤسسة، بمعنى أن الباحث يشارك في سياق طبيعي غير مصطنع بهدف تطعيم البحث في الموضوع⁵⁰.

وبناء على ذلك، فإن البحث يتضمن المحاور الكبرى التالية:

الإنتقال من الحماية الاجتماعية المحدودة التغطية إلى السياسات الاجتماعية بالمغرب (القسم الأول)

مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين: نموذج لحالة في السياسات الاجتماعية السوسيو مهنية (القسم الثاني)

⁴⁸ Muller (pierre) et surel (yves),l'analyse des poltiques publiques ;paris,montchrestien coll «Clefs Politiques »,1998

⁴⁹ Le pouvoir périphérique: bureaucrates et notable dans le système politique français. Pierre Grémion. Éditions du Seuil, 1976.

⁵⁰ يوجد في ملحق هذا البحث نموذج للمقابلة التي قام بها الباحث إضافة إلى استقصاء أو استطلاع قامت به المؤسسة وشارك فيه الباحث إلى جانب أطر المؤسسة، للمزيد من التفاصيل حول البحث الميداني ومعايير وخطوات جمع البيانات، يمكن الرجوع إلى كتاب " البحث الاجتماعي " ل سونير يوس سارنتاكوس - م س ذ ص 361 وما بعدها.

القسم الأول: الانتقال من الحماية الإجتماعية المحدودة التغطية
إلى السياسات الاجتماعية بالمغرب

وجد تقرير الخمسينية⁵¹ صعوبة في استعمال مصطلح السياسات العمومية لبحث الاجراءات والتدخلات العمومية التي كانت سائدة، ف جاء مستعملا لتوصيفات أخرى منها الحماية الاجتماعية المتنوعة الانظمة، مشيرا إلى أنه في مرحلة معينة أصبحت هذه الحماية الاجتماعية غير كافية أمام ظهور العديد من المشاكل الجديدة⁵² وبذلك تكون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمثابة انعكاس لتشخيص ميداني لما يجري داخل المجتمع وأول لبنة من اللبنة الكبرى للجيل الأول المؤسس للسياسات الاجتماعية بالمغرب.

⁵¹ تقرير الخمسينية " المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك " مطبعة دار النشر المغربية الدار البيضاء - المغرب - 2006
⁵² تقرير الخمسينية - م س ذ ص 124 وما بعدها

الفصل الأول: السياسات الإجتماعية بالمغرب : المبادئ ، الفاعلون ، الأسس والأهداف

تحليل السياسات الاجتماعية إلى تدخل الفاعلين العموميين في المجال الاجتماعي المتعدد المحاور (التكوين، الصحة، التشغيل، الحماية، الإدماج، العائلة...) وبذلك فالحديث عن بدايات السياسات الاجتماعية بالمغرب يرتبط بالضرورة بتلك اللحظة التي لم تعد خلالها شبكات التضامن التقليدية ذات المرجعية الدينية والاجتماعية والعائلية والمهنية... قادرة على تدبير مجال اجتماعي بات يبدو أكثر تعقيدا وصعوبة.

المبحث الأول: المؤسسة الملكية كفاعل رئيسي في مجال السياسات الاجتماعية،

ينبغي الإقرار بتواضع العمق التاريخي لتقاليد السياسات الاجتماعية بالمغرب، وبغياب القطائع الكبيرة داخل هذا التاريخ، غير أن ما تجب الإشارة إليه هو كون النقاش حول تاريخ السياسات الاجتماعية بالمغرب على عكس ما يقع في الغرب؛ لا يحمل فكرة "الحقبة المرجعية" كما هو الحال بالنسبة لحقبة الدولة الاجتماعية ودولة الرعاية الموجودة بقوة في عمق النقاش العمومي بالدول الغربية، إذ أن ثقل هذه الحقبة المرجعية يبقى حاضرا، ورغم أن التقاطب الحالي بصدد القضايا الاجتماعية موجود بين المتمسكين بروح دولة الرعاية، وبين المدافعين عن نموذج جديد أو مسألة اجتماعية جديدة، فإن ثمة إجماع حول ما صنعتته هذه الحقبة من ضمانات اجتماعية للمواطنين والأسر.

ولانعثر في المغرب على حقبة قد تعتبر مرجعية في تدبيرها للسياسات الاجتماعية، كما أن ضعف النقاش العمومي حول "الاجتماعي" لا يفرز نماذج نظرية متقاطبة، ولعل كل ما سبق ذكره هو ما يعقد من مهمة ومحاولة تحقيق تاريخ السياسات العمومية.⁵³

إن المقصود بالسياسة الاجتماعية هو كل ما يتعلق بالصحة والتعليم والتشغيل ورفع القدرة الشرائية ومكافحة الفقر، والنهوض ضد كل أوضاع الإقصاء والتهميش والهشاشة، وتلبية كافة الاحتياجات الضرورية والأساسية للمواطن من أجل تحقيق حياة كريمة، ويعد النهوض بالمتطلبات والاحتياجات الاجتماعية للمواطن، الأساس اللازم والشرط الضروري لتحقيق التنمية، هذه الأخيرة مازال مسارها متعثرا بالمغرب على الرغم من الإصلاحات والمجهودات المبذولة على كافة المستويات، ذلك أن مجموعة كبيرة من المؤشرات تدل بما لا يدع مجالا للشك بأن الوصول إلى تحقيق التنمية مازال في حاجة ماسة لاتخاذ عدة إجراءات قانونية ومؤسسية واقتصادية واجتماعية...

⁵³- حسن طارق: " المحور التمهيدي : المغرب الاجتماعي : رؤية تاريخية : أي تحقيق للسياسات الاجتماعية " مقال منشور بالمجلة المغربية للسياسات العمومية : المغرب الاجتماعي 2009/2008 تقرير سنوي شامل حول السياسات الاجتماعية، مطبعة دار القلم الرباط، الطبعة غير مذكورة، ص 15.

وبالنظر لطبيعة الأوضاع الاجتماعية بالمغرب، فإن كافة المؤسسات الرسمية وغير الحكومية ومختلف الفاعلين؛ يتدخلون بطرح العديد من المبادرات والمشاريع والبرامج الكفيلة بتحسين هذه الأوضاع لتحقيق التنمية.

ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات والفاعلين، الملك محمد السادس الذي قدم مبادرات واقتراحات في هذا الإطار، كما أعطى توجيهات لاتخاذ مجموعة من الإصلاحات في مجالات معينة تهم فئات وقطاعات مختلفة، وهو ما سنقوم بالوقوف عليه من خلال تحليل توجهات السياسات الاجتماعية بالمغرب (المطلب الأول)

على أن يتم تناول الدور الحكومي في مجال السياسات الاجتماعية (المطلب الثاني)

تبدو مرجعية السياسات الاجتماعية مرتبطة بتوصيات وتوجهات الأمم المتحدة ذلك أن الجمعية العامة تضع في إعتبارها مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وفي تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، وتسلم بأن التنمية عملية اقتصادية اجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم النشطة والحرية والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها، ويستمد من مرجعيات الأمم المتحدة أنه يحق لكل فرد، بمقتضى أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذ يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن في أعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان إعلاما تاما.

و تشير إلى أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

و تشير كذلك، إلى ما يتصل بذلك من الاتفاقات والاتفاقيات والقرارات والتوصيات والصكوك الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فيما يتعلق بالتنمية المتكاملة للإنسان وتقدم وتنمية جميع الشعوب اقتصاديا واجتماعيا⁵⁴.

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم هو غير واضح وغير مستقر للغاية، ولا أحد يستطيع توقع ما سيحمله الغد، فالمجتمع يتطور ويتغير، وباتت الدول غير قادرة على التحكم فيه بما تتوفر عليه من آليات وميكانيزمات الحاضر والأمس، وقد أظهر الباحثون الأمريكيون من خلال دراسة أجريت على أكثر من 35 حالة، أن الظروف السياسية والاجتماعية والمناخية متطابقة تماما⁵⁵.

⁵⁴- عبد العزيز النويضي : " الأمم المتحدة والتنمية وحقوق الإنسان أوجه القصور والإصلاحات اللازمة "، منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الطبعة الأولى 1416/ 1995 م، ص .

⁵⁵ - Gaëlle Baron et Nicolas Matyjasik: L'évaluation des politiques publiques défi d' une société en tension ,page 3. La Librairie des Humanités

ويعرف المغرب بدوره تحولات نوعية على الصعيد الإقتصادي والاجتماعي والسياسي تفرز تحديات بالنسبة للحاضر ورهانات تتعلق بالمستقبل، ولا شك أن طبيعة المناخ الوطني والدولي الذي تترعرع داخله هذه التحولات يزيد من جسامه هذه التحديات ومن أهمية الرهانات⁵⁶، وتحاول كل الدول المزج بين الأوضاع العالمية والسياق العالمي الذي تصير فيه معظم المنظمات الدولية؛ وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة التي تشجع الدول النامية على الإهتمام بالتنمية، وحق الشعوب في تقرير المصير الذي بموجبه يكون لها الحق في تقرير وضعها السياسي، وفي السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ونلمس من خلال خطب ورسائل الملك محمد السادس إهتمامه بالأوضاع الإجتماعية لعموم الشعب، وكذا الدور الذي يلعبه الملك في ميدان وضع تصور وصناعة السياسات العامة ومتابعة تنفيذها، وهو ما سنقف عنده من خلال مجموعة من الخطب والرسائل الملكية.

ويقوم النموذج التنموي للملك محمد السادس في المجال الإجتماعي على مجموعة من المقومات ، ويسخر في سبيل تحقيقه مجموعة من الآليات، ومن أبرز هذه الآليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها جلالته في 2005، ومن المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها هذه المبادرة؛ نجد أنها تنطلق من قناعة راسخة تتجلى في كون أن التنمية المستدامة لن تتحقق إلا بسياسات عمومية مندمجة ضمن عملية متماسكة ومشروع شامل، وتعبئة قوية متعددة الجهات تتكامل في الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والبيئية، بحيث أن " إعادة التأهيل عملية معقدة شاقة وطويلة النفس لا يمكن إختزالها في مجرد تقديم إعانات ظرفية أو مساعدات موسمية مؤقتة، كما لا يمكن التعويل على الأعمال الخيرية، أو الإحسان العفوي أو الإستجابة لوازع أخلاقي أو لصحوة الضمير".⁵⁷

ويتبين من هذا المنظور فلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تتوخى إقامة أكبر قدر ممكن من فرص الإختيار في وجه كل المغاربة (رجالا ونساء)، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتجاوز آفة الفقر والبؤس، ومن هنا، فالمبادرة تقر بدور الدولة ومسؤوليتها الأساسية في معالجة الأزمة الاجتماعية وتطوير شكل الفقر⁵⁸، وبناء على ذلك يمكن تناول أبعاد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كأحد أكبر مظاهر السياسات الإجتماعية بالمغرب..

SCIENCES POLITIQUES EUROPE France

L'évaluation des politiques publiques constitue un instrument à disposition des pouvoirs publics pour engager les mutations nécessaires de leur action. Elle doit accompagner et si possible précéder ces évolutions. L'implication des citoyens et la diffusion grand public sont par exemple des réponses aux attentes de participation à la décision publique. L'évaluation doit aussi adapter ses méthodologies et identifier les priorités d'intervention.

⁵⁶- إدريس الكراوي : " المغرب والمستقبل تأملات في الاقتصاد والمجتمع "، المطبعة غير مذكورة، الطبعة الأولى 1998، ص 5.

⁵⁷- الخطاب الملكي ل 18 ماي 2005.

⁵⁸- خليل سعدي : " دور المجتمع المدني في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية "، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في العلوم السياسية والقانون الدستوري، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 2007/2008، ص 38.

يمكن أن نستشف طبيعة الاهتمام الملكي بالمسألة الاجتماعية في مختلف مظهراتها وتجلياتها من خلال الخطب ويتمثل ذلك في توجيهات الملك الراحل الحسن الثاني لإصلاح التعليم حين ترأسه لمجلس وزاري حول إصلاح التعليم في يومه الخميس 29 ذي الحجة 1398 الموافق ل 30 نونبر 1978 حيث أعطى توجيهاته للحكومة بأن يكون تعريب التعليم العام والخاص قاعدة انطلاق لا رجعة فيها لهذا الإصلاح، وذلك وفاء لنص الدستور الذي قرر أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، كما أعطى الملك تعليماته بأن لا يكون التعريب مخلا بجودة البرامج وغير موفي بالمستوى المطلوب، ومن هنا تبرز ضرورة تقوية البرامج الدراسية وتغيير أساليب التلقين وإنتاج الوسائل العصرية الحديثة.

كما أن الراحل الحسن الثاني أعطى توجيهاته للحكومة بتقوية حصص اللغات الأجنبية حتى يكون التلاميذ والطلبة المغاربة في مستوى يؤهلهم لامتلاك لغات أخرى تساعدهم على فتح آفاق جديدة في تكوينهم ليتمكنوا من المساهمة في التطور العصري لعالم الغد.⁵⁹

وكذلك الشأن بالنسبة للخطب الذي وجهها الملك الحسن الثاني رحمه الله في عدة مناسبات، والتي كان مضمونها يتعلق بالمسألة الاجتماعية كتلك التي وجهت للجنة الوطنية المكلفة بوضع الخطط لإصلاح التعليم، أو التي استقبل فيها أعضاء جمعيتي قداماء تلاميذ مدينتي سيدي قاسم و سطات، أو الخطاب الملقى من طرفه بمناسبة اختتام أشغال مناظرة "يفرن " لدراسة قضايا التعليم.

إلا أنه إذا كانت الإرهاصات الأولى للاهتمام بالسياسات الاجتماعية قد بدأت في نهاية عهد الملك الراحل الحسن الثاني رحمه الله، فإنها ستتقوى مع مجيء الملك محمد السادس إلى الحكم، حيث ستبرز بقوة إرادة الاهتمام بالمسألة الاجتماعية وبقضايا الفقر والإقصاء والتهميش.

ويعتبر الملك محمد السادس نصره الله التنمية الاجتماعية أساس تحقيق التنمية الشاملة، التي تتوخى تمكين الإنسان المغربي من كل شروط العيش الكريم، والتي تتطلب التوظيف العقلاني لإمكانياتنا المادية والاستثمار الأمثل في مجال ثروتنا الأساسية المتمثلة في مواردنا البشرية والمواطن المؤهل.⁶⁰

إضافة إلى حرص الملك على محاربة الفقر والتهميش، فإن الخطب الملكية لسنة 2008 ركزت على ضرورة النهوض بأوضاع القطاعات الاجتماعية الأكثر حساسية، وبالخصوص قطاعي التعليم والتشغيل. فالتعليم يأتي في صدارة القطاعات الاجتماعية التي تحظى باهتمام ملكي كبير، وفي هذا الصدد يقول الملك : " ... ومهما كان عمق الإصلاح المؤسسي؛ فإن نجاحه رهين بتعزيزه بإصلاحات هيكلية أو مكملة، نرفع بها من قوتنا

⁵⁹- خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، المجلد السادس، نشر وزارة الدولة في الإعلام، الطبعة الثانية 1414/1993م، ص 179.
⁶⁰- حسن طارق : " الحالة الاجتماعية 2009-2010 (تقرير حول السياسات العمومية الاجتماعية بالمغرب)، منشورات المجلة المغربية للسياسات العمومية، عدد 2، سنة 2010، مطبعة طوب بريس- الرباط، طبعة 2010، ص 13.

الاقتصادية والاجتماعية، بالنهوض بالقطاعات الأساسية للتعليم و (...) وإذا كنا قد وضعنا التعليم في صدارة هذه القطاعات فلأننا نعتبره المحك الحقيقي لأي إصلاح عميق".⁶¹

وهذا ما أكده الملك بقوله أيضا : " ... يأتي التعليم في صدارة هذه الإصلاحات، التي نوليها فائق عنايتنا (...) وفي هذا الصدد ارتأينا أن نبادر لإطلاق عملية وطنية تهدف إلى إعطاء دفعة قوية لتعميم وإلزامية التعليم الأساسي، ضمنا لتكافؤ الفرص، ومحاربة للانقطاع عن الدراسة، ويتمثل ذلك في منح الكتب والأدوات المدرسية لمليون طفل محتاج، غايتنا دعم الأسر المعوزة...".⁶²

ولتسريع وثيرة الإصلاح في مجال التعليم، دعا الملك محمد السادس الحكومة إلى حسن تفعيل المخطط الاستعجالي.

ويحظى التشغيل أيضا بعناية كبرى في خطب ورسائل الملك محمد السادس، حيث تتضمن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أهم الأهداف، إذ تتوخى هذه المبادرة السهر على خلق الأنشطة المدرة لفرص التشغيل والدخل القار، غير أنه على الرغم من كل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المملكة المغربية، وعلى الرغم من تحسن مجموعة من المؤشرات فإن ذلك " لا ينبغي أن يحجب عنا، أن الطريق مازال شاقا وطويلا لتحقيق طموحنا الكبير في الرفع من معدلات التشغيل باعتباره يشكل الحماية الاجتماعية الحقيقية لمواطنينا ولشبابنا على الخصوص، ولن يتأتى ذلك إلا بالرفع من وتيرة النمو والتوزيع العادل لثماره وتحرير المبادلات الخلاقة المدرة للثروات وفرص العمل".⁶³

ومن خلال هذه الخطابات السالفة الذكر؛ يتضح مدى انشغال الملك بأوضاع التعليم والتشغيل، ومدى تطلع الملك إلى تحسين وضعية هذه القطاعات باعتبارها ذات حساسية كبرى أثرت بشكل كبير على ترتيب المغرب في مجال التنمية البشرية. كما عبر جلالاته على اهتمامه وانشغاله بالتحويلات الاقتصادية ومدى تأثيرها على الظروف الاجتماعية للمواطنين المغاربة.

وفي إطار الاهتمام الملكي بالأوضاع الاجتماعية لعموم الشعب المغربي، يسجل اهتماما خاصا بمجموعة من الفئات المهنية، حيث ركزت مجموعة من الخطب والرسائل الملكية على ضرورة تحسين وضعيتها ودعمها من أجل دفعها إلى مزيد من الانخراط في تنفيذ أهدافها طبقا للتوجهات الملكية والبرامج الحكومية والقوانين الجاري بها العمل.

ومن بين الفئات المهنية التي لقيت اهتماما ملكيا خاصا نذكر أفراد القوات المسلحة الملكية،⁶⁴ وكذلك أسرة التعليم وخصوصا منها العاملة في العالم القروي، وفي هذا الخصوص يقول الملك محمد السادس: "... وتأكيذا لعزمنا القوي على حسن إنجاز البرنامج الاستعجالي لإصلاح النظام التربوي، ندعو الحكومة لإعداد

⁶¹ - خطاب جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة الذكرى التاسعة لعيد العرش، بتاريخ 30 يوليوز 2008.

⁶² - خطاب جلالة الملك الموجه إلى الأمة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، بنطوان، بتاريخ 20 غشت 2008.

⁶³ - حسن طارق : " المغرب الاجتماعي 2009/2008 تقرير سنوي شامل حول السياسات الاجتماعية، منشورات المجلة المغربية للسياسات العمومية، عدد 1، سنة 2009، مطبعة دار القلم، طبعة 2009، ص 34.

⁶⁴ - أنظر الخطاب الملكي الموجه للقوات المسلحة الملكية، بمناسبة الذكرى 52 على تأسيسها، الرباط بتاريخ 14 ماي 2008.

برنامج مضبوط لإسكان نساء ورجال التعليم العاملين بالعالم القروي واعتماد مختلف أنواع الشراكة والتعاقد لإنجازه..."⁶⁵ وكذلك فئة الفنانين والقيمين الدينيين.

ومن بين أهم الأهداف التي أعلن عنها الملك، والتي من شأنها تعزيز النهوض بالأوضاع الاجتماعية لكافة فئات وشرائح المجتمع المغربي، تلك المتعلقة بضرورة بناء وتشكيل طبقة اجتماعية وسطى موسعة.⁶⁶ وتبعاً لذلك؛ أكد الملك في عدد من خطبه خلال سنة 2009، في مناسبات مختلفة على استمراره في محاربة الفقر والتهميش والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، حيث أنه في إطار الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية للفئات المستضعفة حرص الملك على التأكيد على النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تستتبع بالدرجة الأولى الحد من التهميش والفوارق الاجتماعية والإقصاء، في هذا الصدد سخرت العديد من برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتحقيق هذا الغرض.

ولتحقيق جبر الضرر الجماعي في إطار مسار العدالة الانتقالية؛ من خلال التركيز والاهتمام بالمناطق التي عانت من الإقصاء في شتى المجالات، يقول الملك محمد السادس في هذا الشأن: " وبالموازاة مع جهودنا الهادفة إلى تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، وفي إطار احترام حقوق الإنسان في شموليتها، حرصنا على النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس مسار العدالة الانتقالية؛ أطلقنا ورشا كبيرا لمحاربة التهميش والإقصاء والفقر، من خلال برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ التي تهدف تمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير السكن اللائق وفرص الشغل، وكذا مختلف البنيات التحتية الضرورية".

كما وجه الملك تعليماته للحكومة من أجل توطيد وتعزيز العدالة الاجتماعية؛ من خلال إعطاء الأولوية للفئات والجهات الفقيرة، وسن سياسات تروم تحسين المستوى المعيشي لسكان المناطق الجبلية، يقول الملك في خطاب له: "... ومن هنا ندعو الحكومة لتجسيد هذا التوجه الراسخ؛ وذلك بإعطاء الأسبقية للجهات والفئات الأكثر خصاصة في الاستفادة من السياسات الاجتماعية للدولة...".⁶⁷

إن الخطابات الملكية لسنة 2010 لا تحيد عن نفس النهج؛ وإنما على العكس من ذلك تكرر الاهتمام الملكي بالقطاعات الاجتماعية، وتركز على توسيع الطبقة الوسطى والذي يعد توجهها أساسيا لتحقيق التنمية، حيث أن تحقيق مقومات تنمية ومؤسسية جديدة، كفيلة بتحقيق نقلة حاسمة نحو الانخراط الإيجابي في العولمة، وفي المسار الجديد للتنمية البيئية الخضراء، وكسب رهانات الحكامة الجيدة، وتوسيع الطبقة الوسطى، ولن يتأتى إلا بالاستمرار في الإصلاحات، والانخراط في العديد من التوجهات التي حددها الملك في أربعة منها: تركيز

⁶⁵ - الخطاب الملكي بمناسبة ثورة الملك والشعب، تطوان بتاريخ 20 غشت 2008 السابق الذكر.

⁶⁶ - حسن طارق: " المغرب الاجتماعي 2009/2008، مرجع سابق، ص 36.

⁶⁷ - حسن طارق: " الحالة الاجتماعية 2009-2010 (تقرير حول السياسات العمومية الاجتماعية بالمغرب)، منشورات المجلة المغربية للسياسات العمومية، مرجع سابق، ص 14.

السياسات العمومية على توسيع قاعدة الطبقة الوسطى باعتبارها ركيزة للتوازن الاجتماعي والتنمية والتحديث⁶⁸

وبذلك يتضح أن النموذج التنموي في الميدان الاجتماعي للملك محمد السادس يقوم على مجموعة من المقومات الإستراتيجية، ويسخر في سبيل تحقيقه مجموعة من الآليات، وإذا كان الملك أعلن في سنة 2005 عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كمشروع إستراتيجي للدولة، فإن سنة 2010 عرفت الإعلان عن مداخل جديدة ومبتكرة للدفع بالتنمية الاجتماعية والبشرية، وعلى رأسها مشروع الجهوية الموسعة الذي أعلن عنه جلالة الملك في خطاب موجه للأمة في بداية السنة، واعتبره توجها للنهوض بالتنمية المندمجة: " ومن هذا المنظور؛ فإن الجهوية الموسعة المنشودة، ليست مجرد إجراء تقني أو إداري، بل توجها حاسما لتطوير وتحديث هياكل الدولة، والنهوض بالتنمية المندمجة"⁶⁹، ولتحقيق دفعة قوية للنموذج الملكي التنموي، يقول الملك في هذا الصدد: " إن الغاية المثلى للجهوية المتقدمة، واللامركزية الواسع هو إعطاء دفعة قوية لنموذجنا التنموي والمؤسسي المتميز"⁷⁰.

فالجهوية الموسعة المستحضرة للخصوصيات المغربية، والقائم على الالتزام بالتضامن بين الجهات إلى جانب مرتكزات أخرى، تعد توجها لتحقيق التنمية الجهوية، ولمواصلة جهود تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني".

ويأتي مشروع الجهوية الموسعة في إطار استكمال الأوراش الكبرى التي يشرف عليها الملك، وتعد هذه الأخيرة – في نفس الوقت – تعبيد للطريق أمام مغرب الجهات.⁷¹

إن نظام الجهوية يقوم على معطيات تختلف باختلاف الأنظمة السياسية التي تتبناها، من هنا استقطب موضوع الجهوية كما أشرنا إلى ذلك من قبل اهتماما متزايدا ليس فقط على الصعيد الوطني، بل بمختلف بقاع العالم، باعتباره إطارا ملائما لبلورة إستراتيجية ناجعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعمرانية المحلية تقوم على تعبئة الموارد المتاحة والطاقات المحلية من أجل ترسيخ دعائم الديمقراطية والحكومة الترابية.

واقترنا بهذا الدور؛ فإن معظم دول العالم في الماضي والوقت الحاضر تهتم اهتماما بالغا بالمؤسسة الجهوية كإطار ملائم لإسهام كل القوى الفاعلة والحية في بلورة إستراتيجية جديدة للتنمية، باعتبار الجهة نظاما سياسيا وإداريا يلبي طموحات الساكنة ذات الخلفيات المتباينة والنظرة المختلفة نحو تصور فضاء رحب لإثبات ذاتها وإرضاء طموحاتها وتحقيق متطلباتها المعيشية، زيادة على ذلك تساعد الجهوية الدولة على ضمان وحدتها الوطنية والتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتقها، الأمر الذي حدا بدول عدة إلى تبني هذا النظام كل حسب وضعياتها لتهدئة الوضع الداخلي وتفادي مضاعفات قد لا ترغب في حدوثها مثل: إسبانيا وإيطاليا وألمانيا.

⁶⁸ - الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى عيد العرش، بتاريخ 30 يوليوز 2010.

⁶⁹ - الخطاب الملكي، بمراكش، 3 يناير 2010.

⁷⁰ - الخطاب الملكي بمناسبة ثورة الملك والشعب 20 غشت 2010.

⁷¹ - حسن طارق: " الحالة الاجتماعية 2010/2011 (تقرير حول السياسات العمومية الاجتماعية بالمغرب)، منشور بالمجلة المغربية للسياسات العمومية، تقرير رقم 4، سنة 2011، ص 16.

وبذلك بات واضحا توجه المغرب نحو بناء سياسات إجتماعية وطنية إما تستهدف كل المجتمع أو تستهدف فئات إجتماعية محددة، هذه السياسة التي مست مجال التعليم، وبدأت بمجموعة تدخلات في شكل فعل عمومي يحدث تغيرا في قطاع التعليم وبنياته الأساسية، نذكر منها على الخصوص:

التعليم العالي والثقافة والتخطيط لإنشاء جامعات مع تحديد عددها ونوعها تبعا لحاجيات ساكنة الجهة. إنشاء أحياء جامعية لاستيعاب الطلبة المسجلين في الجامعة أو " الجامعات المقامة ". إنشاء مراكز ثقافية ضرورية بما فيها: المكتبات، المسارح، المكتبات الواسطية وذلك بناء على إحصائيات مضبوطة تحدد الحاجيات حاليا ومستقبلا.

وقد تجلى البعد اللامركزي في السياسة العمومية في لا مركزية إحداث الجامعات والأكاديميات الجهوية للتعليم إضافة إلى جهوية امتحانات البكالوريا، وإحداث مراكز جهوية للبحث العلمي في إطار خلق مجتمع المعرفة الجهوي، ذلك أن الهوية الخاصة بكل جهة تتجلى من خلال ما تزخر به من مآثر وآثار وتراث ثقافي وحضاري يعطيها بعدها الثقافي والحضاري المتميز مما يؤهل الجهة لأن تكون حاضنة لهذا الموروث الهام. أما في مجال الشبيبة والرياضة: إنشاء المركبات والملاعب الرياضية، ومآوى الشباب. أما على مستوى التكوين المهني: إحداث مراكز التكوين الضرورية بناء على إحصائيات ومعطيات مستقاة من الواقع لتلبية احتياجات الساكنة في مجال سوق الشغل.⁷²

الفقرة الثانية: الهندسة الملكية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التأسيس للسياسات الاجتماعية،

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المعلن عنها في الخطاب الملكي المؤرخ في 18 ماي 2005، يمكن اعتبارها حدثا مجتمعيا له أكثر من دلالة سواء على المستوى السياسي، الإقتصادي أو الإجتماعي.⁷³ لقد جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتتوج الجهود التي تقوم بها الدولة والجماعات المحلية على المستوى الاجتماعي، ولإغناء المشاريع الحكومية وتكميلها وللمساهمة في تجاوز الفقر المتفاقم في هذا المجال، ومن تم فهي تندرج في صلب العملية التنموية باختلاف أبعادها الشاملة، وفي سياق بناء المشروع المجتمعي لمغرب حدائثي ديمقراطي ومتضامن، وتمكن روح المبادرة في ابتكار مناهج وتدبير ملائم للتصدي للعجز الاجتماعي، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل القار، وكذا الإستجابة للحاجيات الضرورية للأشخاص في وضعية صعبة.⁷⁴

فرغم التطور الإيجابي الذي سجل في العديد من المجالات خلال العقود الأخيرة، يواجه المغرب مجموعة من التحديات، فهناك اتجاهات عميقة في المجتمع المغربي تطبع الواقع اليومي للمواطنين، ويتعلق الأمر

72- الأنياري سناء: " دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية - جهة الرباط سلا زمرور زعير نموذجًا -، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط، جامعة محمد الخامس أكادال، السنة الجامعية 2013/2014، ص 260 و 266.

73- سعيد جعفري وآخرون: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. مطبعة أومكراف الدار البيضاء، الطبعة الثانية 2007 ص 3.
74- خليل سعدي، " دور المجتمع المدني في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في العلوم السياسية والقانون الدستوري، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط أكادال، السنة الجامعية 2007-2008.

بإشكالات المعضلة الإجتماعية بالمغرب، والمتمثلة في النسب المئوية : الفقر 2،14% الاقتصاد 11 %الهشاشة 02،17 % الأمية 7،42 % والإعاقة 75،52% مابين سنة 2000 و2004، أي سنوات قليلة قبل إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وقد جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كخطوة متقدمة في المنظور السياسي من أجل إيجاد حل للمعضلة الإجتماعية، التي تتخبط فيها البلاد، وباعتبارها رؤية شمولية وقوام المشروع المجتمعي المرتكز أساسا على مبادئ الديمقراطية والفعالية الاقتصادية والتماسك الإجتماعي والعمل والإجتهد وتمكين كل مواطن من الإستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته⁷⁶.

وبالتالي، فإن المبادرة تعتبر في نظر العديد من المهتمين بمثابة خارطة طريق نحو الدفع بعجلة التنمية المستدامة الشاملة لكافة أشكال العجز والإقصاء والتهميش، وإرساء أسس الدولة العصرية، بإدماج كافة فعاليات المجتمع كعنصر وفاعل اجتماعي وسياسي في المجهود التنموي.

ويمكن الحديث عن الفاعلين في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المستويات التالية:

أ - **على المستوى المركزي**، يوجد جهاز الحكامة على المستوى المركزي، بالإضافة إلى لجنة استراتيجية للتنمية البشرية مشتركة بين الوزارات برئاسة الوزير الأول، وهي مكونة من أعضاء الحكومة " وزارة الداخلية، المالية، والتنمية الاجتماعية والتنمية القروية"، بمعية كل من المؤسسات والهيئات العمومية. ويقوم اختصاصهم على مايلي:

تحديد الإطار المالي ورصد موارد تتناسب والتجمع الإقليمي للمبادرات المحلية للتنمية البشرية؛

التواصل المؤسساتاتي؛

إنعاش التعاون الدولي؛

المتبع العام لمؤشرات التنمية البشرية والتقييم العام للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية⁷⁷.

ب - **على المستوى الجهوي**، يوجد جهاز للحكومة على المستوى الجهوي، بالإضافة إلى اللجنة الجهوية برئاسة والي الجهة، وهي تضم : كل من عمال الأقاليم والعمالات، رئيس المجلس الجهوي، رؤساء المجالس والعمالات والأقاليم، بمعية المؤسسات العمومية المعنية وكذا ممثلو النسيج الجمعي الجهوي وقطاع القروض الصغرى والجامعة وأخيرا القطاع الخاص.

ويقوم اختصاصهم على مايلي:

خلق تناسق شامل بين المبادرات الإقليمية للتنمية البشرية والعمل على خلق انسجام بين برامج الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

⁷⁵ - كتاب مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004 الجزء الأول، الصفحة 30.

⁷⁶ - الخطاب الملكي بتاريخ 18 ماي 2005.

⁷⁷ - دليل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم سنة 2010.

ج - على المستوى الإقليمي، يوجد جهاز الحكامة على المستوى الإقليمي، واللجنة الإقليمية للتنمية البشرية يرأسها العامل، بالإضافة إلى المنتخبون ممثلو الجماعات المحلية، إدارة المصالح اللامركزية المعنية بما في ذلك الصحة والتربية الوطنية، بمعية المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويتكون اختصاصهم مما يلي :

المصادقة على المبادرات المحلية للتنمية البشرية وإعداد اتفاقيات تمويل المبادرات المحلية للتنمية البشرية بتنسيق مع مختلف الشركاء المحليين المنخرطين في العملية وفتح الاعتمادات المرصودة للمبادرات المحلية للتنمية البشرية المصادق عليها حسب التقدم في إنجاز المشاريع؛
الإشراف على تنفيذ البرامج والتتبع والمراقبة؛

د - على المستوى المحلي، نجد جهاز الحكامة على المستوى المحلي، واللجنة المحلية للتنمية البشرية والتي تتكون من ممثلي ومنتخبي الجماعات أو المقاطعات الحضرية، بالإضافة إلى رئيس اللجنة المكلفة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا النسيج الجمعي، والمصالح التقنية اللامركزية.
ويتكون اختصاصهم مما يلي:

إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية، مع إمكانية الاستفادة من الدعم والمساعدة التقنية الخارجية والتنفيذ العملي للمشاريع والمبادرات المعتمدة على المستوى المحلي ومراجعة مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجماعية قصد تحقيق الانسجام بين البرامج القطاعية والتناسق مع المبادرة المحلية للتنمية البشرية الشركاء.
ويلاحظ هنا ان الشراكة ضرورية من أجل نجاح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وأهم الشركاء في مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نجد البنك الدولي، تحدي الألفية للتعاون، برنامج الأمم المتحدة للتعاون، الوكالة اليابانية الدولية للتعاون، التعاونية الاسبانية، المخزونات السعودية للتعاون، الحكومة الصينية، الاتحاد الأوروبي، المخزونات العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية⁷⁸.

غير أن ما تجب الإشارة إليه هو أن تراجع المغرب في ترتيب برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية بثلاث نقط إذ انتقل إلى الرتبة 126 من بين 177 دولة، وبذلك صنف تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2007 – 2008 المغرب ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة لكن بمؤشر أقل من المتوسط العالمي، وقد تم تصنيف الدول وفقا لأربع مؤشرات مركبة تضم متوسط العمر، مستوى التعليم، مستوى الدخل الفردي، وكيفية توزيع الثروة، ورغم ارتفاع معدل الحياة في المغرب (يتجاوز 70 سنة)، فإن هذا المعدل يظل أقل من معدلات الحياة المحققة في الدول المتقدمة، وكذا المؤشرات المتعلقة بصحة الطفل والأم حيث لا زالت مبعث قلق ومصدر ذي انعكاسات سلبية على التنمية البشرية بالبلاد، ويبدو أن المغرب لم يصل بعد إلى درجة

⁷⁸- دليل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم سنة 2010 السالف الذكر.

التعامل الأمثل مع الأمراض المنتشرة في البلدان الفقيرة، إضافة إلى ذلك يظل ولوج الخدمات الطبية غير كاف وغير متكافئ. كما أن حالة الوحدات الطبية والمستشفيات ظلت تتأرجح بين الاستقرار والتراجع. وعلى الرغم من مجهودات الدولة الموجهة إلى مكافحة آفة الفقر والتقليص من حدته حيث استطاعت أن تقلل من نسبته من 50 بالمائة خلال سنة 1960 إلى 14,2 بالمائة حالياً، إلا أنه نظراً للنمو الديمغرافي فإن العدد المطلق للفقراء استقر في خمسة ملايين أي في معدل المتوسط، من بينهم ثلاثة أرباع يتواجدون بالعالم القروي⁷⁹.

ورغم كل المجهودات المبذولة إلا أنه وكجواب على سؤال فرعي قمنا بطرحه في المقدمة وهو إلى أي مدى تساهم الجهات المانحة في إنعاش المؤسسات الاجتماعية بالمغرب؟ يمكن القول بأن جلالة محمد السادس حرص في مناسبات عديدة على لفت الانتباه إلى موقع المجتمع المدني وأهميته كشريك في جهود التقدم والتحديث. نذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مقتطفات من خطاب ملكية : منها قول جلالة الملك " ولا يسعنا إلا أن نبتهج بما أصبحت تشكله الجمعيات المغربية، من ثروة وطنية هائلة ومن تنوع في مجالات عملها، وما تجسده من قوة اقتراحية فاعلة، أصبحت بفضلها بمثابة الشريك، الذي لا موجد عنه، لتحقيق ما نبتغيه لبلادنا من تقدم وتحديث"⁸⁰.

و في خطاب ملكي آخر جاء فيه " يجدر تفعيل التكريس الدستوري لكل من دور المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والإتصال، في البناء المؤسساتي والحقوقى والتنموي، بما يمكنها من النهوض بمسؤوليتها الفاعلة، كقوة اقتراحية، وكرافعة ناجحة، وشريك أساسي في توطيد هذا البناء"⁸¹

ولقد أورد برنامج حكومة بنكيران التزامات تأسيسية في مجال الديمقراطية التشاركية حيث جاء في ديباجته أن الحكومة اليوم وبعد التعيين الملكي لأعضائهما تتقدم ببرنامج حكومي ذي طبيعة تعاقدية، بلغة صريحة وواضحة ويقوم على ثلاث مرتكزات سواء في وضع السياسات أو تنفيذها :

العمل المندمج والمتكامل؛

المقاربة التشاركية؛

ربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما التزم البرنامج الحكومي بفتح ورش الديمقراطية التشاركية بتفعيل المقترحات الدستورية ذات الصلة وتطوير العلاقة مع المجتمع المدني بما يخدم التنمية ويعزز الحقوق والحريات ويحفز على القيام بالواجبات⁸². إلا أن ما يعجز الجمعيات ويؤرقها ويجعلها لا تقوم بالدور المنوط بها أنها تفتقر إلى الدعم المالي، بل يصل أحيانا إلى حد الانعدام بسبب أن تقديم هذا الدعم يخضع لاعتبارات سياسية ضيقة تحول دون النهوض

⁷⁹ - تقرير للمنسقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم سنة 2013.

⁸⁰ - مقتطف من الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الأيام الدراسية حول التدبير الجمعي بتاريخ 14 فبراير 2002.

⁸¹ - مقتطف من الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 30 يوليوز 2011.

⁸² - الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، ملحة وطنية بمنهج تشاركي، 13 مارس 2013 / 15 ماي 2014، منشورات الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

بالسياسة الاجتماعية بالمغرب، وإن كان ذلك؛ لكن هذا لا ينقص من بعض المجهودات المبذولة في هذا المجال والتي تقتصر بالدرجة الأساس على هبات من محسنين (خواص). وهذا ما يفسر التراجع الملحوظ للمغرب على مستوى التصنيف الدولي والجهوي من حيث مؤشرات التنمية البشرية، وذلك راجع كما سلف الذكر إلى ضعف المجهودات العمومية المبذولة على صعيد مختلف الميادين: التربية والصحة وخدمات النقل والسكن ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي⁸³، من بينها: جسامة الوضعية الموروثة غداة الإستقلال، وسير سريع للوثيرة الديمغرافية وضعف فعالية السياسات الاجتماعية القطاعية، وعدم كفاية النمو الاقتصادي والتطور المتفاوت والمعقد للسلوكات الاجتماعية⁸⁴.

لقد إستطاع المغرب في العقدين الماضيين رفع معدل نموه الاقتصادي، حيث كان محصورا في 3% ولم يتجاوز هذا السقف إلا في مواسم أواخر التسعينات، بينما وصل إلى ما يجاوز 4% سنة 2014 التي كانت سنة فلاحية استثنائية، وتضاعف الناتج الداخلي الخام ثلاث مرات خلال العقد الأخير، لكن دون أي تغيير نوعي على بنيته، فما زال القطاع الفلاحي المشارك الأبرز في إنتاجية الدولة، والمشغل الأول بنسبة 40% من المغاربة مع استئثار للقطاع غير المنظم بالميدان الاقتصادي بما يقارب 50%. إلا أن هذا النمو رافقه زيادة في التفاوتات الاجتماعية والمجالية وفوارق بين الجنسين.

ويبقى النمو الاقتصادي المغربي عاجزا عن احتواء التحولات الاجتماعية، فما زال 15% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وبلغت درجة الحرمان 45% مع إستحواذ 5% من السكان على 40% من الناتج الداخلي الخام، واستحوذ ثلاث جهات فقط من كل الجهات على ثلثي الثروات الإجمالية المنتجة. كما يظل النمو الاقتصادي غير قادر على خلق فرص الشغل خصوصا عند الشباب، فالشباب مابين 25 و 35 سنة هم الأكثر عرضة للبطالة بنسبة 8%، منهم 75% من الجامعيين. ويتمركز ربع العاطلين المغاربة شمال وشرق البلاد، ونتيجة لذلك؛ تم تجميد رصيد مهم من الطاقات الشابة وتجاهل نعمة ديمغرافية تؤدي إلى الدفع بعجلة التقدم الاقتصادي⁸⁵.

ويقودنا التفصيل في هذه النسب والحديث عنها إلى ضرورة تدخل جمعيات المجتمع المدني من أجل النهوض بالسياسة الاجتماعية، وهو ما لا يتأتى مع الفقر الحاصل في الجهات المانحة إن لم نقل انعدامها. وبدا واضحا أنه إذا أراد المغرب أن يربح رهان التنمية عليه أن يتخطى كل العراقيل والحواجز التي تعترض سبيله إلى النمو، فعليه أن يهتم بموارده البشرية، بالإنسان الذي يعتبر عصب ومحور التنمية، فلا تنمية مع

⁸³ - عبد الرحيم العطري، المغرب الاجتماعي خلال 2005، وجهة نظر، الطبعة الأولى 2006 ص 149.
⁸⁴ - بدرين الحوزي : " الدور الاجتماعي للدولة ومنعطف النيوليبرالية أثر الخيارات النيوليبرالية على السياسات الاجتماعية بالمغرب"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، نوقشت بجامعة القاضي عياض بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، السنة الجامعية 2007/2008، ص 72.
⁸⁵ - طاهر بغاني : " عجز النمو الاقتصادي عن إحتواء التحولات الاجتماعية وبروز الأشكال الجديدة للفقر"، ندوة حول الحصيلة السوسولوجية والتغيرات الاجتماعية في المغرب، نظمت بالمعهد الجامعي للبحث العلمي بالرباط، يومي 14 و 15 يناير 2016.

وجود أناس غير أصحاب جسديا وعقليا... ولهذا فالدولة ملزمة بكل مكوناتها؛ باتخاذ كل التدابير بما فيها القانونية والإدارية والمالية والاجتماعية⁸⁶.

إضافة لما سبق، يمكن القول أن هناك اختلالات اجتماعية تمس مجمل القطاعات الاجتماعية من سكن وتعليم وتشغيل وصحة لدرجة أضحت معها الشعارات الإنمائية من قبيل التعليم " النافع " والسكن " اللائق " والشغل " المنتج " والتغطية الصحية، بالنسبة لعموم فئات المجتمع مجرد مقولات مسكنة أو مهدئة أو محافظة على الوضع القائم ليس إلا، وهو الانتكاس الذي لم نستطع التخفيف من حدته، فمختلف مشاريع التنمية البشرية بما فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. فمعدل البطالة لسنة 2011 يقارب %16⁸⁷ وخاصة في صفوف الشباب حيث أن 3/1 من الشباب المغربي هم في بحث دائم عن شغل، وحوالي 20% من الساكنة تعيش تحت عتبة الفقر، وحسب معطيات البن الدولي فإن حوالي 20% وهم الأكثر فقرا في المغرب يملكون فقط 6.6% من الثروة الوطنية، في حين أن 20% الأكثر غنى يملكون أزيد من 40% من الثروة الوطنية. كما أن 60% من المغاربة يعانون من الأمية، منها 70% في صفوف النساء وأقل من 60% من السكان و45% من العائلات المغربية فقط هي التي تستفيد من الماء الصالح للشرب و 53% من العائلات تتوفر على الكهرباء.

أما في العالم القروي فالوضع أكثر سوءا؛ حيث تنزل هذه الأرقام على التوالي إلى 3.8% و 14.8%⁸⁸. وتوضح هذه المؤشرات بالملاموس حجم الاختلال على المستوى الاجتماعي، وهو الحجم الذي ما فتئت تتسع رقعته بالنظر لعدة عوامل؛ ومنها أساسا ضعف اعتبار الأبعاد الكيفية على مستوى المشاريع والبرامج الاجتماعية، حيث ظل توفير الخدمات والتجهيزات الاجتماعية في الغالب سجين البعد الكمي في حين ما فتئ يغيب البعد الكيفي، إذ نجد مثلا العديد من حجرات الدرس والمستوصفات وتجهيزات الماء الشروب في العالم القروي لم ينتفع بها السكان، لكونها ظلت غير مكتملة البنيان وذات جودة رديئة أو لأنها عانت من انعدام التجهيز والموارد البشرية الضرورية، بل لقد لوحظ في مناطق عديدة تعرض التجهيزات المقامة للتلف لإفتقارها إلى العناية والصيانة⁸⁹.

وفي الأخير، تبقى الإشارة واجبة إلى أن الوضعية الاجتماعية المزرية خاصة في الأحياء المهمشة ينتج عنها الاحتقان الاجتماعي الذي يهدد الأمن الاجتماعي للبلد⁹⁰ لذلك بدا واضحا أنه لا بد من العمل الجاد من أجل إعداد سياسة حكومية واضحة في المجال الاجتماعي ومندمجة تراعي وضعية المغرب وخصوصيته، من

⁸⁶ - أحمد مفيد : " الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنقابية بالمغرب واقع وآفاق "، أطروحة لنيل الدكتوراه، نوقشت بجامعة محمد الأول وجدة، س.ج. 2002/2001، ص 216.

⁸⁷ - صرح وزير التشغيل عبد السلام الصديقي لجريدة أخبار اليوم بأن معدل البطالة بلغ 9% وأنه تم إحداث 42 ألف منصب سنويا ما بين 2012 و 2015. جريدة أخبار اليوم، العدد 1970، السبت - الأحد 30-01/04-2016، ص 5 المتعلقة بالسياسة.

⁸⁸ - رضوان زهرو : " سياسات مستدامة "، مجلة مسالك، عدد مزدوج 6/5 2011، ص 4.
⁸⁹ - محمد البكوري : " الحكامة الجيدة والمجتمع المدني بالمغرب "، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط، جامعة محمد الخامس اكدال، السنة الجامعية 2013/2014، ص 642.

⁹⁰ - هشام معروف: ندوة حول " السياسات الاجتماعية بالمغرب " ، نظمت بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين بالرباط، في 24 فبراير 2016.

أجل الاستمرار في الاستقرار الذي يعرفه عكس باقي الدول المجاورة كتونس وغيرها⁹¹. وهو ما سنحاول الوقوف عليه في تحليل الدور الحكومي في السياسات الاجتماعية بالمغرب (المطلب الثاني).

المبحث الثاني : دور مؤسسة الحكومة في السياسات الاجتماعية بالمغرب،

شكلت التنمية هاجسا مستمرا للكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية، خصوصا مع تفاقم أزمات الجوع والفقر والجهل والتخلف وإرتفاع منسوب التطرف والإرهاب في كثير من الدول، وزيادة معدلات النزوح باتجاه المدن أو الهجرة باتجاه الدول الغنية، مما دفع بحكومات الدول الفقيرة والنامية إلى المباشرة في وضع الخطط الآيلة إلى تحسين معدلات التنمية البشرية، وتحديد السياسات الآيلة إلى تخفيض معدلات الأمية وتطوير آليات التعميم والعلوم، بهدف بناء مجتمع معرفي يقوم على تعزيز ثقافة الابتكار والإبداع كمنطلق لتطوير الاقتصاد، وتحسين معدلات نموه وبنائه على أسس متينة وتابثة تسمح بالإستقرار الاجتماعي والسياسي للشعوب، وتحد من مشاكل التطرف والعنف والفساد وتدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان...

وهكذا تمكنت الصين من تحقيق معدلات خيالية في التنمية، تراوحت بين 11% و 13% وغزى " المارد الصيني " الأسواق العالمية، بعدما تمكنت من تحقيق رؤيتها الوطنية " بإنعاش الصين من خلال العلوم والتكنولوجيا والتعليم "، وإزالة الفقر والجوع والتخلف عن شعبها، كما تمكنت إسرائيل من بناء دولتها " القوية والقادرة والأمنة "، كما نصت عليه رؤيتها للتعليم العالي في خلال أقل من نصف قرن من الزمن فقط، كما تمكنت ماليزيا الدولة الإسلامية الفقيرة من بناء إقتصاد معرفي ناشط من خلال إستثمارها في التعليم والعلوم⁹².

وإنطلاقا مما سبق يمكننا طرح الأسئلة التالية : ما هو الدور الذي تلعبه السلطة التنفيذية في المغرب لتحقيق التنمية من خلال المساهمة في إعداد السياسات الاجتماعية ؟ وما حدود هذه المساهمة ؟ أو ما مدى محدودية الحكومة في إعداد السياسات الاجتماعية وكذا في تنفيذها؟
وسنحاول الإجابة على هذه الأسئلة في الفقرات الموالية.

الفقرة الأولى : الحكومة والسياسة الاجتماعية،

تعد تجربة المغرب مع التنمية السياسية متميزة طيلة القرن العشرين⁹³، حيث أن التغيرات التي شهدتها المغرب في فترة الاستقلال تبقى استمرارا لهذه التجربة التي ساهمت فيها مؤسسات وقوى سياسية. وتعتبر السلطة التنفيذية جهاز يصعب معه تصور قيام نظام سياسي دونها، والأنظمة السياسية في مختلف بقاع العالم شهدت في العقدين الأخيرين ظاهرة تقوية السلطة التنفيذية⁹⁴، إذ أضحت هذه الأخيرة تضطلع بوظائف

91 - يوسف صديق : " السياسات العمومية الاجتماعية في المغرب "، الندوة السالفة الذكر.

92 - عبد الحسن الحسيني : " التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا "، مطبعة الدرا العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى 1429هـ/2008م، ص 7.

93 - عبد الحي مودن : "الحداثة السياسية في المغرب"، مجلة الثقافة المغربية، عدد 17، أكتوبر 2000، ص 25.

متعددة في مختلف الميادين، فبالإضافة إلى وظيفة السهر على رسم السياسات العامة والإشراف على تنفيذ القوانين، أصبحت تقوم بدور فعلي في مجال التشريع، لكن السؤال المطروح ما هو الدور الذي تلعبه الحكومة في السياسة الاجتماعية؟

تعد الحكومة أهم عنصر في الحياة السياسية، حتى وإن كانت لا تظهر لنا أحيانا هيمنتها في الساحة السياسية، إنها مؤسسة أساسية وجهاز ضروري في الحياة السياسية⁹⁵، وتساهم الحكومة في إعداد السياسات العامة من خلال المجالس الحكومية التي تعد قناة هامة في ذلك، ثم الاجتماعات المصغرة التي تعقد⁹⁶. وتعرف الحكومة في المغرب تبعية شبه مطلقة للملك في مجال تصور السياسات العامة وصناعتها، وتستحضر بشكل دائم التعليمات وتوجيهات الملكية كخلفية لقراراتها، فالبرامج والعمل الحكومي يستمدان مرجعيتهما من الخطب والرسائل الملكية.

ولكون الملك يركز بشكل أساسي على الميدان الاجتماعي، ومحاربة الفقر، والسعي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، فإن ذلك ينعكس على اهتمامات وقرارات الحكومة، التي تنخرط بالتبعية في ترجمة الخيارات الملكية على أرض الواقع ووضعها موضع التطبيق، ومتابعة تنفيذها في الميدان، فهي ملزمة بمواكبة المبادرات الملكية في هذا الصدد.

لذلك اهتمت الحكومة المغربية خلال سنة 2009 بشكل كبير بالقطاعات الاجتماعية، سعيا منها إلى تحقيق الطموح الملكي في ميدان التنمية الاجتماعية، وظلت مسألة الحد من آثار الأزمة الاقتصادية تحسین الأوضاع الاجتماعية للفئات المتوسطة والفقيرة حاضرة في العمل الحكومي طيلة السنة⁹⁷.

وتبعاً لذلك؛ فإن توجهات الحكومة في الميدان الاجتماعي، ومختلف سياساتها وقراراتها خلال سنة 2010 تمحورت أساساً حول أجراً التوجيهات الملكية، ففي تصريح الوزير الأول المقدم أمام مجلس النواب حول حصيلة العمل الحكومي في 17 ماي 2010 أكد "الحرص على أجراً التوجيهات السديدة بصاحب الجلالة الملك محمد السادس في مجال الإصلاحات الكبرى".

كما أكد الوزير الأول في المجلس الحكومي المنعقد في 19 غشت 2010 على أن خطاب العرش يشكل مرجعية أساسية وقاعدة متينة للعمل الحكومي، والحكومة ملزمة بأجراً التوجيهات والتعليمات الملكية التي جاءت في هذا الخطاب وعلى رأسها مواصلة تطوير برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والاهتمام بقطاع السكن عامة، والسكن الاجتماعي خاصة. ولتجسيد توجه الحكومة في الميدان الاجتماعي ركزت الحكومة على الجهوية الموسعة والتنمية الجهوية، وكذلك على إهتمام خاص بمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،

94- أمينة المسعودي : " الوزراء في النظام السياسي المغربي (من حكومة 1955 إلى حكومة 1985)، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق اكدال، جامعة محمد الخامس الرباط، ص 20.

95- أمينة المسعودي : " حدود العمل الحكومي "، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 86، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2000، ص 125.

96- محمد الرضواني : " التنمية السياسية في المغرب تشكيل السلطة التنفيذية وممارستها من سنة 1956 إلى سنة 2000، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية اكدال، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 2003/2004، ص 204.

97- حسن طارق : " الحالة الاجتماعية 2009/2010، مرجع سابق، ص 21.

وكذلك مختلف القطاعات الاجتماعية كالنهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية وتقوية البنية التحتية وفك العزلة عنها؛ وقطاع الصحة العمومية من خلال الانشغال بتوسيع القاعدة الاجتماعية للمستفيدين من العلاج والتخفيف من تكاليفه وتوسيع التغطية الصحية لتشمل فئات اجتماعية أخرى، والاهتمام بتقوية شبكة المستشفيات، بحيث قامت الحكومة بافتتاح المركز الاستشفائي الجامعي بفاس، والشطر الأول للمركز الاستشفائي الجامعي بمراكش، والشروع في إنجاز المركز الاستشفائي الجامعي بوجدة، والشروع في بناء عدد من المستشفيات الإقليمية والمحلية، إضافة إلى الاهتمام بقطاع السكن الاجتماعي الموجه للفئات الفقيرة والطبقة الوسطى ومواصلة الجهود للقضاء على مدن الصفيح، كذلك الشأن بالنسبة لإصلاح التعليم في إطار البرنامج الإستعجالي للتربية والتكوين ومحاربة الأمية والهدر المدرسي والتشجيع على التمدرس، ثم الإلتزام بإصلاح نظام التقاعد، والاهتمام بخلق فرص الشغل وجعل التشغيل هدفاً أفقياً لمختلف السياسات القطاعية والإستراتيجيات التنموية، إلى جانب الاهتمام بالفئات المعوزة.⁹⁸

وتبرز منهجية الحكومة لتحقيق الأهداف الاجتماعية السالفة الذكر في تبني مجموعة من الآليات والمقاربات ومن بين الوسائل المعلنة خلال سنة 2010 نشير إلى :
اعتماد آلية التعاقد بهدف دعم ركائز اللاتمرکز الإداري والحكامة الترابية، وتجانس السياسات بين وزارية على المستوى الترابي.

مأسسة الحوار الاجتماعي؛ حيث حرصت الحكومة على مأسسة الحوار الاجتماعي استجابة لمطالب المركزيات النقابية؛ بهدف دراسة مطالبها والعمل على الوصول إلى حلول بشأن العديد من القضايا الاجتماعية.

سلك مقاربة تشاركية مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين؛ وتغطي هذه المقاربة الحوار الاجتماعي وإجراءات مراجعة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية؛ وتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. الشروع في نهج أسلوب تقييم السياسات العمومية، ومنها السياسات الاجتماعية للوقوف على الاختلالات ومعالجتها، ويدخل في هذا الإطار إفتحاص نجاعة صندوق المقاصة، وبرنامج مقاولاتي، وتقييم السياسات العمومية الخاصة بالتنمية البشرية.⁹⁹

هذا على مستوى الحكومة التي دامت ولايتها ما بين 2007 و 2012 ، في حين أن حكومة السيد عبد الإلاه بنكيران التي دامت ولايتها بين 2012 و 2016 تميز برنامجها الحكومي على مستوى السياسة الاجتماعية كما يلي :

إن الحكومة اليوم وبعد التعيين الملكي لأعضائها تتقدم ببرنامج حكومي ذي طبيعة تعاقدية، بلغة صريحة وواضحة ويقوم على ثلاث مرتكزات سواء في وضع السياسات أو تنفيذها:

⁹⁸- حسن طارق : "الحالة الاجتماعية 2011/2010"، مرجع سابق، ص 36.
⁹⁹- تصريح الوزير الأول عباس الفاسي أمام مجلس النواب حول حصيلة العمل الحكومي.

العمل المندمج والمتكامل.

المقاربة التشاركية.

ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ويستند هذا البرنامج على البرامج الانتخابية لأحزاب التحالف الحكومي، ويسعى إلى تجسيد الإلتزام بتنزيل الدستور ومتطلباته التشريعية والمؤسسية، والاستجابة للانتظارات الجوهرية والملحة للشعب المغربي بفئاته وشرائحه داخل الوطن وفي الخارج ولعموم الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومؤسسات المجتمع المدني، و الوفاء بالإلتزامات الدولية لبلادنا.

إن الولاية التشريعية الممتدة مابين سنة (2012 - 2016) ولاية استثنائية بامتياز بالنظر لما نص عليه الدستور من ضرورة تنزيل مقتضياته أثناءها، وهو مسلسل إصلاح عميق للدولة وتجديد لوظائفها وتطوير بنيتها وتأهيل أدوارها وإرساء قواعد التلاؤم والتكامل والتعاون بين مؤسساتها، لكسب تحديات الحكامة الجيدة والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مما يعزز إشعاع النموذج المغربي وجاذبيته.

وإستنادا إلى الفصل 88 من الدستور قدمت حكومة السيد عبد الإلاه بنكيران برنامجها الحكومي الذي يقوم على توطيد مسلسل بناء مجتمع متوازن ومتماسك ومستقر ومتضامن ومزدهر يضمن العيش الكريم للمواطنات والمواطنين والرعاية الخاصة للمغاربة المقيمين في الخارج، وقائم على تنمية الطبقة الوسطى بتوفير الشروط اللازمة لإنتاج الثروة وتحقيق التضامن بين مختلف شرائحه وذلك وفق خمس توجهات كبرى هي :

أولا : تعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها والانفتاح على الثقافات والحضارات.

ثانيا : ترسيخ دولة القانون والجهوية المتقدمة والحكامة الرشيدة الضامنة للكرامة والحقوق والحريات والأمن والقائمة على المواطنة الحقة وربط المسؤولية بالمحاسبة والحقوق بالواجبات.

ثالثا : مواصلة بناء اقتصاد وطني قويم تنوع الروافد القطاعية والجهوية وتنافسي ومنتج للثروة وللشغل اللائق وسياسة اقتصادية ضامنة للتوزيع العادل لثمار النمو.

رابعا : تطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية خصوصا التعليم والصحة والسكن، ويكرس التضامن وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات.

خامسا : تعزيز التفاعل الإيجابي مع المحيط الجهوي والعالمي وتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين في الخارج.

وما يهمننا في هذا المقام هو التوجه الرابع المتعلق بالقطاع الإجتماعي حيث يمثل تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية البشرية وتقليص الفوارق أولوية كبرى في البرنامج الاجتماعي للحكومة من خلال تقوية وتعزيز

السياسات والخدمات الاجتماعية وتطوير الاستفادة وتيسير الولوج إليها وإستهداف مختلف الفئات الاجتماعية بسياسات تهدف إلى إدماج الأفراد والفئات والجهات في الدورة التنموية الوطنية.

وسيتفاعل البرنامج الحكومي في شقه الاجتماعي مع تصور الميثاق الاجتماعي الذي وضعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي يؤكد من جهة على الحقوق الأساسية الكفيلة بحماية الكرامة الإنسانية ومبادئ الديمقراطية الاجتماعية، كما ينص عليها الدستور، ومن جهة أخرى على ضرورة إيجاد قواعد يحترمها الجميع من أجل تحصيل تلك الحقوق. وستأخذ الحكومة بعين الاعتبار التوصيات التي سيخلص إليها المجلس، خاصة وأنها ثمرة حوار وطني واسع شاركت فيه مختلف الفعاليات، والقوى الحية.

وبهذا الخصوص، تعتبر الحكومة أن الاهتمام بالتعليم والتكوين الأساسي والتكوين المستمر والتربية غير النظامية ومحاربة الأمية والصحة والسكن والهشاشة وفك العزلة عن العالم القروي والمناطق الجبلية هو استثمار له أبعاد اقتصادية وتنموية بالإضافة إلى كونه يستجيب لانتظارات اجتماعية ملحة.

وبخصوص التعليم، ستركز مجهودات الحكومة على قضايا الحكامة وجودة النظام التعليمي واستعادة وظيفته التربوية والاهتمام بوضعية الأطر التربوية في إطار منهجية تعاقدية واضحة تضع المتعلم في صلب العملية التربوية، وتحدد نتائج دقيقة قائمة على تمكين مختلف الفاعلين من الصلاحيات اللازمة للإنجاز وتوفير الامكانيات المتاحة لهم والصرامة في ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وباعتبار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي فضاء ديمقراطيا يزوج بين التمثيلية والتخصص ويبيد رأيه في السياسات العمومية، والقضايا الوطنية التي تهم التعليم والتكوين والبحث العلمي ويسهم في تقويم السياسات والبرامج العمومية في هذه الميادين، فإن الحكومة تلتزم بالتفعيل الأمثل والسريع لهذه المؤسسة الدستورية قصد تمكينها من مباشرة مهامها في أقرب الآجال الممكنة، بتنسيق وتعاون مع القطاعات الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين والبحث العلمي.

كما ستعمل الحكومة على إعادة الثقة في المدرسة العمومية وإطلاق مدرسة التميز بتفعيل اللامركزية وترسيخ التعاقد في المؤسسات التعليمية من خلال مشاريع قابلة للتقويم وربط توفير الإمكانيات بمستوى الإنجاز وتوسيع هامش حرية التدبير التربوي والمالي للمؤسسات التعليمية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وبخصوص التعليم العالي، تبين أن البرنامج الحكومي في مرحلة رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران يهدف إلى بناء مجتمع المعرفة وتنمية اقتصاد المعرفة من خلال استعادة ريادة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع والبحث العلمي وتوفير الشروط اللازمة لجودته بالاعتناء بالأستاذ الباحث وضمان كرامة الطالب وتشجيع التكوين في المجالات المنفتحة أكثر على سوق الشغل عبر المحار الخمسة التالية:

ملاءمة التكوين للرفع من قابلية خريجي الجامعات من خلال تطوير منظومة التعليم العالي وتوسيع طاقته الإستيعابية وتحسين جودته.

تحسين حكامة تدبير قطاع التعليم العالي.

تطوير منظومة البحث العلمي والتكنولوجي والإبتكار لجعلها قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا. دعم وتطوير الخدمات الاجتماعية لصالح الطلبة ضمانا لتكافؤ الفرص وحرصا على كرامة الطالب من خلال الإجراءات التالية :

توسيع قاعدة الطلبة الممنوحين والرفع من قيمة المنح؛

الرفع من الطاقة الاستيعابية لإيواء الطلبة مع إشراك القطاع الخاص والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في هذا الورش؛

تعميم المطاعم الجامعية على الجامعات والرفع من عدد المستفيدين منها؛

تعميم التغطية الصحية للطلبة من خلال وضع إطار ملائم لتلبية حاجياتهم في هذا المجال.

مراجعة الترسانة القانونية المنظمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بما يتماشى مع تنزيل مقتضيات الدستور الجديد ومواجهة تحديات القطاع.

وفيما يتعلق بمحاربة الأمية، سعت الحكومة إلى الرفع من وتيرة الإنجازات بمعدل مليون مستفيد كل سنة، مما يمكننا من تقليص معدل الأمية إلى 20% في أفق 2016، مع إعطاء أولوية استثنائية لمكافحة الأمية في صفوف الشباب في أفق القضاء عليها...

على مستوى الصحة فقد انطلق البرنامج الحكومي من ضرورة وضع أهداف واقعية وطموحة وقابلة للتحقيق في أفق 2016 والعمل على تعزيز ثقة المواطن المغربي في منظومته الصحية في إطار تشاركي مع كافة المتدخلين في القطاع من خلال مناظرة وطنية.

وهكذا سيروم البرنامج الحكومي التركيز على تجويد القطاع وتحسين الاستقبال وتوفير الخدمات الصحية اللازمة للعموم بشكل عادل يضمن الولوج المتكافئ إلى الخدمات الصحية الأساسية، وبصفة خاصة في الولادة والمستعجلات وجعل الأدوية الأساسية في متناول الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود من خلال وضع سياسة دوائية تهدف إلى توفير الأدوية بجودة عالية وبتسعيرة عادلة، وذلك من خلال إعادة النظر في مسلسل الشراء العمومي للأدوية والمستلزمات الطبية وتحسين طريقة تدبير الأدوية بالمستشفيات العمومية .

كما ستعمل الحكومة على توفير خدمات القرب في المجال الصحي والمتمثلة في الرعاية الأولية عبر تدعيم شبكة العلاجات الأساسية خاصة بالوسط القروي مع الاعتماد على الوحدات الطبية المتنقلة، والعمل على التحكم في المحددات الاجتماعية للصحة بالتنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية.

وتتمثل الأهداف الصحية خصوصا في تحسين المؤشرات الصحية الوطنية وخاصة منها المتعلقة بالأم والطفل بتقليص عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 20 وفاة لكل 1000 ولادة حية وبتخفيض وفيات الأمهات عند الولادة إلى 50 وفاة في كل 100000 ولادة حية، وذلك من أجل الإلتزام الوطني بأهداف الألفية.

وبهذا الخصوص ستعمل الحكومة على تأطير وتدعيم المنظومة الصحية من خلال وضع خريطة صحية قائمة على توزيع عادل بين الجهات والمجالات والرفع من عدد مهنيي القطاع ووضع شروط تحفيزية لتشجيع التعاقد مع أطباء القطاع الخاص لسد الخصاص المسجل في بعض المناطق، والإسراع بإصدار قانون ينظم الشراكة الإستراتيجية بين وزارة الصحة والقطاع الخاص في إطار تعبئة الامكانيات والموارد لتنمية قطاع الصحة.

وستسعى الحكومة إلى وضع نظام يقظة صحية فعال في مواجهة الأوبئة و الأمراض السارية والاعتناء بالأمراض المزمنة في إطار متغيرات النمو الديمغرافي والتحول الوبائي وأنماط العيش، وستعمل الحكومة على توفير العناية الصحية للفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة...

في حين اندرج برنامج الحكومة في إطار قطاع السكن والتعمير وسياسة المدينة في إطار تنزيل مضامين الدستور الجديد، ومواكبة أجراً الخيارات الوطنية الكبرى، وتوطيد الأوراش الديمقراطية والتنمية الشاملة التي تحظى بالأولوية في انتظارات وتطلعات المواطنين، بما يضمن التمتع بالجيل الجديد من الحقوق التي أقرها الدستور، ومن ضمنها الحق في السكن اللائق والعيش الكريم وتوفير العدالة الاجتماعية وتحقيق التماسك والتضامن الاجتماعيين وتقليص الفوارق، وكذا إحداث فضاءات حضرية وقروية متطورة، وإطار عيش يساهم في التوزيع العادل للثروات.

وارتكزت السياسة العمومية في مجالات السكن والتعمير وسياسة المدينة على المكتسبات المحققة في هذا الإطار، وعلى الإرادة القوية في تقويم النفاثات والقضاء على الاختلالات التي يعيشها القطاع، وتحسين شروط الحكامة الجيدة، ومحاربة كافة أشكال الفساد والرشوة.

ففي ما يتعلق بمجال السكنى، ستعمل الحكومة على تنويع العرض السكني والارتقاء به من خلال تقليص العجز السكني من 840 ألف وحدة إلى 400 ألف وحدة، بالإضافة إلى إيلاء الاستدامة والجودة التقنية والمعمارية والمشهدية وكذا الاندماج الحضري والعناية اللازمة.

وعلى مستوى السكن الصفيحي، ستعمل الحكومة على تسريع وتيرة مشاريع مدن بدون صفيح، ووضع إطار جديد لتحقيق الاندماج الحضري والاجتماعي لهذه البرامج.

ولتحسين سكن المواطنين والمواطنين بالأحياء الناقصة التجهيز، وكذا بالدور المهددة بالإنهيار ورد الاعتبار للأنسجة العتيقة من مدن تاريخية وقصبات وقصور وتراث معماري، سيتم تفعيل إستراتيجية تشاركية للتدخل بمعية السلطات المحلية والجماعات الترابية وبمساهمة الساكنة المعنية وتحديد آليات التعاقد والتمويل...

ويعتبر الشغل ومحاربة البطالة أولوية الحكومة بامتياز وذلك بهدف تخفيض معدل البطالة إلى 8% في أفق 2016، ومن أجل هذا الغرض ستعمل الحكومة على تعزيز الإطار المؤسسي لسياسة التشغيل وتطوير الإجراءات الإرادية للتشغيل وتدعيم قدرات رصد وتحليل وتقييم سوق الشغل.

وفي مجال ترسيخ قوانين الشغل، ستعمل الحكومة على تفعيل نظام التعويض عن فقدان الشغل ووضع الصندوق الخاص به وتعزيز احترام قوانين الشغل وحماية الشغيلة وشروط السلامة والصحة و ضمان المساواة وتكافؤ الفرص والقضاء على التمييز في مجال الشغل و تعزيز احترام قوانين الشغل وحماية المشغلين وشروط السلامة والصحة وتطوير ثقافة الحوار داخل المقاولات، طبقاً لمعايير "الشغل اللائق".

وفي مجال التضامن والحماية الاجتماعية، فإن البرنامج الحكومي يسعى إلى إنصاف شريحة واسعة من المواطنين تحمل انتظارات كبيرة من أجل تجاوز ما تعانيه من ضعف اقتصادي وعجز أمام مجموعة من التحديات ابتداء من المرض والإعاقة مروراً بالبطالة والتوقيف من العمل وإنهاء بالتقاعد، ويعتبر أنه من اللازم إيجاد حلول مناسبة وعادلة لها بما يضمن التضامن والأمان المجتمعي، مع فتح حوار موسع مع الهيئات المعنية حول قضايا الحماية الاجتماعية.

ورغم أن هناك العديد من المؤسسات العمومية العاملة في هذا المجال (الوكالة الوطنية للتأمين الصحي - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي - أنظمة مختلفة للتقاعد)، إلا أنها كانت تحتاج إلى عملية إصلاح عميقة لتقوم بالدور المناط بها ومقاربة إشكالية الحماية الاجتماعية بالمغرب ومستقبلها على ضوء التحديات المطروحة.

وتكتسي الحماية الاجتماعية أهمية بالغة سواء بالنسبة للمجال الاجتماعي أو المجال الاقتصادي ، مما استدعي مقاربتها بشكل مندمج ، فالهدف الأساسي منها هو إيجاد حالة من التعاضد والتضامن والعدالة فيما يخص مواجهة التحديات التي تواجه الإنسان دون أن يكون مسؤولاً عنها. وهي تهدف أولاً إلى تمكين ما يقارب 01 ملايين مواطن مغربي من الاستفادة بصورة تدريجية من نظام التأمين الإجباري عن المرض الذي يغطي سلة مهمة من العلاجات ثم ثانياً تطبيق نظام المساعدة الطبية الذي يشمل تقريباً 30% من عدد السكان (8.5 مليون نسمة).

ومن أجل تحقيق ذلك؛ عملت الحكومة على:

إنشاء صندوق عمومي للضمان الاجتماعي للمعوزين.

توسيع التأمين الصحي الإجباري ليشمل المهن الحرة والتجار والصناع التقليديين والطلبة والمشتغلين الذاتيين.

تعميم التأمين الصحي الإجباري للعاملين بالقطاع الخاص.

تسريع وتيرة تعميم نظام المساعدة الطبية في سائر التراب الوطني.

تخفيض قسط التكاليف التي تتحملها الأسر في تمويل الصحة.

وستعمل الحكومة على الخصوص إلى إخراج مشاريع القوانين المتعلقة بالتغطية الصحية للطلبة والتعويض عن حوادث الشغل ومدونة التعاضد والتعويض عن فقدان الشغل.

وخصص البرنامج الحكومي خلال مرحلة بنكيران حيزا كبيرا لترسيخ القيم الكفيلة بتعزيز الديمقراطية الاجتماعية والحوار الاجتماعي معتمدا من أجل ذلك على الدور الفاعل للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وفق منظور توافقي يوازن بين مصالح الأجراء والمؤسسات الإنتاجية على حد سواء. وبهذا الخصوص حرصت الحكومة على دعم الحقوق الأساسية للعمال وتوطيد الاستقرار داخل المقاولات ومساعدتها على التأهيل لمواجهة المنافسة الدولية. إضافة إلى دعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والعناية بالأسرة والمرأة والطفولة، وإعتماد إستراتيجية وطنية مندمجة للشباب، وتعزيز مكانة المجتمع المدني، وتوفير شروط إقلاع رياضي، والعناية بذوي الإحتياجات الخاصة ودعم المسنين، وتنمية الطبقة الوسطى وغيرها كثير.

هذا فيما يتعلق بالبرنامج الحكومي وكيفية وضعه من طرف الحكومة لكن السؤال المطروح ماهي الحصيلة الحكومية وكيف يمكن تقييمها؟ وهو ماسنحاول الإجابة عليه في النقطة بحدود مساهمة الحكومة في إعداد السياسات الاجتماعية (الفقرة الثانية)،

الفقرة الثانية: الحكومة فاعل ثانوي في السياسات الاجتماعية،

تعتبر صناعة السياسات العامة داخل المؤسسات السياسية الرسمية، مقوما هاما لترسيخ التنمية السياسية، ومؤشرا على درجة تطور النظام السياسي، ومن هذا الجانب؛ ولكون الملك عمل على إشراك مؤسسة الحكومة في صناعة السياسات العامة، من خلال إعداد البرنامج الحكومي، والمجالس الحكومية، ومشاركتها في المجالس الوزارية، يمكن القول إن هذه المشاركة تعتبر ملمحا حداثيا في المشروع الملكي للتحديث السياسي.

إذ أن الملك في سعيه لممارسة الحكم وترسيخ مشروعه، لم يتوخ الأسلوب الفردي والشخصي طبقا للمشروعية التقليدية، ولم يبلغ المؤسسات السياسية الرسمية، بل حاول أن يزوج بين ممارسته لسلطات فعلية، وبين قيام وبناء مؤسسة حديثة، ومنها الحكومة.¹⁰⁰

إلا أن ماتجب الإشارة إليه هو أن الحكومة ومع دستور 2011 تمتعت بصلاحيات أوسع، إلا أن ما يعاب عليها هو محدودية مساهمتها في إعداد السياسات العامة أو تنفيذها خاصة على مستوى القطاعات الاجتماعية، إذ أن تقييم الحصيلة السنوية لحكومة السيد بنكيران في سنتها الأولى نتج عنه مجموعة من الإنتقادات خاصة في المجال الاجتماعي حيث تنامي الإحتقان الاجتماعي، إذ التزمت الحكومة في هذا المجال ب " تطوير وتفعيل

¹⁰⁰ - محمد الرضواني : " التنمية السياسية في المغرب : تشكيل السلطة التنفيذية وممارستها من سنة 1956 إلى سنة 2000 "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية اكدال، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 2003/2004، ص235.

البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية خصوصا التعليم والصحة والسكن، ويكرس التضامن وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات"، لكن المتتبع للشأن الاجتماعي يصاب بخيبة أمل كبيرة جراء محدودية تأثيرات الإجراءات الحكومية في هذا المجال، فالمغاربة و خصوصا الطبقات الفقيرة و المتوسطة لم تشعر إلى حد الآن بتغيير ملموس في حياتها المعيشية اليومية، و لم تلمس بعد الرقي الاجتماعي المنشود الذي وعدت به الحكومة في برنامجها التعاقدية، بل بلغ بالحكومة الأمر إلا حد التراجع عن مجموعة من المكتسبات الاجتماعية، لعل أبرزها الزيادة في المحروقات التي تأثرت منها سلبا الفئات الاجتماعية المحرومة، و كذا عدم احترامها لما يعرف بمحضر " 20 يوليو " الذي يهتم المعطلين حملي الشهادات. زيادة على ذلك تعثر الحوار الاجتماعي و عدم التعاطي الإيجابي مع مجموعة من المطالب المشروعة للطبقة العامة.

وفي هذا الصدد، يلاحظ أنه وجد أمامه عراقيل كبرى منها الإرتفاع الملحوظ لتدبير الحكومي، في نسبة الرشوة ، فاستنادا إلى التقرير الأخير لمؤسسة "مشروع العدالة العالمية" احتل المغرب المرتبة 80 من أصل 97 دولة في مجال محاربة الرشوة، كما ارتفعت نسبة البطالة إلى 30 % في صفوف الشباب، الأمر الذي نتج عنه استمرار العجز في القطاعات الاجتماعية و على رأسها : التربية والتكوين، الصحة، السكن، التشغيل والرعاية الاجتماعية.¹⁰¹

أما بالنسبة لتفعيل البرامج الاجتماعية، فقد جعل البرنامج الحكومي لحكومة بنكيران منها إحدى أهم توجهاته، بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية، ويكرس التضامن وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات، غير أنه بعد أربع سنوات، تبين أن هذا التوجه والتدابير الملتزم بها، كانت مجرد شعارات جوفاء للاستهلاك الانتخابي.

فالحصيلة بعد أربع سنوات ، تبين أن التفاوتات الاجتماعية والمجالية تفاقمت، و قطاعات التعليم والصحة والسكن لازالت تتخبط في المشاكل، إن لم تكن قد استفحلت.

باستثناء المشاريع الاجتماعية الكبرى التي أطلقها جلالة الملك قبل مجيء الحكومة كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ونظام المساعدة الطبية (RAMED)، والتي حققت نتائج هامة في مجالات محاربة الفقر والهشاشة وتسهيل ولوج فئات واسعة من الفقراء للخدمات الصحية، لم تكن حصيلة الحكومة على المستوى الاجتماعي في مستوى حجم الإنتظارات، ولم توف بما التزمت به، وذلك رغم أن الاعتمادات المرصودة للقطاعات الاجتماعية التي تتجاوز نصف الاعتمادات المرصودة سنويا على مستوى قوانين المالية الخمس التي أعدتها ونفذتها الحكومة.

كما أن صندوق التماسك الاجتماعي، الذي كان من المفروض أن يكون آلية لتوطيد أسس التضامن الاجتماعي، تم استعماله كآلية محاسبانية لتحقيق التوازن المالي على حساب تمويل البرامج الموجهة

¹⁰¹- <http://www.oujdacity.net/debat-article-72286-ar/%D-> عبد الغفور العلام تاريخ الاطلاع 13/01/2017 على الساعة 21:55.

لاستهداف الفئات الهشة والفقيرة، فلم يصرف أي درهم من الصندوق خلال سنتي 2012 و2013، في حين لم تتجاوز نفقات الصندوق خلال سنتي 2014 و2015 على التوالي 1,85 مليار درهم و2,2 مليار درهم. أي أن مجموع ما تم إنفاقه برسم الصندوق خلال أربع سنوات لم يتجاوز 4 ملايين درهم، في حين بلغت موارده خلال هذه الفترة ما مجموعه 12 مليار درهم، مما يبرز أن الصندوق يتوفر على رصيد يقدر بـ 8 ملايين درهم، لم يصرف.

هذا فضلا عن كون الحكومة لم تفعل التزاماتها اتجاه العالم القروي، فيما يتعلق بإطلاق مشاريع مندمجة مبنية على مقاربة مجالية وتشاركية وتعاقدية موجهة للعالم القروي، وخاصة بالمناطق الجبلية والمعزولة. ومع تسجيل أهمية المبادرة الملكية بمناسبة ذكرى عيد العرش سنة 2015، لتجاوز عجز الحكومة، والقطع مع المقاربات القطاعية والتجزئية التي أثبتت فشلها في معالجة الاختلالات التي يعاني منها العالم القروي والمناطق الجبلية والناحية، فقد اختارت الحكومة تضييع الوقت في النقاشات الجانبية حول من يملك حق الأمر بصرف اعتمادات البرنامج، عوض الانقلاب الجدي والسريع على وضع برنامج العمل المندمج للتنمية بالبوادي.

يضاف إلى كل هذه الإخفاقات، عجز الحكومة عن إصلاح قطاع التربية والتعليم في ظل تفاقم الاختلالات وعرقلة الإصلاحات التي تعرفها المنظومة التربوية، ومعها قطاع الصحة الذي لا زال يعاني من عدة اختلالات سواء على مستوى تدبير الموارد البشرية أو الحكامة أو نقص التجهيزات الطبية، بالإضافة إلى ضعف التأطير الطبي .

وبالرغم من المجهودات التي تم بذلها لتعميم نظام المساعدة الطبية، إلا أن تعثر بناء المستشفيات، ونقص التجهيزات الطبية والبيوطبية وتدهور حالتها بسبب ضعف الصيانة، وكذا غياب نظام فعال لتدبير مخزون الأدوية، يحد من استفادة المعوزين من الخدمات الطبية، ويجعل أهم إنجاز لنظام المساعدة الطبية رفع عدد الحاصلين على البطائق، دون استفادة فعلية من الحق في اللوج إلى الصحة للجميع. ويسجل نفس التعثر في قطاع السكن، الذي تراجع بشكل كبير، حيث عجزت مبادرات الحكومة عن حل أزمة القطاع و على رأسها السكن الموجه للكراء والسكن الموجه للطبقة المتوسطة، التي تعكس بشكل جلي غياب اتخاذ تدابير مبنية على دراسة دقيقة لوضعية وحاجيات القطاع، يضاف إلى كل ذلك استفحال مشكل أحياء الصفيح والدور الأيالة للسقوط، كما أن سياسة المدينة لم يتحقق منها إلا إحداث مديرية جديدة بالوزارة، في ظل افتقاد المدن خاصة الجديدة منها كتماسنا وتامنصورت لأبسط المقومات، وفي مقدمتها النقل والمستشفيات...¹⁰²

هذا ناهيك على كون أنه لا يمكن لتعميم التغطية الاجتماعية في بلاد سائرة في طريق النمو كالمغرب أن يتأتى إلا على المدى البعيد، غير أن وتيرة توسيع التغطية لأنظمة الحماية الاجتماعية تعد مؤشرا مهما على مدى تحقق الرفاه والتطور، بغض النظر عن مستوى غنى بلد ما.

¹⁰² - أنظر القراءة النقدية للحصيلة الحكومية الصادرة والمعدة عن حزب الأصالة والمعاصرة برسم سنة 2012/2016.

وفيما يخص المغرب، فقد ظل التطور الحاصل في مجال التغطية الاجتماعية محدودا، وبعد مرور نصف قرن على الإستقلال، ما تزال نسبة التغطية التي توفرها الحماية الاجتماعية النظامية ضعيفة ومتفاوتة، حسب أنواع الأنظمة المعمول بها، وترتكز المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية على ثلاث مقاربات، نتج عنها بلورة أنظمة متعددة : المقاربة التي تقوم على التأمين الاجتماعي، الذي يضم الأنظمة الاجبارية القانونية (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق المغربي للتقاعد، النظام الجماعي للمعاشات ومنح التقاعد، حوادث الشغل، ومؤخرا التأمين الصحي الإجباري). ولا تغطي هذه الأنظمة في مجملها سوى ما يناهز نسبة 27% إلى 30% من الساكنة النشيطة، ثم هناك التعاضديات العمومية والخاصة، والصندوق المهني المغربي للتقاعد وصناديق التقاعد التكميلية التخيرية وخدمات عروض شركات التأمين، التي تتحكم فيها خلفية الإحتياط الاجتماعي، والتي لا يستفيد منها الفقراء النشيطون والأغلبية الواسعة من السكان. وأخيرا تتجلى المساعدة الاجتماعية عبر شبكة واسعة للتأمين (التعاون الوطني والإنعاش الوطني، ودعم المواد الغذائية الأساسية... 987). ولا تخضع هذه الشبكة الواسعة للتأمين لأية مساهمة، بل إن تمويلها يستمد بشكل كبير من ميزانية الدولة، كما أن مؤسساتها ترتبط بأجهزة محاربة الفقر، بل يمكن إعتبارها مكونات أساسية لها.

وفيما يتعلق بأجهزة المساعدة الاجتماعية، فإن عدم نجاعتها يعود بالأساس إلى أسلوب الحكامة المنتهجة، وكذا إلى قلة الموارد المرصودة لها، فعدم الإنصاف المميز للتحويلات التي تحدث عبر هذه القنوات يبدو واضحا، ولا سيما ما يتعلق بدعم المواد الغذائية، ويسهم نظام الموازنة أو دعم أئمة المواد الأساسية في إثقال كاهل ميزانية الدولة، وتتمثل المفارقة في هذا المجال في أن المستفيدين من تلك المساعدات هم الأسر الميسورة والوكلاء والوسطاء المتدخلون في قنوات البيع والتجارة، ورغم هذا التشخيص الذي يتفق عليه الكثيرون، وفي غياب بديل فعال دون مخاطر، فإن العديد من المحاولات الهادفة إلى التخلي عن سياسة الدعم تلك اصطدمت بالحساسية المفرطة للفقراء إزاء أئمة المواد الإستهلاكية الأساسية ولا سيما دقيق القمح.

وفي الوقت نفسه؛ ظلت السلطات العمومية خلال نصف قرن الماضي حذرة بل ومتحفظة بشدة من كل سياسة دعم مباشر لمدخول الساكنة الأكثر فقرا، فقد كان مأل التفكير في إدخال تعويضات عن البطالة هو نفس الموقف القائم على الحذر والتحفظ، وإعتبارا بالأساس إلى التفشي المتزايد حاليا للبطالة وتضخم حجم القطاع اللانظامي¹⁰³.

وتبقى الإشارة واجبة في الأخير إلى أن الحديث عن دور الحكومة في إعداد السياسات العمومية أو محدوديته رهين بالإشارة إلى دور المجتمع المدني أيضا في صنع هذه السياسة، فالمتتبع لجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني لا يمكنه إلا أن يسجل تطور هذه التنظيمات والجمعيات، ولقد كان من مترتبات ذلك ظهور مفاهيم جديدة إستوجبت تجديدا في المجال السياسي وتكيف الدولة مع مستوى تطور المجتمع المدني المغربي،

¹⁰³ - المغرب الممكن إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية، مطبعة دار النشر المغربية، طبعة 2006، ص 125 و 126 و 127.

والملاحظ أن عدد المنظمات غير الحكومية تحول من 10000 في الستينيات إلى حوالي 75000 في أواخر التسعينات.

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني؛ أنها علاقة تكامل وإعتماد متبادل وتوزيع للأدوار¹⁰⁴، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة، هذه الأخيرة تستطيع أن تساهم في تقويته وتطويره من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق¹⁰⁵.

إن الدولة تستمد قوتها من خلال قوة المجتمع المدني المستقل، إذ من خلاله يترسخ الإستقرار السياسي والاجتماعي، لأنه يوطد علاقته بالمواطن ويفتح له آفاق رحبة للتعبير عن رأيه وإمكانية تطلعاته، ولذلك يكون للمجتمع المدني دورا مركزيا في مرحلة بناء دولة القانون.

لقد ساهمت العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إضافة المسحة التنموية على مفهوم المجتمع المدني، وعلى هذا الأساس يجسد المجتمع المدني خطوة راقية من التحولات الإنسانية، بحيث يهدف إلى تقييم المصلحة العامة على الخاصة، مما يجعله يظهر كتنظيم قائم لخدمة فكرة محددة ومنظمة بشكل يجعل الترابط القائم بين الفكرة والتنظيم يترجم إلى قوة وجود، فالمجتمع المدني يعكس مرحلة متطورة من تاريخ المجتمعات البشرية، فهو إجتهاذ جماعي لوضع بنية قادرة على تنظيم المجتمع والمساهمة في تنميته، ومن ثم يكون المجتمع المدني قد إنخرط في إستراتيجية تنموية تجعل من أهدافها الرقي بالإنسان وخلق خيارات أوسع تمكنه من الإستمرار في ذاته¹⁰⁶.

ولقد أصبح المجتمع المدني يضطلع بدور أساسي في تدبير الشأن العام وتحقيق التنمية، ذلك أن الوثيقة الدستورية لسنة 2011 إرتقت بالمجتمع المدني إلى إعتباره شريكا للدولة وركيزة لا غنى عنها في وضع إستراتيجيات التنمية وإبداء الرأي في القضايا المرتبطة بالسياسات العمومية، كما أنها خولت أيضا للمجتمع المدني إمكانية إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، مع منحه الحق في تفعيلها وتقييمها¹⁰⁷.

104- منتصر هشام : " دور المجتمع المدني في التنمية البشرية "، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، جامعة محمد الخامس الرباط، ص 70.

105- هويدا عدلي : " فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة انفاق للخدمات الاجتماعية "، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2005، ص 3.

106- محمد البكوري : " الحكامة الجيدة والمجتمع المدني بالمغرب "، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 2013/2014، ص 140.

107- رجاء زيتوني : " المجتمع المدني ودوره في تعزيز المشاركة السياسية في دستور 2011 "، رسالة لنيل الماجستير في القانون العام، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، جامعة الحسن الثاني، السنة الجامعية 2012/2013، ص 80.

ولا أدل على الدور المهم الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني؛ كون أن السلطة الحكومية المكلفة بالقطاع الصحي، بادرت إلى تقويت القيام ببعض المهام الحيوية، مضيفة عليها صفة " المنفعة العامة " مع الإعراف لها بحق إستخدام إمتيازات السلطة العامة، ومن أبرز الجمعيات التي حازت قانونيا (بموجب مراسيم) صفة المنفعة العامة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر : الجمعية المغربية لداء السكري الكائن مقرها بالدار البيضاء، وجمعية باني لدعم المؤسسات الصحية ومساعدة المرضى الكائن مقرها بمدينة تنزيت، والجمعية الوطنية لإدماج الثلاثي الصبغي، التي يوجد مقرها بمدينة الدار البيضاء، إضافة إلى جمعية الإنقاذ من السل والأمراض التنفسية المتواجدة بدورها بالدار البيضاء¹⁰⁸.

¹⁰⁸ - راح نعيمة : " السياسة الصحية بالمغرب "، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، جامعة الحسن الثاني، السنة الجامعية 2012/2013، ص 148.

الفصل الثاني : السياسات الاجتماعية السوسيو مهنية بالمغرب

ويمكن دراسة وظائف السياسة الإجتماعية سواء الوظيفة التنموية أو العلاجية أو الإندماجية، بالإشارة للمؤسسات الفاعلة في السياسة الإجتماعية (المطلب أول)، وتحليل لخطة إنشاء مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين وهيكلتها التنظيمية (المطلب الثاني).

المبحث الأول: وظائف السياسة الإجتماعية والمؤسسات الفاعلة فيها

تعتبر الرعاية الاجتماعية الواجب الأساسي الأول للدولة الذي تلتزم به اتجاه رعاياها، وهي بمثابة المسؤولية الأساسية التي تحاول أي حكومة من الحكومات جاهدة في سبيل توفيرها للمواطنين عن طريق ما تتخذه من ترتيبات وإجراءات تعبر عن نفسها في شكل سياسات عامة للحكومة، ولذلك تحرص الحكومات على تحديد أهدافها ومبادئها والأساليب والوسائل التي ستسير عليها على سبيل تحقيق الأهداف، وبذلك تكون سياسة الرعاية الاجتماعية جزءاً أساسياً من السياسة العامة للدولة، وفي هذا المستوى يتم تحديد نظرة الدولة للمجتمع وكيفية العمل على رفايته.

ويمكن النظر للسياسة الاجتماعية باعتبارها القرارات التي تصنع في أعلى مستوى لإتخاذ السياسة المناسبة على المستوى القومي، فالسياسة الاجتماعية هي نتائج التفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج الاجتماعية، والسياسة تتبع من إيديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة، وتوضح كذلك مجالات البرامج والخطط الاجتماعية وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها، وكمثال على ذلك تشمل الرعاية الاجتماعية في دول مقارنة جميع الأنشطة والبرامج الحكومية والأهلية المنظمة والتي تسعى إلى الوقاية والتخفيف، وكذلك الإنشاء والتأهيل للمشاكل والقضايا الاجتماعية¹⁰⁹.

وتتميز السياسة الاجتماعية عموماً، بحرصها على تحقيق الوظيفة التنموية والوظيفة العلاجية والوظيفة الإندماجية، كما لها أهداف وأغراض، إضافة إلى عناصر وركائز، وتوجد مراحل صياغتها وتحديدها (الفقرة الأولى) إلا أن ذلك لا يمنع وجود قضايا محورية ومشكلات متعلقة بالسياسة الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تحرص مؤسسات فاعلة على حلها (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: وظائف السياسة الاجتماعية

إن الإستراتيجيات الإنمائية هي فرصة لإعادة التفكير في العقد الاجتماعي للدولة، ولكي تكون هذه الإستراتيجيات فاعلة، يجب أن تصاغ بطريقة متكاملة، وأن تدعمها تحالفات من القوى السياسية والاجتماعية والمواثيق الاجتماعية التي تشارك فيها الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني.

وتعتمد السياسات الاجتماعية عادة على عدة ركائز منها التعليم والصحة والأمن الاجتماعي، ويتطلب بناء مجتمعات عادلة المزيد من تأمين المساواة في جميع المجالات من المالية إلى المواصلات، كما يتطلب جعل الخدمات والسلع العامة متاحة لجميع المواطنين، وإعادة هندسة الإدارات الحكومية ووزاراتها القطاعية

¹⁰⁹ - سامية محمد فهمي : " المشكلات الاجتماعية منظور الممارسة في الرعاية والخدمة الاجتماعية "، مطبعة دار المعرفة الجامعية، طبعة 1995، ص17.

لتوجيههم نحو مخاطبة احتياجات الفقراء والنساء والعمال في القطاع غير الرسمي والفئات المهمشة والمحرومة.

ويتطلب إرساء قواعد العدالة عبر القطاعات، العنصرين التاليين :

تحديد الاحتياجات المتعلقة بالفئات السكاني المختلفة

تقييم العيوب التوزيعية في السياسة الحالية لكل قطاع

ورغم أن توليد الفرص الوظيفية يعتبر ضرورياً، فإنه شرط غير كاف للحد من الفقر، فالعديد من الشعوب في البلدان لنامية يعملون لساعات طويلة بأجر غير كاف، تحت ظروف عمل سيئة، ولذلك فهم غير قادرين على إخراج أسرهم من دائرة الفقر، ولهذا السبب قدمت منظمة العمل الدولية " جدول أعمال العمل اللائق " عام 1999 وهو يتركز على المحاور التالية :

الدخل العادل؛

المعايير المطلوبة في مكان العمل؛

تنمية المهارات لتحسين الإنتاجية؛

الحوار الاجتماعي.¹¹⁰

وتتعدد الوظائف التي تحقها السياسة الاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، ويمكن تحديدها في الوظائف التالية :

الوظيفة التنموية، التي تعطي مكانة متميزة لدور الإنسان في التنمية وتنطوي هذه الوظيفة على دعم وتقوية الأسرة.

الوظيفة العلاجية، التي تتجه بصفة خاصة إلى بعض الفئات المحرومة والتي أطلق عليها فيما بعد الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين وكبار السن.

الوظيفة الاندماجية ، التي اعتبرتها المنظمة الدولية للأمم المتحدة نقلة أساسية في سياسة الرفاهية.

أما أهداف السياسة الاجتماعية فأغراضها تظهر بوضوح إذا ما استطعنا أن نحضر أهم القضايا والمشكلات التي يعاني منها مجتمعنا في الوقت الحاضر.

فالسياسة الاجتماعية هي التي تجيب عن قضايا من أهمها :

التغيرات الديمغرافية في حجم السكان والنتيجة عن ارتفاع معدلات الإنجاب.

بالرغم من التقدم الهائل في العلاج الطبي وزيادة متوسط عمر الفرد إلا أن هناك من يتعرضون لأمراض مزمنة.

¹¹⁰ - محمود عبد الفضيل : " سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية رؤية للمستقبل "، المطبعة والطبعة غير مذكورين، ص 231.

وجود تباين في مستوى الطبقات الاجتماعية والخدمات المرتبطة بها، والذي تتجه إلى التصنيع والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن الشئ الذي يؤدي إلى ظهور ظاهرة التركيز السكاني، مما يدعو إلى ضرورة وجود أساليب رشيدة لمواجهة هذه النتائج.

اتساع نطاق الفقر والمشكلات الناجمة عن سوء توزيع الدخل.

ارتفاع نسبة التشرد في الشوارع وانحراف الأحداث وزيادة معدلات ارتكاب الجريمة.

وتتمثل عناصر السياسة الاجتماعية التي يجمع عليها المتخصصين والخبراء العالمين في الجوانب الآتية:

1. القرارات .

2. الإيديولوجية السائدة في المجتمع .

3. الأهداف البعيدة المدى للمجتمع .

4. مجالات العمل الاجتماعي.

وفي هذا المقام، يمكننا أن نحدد المراحل الأساسية التي يتم من خلالها صياغة وتحديد السياسة الاجتماعية في المجتمع على النحو التالي:

1- مرحلة طرح قضايا اجتماعية للمناقشة، حيث تبدأ صياغة السياسة الاجتماعية من اهتمام الأفراد في المجتمع أو بعض جماعات اجتماعية معينة.

2- مرحلة بلورة وتحديد تلك القضايا، وفي هذه المرحلة يتم توفير البيانات والمعلومات الكافية عن تلك القضايا وتشترك في ذلك الهيئات الاجتماعية المعنية إلى جانب فئات المهتمين الذين قد يتصلون ببعض المسؤولين في الدولة.

3- مرحلة الدراسة العلمية للقضايا وفي هذه المرحلة تتدخل قيادات الجهاز الحكومي في الدولة والأجهزة الفنية لتنظيمات الرعاية الاجتماعية على المستوى القومي ومراكز البحوث العلمية والجامعات والخبراء لدراسة وتحليل تلك القضايا.

4- مرحلة تحديد الإطار العام للسياسة الاجتماعية ، وفي هذه المرحلة يتم التوصل إلى مجموعة من الأهداف الاجتماعية العامة التي يؤدي تحقيقها إلى حلول مناسبة لمواجهة الحاجات والمشكلات الاجتماعية .

5- مرحلة إقرار وإصدار السياسة الاجتماعية، ويتم إقرار وإصدار السياسة الاجتماعية من قبل الهيئات والأجهزة ذات الصلاحية والسلطة في اتخاذ القرارات في الدولة.

غير أن ما تجب الإشارة إليه، هو أن هناك مشاكل اجتماعية مختلفة تم خلق مؤسسات لحل هذه المشاكل سنحاول التفصيل فيه كما يلي:

الفقرة الثانية: المشاكل الإجتماعية والمؤسسات الفاعلة،

وهناك ثلاث قضايا و موضوعات سياسية ذات ارتباط مباشر ورئيسي بالسياسة الاجتماعية تتمثل فيما يلي:
أ- المجتمع المنشود، وهنا تطرح عدة تساؤلات تدور حول نوعية المجتمع، المجتمع المحلي أو المنظمة التي تنشدها، ونوعية العلاقات الاجتماعية التي يجب تحقيقها.

وفي العادة فإن السياسات الاجتماعية تطابق نوعية المجتمع المنشود والمتخيل أو المتصور من جانب أعضائه على سبيل المثال، فالسياسات الاجتماعية في مجتمع ديمقراطي عادة ما تكون ديمقراطية.

ب- تنظيم الموارد ، وهنا تدور التساؤلات حول كيف يجب تنظيم وتركيب القوى المؤسسة بالتنظيمية والمجتمعية ؟ وكذلك الخصوصية المتعلقة بالمجتمع المحلي ؟ وكيف يجب استعمال واستخدام الموارد الطبيعية والبشرية؟

ج- التوزيع للسلع والخدمات ، وهنا يجب الرد على تساؤلات تدور حول : ماهي الحصص من السلع والخدمات في مجتمع محلي أو منظمة التي يجب توزيعها على الأفراد أو الجماعات أو الطبقات الاجتماعية ؟ وتنطلق الرؤية المؤسساتية للسياسة الاجتماعية من البناء المؤسس للمجتمع.

حيث توجد ثلاث أنماط رئيسية لرؤية المؤسسات التي تؤثر في السياسات الاجتماعية، ويجري تحديدها تقليديا في:

1- المؤسسات السياسية ، وتشمل على الأحزاب السياسية، والنظام الإنتاجي.

2- المؤسسات الاقتصادية، وتشمل مثلا على السوق والإنتاج.

3- المؤسسات الاجتماعية ، وتشمل على الأسرة ، والنظام التعليمي ، والديانات.

ويبدو لنا من من الأهمية بمكان الوقوف على مراحل عملية السياسة الاجتماعية، حيث أن الأخصائيون الاجتماعيون يعترفون بأن العملية الخاصة بتدخلات السياسة والتدخلات المؤسسة تتميز بمراحل عديدة ، تبدأ بالإحالة لمساعدة المستفيد ، وتنتهي بنتيجة الخدمات.

1- مرحلة صياغة – تحليل سياسة ، حيث يبدأ مخطوطا السياسة الاجتماعية عادة بصياغات لمشكلة المستفيد ويحللون الظروف والأوضاع السوسيو- اقتصادية التي هي جزء لا يتجزأ من المشكلة.

وعلى العكس من ذلك؛ فإن أي مشكلة أو قضية سياسية تتواجد عندما يسود على الأقل عاملان:

1- عندما تؤثر السياسة على الظروف والأوضاع الاجتماعية .

2- عندما لا يتفقون الممثلون على السياسة أو الظروف والأوضاع الاجتماعية.

وأثناء هذه المرحلة ، يقوم مخطوط السياسة الاجتماعية بمهام متنوعة تتمثل فيما يلي :

التحقق من وجود مشكلة أو قضية سياسية.

تحديد طبيعية مشكلة السياسة وبيئتها السوسيو اقتصادية.

تحديد المجالات المساهمة في المشكلة .

إقرار قضايا السياسة الرئيسية ومضامينها .

تقويم السياسات والبرامج الجارية

تحليل تاريخ المجهودات المتعلقة بحل مشكلة .

تحديد الممثلين الرئيسيين أجهزة صنع القرار .

التنبؤ بنتيجة السياسات المقترحة .

2- مرحلة التنفيذ ، تعنى هذه المرحلة بترجمة السياسات التي جرت الموافقة عليها في واقع الممارسة وتمائل

مرحلة العلاج من عملية الخدمة الاجتماعية المؤسسية ، وتتبع اكمال الدراسة التشخيصية المؤسسية .

ويقوم الأخصائيون الاجتماعيون العاملون في مرحلة تنفيذ السياسة بتنظيم رقابة وتقرير عمليات السياسات

التي جرى الموافقة عليها في منظمات، أو مجتمعات محلية، أو مؤسسات أو مجتمعات.

أما فيما يتعلق بوصف المراحل ، يقترح الخبراء نموذجا يتضمن ما يلي :

- المدخل، يتضمن الطرق المستخدمة والقيم المعبر عنها في السياسة.
 - الحاجة ، ما هي الحاجات التي يتم مواجهتها ؟
 - التقدير ، ماهي جوانب القوة والضعف في السياسة ؟
 - رد الفعل، الخبرة والتجربة بين الحاجة و وسيلة حل المشكلة.
 - الدعم، يقصد به الدعم المالي للسياسة.
 - التجديد ، بمعنى التدابير والوسائل لتغيير البرنامج .
 - العدالة الاجتماعية، وهي القضايا والموضوعات الهامة للعدالة الاجتماعية.
- وسيتم العمل بنموذج يتضمن العناصر التالية:
- البيئات السياسية والاجتماعية .
 - أسباب المشكلة بمراجعة الماضي المتعلق بأسباب المشكلة .
 - المداخل التدخلية، أي الحاجات والسياسات الحالية والحاجات.
 - تأسيس وتصنيف المقترحات وقائمة من المقترحات .
 - قضية تنفيذ البرامج ، قائمة بالبرامج والخطط وتفسيرها .
 - خصائص التنفيذ التكلفة والمتطلبات
 - تقويم المخرج التقديري أي الأهداف والغايات قد يتحقق.¹¹¹

111 هذه القواعد مستنتجة من العديد من دلالات السياسات الاجتماعية التي يشتغل بها الخبراء.

وكلمة تاريخية للعمل الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية يمكن القول بأن الإنسان يعيش منذ مولده في جماعات ومجتمعات ولقد كانت المجتمعات الإنسانية البدائية بسيطة في كل شيء في نشاطها وتنظيمها وفي العلاقات التي تربط بين أفرادها الخ، وكانت الأسرة والعشيرة والقبيلة في تلك المجتمعات تقوم تقريبا بكل وظائف الحياة بالنسبة لأفرادها (تنشئة- تعليم- العمل الحرفي- الصحة...) ، ولكن بفعل التطوير الذي طرأ على المجتمعات خاصة بعد الثورة الصناعية اتجهت هذه المجتمعات إلى التعقد ولجأت المجتمعات إلى تقسيم العمل والتخصص.

وفي ظل هذا التغيير الجذري لم تعد الأسرة قادرة على القيام بوظائفها أو بمعنى آخر تقلصت وظائف الأسرة حتى الوظيفة الباقية لها وهي التنشئة الاجتماعية بدأت تشاركها المؤسسات المتنوعة في تأديتها. وكخلاصة يمكن القول أنه نتيجة لتعقد الحياة في المجتمعات وعدم قدرة الأسرة على ملاحقة التغيير السريع بدأت المجتمعات تنشئ ما يسمى بالنظام الاجتماعي كالنظام الإقتصادي والنظام الصحي والنظام التعليمي والنظام الديني.... الخ)

ويتبع كل نظام من هذه النظم مؤسسات متخصصة تقوم بتأدية وظائف هذا النظام، والتي لا تخرج عن إتباع الإحتياجات المختلفة للمواطنين ومواجهة وحل المشكلات.

والملاحظ ، أن التغييرات الاجتماعية المستمرة سرعان ما تجعل تلك النظم الاجتماعية المختلفة عقيمة أمام تحقيق الأهداف. لجمودها أو لعدم استجابتها للتغيير السريع الذي يعتبر ظاهرة حياتية من ظواهر الحياة المعاصرة وجمود النظم وعدم تغيرها، الشيء الذي يدفع الناس كأفراد وجماعات لبذل الجهود لتغيير تلك النظم التي يعيشون في كنفها وتغيير المؤسسات التي تقوم بأمدادهم بالسلع والخدمات المختلفة. ويجب أن نعلم أن تغيير النظم والمؤسسات يعتبر عملية شاقة وصعبة وغير ميسورة بالسهولة وذلك لأن المجتمع قد بذل من الجهد الكثير في سبيل إيجاد هذه النظم وأنشأ تلك المؤسسات ولذا فالمجتمع في أحوال كثيرة يقاوم أحداث التغييرات في نظمه ومؤسساته.

ولكن هذا لا يعني عدم إمكانية إحداث التغيير في النظم واستحالة التغيير في المؤسسات فالواقع أن هذا التغيير بالإمكان إحداثه خاصة إذا ما توافر لدى الكثيرين من أفراد المجتمع الشعور بأهمية هذا التغيير وجدوا لمصلحتهم أو لمصلحة المجتمع بصفة عامة، خصوصا إذا ما تكاتفت جهود هؤلاء المواطنين وتعاونوا معا لتحقيق هذا الهدف.¹¹²

وتنطلق سياسة التقويم في البلدان النامية من نظرة مجردة شكلية عمادها أن التوازن المالي هو الأساس والوسيلة والغاية، غير أن تجربة الثمانينيات أكدت على أن منهج التقويم الهيكلي المخطط من طرف المؤسسات المالية الدولية أدى إلى إستفحال الأزمة، كما أبرزت التجربة أن توازن ميزان الأداءات يبقى شكليا ومحدودا إذا لم يصحبه التوازن الاجتماعي.

¹¹²- عبد الخالق محمد عفيفي، " طريقة تنظيم المجتمع - المنهجية والممارسة العملية "، مطبعة المكتب الجامعي الحديث، طبعة 2012، الصفحات 157 و 158 .

ولقد إعترف مسؤولو صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بمحدودية السياسات التقويمية التي تنهجها البلدان النامية، وذلك بتأكيدهم أن المخرج الحقيقي لأزمة المديونية يكمن في التنمية، ولقد جاء هذا التصريح نتيجة لتراكم إنتقادات الرأي العام الدولي نتيجة تدهور قطاعات اجتماعية واسعة خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والمتجلية في تقلص حجم الاستثمارات المنتجة¹¹³.

ومن المشاكل الاجتماعية أيضا تلك التي يعرفها التعليم عموما والتعليم العالي خصوصا، فبعيدا عما تروجه بعض الخطابات التربوية والسياسية من منظورات إختزالية، ومن تشخيصات تقنية لأزمة نظامنا التربوي التكويني، يمكن القول أن أزمة قطاع التعليم بالمغرب، التي هي أزمة بنيوية شمولية متعددة الأبعاد والدلالات، إنها إستنادا على منظور سوسيوبنائي تاريخي، أزمة منطلق وأزمة مسار وأزمة مآل.

تتجلى أزمة إنطلاقة قطاع التعليم في كونه لم يرق منذ تأسيسه - كما يتضح من تاريخ نظرائه في الغرب - على رؤية واضحة المعالم لأهدافه وتوجهاته ووظائفه العلمية والتربوية والاجتماعية... وإنما نشأ في ظل شروط عدم التبليور الواضح لهذا المعطى الفكري والسياسي الهام...

وكفكرة محورية؛ فإن ما يمكن أن يكون التأكيد عليه مفيدا في هذا الصدد هو أن قطاع التعليم، بكل مؤسساته وروافده من مؤسسات تكوين الأطر وغيرها، فقد ظل يتحرك ويتطور في مسارها الأنف الذكر، دون الخضوع لأي وفاق اجتماعي وطني حول الفلسفة أو السياسة التربوية والاجتماعية والاقتصادية التي ينبغي أن تكون الخلفية الموجهة لها، وللتخطيط الاستراتيجي والتشاركي المجدد لأهدافها وحاجاتها ووسائل ومقومات النهوض بها ليقوم بأدواره المنتظرة في تدعيم مسارات التنمية والتحديث وتجديد وإغناء المكونات الذاتية والكونية للثقافة الوطنية، وللتراث القومي بكل مقوماته وخصائصه الفكرية والحضارية.

وإذا كانت قطاع التعليم على مستوى دوره الفكري والسياسي، يعد بإمتياز من أهم قلاع التنشئة السياسية والفكرية للشباب والمساهمة في تكوينهم كمواطنين واعين بشروط وجودهم الاجتماعي والسياسي، وحاملين لبعض قيم التجديد والتحديث والتغيير، ومهيئين للإندماج في محيطهم السوسيوسياسي والثقافي والحضاري كفاعلين ومبادرين إيجابيا ومنتخبين، فإن أوضاع التعليم في الظرفية الراهنة تستدعي في هذا المجال إثارة أكثر من تساؤل، ولاسيما في إطار تنامي المشاريع لإكراهات العولمة وتحدياتها المتعددة، ذلك أنه إذا كانت المدرسة والجامعة المغربية في بعض الفترات التي عرفت فيها أوج نشاطها وخاصة في الستينيات وأوائل السبعينيات، قد ساهمت بالفعل في بناء " ثقافي سياسية شبابية " متمسمة بقدر لا يستهان به من النضج الفكري والوعي السياسي، ومن بعض القدرة على التفاعل والتحاور مع العديد من المظومات والتحويلات والتيارات الفكرية والفلسفية والسياسية والإيديولوجيا وطنيا وعربيا وثالثيا ودوليا، وضمن محدودية وإكراهات الظرفية المعينة، فإن ما يلاحظ الآن هو التراجع المخيف لهذا الدور التنشئوي والتكويني والسياسي للجامعة المغربية.

¹¹³ - محمد حركات : " الاقتصاد السياسي والحكمة الشاملة "، مطبعة المعارف الجديدة - الرباط، الطبعة غير مذكورة، ص 261.

وهكذا يمكن أن نستخلص من كل ما سبق أن " ثقافة مدرسية و جامعية مأزومة " لا يمكن أن نتوقع تأثيرا إيجابيا لها على تشكيل ثقافة شبابية منسجمة في مقوماتها ومعالمها، ومن شأنها أن تعبر عن مرجعية توجيهية للشباب. إن ما يمكن أن نصف به هذه الثقافة الشبابية، في مثل هذه الشروط التربوية والاجتماعية المأزمية التي يعرفها حاليا مجتمعنا هو أنه ثقافة مشتتة العناصر والمكونات والأبعاد غامضة الأهداف والمعالم، إنها كما ينعتها بعض الباحثين

"ركام متفكك" تتم في محاولات الجمع الترقيعي والتلفيفي بين مجموعة من المعلومات والمعارف والخبرات والمعايير والنماذج¹¹⁴.

المبحث الثاني : ميلاد مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين وتكوينها.

من بين المؤسسات الفاعلة في السياسة الإجتماعية في المغرب نجد مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين، هذه الأخيرة التي تقرر إنشاؤها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس

¹¹⁴- مصطفى محسن : " الجامعة المغربية وإشكالية التنمية تأملات سوسولوجية في بعض عوامل الأزمة تحولات المسار "، مجلة فكر ونقد، العدد 65، يناير 2005، مطبعة دار النشر المغربية- الدار البيضاء، ص 46 و 49 و 56 و 61. أضف إلى ما سبق أنه في العقدين الأخيرين عرف المغرب مجموعة من الأوراش الإصلاحية (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية) ومن بينها تحديث بعض السياسات الاجتماعية وعلى رأسها تحديث المنظومة الصحية، وتعتبر الدولة المغربية إخراج قانون مدونة التغطية الصحية إلى حيز التطبيق إنجازا كبيرا لضمان الحماية الاجتماعية ووسيلة لضمان الصحة للجميع وذلك بتعزيز التضامن والتكافل الاجتماعي بين المواطنين، إلا أن هاته الإصلاحات رغم إنخراطها في التوجهات الإصلاحية العالمية، لم تستطع أن تركز من خلال السياسات العمومية الاجتماعية المتبعة ضمان الحق في الصحة كحق من حقوق الإنسان، وذلك لعدم إستجابتها لمتطلبات المواطنين خاصة الفئات المستضعفة.

إن المنظومة الصحية للمغرب تعاني من إختلالات كبرى ذات طابع بنيوي وتدييري ومالي وحكمتي، فإشكالية الولوجية للخدمات الصحية ناتجة بالأساس عن تباين في توزيع بنيات ومالية القطاع العمومي للصحة بين المواطنين، وما بين ساكنة الوسط القروي والوسط الحضري وما بين مختلف الجهات وللإشارة فإن 20% من الفئات الميسورة تستفيد من 40% من مجموع الخدمات الصحية العمومية، في حين أن 40% من الفئات الأكثر فقرا تستفيد فقط من 20% من هاته الخدمات، والخطر في الأمر أن حالات الأمراض المعدية كالسكري ونسب تفشيها في تزايد متسارع وتعاني من إشكالية عدم التكافؤ بين العرض والطلب، مما يمكن معه الجزم بأن النظام الصحي المغربي نظام ثابت لم يتفاعل مع ولم يتغير موازاة مع تحول الخريطة الديمغرافية والوبائية بالمغرب¹¹⁴.

ومن المشاكل الاجتماعية أيضا أزمة السكن والتي يتوجب على السياسة الاجتماعية للمغرب أن تحرص على وضع حلول ناجعة لهذه الأزمة، إذ أن الملاحظ أن أكثر من ثلث سكان العالم العربي يعيشون في مساكن غير مناسبة، وتزداد الصورة قتامة في الأرياف¹¹⁴.

وتعتمد السياسة السكنية على مجموعة من الوسائل التي يتم بواسطتها تنفيذ ما تسطره من برامج، وهي تتمثل في المؤسسات العاملة في هذا الميدان، وكذا النصوص القانونية التي توّظرها، إضافة للوسائل العقارية والمالية.

ولإعطاء دفعة جديدة للملف الاجتماعي، أنشئت عدة مؤسسات عمومية جديدة، كوكالة التنمية الاجتماعية، وكالة تنمية أقاليم الشمال، وكالة تنمية الشرق ووكالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب، صندوق الحسن الثاني للتنمية... الخ. هذه المؤسسات تلعب أدوارا حيوية في تفعيل السياسات الحكومية، وإرساء مقاربات جديدة، وإبداع الآليات الناجعة، إلى جانب الوزارات المعنية أو المحدثّة لنفس التوجه، كوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية... الخ¹¹⁴.

إضافة إلى كل من جمعيات المجتمع المدني التي تساهم في السياسة الاجتماعية من خلال محاولة تفصيلها وكذلك الشأن بالنسبة للمبادرة الوطنية الوطنية للتنمية البشرية هذا دون أن ننسى الدور التي تلعبه مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.

نصره الله في خطاب 30 يوليو 2000، والتي تمتاز بهيكل تنظيمي وإداري خاص بهما (الفقرة الأولى والثانية).

الفقرة الأولى: نشأة المؤسسة والهدف من إحداثها،

يعد خطاب العرش للملك محمد السادس سنة 2000 أول لبنة لتأسيس وإنشاء مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين، وبدا واضحا أن الهدف من إنشاء المؤسسة كان لمعالجة العجز الاجتماعي الملاحظ لدى اسرة التعليم في المغرب؛ وإحداث مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين ركز على أولويتين:

الصحة

والسكن

وتسعى المؤسسة حاليا لتوسيع خدماتها في قطاع المساعدة على السكن من خلال ممارسة سياسة القرب واستعمال الانترنت كوسيلة فعالة للتواصل و خدمة المنخرطين. وفي نفس السياق، تقدم المؤسسة للمنخرطين المعلومات الصحية المتعلقة بهم عن طريق شبكة الإنترنت، فضلا عن الرصد الدقيق لسجلات المرضى.

بالإضافة إلى المجالات ذات الأولوية وهما الصحة والسكن، تسعى المؤسسة إلى تطوير خدماتها في مجالات أخرى تتعلق بالتعليم، الترفيه، الثقافة والسياحة الخ.

وبالإضافة إلى ذلك، ولدعم خدماتها، قامت المؤسسة بتطوير أدوات الاستماع واليقظة اتجاه منخرطيه من أجل استباق الأحداث والاستجابة بشكل مناسب لاحتياجاتهم.

ولدعم رؤيتها وعملها على ارض الواقع قامت المؤسسة بوضع مرجع اخلاقي لتأطير عملها وهذا الاطار مترجم في ميثاق القيم الذي أورد مايلي :

أن المؤسسة تركز في تسييرها وعند وضعها وتقديمها للخدمات لفائدة منخرطيهما على ست قيم أساسية:

تكافؤ الفرص بين كل المنخرطين:

بغض النظر عن الوظيفة، السلم الإداري والموقع الجغرافي، يتساوى جميع المنخرطون في: الحقوق والواجبات.

فرص الاستفادة من خدمات المؤسسة.

تمكين المنخرطين من الاستفادة المباشرة من الخدمات بدون وسيط.

احترام الخيار الشخصي:

اختيار الخدمة (السكن، الصحة ...)

اختيار المؤسسة المختصة (البنك، المصحة...)

اختيار المكان

المهنية:

إشراك مهنيين مختصين بدل التسيير المباشر

وضع آليات لتتبع الخدمات، تقييم النتائج وتدبير الشكايات.

الشفافية:

الشفافية على مستوى التسيير، الاستفادة من الخدمات والحصول على كافة المعلومات

الثقة:

الثقة المتبادلة بين المنخرط والمؤسسة القائمة على مبادئ:

المسؤولية

اكتساب الثقة بالعمل والإنجاز بدل الوعود

التواصل.

التضامن:

إعطاء الأسبقية لذوي الحاجة والمستحقين

تحفيز المستحقين¹¹⁵.

ولقد عرفت المؤسسة محطات تاريخية حيث أنه في 30 يوليوز 2007؛ وبمبادرة من الملك محمد السادس أنشأت مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين ، و التي جاءت في إطار الإصلاحات التي دعا إليها جلالته خلال خطاب العرش¹¹⁶ من أجل الرقي بالتعليم الوطني برمته، وفي 01 غشت 2001 تمت المصادقة على قانون رقم 00-73 من طرف البرلمان بغرفتيه ، مجلس النواب و مجلس المستشارين، الرامي إلى إحداث و تنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين.

وتميز يوم 26 أكتوبر 2001 بتعيين الملك محمد السادس السيد عبد العزيز مزيان بلفقيه ، رئيساً لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين، إضافة إلى أن 16 أبريل 2002 استقبل الملك أعضاء اللجنة المديرية المكلفة بالتدبير الإداري للمؤسسة ضمن ممثلين عن الإدارة الوصية عن القطاع ، و ممثلين عن الهيئات النقابية ذات التمثيلية المركزية ،وممثلين عن القطاعات المالية و الاقتصادية والاجتماعية.

¹¹⁵- ميثاق القيم المتعلق بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين لسنة 2004.

¹¹⁶- خطاب العرش ليوم 30 يوليوز 2000

ويتمثل الهدف الأساسي الذي من أجله أحدثت مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين، في تأهيل و تنمية الجانب السوسيو اقتصادي للأسرة التعليمية، ولتحقيق هذا الهدف عهد للمؤسسة بما يلي:

وضع تصور لنظام تغطية طبية تكملية للنظام العام لفائدة المنخرطين واقتراحه على الهيئات المعنية حيث تتولى المؤسسة تمويل جزء منه قصد تغطية المخاطر الصحية التي لا تشملها الأنظمة العامة، ويتحمل المستفيدون تمويل الجزء الآخر عن طريق مساهمة إجبارية،

التحفيز والمساعدة على إنشاء وتسيير الجمعيات المكلفة بإنجاز وإدارة الأنشطة الاجتماعية مثل المقصديات ومخيمات العطل ورياض الأطفال لفائدة المنخرطين في إطار اتفاقيات تبرم مع الجمعيات المعنية، على أن تتضمن هذه الاتفاقيات الأحكام اللازمة التي تمكن المؤسسة من مراقبة استخدام الأموال التي تقدمها؛

وضع تصور لنظام ادخار يمكن المنخرطين من إبرام اتفاقية تهدف إلى ضمان تغطية بعض أو مجموع المصاريف اللازمة لمتابعة أبنائهم للدراسات العليا والعمل على تطويره وذلك مع الهيئات العامة أو الخاصة المعنية؛

اقتراح أنظمة خاصة لفائدة المنخرطين، وخصوصا تلك المتعلقة بنقلهم وإيوائهم وحجهم وتنمية أنشطتهم الاجتماعية والثقافية والسهر على تنفيذها وذلك بتعاون مع الهيئات العامة أو الخاصة؛¹¹⁷

وحسب القانون رقم 73.00 ، فإن المؤسسة تهدف إلى التشجيع والمساعدة على إحداث وتنمية وتقوية وتفعيل البنيات التابعة للقطاع العام أو الخاص التي تسعى إلى القيام بخدمات إجتماعية وثقافية وتربوية وتعليمية وتكوينية لفائدة موظفي وأعاون الدولة، الذين يتقاضون أجورهم من ميزانية الدولة، والمعنيين للقيام بمهام تعليمية أو إدارية أو تقنية بالقطاعات الوزارية المكلفة بالتعليم المدرسي والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والتكوين المهني وبالمؤسسات التابعة لها.¹¹⁸

ولتحقيق هذا الهدف، الذي سطر للمؤسسة، كان لزاما أن يتم تنظيم هيكلتها إداريا.

الفقرة الثانية: تنظيم وهيكل مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين،

في هذا الصدد وجبت الإشارة أولا إلى تركيبة اللجنة المديرية المنتهية ولايتها بعد 16 أبريل 2010 والتي تتكون مما يلي:

الرئيس : مستشار صاحب الجلالة.

أ - ممثلي الإدارة العمومية:

كاتب الدولة بوزارة الداخلية

¹¹⁷ - المادة 3 من الظهير الشريف 1.11.91 الصادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011) ص 3601.

¹¹⁸ - الفقرة الأولى من المادة 2 من الظهير الشريف رقم 1.01.197 الصادر في 11 من جمادى الأولى (فاتح أغسطس 2001) بتنفيذ القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين كما تم تغييره وتتميمه بالقانون 09.05 و 03.10.

كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر – مكلفة بالتعليم المدرسي-

الكاتب العام لكتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني

المدير العام السابق للضرائب

الكاتب العام لوزارة الصحة

الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي – قطاع التعليم العالي

رئيس مجلس الإدارة سابقا لمجموعة العمران.

ب - ممثلوا الهيئات النقابية:

الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

عضوة في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء للتربية الوطنية.

الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي.

الكاتب العام للجامعة الوطنية لموظفي التعليم التابعة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم التابعة للاتحاد المغربي للشغل

الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم التابعة للفيدالية الديمقراطية للشغل.

الكاتب العام للجامعة الحرة للتعليم التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

ج - ممثلوا القطاعات المالية، الاقتصادية والاجتماعية:

مدير الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي

مدير عام سابق لصندوق الإيداع و التدبير

رئيس مدير عام الخطوط الملكية المغربية

• خبير في مجال التأمين، الرئيس المدير العام سابقا للوطنية.¹¹⁹

119- وهو ما جاء في المادة 4 من القانون رقم 37.00 : " تدير المؤسسة لجنة مديرية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة تضم بالإضافة إلى رئيسها واحدا وعشرين عضوا على الأكثر يتكونون من :

الرئيس عبد العزيز مزبان بلفقيه (واقته المنية 09 ماي 2010) مستشار صاحب الجلالة.
ممتلي الإدارة العمومية:

السيد سعد حصار : كاتب الدولة بوزارة الداخلية

السيدة لطيفة العبيدة: كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر – مكلفة بالتعليم المدرسي-

السيد حسان بنموسى :الكاتب العام لكتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني

السيد نور الدين بنسودة : المدير العام السابق للضرائب

السيد رحال المكاوي : الكاتب العام لوزارة الصحة

السيد عبد الحفيظ دباع : الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي – قطاع التعليم العالي-

السيد نجيب لعرايشي بدوي : رئيس مجلس الإدارة سابقا لمجموعة العمران.

ممثلوا الهيئات النقابية:

السيد علال بلعربي: الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السيدة السعدية بنسهيلى: عضوة في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء للتربية الوطنية.

السيد محمد درويش : الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي.

السيد عبد السلام المعطي: الكاتب العام للجامعة الوطنية لموظفي التعليم التابعة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

السيد امحمد غيور : الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم التابعة للاتحاد المغربي للشغل

السيد عبد العزيز اوي: الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم التابعة للفيدالية الديمقراطية للشغل.

السيد محمد سيحمد: الكاتب العام للجامعة الحرة للتعليم التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

ممثلوا القطاعات المالية، الاقتصادية والاجتماعية:

أما عن تعيين هذه المديرية ، وحسب المادة 4 من القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين كما تم تغييره وتتميمه بالقانون 09.05 والقانون رقم 03.10، فإنه يعين رئيس المؤسسة وفقا لأحكام الفصل 30 من الدستور المغربي.¹²⁰

ويعين الأعضاء الذين يمثلون المنظمات النقابية من قبل رئيس المؤسسة بإقتراح من منظماتهم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وتعين الشخصيات التي تمثل القطاعات المالية والإقتصادية والإجتماعية من قبل الحكومة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

وتضم اللجنة المديرية من بين أعضائها ثلاثة نواب للرئيس يمثل كل واحد منهم فئة من الفئات التي تتألف منها اللجنة.

وإذا فقد أحد أعضاء اللجنة المديرية الصفة التي عين بموجبها لأي سبب من الأسباب، وجب تعويضه خلال أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ فقدان العضوية وفقا لنفس الكيفيات المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة وذلك للفقرة المتبقية من مدة إنتداب العضو الذي فقد عضويته.

ويلاحظ أن التنظيم المؤسسي للمؤسسة مكن من تعميم الاستفادة من الخدمات على جميع الأسرة التعليمية المقدر تعدادها بحوالي 350 ألف موظف زيادة على أفراد عائلاتهم، ليصل العدد الإجمالي للمستفيدين مليون شخص¹²¹.

وما كان أن يتأتى ذلك إلا عن طريق إرساء مبادئ التسيير الحداثي المعتمد على المبادئ التالية:

الولوج المباشر للخدمات عن طريق إشراك شبكة وطنية متنوعة من المتدخلين.

المرونة وتبسيط المساطر المبنية على مرجعيات التدبير المتمسة بنجاعة الخدمات.

نهج منحي تصاعدي منطلقه الإشراف و التتبع والتقويم ساهم في مرونة صيرورة اتخاذ القرارات.

السيد عبد العزيز عدنان : مدير الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي

السيد مصطفى بكوري : مدير عام سابق لصندوق الإيداع والتدبير

السيد إدريس بنهيمه: رئيس مدير عام الخطوط الملكية المغربية

السيد عبد الجليل الشرايبي: خبير في مجال التأمين، الرئيس المدير العام سابقا للوطنية. 119

- ممثلين عن الإدارات المعنية بمهام المؤسسة؛

- ممثلين عن المنظمات النقابية الأكثر تمثيلية للمنخرطين؛

- شخصيات تمثل القطاعات المالية والإقتصادية والإجتماعية يتم إختيارها رعا لما لها من خبرة تستطيع تقديمها لفائدة أنشطة المؤسسة.

تنوزع الهيئات المكونة للجنة المديرية - عدا الرئيس - المهام بالتساوي سبعة أعضاء لكل هيئة.

الظهير الشريف رقم 1.01.197 الصادر في 11 من جمادى الأولى (فاتح أغسطس 2001) بتنفيذ القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين كما تم تغييره وتتميمه بالقانون 09.05 و 03.10.

¹²⁰ - تبقى الإشارة واجبة إلى أن الفصل 30 من دستو 1996 ينص على ما يلي : "الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية. وله حق التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية كما له ان يفوض لغيره ممارسة هذا الحق". في حين أن الجديد الذي جاء به دستور 2011 هو ما ضمنه في فصله 91 : " يعين رئيس الحكومة في الوظائف المدنية في الإدارات العمومية، وفي الوظائف السامية في المؤسسات والمقاولات العمومية، دون إخلال بأحكام الفصل 49 من هذا الدستور. يمكن لرئيس الحكومة بتفويض هذه السلطة.

الظهير الشريف 1.11.91 الصادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011) ص 3601.

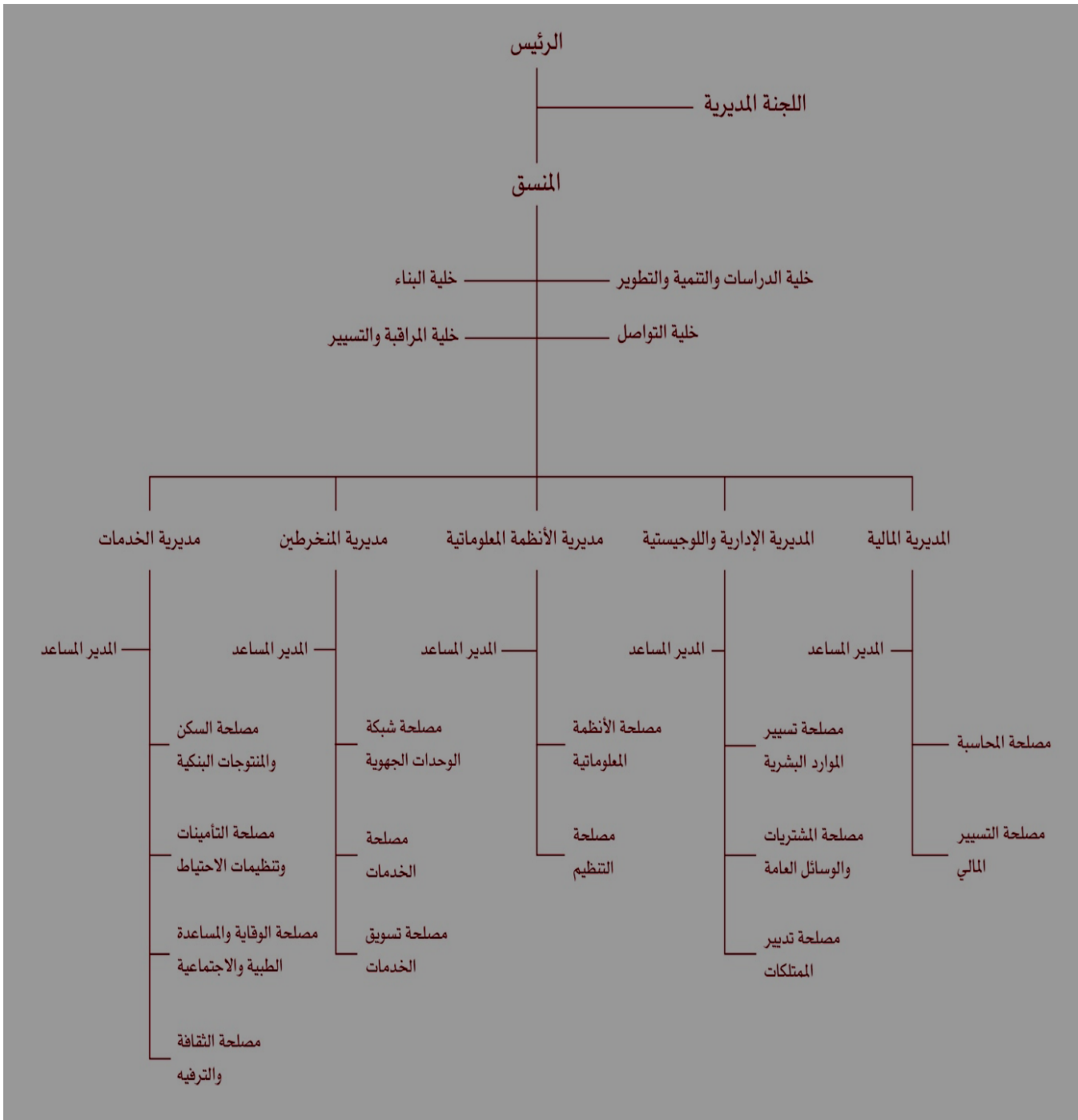
¹²¹ - بلغ عدد المستفيدين برسم سنة 2018 مليون مستفيد ومستفيدة من المنخرطين وأزواجهم وأبنائهم

تتبع تطور المحيط السوسيو اقتصادي للمنخرطين قصد تقويممجالات التدخل لمواكبة الحاجيات " اليقظة الإستراتيجية " .

وقد جعل التدبير الأمثل لدواليب المؤسسة والمسؤولين يعتمدون إضافة إلى الإدارة المركزية، على 16 خلية إدارية جهوية موزعة على جل التراب الوطني تعنى بالتواصل ومد الجسور و مد يد المساعدة للمنخرطين، وكذا تتبع وتقويم البرامج و المشاريع الجهوية ، لتكون بذلك الخيط الرابط بين المؤسسة والمنخرطين. ودعمت الخلايا الجهوية بشبكة من المراسلين المحليين الغاية منها التواصل مع جل المنخرطين العاملين بالمؤسسات، وضمنان الوقوف المباشر على اهتمامات و انشغالات المنخرط، و نظم هذه الشبكة حاليا 6565 مراسل تم انتقاءهم من بين الفاعلين الاجتماعيين بالمؤسسات التعليمية المحلية.

تعطي الوثيقة التالية¹²² لمحة عن الهيكلية الداخلية بالإدارة المركزية:

¹²²- التقرير السنوي لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2007 ، ص 9.



هذه الهيكلية كانت مدة اشتغالها ما بين سنة 2002 إلى غاية 2010، بعدها تم الاستمرار على نفس

الوضعية بالنيابة إلى حين تعيين الرئيس الحالي في 19 أبريل 2018 الذي بدوره وضع هيكلية جديدة .

القسم الثاني : مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين :
نموذج لحالة في السياسات الاجتماعية السوسيو مهنية

تتطلب دراسة حالة مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين استعمال أسلوب التقييم وتقنياته للوصول إلى نتائج واضحة يمكن من خلالها الحكم على السياسات الاجتماعية ونموذج الدولة الاجتماعية المدني شرع النظام السياسي المغربي في بنائه منذ إطلاق الجيل الأول في السياسات العمومية الاجتماعية. ويمكن تقديم خطوات هذا التقييم الذي تم الاشتغال عليه داخل المؤسسة انطلاقاً من الخطوات التالية:

الخطوة الأولى : تم فيها إشراك الأعضاء المباشرين وغير المباشرين في المؤسسة سواء كمستفيدين أو عاملين أو مشاركين.

الخطوة الثانية، بناء وحصر الأهداف العامة والأهداف الخاصة التي تعمل المؤسسة على تحقيقها وترتيبها حسب الأولويات .

وذلك باستعراض نوع الأنشطة التي تهتم بها المؤسسة، وتحديد فئة المستفيدين في كل مشروع خدماتي، وتوضيح هل الأمر يتعلق ببرامج ثابتة أم متغيرة؟ وتحديد نتائج كل مشروع أو برنامج من هذه الخدمات والوسائل المتبعة فيه للوصول إلى الأهداف،

الخطوة الثالثة ، تحديد المتغيرات التابعة في عمل المؤسسة وقياس المخرجات،

الخطوة الرابعة، تحديد المتغيرات المستقلة التي تمثل المدخلات في البرامج وما يواكبها من فعل اجتماعي، تقييم الأهداف الموضوعية من طرف المؤسسة وتحليلها وتسجيل الملاحظات المستمدة من لقاءات مع المسؤولين والمستفيدين،

البحث في مدى وجود تطوير للخدمات أثناء اشتغال المؤسسة،

تقييم الوسائل المعتمد عليها من طرف المؤسسة لتقييم مدى فعالية الخدمات، وضع مؤشرات لقياس البرامج ودرجة تطبيقها.

جمع البيانات وتحليلها عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة،

تفسير البيانات والمعلومات وفق معايير محددة،

الوصول إلى نتائج ومقترحات قد تمثل قاعدة معلومات يستند إليها في توضيح إمكانيات استمرار المؤسسة بنفس الطريقة أو تراجعها¹²³.

للقيام بتشخيص وتقييم عمل مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين كان لزاماً أن يتم القيام ببحث ميداني لتشخيص نتائجها الأولية لمعرفة الخدمات التي يمكن أن تحرص على تقديمها لكي يتم بعد ذلك تقييم عملها وعرض الطريقة التي يعمل بها المسؤولون في هذه المؤسسة لتطوير خدماتها وفق حصيلتها المالية الكبيرة.

¹²³ le Dictionnaire des politiques publiques, op. cit., p. 203 et suite. voir Aussi

-KESSLER (Marie-Christine), LASCOURMES (Pierre), SETBON (Michel) et

THOING (JEANCLAUDE) : Evaluation des politiques publiques, Paris, l'HARMATTAN, Collection « logiques politiques » 1998.

-PERRET (BERNARD), l'Evaluation des politiques publiques, Paris, la découverte, collection « Repères » 2001.

الفصل الأول: تشخيص وتقييم عمل مؤسسة محمد السادس

قبل إنشاء المؤسسة كانت هناك مؤسسة للأعمال الإجتماعية للتعليم ، تخضع لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.58.376 المؤرخ في 3 جمادى الأولى (15 نونبر 1958) المنظم للجمعيات وتعمل لصالح موظفي قطاع التعليم وأسرهم، ومن خلال استراتيجية وأهداف قطاع التربية الوطنية وباقي القطاعات الحكومية المكلفة بالتعليم وذلك عبر علاقات متميزة معها، وفق اتفاقيات تراعي فيها مقتضيات القانون الأساسي¹²⁴ وتحدد شروط التعاون والشاركة بين الطرفين، وعلى الخصوص في تسيير وتنمية أنشطة المؤسسة، و المساهمة في دعم السياسة الاجتماعية لقطاع التربية الوطنية وباقي القطاعات الحكومية التعليمية الأخرى.

المبحث الأول: الوضع قبل وبعد إنشاء المؤسسة،

وبعد ذلك جاء تأسيس مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين التي عرفت تطورا هاما مس كل خدماتها خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2018 (الفقرة الثانية) التي تهتمنا بالدراسة، إلا أنه قبل ذلك تم القيام بدراسة ميدانية نتج عنها مجموعة من النتائج الأولية وهو ما سنعرضه في (فقرة أولى).

الفقرة الأولى : النتائج الأولية لدراسة استقصائية ميدانية لإنشاء المؤسسة،

أفرزت الدراسة الإستقصائية الميدانية؛ التي أقيمت على عينة¹²⁵ من المنخرطين بجهة الرباط سلا ،¹²⁶ بطلب من المستشار الملكي الراحل عبد العزيز مزيان بلفقيه، ورئيس المؤسسة آنذاك؛ مجموعة من الأولويات يمكن تقديمها وتوضيحها بالإستعانة بمجموعة من المبيانات.

أولوية الحاجيات¹²⁷ ، لوحظ أن الصحة والسكن الشاغلان الرئيسيان لأسرة التعليم، متبوعين بتمويل الدراسات العليا للأبناء قبل السفر والثقافة والترفيه، كما بينت مجموعة من مقابلات ميدانية أن هناك تماثلا في ترتيب هذه الأولويات على صعيد جميع الجهات:

الصحة : 8,26

السكن : 7,75

تمويل الدراسات العليا للأبناء : 5,9

التكوين : 4,95 من المنخرطين يضعون الصحة أو السكن في طليعة الأولويات. 90%.

¹²⁴ القانون الأساسي لمؤسسة الأعمال الإجتماعية للتعليم، المصادق عليه من طرف الجمع العام الوطني الاستثنائي المنعقد يوم 22 مارس 2002 والمعدل في الجمع العام الوطني العادي المنعقد يومي 11 و12 يناير 2004 بمراكش ، الباب الأول ، ص 2 الفصل 4.

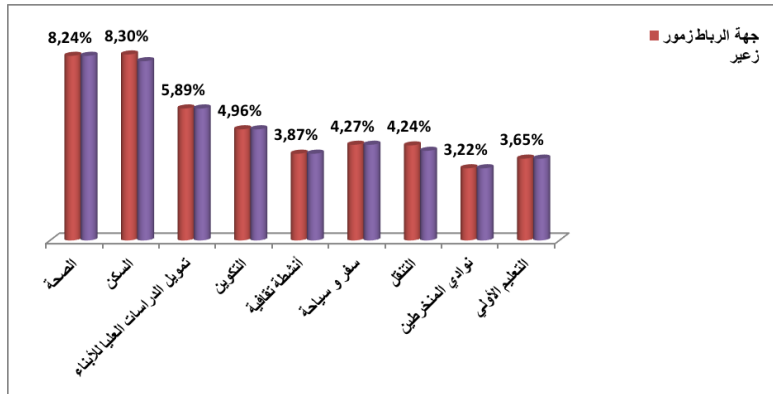
¹²⁵ إجراء مقابلات مع عينة من المنخرطين وعددهم 150 منخرطا ومنخرطة بجهة الرباط سلا زمر زعير.

¹²⁶ - قلص التقسيم الجهوي الجديد عدد الجهات إلى 12 جهة إدارية بالمملكة، وأعاد توزيع العمالات والأقاليم بناء على معايير تقنية توفق بين الأهداف المتوخاة من الجهوية المتقدمة وحقائق هيكلية التراب الوطني. وبناء عليه جمعت جهتي الرباط سلا زعير وجهة الغرب الشراردة بني احسن سابقا، في جهة واحدة هي جهة الرباط - سلا - القنيطرة، تمتد من حدود جهة طنجة إلى الرباط، وتضم 7 عمالات وأقاليم بجمالي سكا يتجاوز 4 ملايين و272 ألف نسمة.

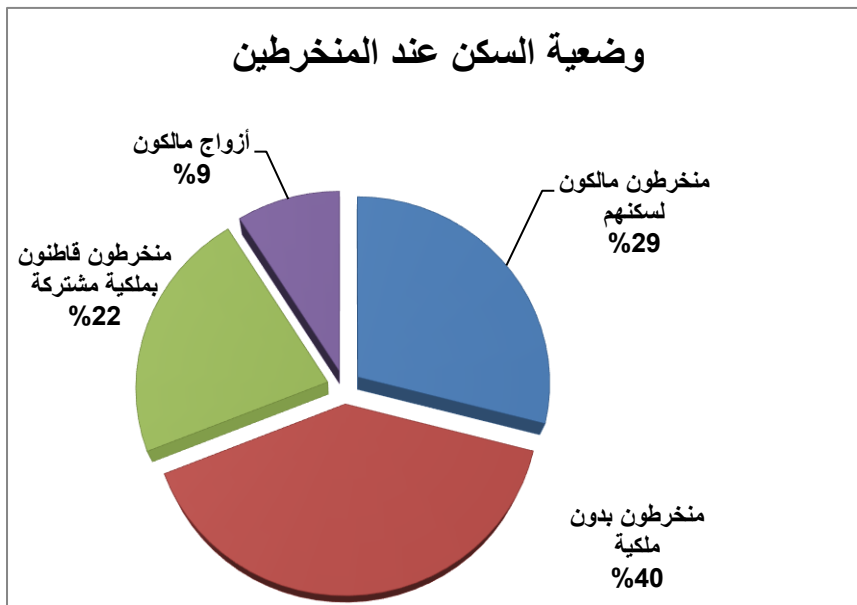
¹²⁷ - تقرير الأنشطة لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2007..

تحديد أولوية الحاجيات على المستوى الوطني والجهوي

مع أن الترتيب العام لأولويات المنخرطين جهة الرباط سلا متماثل مع باقي الجهات، إلا أنه يلاحظ وجود اختلاف نسبي في درجة الأولوية بخصوص بعض الخدمات

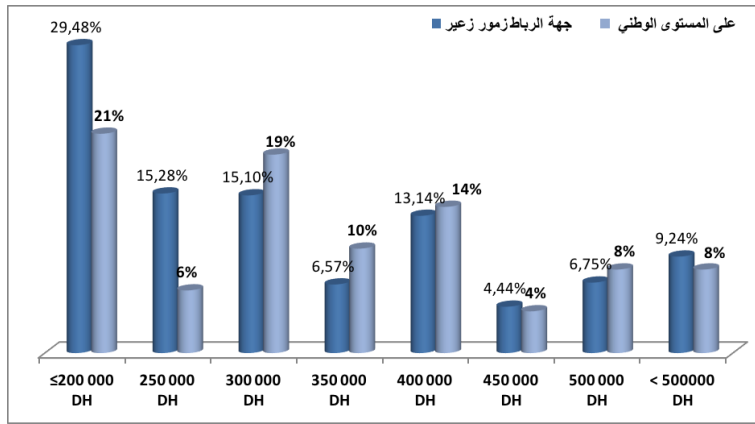


128



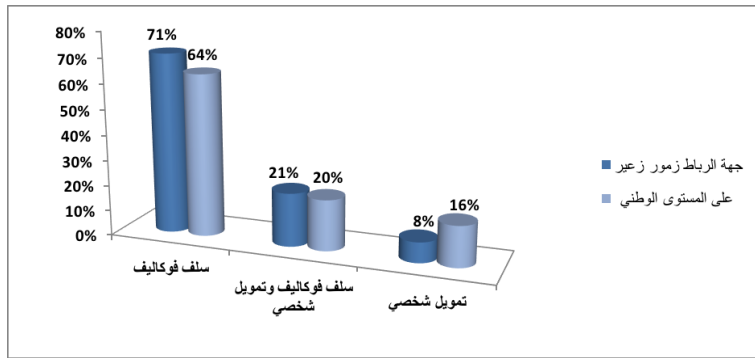
في مجال السكن، يوضح المبيان أعلاه أن 120000 منخرط لا يملكون سكنا على الصعيد الوطني حاليا. و 62 % منهم في طور البحث عن سكن. ويشكل عدد المنخرطين بدون ملكية 33 % من العدد الإجمالي للمنخرطين بالجهة. 64 % منهم في طور البحث عن سكن ، أغلبيتهم يرغبون في شراء سكن جاهز عوض البناء.

مبيان حول الكلفة المستهدفة



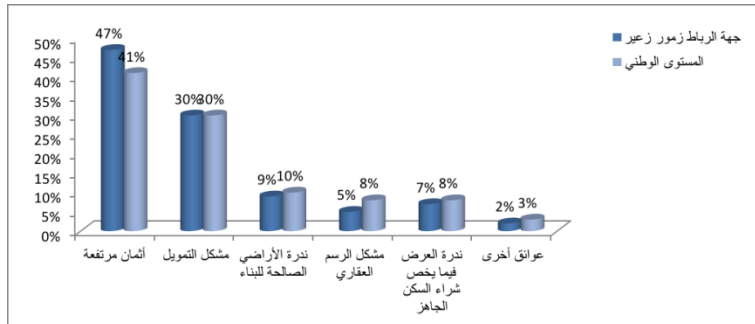
يوضح المبيان أعلاه، أن 60 % من المنخرطين في جهة الرباط سلا زمور زعير يهدفون إلى تخصيص أقل من 300 ألف درهم لتمويل مشروع سكنهم مقابل 56 في كامل أنحاء المغرب.

ب - طريقة التمويل



يوضح المبيان أعلاه، أن 92% من المنخرطين في جهة الرباط سلا زمور زعير يرغبون باللجوء إلى سلف فوكاليف لتمويل مشروع سكنهم مقابل 84% في كامل أنحاء المغرب.

ج - عوائق السكن عند المنخرطين



يوضح المبيان أعلاه أن 47% من المنخرطين في جهة الرباط سلا زمور زعير¹²⁹ يعانون من مشكل الأثمان المرتفعة. كما يعاني 30% من المنخرطين مشكل التمويل في جهة الرباط سلا زمور زعير¹³⁰. وتبين الرسوم المبيانية والنسب التي يتضمنها اللبنة الأساس بالنسبة للخدمات التي تسهر مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين على توفيرها للمنخرطين والتي عرفت تطورا ملحوظا، لكن ما يهمننا في هذا المقام تطور خدمات المؤسسة خلال السنوات من 2002 إلى 2018 (الفقرة الثانية).

الفقرة الثانية: تطور خدمات المؤسسة خلال ستة عشر سنة.

ركزت المؤسسة تدخلاتها ، منذ نشأتها إلى غاية 2006 ، على الجوانب الأساسية ، والتي همت السكن والصحة و الاحتياط الاجتماعي و تشجيع التمدن من خلال إحداث منحة الاستحقاق دون إغفال الجانب الثقافي والترفيهي.

واتسمت المرحلة الموالية لسنة 2006 ، بتغير طريقة العمل لتبني المكتسبات الأولى التي تم تحقيقها ، الهدف منها كسب ثقة الشغيلة التعليمية ، حيث عمدت المؤسسة إلى العمل على تنويع مجالات تدخلاتها لإعطائها صبغة الديمومة و التجانس مع الحاجيات الاجتماعية لفئة العاملة بالقطاع .

للغاية ذاتها سخرت المؤسسة الإمكانيات المتوفرة من أجل :

إحداث صندوق الدعم الصحي، مصاحب لنظامي التغطية الصحية الأساسية و التغطية الصحية التكميلية.

مراجعة نظام منح الاستحقاق ليشمل 500 طالب عوضا عن 100 .

توسيع دائرة الاستفادة من خدمات دعم السكن ، لتشمل التعاونيات السكنية ، نتيجة الاتفاقية المبرمة في هذا المجال مع وزارة الإسكان و التعمير وإعداد التراب الوطني، أعطت الحق للتعاونيات السكنية بموجبها الاستفادة من تخفيضات تفضيلية عند حيازة أراضي لدى مجموعة العمران.

تمكين شريحة مهمة من الولوج إلى عالم المعلومات ، بلغت 150 ألف منخرط، عن طريق إحداث برنامج نافذة بكلفة مالية وصلت إلى 423 مليون درهم .

خلق 17 وحدة مدرسية لدعم التمدن الأولي بالمملكة ، تحت إشراف المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي ، كبادرة لنشر الوعي بأهمية التمدن الأولي الذي يعتبر اللبنة الأساسية لبثورة سياسة حديثة بالنظام التعليمي الوطني .

¹²⁹- قلص التقسيم الجهوي الجديد عدد الجهات إلى 12 جهة إدارية بالمملكة ، وأعاد توزيع العملات والأقاليم بناء على معايير تقنية توفيق بين الأهداف المتوخاة من الجهوية المتقدمة وحقائق هيكلية التراب الوطني. وبناء عليه جمعت جهتي الرباط سلا زمور زعير و جهة الغرب الشراردة بني احسن سابقا، في جهة واحدة هي جهة الرباط - سلا - القنيطرة، تمتد من حدود جهة طنجة إلى الرباط، وتضم 7 عملات وأقاليم بإجمالي سكان يتجاوز 4 ملايين و272 ألف نسمة.

¹³⁰- نفس الأمر السالف الذكر.

حظي الجانب الثقافي بالاهتمام الخاص من لدن المسؤولين بالمؤسسة لما له من دور إيجابي في التنمية ، حيث تم تشييد مرفقين هامين لنشر الوعي الثقافي، صرح للعرض و مكتبة وسائطية بهندسة متطورة تستجيب لحاجيات الشرائح المجتمعية .

إعطاء إنطلاقة الاستفادة من مخيمين مؤهلين للاستقبال أفواج المصطافين خلال العطلة الصيفية ، وفتح أبواب مجموعة من النوادي السوسيو ثقافية بمختلف المدن المغربية .

وقد كان لازما من الناحية الاجتماعية إعادة النظر في القانون 73.00 المنظم للمؤسسة، ليتم تعديله لتوسيع دائرة الانخراط لتشمل جميع شريحة المتقاعدين وذوي الحقوق من المتوفين بالقطاع.¹³¹

وتبدو حصيلة خدمات مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين كمايلي:

المساعدة على السكن:

في مجال المساعدة على السكن عملت المؤسسة على وضع آلية لاقتناء سكن المحدث سنة 2003 ، لفائدة الشغيلة التعليمية تم تجسيدها على أرض الواقع من خلال :

إنشاء صندوق ضمان السكن للتربية و التكوين ، بقيمة 400 مليون درهم مرصدة لضمان الحصول على قروض للسكن لفائدة 100 ألف منخرط.

عقد جولات تفاوضية مع المجموعة المهنية للأبنك المغربية بموجبها تم التوصل إلى اتفاق بمنح قروض بفوائد تفضيلية بسقف مالي يصل إلى 500 ألف درهم لمدة أقصاها 20 سنة.

تحمل اثنان في المائة من الفوائد البنكية عن القروض ذات السقف المالي 200 ألف درهم.

تحمل أربعة في المائة من الفوائد البنكية عن القروض التكميلية .

تحمل أربعة في المائة من الفوائد البنكية عن القروض الأقل من 80 ألف درهم .

تخصيص مخطط الادخار للسكن

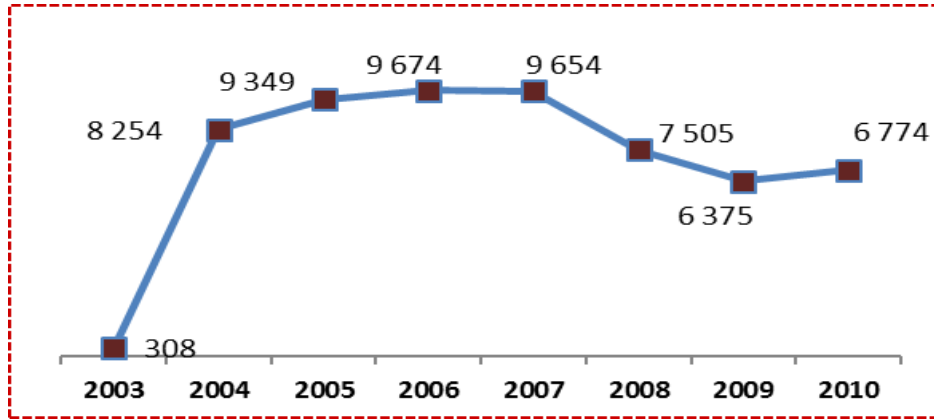
وبذلك فإن ماتم تحقيقه على أرض الواقع خلال السنوات التي تلت تنفيذ آلية المساعدة على السكن، بلغ عدد المنخرطين، ما يعادل 53 في المائة من الهدف المحدد من البرنامج. ووصل إجمالي القروض المحصل عليها سواء المدعمة أو التكميلية مبلغ 14 مليار درهم .

بلغت مساهمة المؤسسة الجزافية 1.9 مليار درهم لتأمين تغطية قسط من الفوائد المترتبة على المنخرطين المستفيدين من الخدمة .

¹³¹- حيث جاء في المادة 2 المكررة ماييلي : " يمكن أن يستفيد من خدمات المؤسسة ، بطلب منهم، المتقاعدون المنتسبون إلى القطاعات الوزارية والمؤسسات والمراكز المشار إليها في المادة 2 أعلاه، والذين أحيلو على التقاعد " الظهير الشريف رقم 1.01.197 الصادر في 11 من جمادى الأولى (فاتح أغسطس 2001) بتنفيذ القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين كما تم تغييره وتتميمه بالقانون 09.05 و

مقابل ذلك سجل تراجع مهم في عدد القروض المدعمة " فوكاليف " خلال 2008 و هذا راجع للتغيرات التي عرفت أسعار العقارات و التي أثرت بشكل كبير على الطلب في مجال السكن عامة بالمملكة،

تطور وتيرة القروض المدعمة (2010/ 2003)¹³²



ويبين المبيان أعلاه وثيرة القروض المدعمة في الفترة مابين 2010-2003 بمعنى في لحظة تثبيت المؤسسة.

في مجال التغطية الاجتماعية

لوحظ أن العلاقة الجدلية التي تربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالموارد البشرية، دعت المؤسسة إلى ضرورة التفكير في هذه الموارد والإهتمام بها، والعمل على توفير كل وسائل السلامة الجسدية والعقلية إضافة إلى شروط الكرامة لهذه الموارد.¹³³

فلا يمكن مجابهة تحديات الواقع والمستقبل، ولا مجابهة تحديات العولمة بمراد بشرية منهكة صحيا ولا تتمتع حتى بأدنى مستويات الصحة، ولهذا بدأ التفكير في تدارك هذا الأمر على إعتبار أن السبيل إلى الإنخراط في عالم الغذ هو الإهتمام بالإنسان لأنه عنصر الإبداع والإنتاج، وعنصر تحقيق التنمية المستدامة، ولا يمكنه أن يكون كذلك إلا إذا كان مشمولاً بالرعاية الصحية وقاية وعلاجاً...¹³⁴ والواقع أن الحق في الرعاية الصحية لا يمكن التمتع به دون توفر ظروف عادلة للعمل وتوفر مستوى كاف من العيش يتحسن بإستمرار، وقد سارت هيئة الأمم المتحدة في هذا الإتجاه.¹³⁵

¹³²- التقرير السنوي لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2010.

¹³³- أحمد مفيد، " الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنقابية بالمغرب الواقع والأفاق "، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، نوقشت بجامعة محمد الأول وجدة، السنة الجامعية، 2002/2001، ص 214.

¹³⁴- محمد الخضوري، مداخلة بإسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة ميزانية وزارة الصحة، جريدة الإتحاد الاشتراكي عدد 5522، 24 شتنبر 1998، ص 2.

¹³⁵- أحمد البستاني، حقوق الإنسان بالمغرب (دراسة مقارنة)، رسالة لنيل دبلوم السلك العالي، نوقشت بالمدرسة الوطنية للإدارة العمومية بالرباط، 1992/1991، ص 110.

وانطلاقاً من هذا المتطور انخرطت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية في نظام التغطية الاجتماعية؛ الذي تم تفعيله شهر يوليوز 2004، بإقرار مجموعة تدابير نوردها كالاتي :

الاكتتاب بعقدة التأمين الصحي التكميلي ، بقسط سنوي بلغ 50 مليون درهم. مكنت هذه التغطية التكميلية من التأمين عن الأمراض الخطيرة و المزمنة، يصل سقف التأمين إلى مليون درهم عن الشخص و عن المرض خلال سنة.

الاكتتاب بعقدة التأمين للإسعاف و النقل الصحي بالمغرب و بلدان الاروبية ، بكلفة مالية وصلت إلى 10.5 درهم سنوياً.

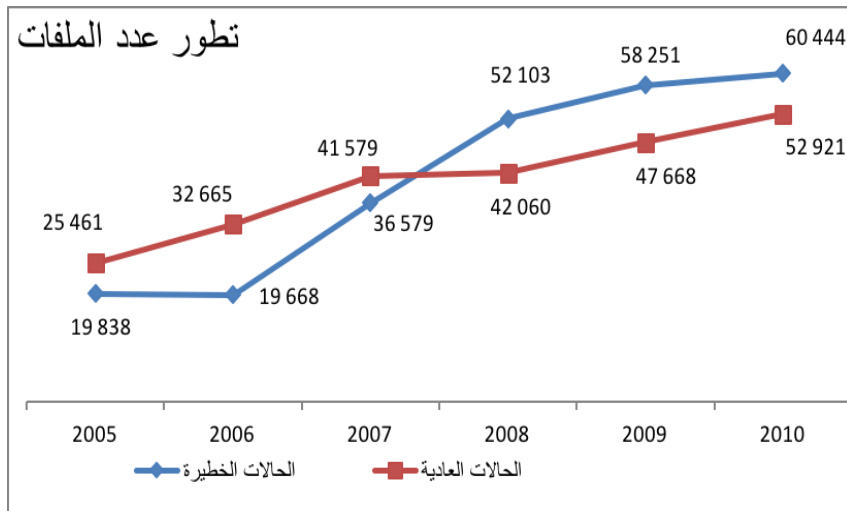
ودعماً لنظام التغطية الاجتماعية، الحق سنة 2007 بالنظامين السالف الذكر صندوق الدعم الصحي، خصصت له المؤسسة مبالغ مالية هامة فاقت 10 مليون درهم، كان الهدف منه تحمل مصاريف العلاج التي لا تشملها التغطية الصحية الأساسية و لا التغطية الصحية التكميلية ، أو المصاريف المتبقية على كاهل المنخرطين المعوزين.

بناء على هذا الإنخراط، جاءت نتائج التغطية الصحية التكميلية ايجابية، حيث أنه وبمقتضى الاتفاقية المبرمة في إطار التغطية الصحية التكميلية من طرف المؤسسة . استفاد 40 في المائة من المنخرطين عبر التراب الوطني، من التعويضات عن ملفات المرض المؤمنة لذا شركة " سينا السعادة"، وتميزت الخدمة بسرعة تسوية الملفات حيث اتسمت بوثيرة تصاعدية.

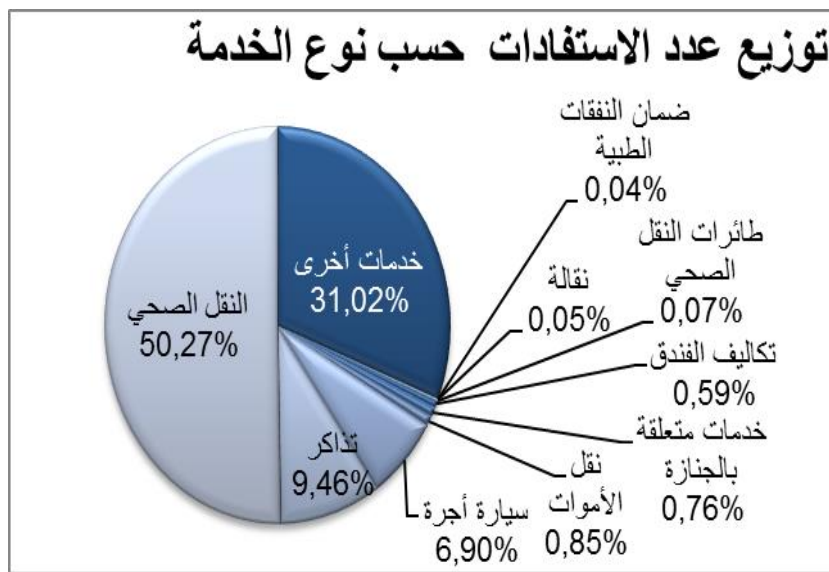
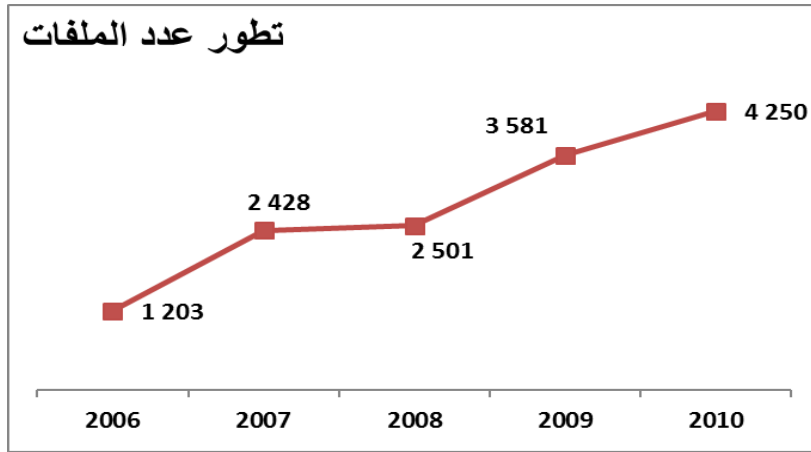
وكان للأمراض الخطيرة القسم الأكبر من جملة الملفات التي شملها التعويض، و للإشارة الميزانية الإجمالية المخصصة لهذه الخدمة من طرف المؤسسة بلغت 308 مليون درهم.

ارتفعت نسبة الاستفادة من الخدمة نسبياً مقارنة مع السنوات الماضية ، إذ سجل على المستوى الوطني نسبة 46 في المائة ، فيما تراوحت هذه النسبة جهويا ، بين 56 في المائة المسجلة بجهة دكالة عبدة و الدار البيضاء الكبرى ، و 37 في المائة بجهة واد الذهب الكويرة. ويبين المبيان أسفله السرعة الكبيرة التي تطورت بها الطلبات على خدمات التغطية الصحية.

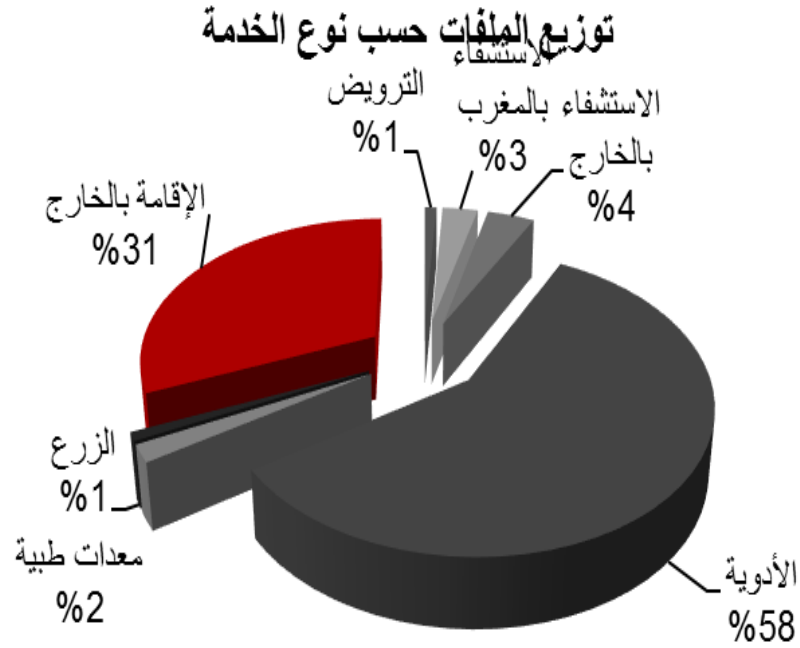
تطور عدد الملفات



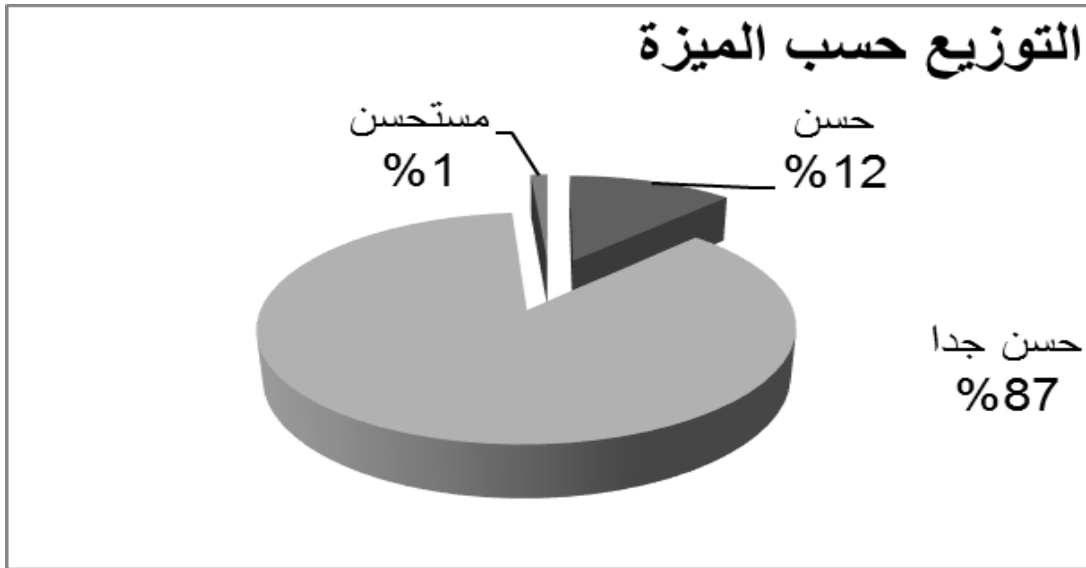
وبخصوص المساعدة الطبية والنقل الصحي ، لوحظ أنه خلال السنوات الست التي تلت بزوغ الخدمة إلى حيز الوجود . بلغ عدد ملفات المساعدة الطبية التي تمت تسويتها 14 ألف ملف و العدد قابل للارتفاع. خلال سنة 2010 سجلت مجموع التدخلات الصحية في إطار النقل الصحي أعلا مستوى لها ب4250 ملف مقابل 3581 برسم موسم 2009 بزيادة قدرها ب19 في المائة . ويبين المبيانين أسفله حجم تطور ملفات المساعدة الطبية والنقل الصحي خلال السنوات الأولى لعمل المؤسسة مع توزيع الاستفادات حسب الخدمة.



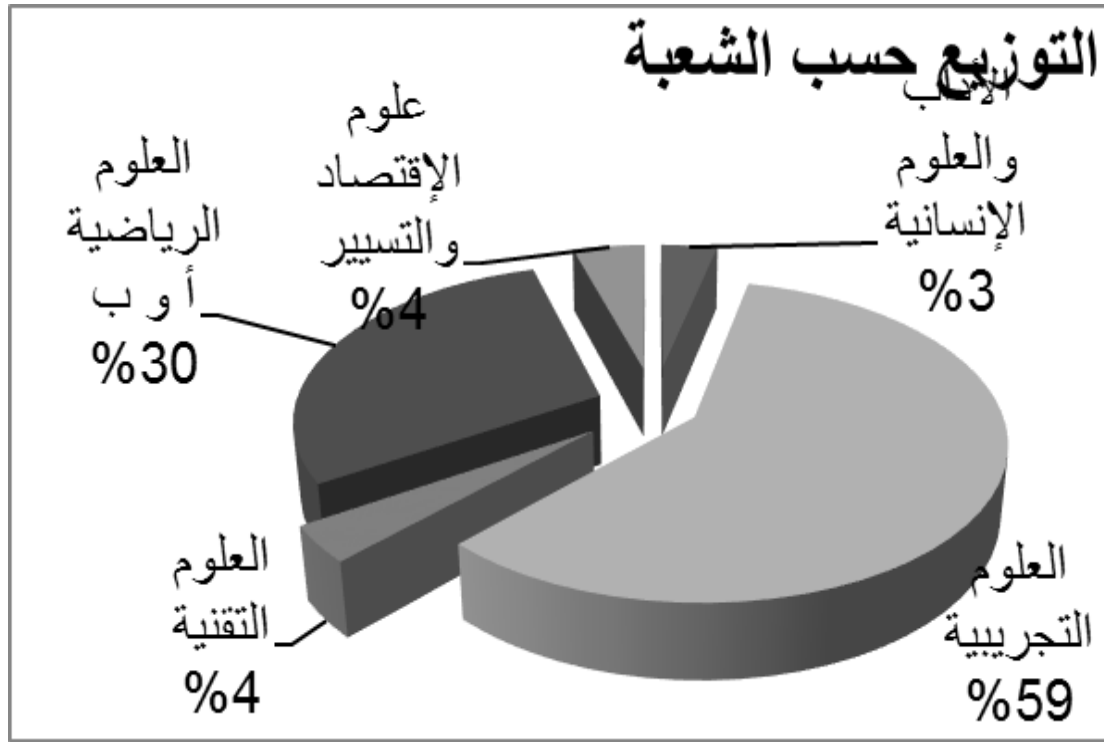
وبخصوص حصيلة صندوق المساعدة الطبية، فقد بلغ حجم المبالغ التي صرفت في إطار الدعم الصحي، غير مسترجعة، حوالي 6,4 مليون درهم . منها 47 في المائة مخصصة لاقتناء الأدوية و 38 في المائة للإيواء بالخارج و 12 بالمائة للعلاجات بالدولة الأوروبية. ويبين المبيان أسفله الطلبات حسب طبيعة الخدمة .



وفي مجال التربية و التكوين، شملت خدمات المؤسسة مجالات متعددة منها: منحة التفوق الدراسي "استحقاق"، حيث خصصت المؤسسة 500 منحة سنويا لفائدة أبناء المنخرطين الحاصلين على شهادة البكالوريا بامتياز لتشجيعهم على متابعة الدراسات العليا بمؤسسات التعليم العالي الوطني العمومي. ولضمان السير العادي للمنح أحدثت المؤسسة صندوق خاص خصص له مبلغ ناهز 365 مليون درهم يتم تدبيره من لدن صندوق الإيداع والتدبير. ويظهر المبيان أسفله توزيع المنح حسب الميزة¹³⁶:



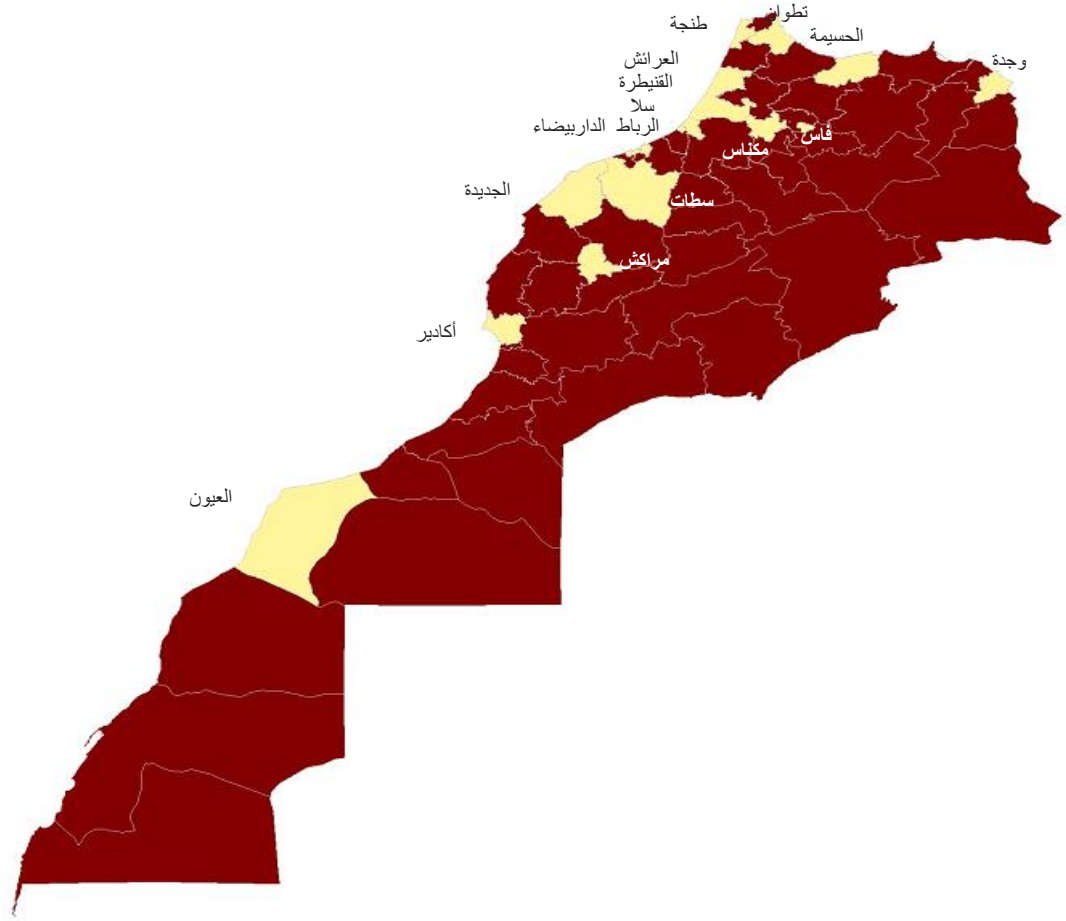
ومن بين 2456 طالب الذين استفادوا من منحة منذ البدايات الأولى لتفعيل هذه الخدمة، 89 في المائة منهم حصلوا على شهادة البكالوريا بميزة "حسن جدا". يتوزعون حسب التخصصات بنسب متفاوتة، أعلاها الأقسام التحضيرية بنسبة 38 في المائة، تليها مسلك الطب بنسبة 31 في المائة، وأدناها الشعب التقنية و التجارة بنسبة 13 في المائة. كما يوضح المبيان أسفله:



وإذا كانت السياسات الحكومية المتبعة في مجال التعليم بالمملكة قد اتخذت من التعليم الأولي الركيزة الأساسية و اللبنة المحورية للبناء الحداثي لمنظومة التربية والتكوين. فإنه ولمواكبة هذا التوجه أهدت المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي منذ 2008 كبادرة من مؤسسة محمد السادس للنهوض بالتعليم الأولي .

وكانت إستراتيجية المؤسسة في هذا المجال، تعتمد على مشروع لمدة 4 سنوات (2012/2008) الهدف منه إحداث 80 وحدة مدرسية موزعة على جميع التراب الوطني.

وأعطيت الإنطلاقة بالعمل ب 11 مدرسة ابتداء من سنة 2009، دعمت ب 6 وحدات خلال الموسم الدراسي 2011/2010 بالمدن المبنية بالخريطة أسفله.



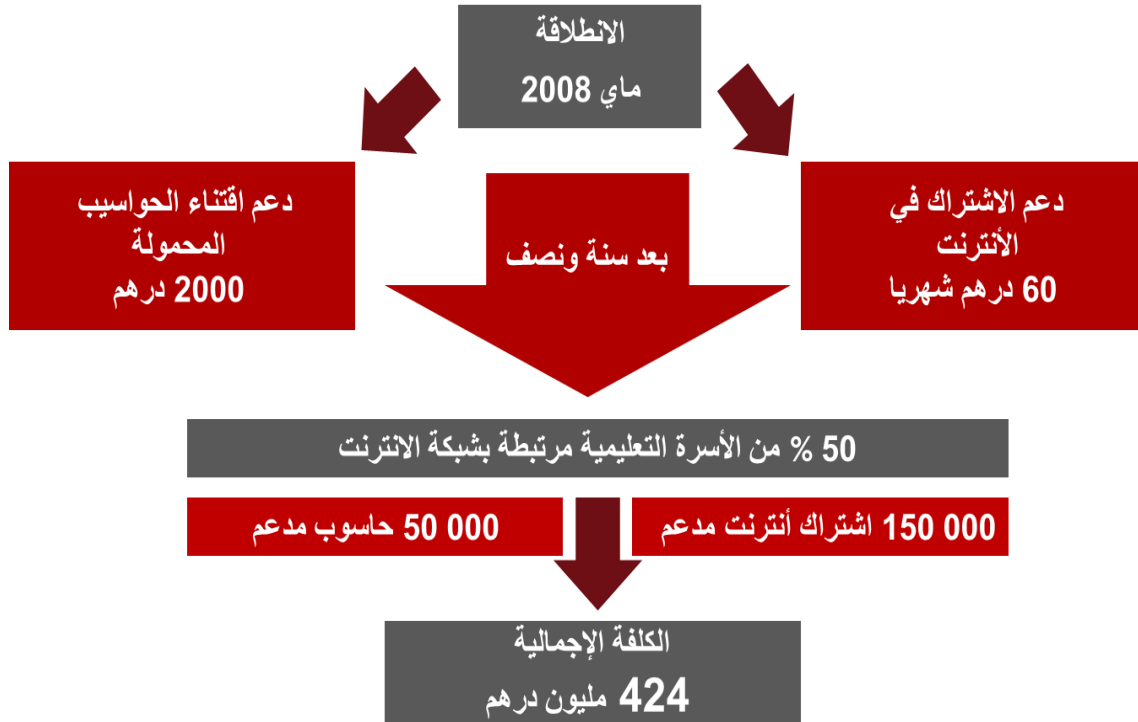
ويعد برنامج نافذة نتاج تعاون بين القطاعيين الخاص و العام، مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين ووزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و البحث العلمي و تكوين الأطر و الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات عن القطاع العام ، و الشركات العاملة في المجال الاتصالات و مورد أجهزة الالكترونية عن القطاع الخاص.

وثمره لإستراتيجية الحكومة الهادفة إلى تعميم تقنيات المعلومات و الاتصال لبناء مجتمع قوامه المعرفة المعلوماتية، حددت المؤسسة ما يلي:

الهدف المعلن من البرنامج هو تمكين 100 ألف منخرط من ولوج شبكة المعلومات و تجهيزهم بحواسيب محمولة . قيمة المساعدة المخصصة في هذا المجال بمبلغ 2000 درهم لحيازة الحاسوب المحمول و 60 درهم لتغطية تكاليف الاشتراك بالشبكة العنكبوتية لمدة أقصاها 36 شهرا.

وبعد مرور سنة من تفعيل البرنامج فاق عدد المشتركين، التوقعات المسطرة كهدف للبرنامج، ذلك أن العدد فاق 150 ألف منخرط بالشبكة المعلوماتية فيما بلغ عدد المستفيدين من الحواسيب المحمولة 50 ألف مستفيد مما يعطي انطباعا عن إيجابيا العملية و توفق المؤسسة في تجسيد السياسات الحكومية. كلفت المؤسسة مبلغ 424 درهم كدعم لإنجاح العملية.

ويبين المبيان أسفله تاريخ الانطلاق و عدد المستفيدين و التكلفة الإجمالية لبرنامج نافذة



وفي مجال الثقافة و الترفيه و الأسفار، عملت المؤسسة على :

إحداث رواق عرض اللوحات التشكيلية للمنخرطين، تم تدشينه في 17 يونيو 2009¹³⁷، فضاء للالتقاء و نشر مختلف أشكال الإبداعات الفنية الهدف منها تشجيع موهبة الإبداع لدى المنخرطين في مجالات فنية متنوعة، الرسم، النحت، التصوير، الأعمال.....) و المساهمة في تعميم و نشر الوعي الثقافي على المستوى الوطني من خلال الأنشطة التي يحتضنها الرواق .

وقد احتضن الرواق مجموعة من أعمال فنانيين مغاربة مبدعين ،نورد على سبيل الذكر محمد المليحي ، الحسين طلال، معاد الجباري، الفرقة المعروفة "المجموعة 9"، محمد الحعماطي، وآخرون، ودعما منه للمواهب الصغيرة ،احتضن الرواق فعاليات الدورة الثالثة لمعرض التربية بألوان الحياة " المنظم من طرف الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير . عرف مشاركة فعالة لفنانين صغار بلغت 365 لوحة بمعدل عمل فني عن كل موهبة صغيرة.

وسعيا منها لنشر الإشعاع الثقافي للمملكة أعطيت الانطلاقة الفعلية للاستفادة من خدمات المكتبة الوسائطية، كمنبر للمعرفة و صرح علمي لتلبية و إشباع رغبات الباحثين من جميع الفئات العمرية، حيث تم تشييد المكتبة

¹³⁷ - تدشين الرواق بتاريخ 17 يونيو 2009 من طرف الامير ولي العهد

الوسائطية على مساحة 1500 متر مربع و التي تضم فضاءات تم بناء تصورهما لتلبية لحاجيات العموم السوسيو ثقافية وتضم هذه المكتبة ما يلي:

كيشك، فضاء "براي" خاص بقصري النظر و المكفوفين / فضاء للقراءة / جناح خاص للأطفال و الشباب، فضاء متعدد الوسائط وقاعة للعروض،

تحتوي رفوف المكتبة الوسائطية على 25.000 ألف مؤلف، باللغتين العربية و الفرنسية، و مجمل الكتب يمكن تحميلها إلكترونيا

المجموعات الادبية المتوفرة بالمكتبة الوسائطية تهم جميع مشارب المعرفية من فلسفة، علم النفس، الروايات، علم الاجتماع، اللغات، العلوم و التكنولوجيات، الأداب، الجغرافية التاريخ.

الزمانة الزمنية للعمل بالمكتبة الوسائطية حددت في 10 ساعات يوميا، ستة أيام أسبوعيا بما فيها عطلة نهاية الأسبوع ما عدا يوم الاثنين، لتقديم خدماتها ل1300 مسجل حاليا عن جميع الفئات العمرية.

ولبلوغ أقصى أهدافها ومرامها لنشر الوعي المعرفي، فتحت بوابة خاصة على الشبكة المعلوماتية لتسهيل الولوج و التكوين عن بعد.

وقد اقتضت الرعاية الخاصة بالمكفوفين و ضعاف البصر، من القيمين على المكتبة الوسائطية بلورة إستراتيجية تأطير و تكوين خاصين بهذه الفئة.

وفي مجال الترفيه، تمت برمجة مشاريع لتشييد قرى سياحية بالمدن الكبرى بالمملكة، بمعايير الجودة الدولية لتلبية حاجيات الأسرة التعليمية و إعطاءها مجال أوسع لقضاء العطل و فترات الترفيه ضمت خمسة مشاريع نوردها كالتالي:

مركز مدينة مراكش، بغلاف مالي يقدر 168 مليون درهم بسعة 119 شقة و 150 غرفة فندقية .

مركز مدينة الجديدة، بتكلفة مالية ناهزت 80 مليون درهم مكون من 68 شقة ، و 52 غرفة فندقية.

مركز مدينة إفران، حددت الميزانية الإجمالية لتشييد المشروع في 128 مليون درهم يضم 88 شقة و 64 غرفة فندقية.

مركز مدينة المضيق: بغلاف مالي يقدر ب 165 مليون درهم، لتشييد 114 شقة و 74 غرفة فندقية.

و في انتظار انتهاء الأشغال بمراكز الإيواء السالفة الذكر عمدت المؤسسة منذ 2004 إلى توفير مخيمين بمدينتين السعدية و أزموور يستجيبان للمعايير الدولية لإيواء 900 أسرة خلال فترات العطلة الصيفية .

وتم إنشاء العديد من النوادي كفضاءات للترفيه و الترويج عن النفس للغاية ذاتها، حيث تمت تهيئة ناديين بمواصفات عالمية بمدينتين الرباط¹³⁸ و الدار البيضاء، بتكلفة مالية ناهزت 59 مليون درهم يتوفر كل نادي على فضاءات رياضية بالهواء الطلق، قاعات للحفلات، مطاعم، مسبحين، أحدهما مغطى تتخلل جنباتها مجال أخضر.

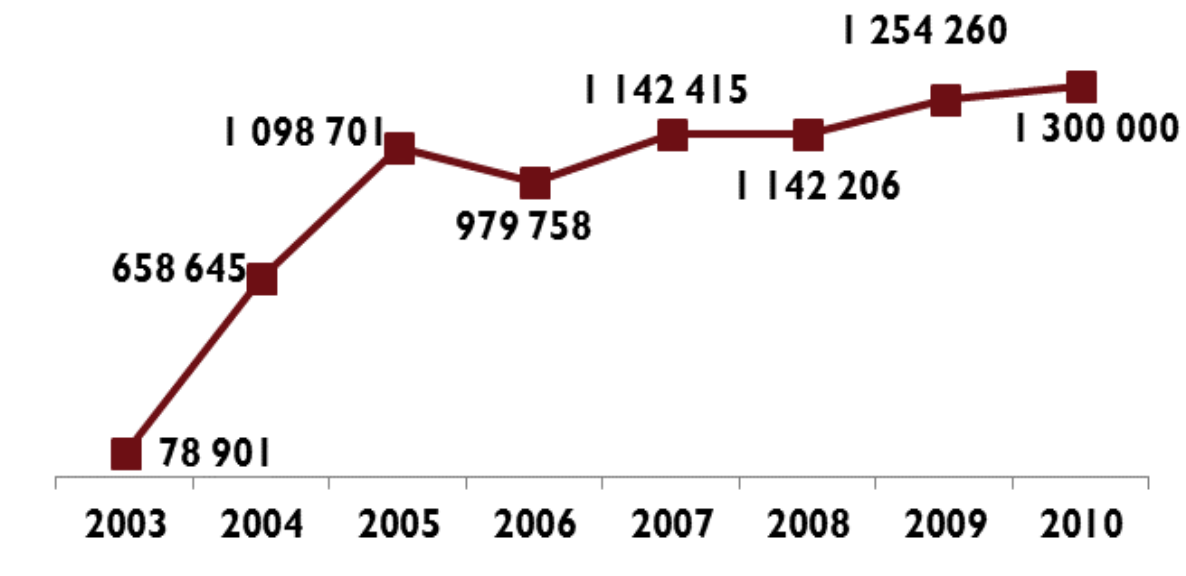
¹³⁸- نادي النرجس الذي بدأ العمل به في 14 يوليوز 2014 بلغ عدد المستفيدين 7000 منخرط ومنخرطة

بموازاة ذلك رصدت ميزانية 5,9 مليون درهم لتأهيل 13 نادي بمختلف المدن بشراكة مع مؤسسة "الأعمال الاجتماعية لأسرة التعليم"

في مجال خدمة الاسفار وضعت المؤسسة رهن إشارة المنخرطين آليتين للاستفادة من تخفيضات تفضيلية: إحداث برنامج "سفر تعليم" لتمكين المنخرطين من السفر بأثمنة تفضيلية بالمغرب و الخارج بمعدل 1700 أسرة مستفيدة سنويا

أبرمت المؤسسة اتفاقية مع المكتب الوطني للسكك الحديدية، بتكلفة مالية ناهزت 5 مليون درهم سنويا بموجبها يستفيد المنخرط من تخفيضات محددة بين 40 و 25 في المائة من سعر تذكرة السفر عبر القطار. وخلال السنة الفارطة بلغ عدد الأسفار المدعمة عبر القطار مليون و 300 ألف مستفيد مما رفع العدد الإجمالي للأسفار المدعمة من طرف المؤسسة منذ دخول هذه الخدمة حيز التنفيذ إلى 7,5 مليون سفر.

تطور عدد الرحلات



139

ولأداء مناسك الحج بالديار المقدسة، يستفيد كل سنة 350 منخرط من دعم مالي يصل مبلغه الإجمالي إلى 35000 درهم ، منذ نشأتها استفاد من الخدمة 2986 منخرطاً مرتبين في السلايم الإدارية المصنفة من 1- . 10

إلا أنه رغم هذا التطور التي عرفته هذه المؤسسة، يبقى تحليل هذه الخدمات في علاقتها بالبنية الديمغرافية والاجتماعية للمنخرطين أمرا ضروريا، مع وجوب دراسة حصيلتها المالية لسنة 2013 .


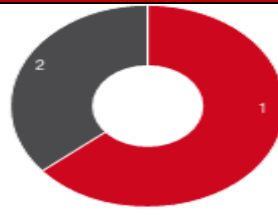
المبحث الثاني : خدمات المؤسسة وحصيلتها المالية،

عرفت مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين تنوعا في الخدمات المقدمة لأسرة التعليم، كما عرفت هذه الخدمات تطورات ملحوظة، مما يستدعى معه الأمر بالقيام بدراسة تشخيصية وتحليلية لخدماتها والوقوف على الحصيلة المالية لسنة 2013 دون إغفال ما مضى من السنوات ابتداء من سنة 2003.

الفقرة الأولى: تحليل وتشخيص مناخ عمل وخدمات المؤسسة،

التحليل الديموغرافي والاجتماعي للمنخرطين¹⁴⁰ يبين أنه يعد منخرطا بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين كل الموظفين التابعين لقطاع التربية الوطنية، و الموظفين التابعين لمؤسسات التكوين العمومي شريطة إبرام هذه الأخيرة اتفاقية مع المؤسسة سواء كانوا إداريين أو تربويين، مزاولين أو متقاعدين.

وفيما يلي جدول يوضح المنخرطين حسب جنسهم، وتوزيعهم حسب وضعيتهم القانونية.

توزيع المنخرطين حسب وضعيتهم القانونية			المنخرطين حسب الجنس		
					
على الصعيد الوطني			على الصعيد الوطني		
90%	النشيطون	1	63%	ذكور	1
10%	المتقاعدون	2	37%	إناث	2

¹⁴⁰- تقرير داخلي لأنشطة مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2006.

ويبين المبيان أسفله بنية المنخرطين حسب أعمارهم وسلم الأجور :

توزيع المنخرطين حسب سلم الأجور			توزيع المستفيدين حسب النوع		
على الصعيد الوطني			على الصعيد الوطني		
%8	السلم 7-1	1	%43	أطفال	1
%54	السلم 10-8	2	%37	منخرطين	2
%38	السلم 11 وخارج السلم	3	%20	الأزواج	3

توزيع المنخرطين حسب الجهة¹⁴¹:

مبيان يوضح عدد المستفيدين من خدمة السكن موزعين حسب المدن:



¹⁴¹ - تقرير الأنشطة لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2011، ص18.

وفي تحليل درجة الإشباع من خدمات المؤسسة يلاحظ ما يلي :

سعيها منها لتمكين منخرطيها من ولوج السكن بأثمان تفضيلية، تم الإعتماد على كل من قروض فوكاليف (صندوق ضمان السكن للتربية والتكوين)، وقرض فوكاليف الصغير.

في يونيو 2003، قامت المؤسسة بتوقيع اتفاقية معصندوق الضمان المركزي، ومجموعة من ثمانية بنوك مغربية (GPBM) وصندوق الإيداع والتدبير. وتلتزم مؤسسة بإنشاء صندوق ضمان للقروض الممنوحة للمنخرطين. وستتم إدارة هذا الصندوق من قبلصندوق الضمان المركزي. تم تحميل صندوق الإيداع والتدبير مسؤولية إدارة فائض صندوق ضمان النقدية.

دخل الاتفاق حيز التنفيذ في شتنبر 200 وبقي ساري المفعول حتى شتنبر عام 2013.

تفاوضت المؤسسة مع البنوك بمعدل فائدة جد مناسب بالنسبة لمبلغ يصل إلى غاية و500000 درهم. تمنح المؤسسة للمنخرطين خصم 2% بنسبة من سعر الفائدة على مبلغ 200000 درهم(القروض المدعمة).

في عام 2008، مع ارتفاع الأسعار وخفض بنك المغرب سعر الفائدة على الودائع، قامت المؤسسة بتخفيض سعر الفائدة بالتنسيق مع بنوك المغرب.

يتم منح هذا الائتمان لشراء منزل، قطع أرضية، تمويل أشغال البناء. كما هو الحال في مختلف الوثائق المطلوبة من طرف البنك، تطلب الوثائق التالية من المنخرطين: اتفاق البيع، سند الملكية، تصريح البناء.

يتوجه المنخرط مباشرة إلى البنك للاستفادة من القروض. ولا تشارك المؤسسة مباشرة في تسليم القروض. تتبع المؤسسة يتبع تطور التسليم وإذا لزم الأمر تعالج شكايات المنخرطين.

عرفت هذه الخدمة تطورا متواترا منذ سنة 2003، يتراوح معدل المستفيدين بين 1000 و 450 شهريا.

خدمة قرض فوكاليف الصغير،سقفه 80.000 درهم لفترة أقصاها 10 سنوات، تتحمل المؤسسة حوالي 4 نقط من نسبة الفائدة المتفاوض بشأنها مع البنوك الشركاء. يؤدي المنخرط سعر فائدة على أساس نسبة تتراوح ما بين 0,57% و1,75% فقط.

وفيما يلي جدول توضيحي للمؤسسات المتعاقدة.

المؤسسات المتعاقدة:

القروض الصغرى	العادية القروض FOGALEF		البنك
	القروض التكميلية	القروض المدعمة	
سقف درهم 80.000	سقف درهم 300.000	سقف درهم 200.000	
0,57%	4,57%	2,57%	البنك المغربي للتجارة الخارجية
1%	5%	3%	القرض الفلاحي
0,57%	(%سنوات >7 4,57 ; %سنوات <=7 4,93 ; المدة)	(%سنوات >7 2,57 ; %سنوات <=7 2,93 ; المدة)	البنك الشعبي
1,75%	(%سنوات >7 5,75 ; %سنوات <=7 5,50 ; المدة)	(%سنوات >7 3,75 ; %سنوات <=7 3,50 ; المدة)	القرض العقاري والسياحي
0,72%	4,72%	2,72%	الشركة العامة المغربية للأبنك
1,10%	(%سنوات >7 4,57 ; %سنوات <=7 5 ; المدة)	(%سنوات >7 2,57 ; %سنوات <=7 3 ; المدة)	التجاري وفابنك
1,10%	4,70%	2,70%	مصرف المغرب
1,10%	4,70%	2,70%	البنك المغربي للتجارة والصناعة
0,70	4,70%	(%سنوات >7 2,57 ; %سنوات <=7 2,70 ; المدة)	البريد بنك

خدمة إعادة شراء القروض، ففي سنة 2006؛ قامت المؤسسة بالتفاوض مع البنوك من أجل إعادة شراء القروض العقارية للمخترطين الذين قاموا باكتتاب قروض سكنية قبل برنامج المساعدة على السكن.

المبلغ المضمون هي عاصمة المتميز في تاريخ مرسوم الائتمان. يجب ألا يتجاوز هذا المبلغ 500000 درهم ولها مدة أقل من 20 عاما.

المشاركون بعد أن تلقى سابقا الائتمان Fogalef ليسوا مؤهلين لهذا الاستحقاق.

تم تعيين عدد من المستفيدين في 15.000 في جميع البنوك.

لا المدعوم الفداء من قبل مؤسسة، هو البنك الذي يدعم ذلك¹⁴².

في عام 2007 توسيع اتفاق إضافي المتلقين للمتقاعدين وأعضاء المؤسسات المتعاقد عليها وجميع القروض باستثناء فوغاليف (Fogalef).

هذه الخدمة؛ والتي كانت إلى آخر بضع سنوات فقط من تجدد مؤخرًا 2010-2012.

خدمة اقتناء أراضي سكنية و تكوين تعاونيات سكنية، حيث عقدت المؤسسة شراكة مع المنعش العقاري العمران سنة 2007 يستطيع بموجبها المنخرطون الاستفادة من أسعار تفضيلية للبيع الأرضية المخصصة للتعاونيات. وهكذا، تمنح تخفيضات قد تصل إلى 25% من ثمن البيع العمومي للمنخرطين الذين يجتمعون في إطار تعاونيات.

و قد تم إعطاء الانطلاقة لمشروع نموذجي سنة 2008 في منطقة سلا فقد خصصت العمران 28 قطعة أرضية لبناء بنايات مكونة من 3 طوابق تضم 8 شقق لخدمة 224 منخرط.

خدمات الصحة، حيث انطلقا من حاجيات منخرطيها وأسرههم وقعت مؤسسة محمد السادس في فاتح يوليوز 2004 اتفاقية مع شركة التأمين " السعادة" قصد إنشاء تغطية صحية تكميلية مجانية كسابقة من نوعها. لأن هذا النوع من التغطية لم يكن موجودا من قبل.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تمكين المنخرطين وعائلاتهم من الاستفادة مجانا، من تغطية صحية تكميلية بالمغرب والخارج تكميلا لما تحدده التغطية الصحية الإلزامية عن طريق الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

يستفيد المنخرط ، الزوج أو الأزواج، الأولاد الذين يقل سنهم عن 21 سنة أو عن 26 سنة إذا كانوا يتابعون دراستهم والأولاد المعاقين دون تحديد السن.

حدد السقف العام لهذه التغطية في مليون درهم سنويا، للشخص الواحد عن كل مرض عن كل سنة.

نسبة التعويضات بعد اقتطاع خلوص التأمين (المبلغ الذي يتحمله النظام التعاضدي الأساسي)، تسدد شركة التأمين 90% إلى غاية 250.000 درهم و 100% لما فوق إلى غاية 1.000.000 درهم .

وتضم الحالات المؤمن عليها الحالات الخطيرة الحوادث والأمراض الخطيرة (و/ أو) المزمنة و الحالات الخاصة (الولادة، البصرييات، تقويم الأسنان، الرمامة السمعية، السكانير و التصوير بالصدى المغنطيسي).¹⁴³

إلا أنه ما تجب الإشارة إليه هو أنه سنة 2015 أبانت المؤشرات الصحية نقصا كميًا وتوزيعًا غير متوازن في جميع أنحاء التراب الوطني، مع إختلافات كبيرة بين المناطق الحضرية والقروية وبين الجهات وذلك بالرغم من التحسن الملاحظ على القطاع.¹⁴⁴

وقد قربت المؤسسة آلية الاستفادة من الخدمات الصحة حيث في حالة مرض أو حادث، يتم تسليم مباشرة أو إرسال الملف من طرف المنخرط المؤمن له إلى التعاضدية التي ينخرط فيها للمصادقة عليه. ويقوم المنخرط المؤمن بتسليم أو إرسال نسخة من الورقة الشخصية للعلاجات مرفقة بالوثائق التبريرية مصادق عليها من طرف تعاضديته، إلى الوكيل العام شركة التأمين " السعادة" المكلف بالتسيير على المستوى الإقليمي.

¹⁴²- التقرير السنوي للمؤسسة السالف الذكر لسنة 2006.

¹⁴³- التقرير المتعلق بأنشطة المؤسسة المزاولة خلال سنة 2004.

¹⁴⁴- تقرير الأنشطة المتعلقة بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين 2014-2015، ص 28.

تم تجديد العقد بين عامي 2008 و2010، ويجري الآن التفاوض للتجديد. حدثت تحسينات من خلال موافقات (مثل إدخال 10 حالات النقل المتكرر ...).

وانطلاقاً من حاجيات منخرطيها وأسرهم وقعت مؤسسة محمد السادس في فاتح يوليوز 2004 اتفاقية مع شركة إسعاف منديال أسيسانتس لتمكينهم من الاستفادة من الإسعاف و النقل الصحي يشمل مضمون هذه التغطية الصحية حالات متعددة إثر مرض أو حادث و في الحالات المستعجلة وغير المتوقعة يستفيد المنخرط وأسرته مجاناً، من خدمات شركة إسعاف منديال أسيسانتس بوضعها رهن إشارتك (سيارة إسعاف، طائرة صحية.....).

فئة المستفيدين:

المنخرط في المؤسسة

زوج (ة) أو أزواج المنخرط

أولاد المنخرط المؤمن له الذين هم تحت كفالته حتى بلوغ 21 سنة أو 26 سنة إذا كانوا يتابعون دراستهم الأولاد المعاقين دون تحديد السن.

ظروف تدخل إسعاف منديال أسيسانتس، تتدخل إسعاف منديال أسيسانتس 24 على 24 ساعة 7 أيام في الأسبوع في حالة مرض، حادث أو وفاة المؤمن له.

وتقدم المؤسسة خدمات إسعاف ، يبدو أنها الأولى لدى مؤسسات العمل الإجتماعي المهنية في المغرب ، وتتجلى هذه الخدمات في :

النقل الصحي داخل مدار المدينة إلى مدينة أخرى.

عودة الشخص المؤمن إلى مسكنه بالمغرب.

النقل الصحي من المغرب إلى أوروبا.

تقديم تسبيق قصد القبول بمؤسسة استشفائية داخل المغرب في حدود 15000 درهم.

الحضور بجانب المؤمن له في حالة استشفائية.

في حالة الوفاة بالمغرب: نقل جثمان المؤمن له المتوفى.

حضور مرافق ثاني في حالة نقل صحي لرضيع أو نقل صحي من أجل زراعة الأعضاء.

الخدمات المقدمة في الخارج.

النقل الصحي داخل المغرب (النقل الصحي داخل مدار المدينة، النقل الصحي إلى مدينة أخرى.

عودة الشخص المؤمن إلى مسكنه.

الحضور بجانب المؤمن له في حالة استشفائية.

توفير السكن في فندق للمرافق في حدود 10 أيام و 1000 درهم لليلة الواحدة.

توفير السكن في فندق للمريض لمدة أقصى 5 أيام و في حدود 1000 درهم لليلة الواحدة إذا لم يتم قبوله في الوحدة الصحية مباشرة عند وصوله.

نقل جثمان المتوفى إلى المغرب في حالة الوفاة¹⁴⁵.

صندوق الدعم، حيث أنه في نوفمبر 2007، تم إنشاء صندوق الدعم هدفه تقديم المساعدة المالية الاستثنائية، غير قابلة للاسترداد في الحالات التالية:

عندما لا يتمكن المنخرط من دفع جميع التكاليف الناجمة عن الحوادث أو المرض الشديد و / أو مزمنا عبر نظامي التغطية الصحية الأساسية و التكميلية.

تغطية تكاليف الأدوية التي توصف لعلاج خطيرة و / أو المزمنا الغير متوفرة في السوق الوطنية.

تكلفة الترويض أو اقتناء معدات طبية في حالة العجز الجزئي أو الكلي.

تكلفة الإقامة والإعاشة لفائدة المنخرط و مرافقه.

تكاليف النقل في المغرب أو في الخارج لتلقي العلاج الطبي التي لا تغطيها بالمبررات الواجبة منديال أسيستانس.

وتم تعديل الخدمة سنة 2009 بدمج الحالات التالية:

تغطية تكاليف العلاج بالنسبة للمساعدين الطبيين في حالة الأمراض الخطيرة و المزمنا الغير مغطاة.

تكاليف فحوصات المرض.

تكاليف الرعاية، وتقييمات البيولوجية و / أو الإشعاعية المنجزة خلال الاستشفاء في الخارج والتي لا يغطيها النظام

الأساسي.¹⁴⁶

منحة استحقاق لحفز التفوق الدراسي، حيث تمنح المؤسسة، سنويا، 500 منحة لحفز التفوق الدراسي لفائدة أبناء

منخرطيها الناجحين بامتياز في امتحانات البكالوريا والذين لا تقل معدلاتهم عن 13 / 20 وذلك من أجل تمكينهم من

متابعة دراستهم بإحدى مؤسسات التعليم العالي العمومية بالمغرب.

والتي تمنح هذه المنحة المستويين، الوطني والجهوي:

المنحة الوطنية: التي تمنح لفائدة أفضل 100 طالب وطالبة المتفوقين على الصعيد الوطني في امتحانات البكالوريا.

المنحة الجهوية: التي تمنح لفائدة أفضل 400 طالب وطالبة المتفوقين على الصعيد الجهوي في امتحانات

البكالوريا¹⁴⁷.

¹⁴⁵- تقرير الأنشطة المتعلق بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2012.

¹⁴⁶- التقرير السنوي المتعلق بأنشطة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2009.

¹⁴⁷- التقرير السنوي المتعلق بأنشطة المؤسسة لسنة 2007.

وذلك وفق الشكل التالي :

المنحة	المنحة الوطنية	المنحة الجهوية
المبلغ الشهري بالدرهم يؤدي عن 10 أشهر من السنة.	1200 درهم طيلة الثلاث سنوات الأولى من التكوين	1000 درهم طيلة الثلاث سنوات الأولى من التكوين
	1800 درهم بالنسبة للسنتين الموالتين من التكوين	
	2000 درهم عند بداية كل سلك	
المدة القصوى	5 سنوات	3 سنوات

برنامج نافذة، والذي يهدف البرنامج إلى تسهيل وصول المنخرطين إلى تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمكينهم من استخدام هذه الأدوات في نظام التعليم الوطني، والوصول إلى محتوى الوسائط المتعددة و الموارد التعليمية الرقمية.

وبني البرنامج حول أربعة محاور هي:

إمكانية الولوج: كمبيوتر محمول مع ويندوز فيستا

الاتصال: اتصال الإنترنت عبر الهاتف النقال

التدريب: إمكانية التعليم عن بعد

الهدف: 1000000 اشتراك انترنت و 1000000 أجهزة الكمبيوتر مباعه.

مراكز الاصطياف، حيث تتوفر المؤسسة على مخيمين الاصطياف تتواجد بكل من السعيدية (مركز البستان)

و أزمور(مركز ميموزا) ، وتستقبل سنويا مئات المنخرطين والمستفيدين من خدمات المؤسسة.

المرافق و التجهيزات الموضوعه رهن المصطافين هي:

خيمة مع خمسة افرشة + طاولة و 4 كراسي

مسبح وباحات اللعب

مطعم و بقالة

حراسة 24 /24 ساعة

تنشيط ترفيهي ورياضي

طبيب و ممرض بكل مركز.

الاتفاقية مع الفنادق، حيث تعاقدت المؤسسة مع شبكة من المجموعات الفندقية وذلك من اجل منح المنخرطين

وعائلاتهم تخفيضات تتراوح بين 30 إلى 65%. بالإضافة الى إقامات مجانية بالنسبة للأطفال التي لا تتجاوز

سنهم أربع سنوات.

المجموعات الفندقية الموقعة للاتفاقية هي:

فندق أكور

فندق كنزي

مجموعة سوجاتور

مجموعة فراموتيا

المجموعة المغربية- الكويتية للتنمية

مجموعة بلير.

الحج، وسعيها منها للمساهمة في مصاريف الحج، تعمل المؤسسة على منح دعم مادي قيمته 24500 درهم للمنخرطيه المرتبين في السلم الإداري ما بين 1 و 9 أو مايعادلها، والذين وقع عليهم الإختيار في القرعة الوطنية للحج.

وقد تم تحديد الحد الأقصى للمستفيدين في 1000/1 من العدد الإجمالي للمنخرطين (مايقارب 350 منخرط في السنة)

للإستفادة من هذا الدعم، يجب أن تتوفر في المنخرط الشروط الآتية:

أن يكون ممن لم يسبق لهم الإستفادة من هذا الدعم

أن تكون وضعيته الإدارية مع المؤسسة سليمة

أن يكون مرتبا في السلم الإداري ما بين 1 و 9 أو مايعادلها

أن يكون ممن لم يسبق لهم أداء مناسك الحج

أن يكون قد تم اختياره في القرعة الوطنية للحج¹⁴⁸

المكتبة الوسائطية، وهيبنية توفر الوثائقية والموارد الثقافية، من أجل تعميم العلوم التقنية والعلوم والتعليم. تتكون المكتبة من أجهزة الحاسوب وأجهزة الكمبيوتر والكتب تكييفها خصوصا لضعاف البصر، وغرفة عرض فيلم وثائقية وأقراص الفيديو الرقمية والدوريات....

وحددت رسوم التسجيل كما يلي:

100 درهم / سنة للأعضاء الكبار و 50 درهم / سنة لأبناء أعضاء

100 درهم / سنة للطلاب

200 درهم / سنة لرعايتها و 100 درهم / سنة للأطفال

50% من التكاليف حسب الفئة للمعاقين

القروض الاستهلاكية، حيث قامت المؤسسة بعقد اتفاقية مع مجمل الأبنك قصد تمكين المنخرطين من الاستفادة من قروض استهلاكية بأسعار تفضيلية، أو إعادة شراء قروضهم القديمة.

¹⁴⁸- تقرير النشطة لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2008.

وفقا للبنوك، تختلف معدلات سعر الفائدة بين 6.50% و 7.5% على مدى فترة تتراوح بين 6 و شهرا. تشترط البنوك مجموعة من البنود في حالة تجاوز سقف القرض 100000 درهم.

الشركاء:

القرض الفلاحي

القرض العقاري و السياحي

البنك الشعبي

الائتمان من المغرب

البنك المغربي للتجارة الخارجية

التجاري وفابنك

الشركة العامة

البنك المغربي للتجارة و الصناعة

الفقرة الثانية : الحصيلة المالية سنة 2013 السقف الأقصى للمؤسسة،

تميزت السنة المالية ل 2013 عن باقي السنوات حيث شهدت العديد من الإستثمارات المهمة وخاصة في مجال السكن والترفيه؛ مما جعلنا نوقع عليها الإختيار من أجل أفرادها بفقرة، وفيما يلي جدول تفصيلي لحصيلة الأصول، و جدول آخر يتضمن حصيلة الخصوم، ثم جدول ثالث لحسابات الإيرادات والنفقات.

حصيلة الأصول¹⁴⁹:

السنة المالية 2013		السنة المالية 2012		الأصول
الإجمالي	استخدام	الصافي	الصافي	
6 153 331,30	4145 178, 07	2008 153, 23	3103 080, 13	مستعقرات بقيمة معدومة
419 828,00	383 101, 87	36 726, 13	75 996, 73	مصاريف تمهيدية
5733 503, 30	3762 076, 20	1971 427, 10	3027 083, 40	تكاليف للتوزيع على عدة دورات محاسبية
3 963 010,37	2363 516, 57	1 599 493,80	2 055 180,75	مستعقرات غير مجسمة
				براءات، علامات، حقوق وقيم شبيهة
				أصل تجاري
				مستعقرات غير مجسمة أخرى
602 948 169,01	79 174 850 , 46	523 773 318,55	431 235 748,77	مستعقرات مجسمة
23 449 576,92		23 449 576, 92	23 449 576,92	أراضي
212 928 712,97	60 263 943,59	152 664 769,38	161 751 509,76	مباني

¹⁴⁹- تقرير الأنشطة لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية و التكوين لسنة 2013، ص 38.

2 273 560,00	349 645,67	1 923 914,33	2 151 270,33	إنشاءات تقنية، عتاد وأدوات
795 183,66	759 464,14	35 719,52	167 956,25	عتاد النقل
27 017 083, 73	13 785 247, 37	13 231 836, 36	11 069 488,65	أثاث عتاد المكتب وتجهيزات مختلفة
10 505 161, 39	4 016 549,69	6 488 611, 70	3 526 492,99	مستعقرات مجسدة أخرى
325 978 890,34		325 978 890,34	229 119 453,87	مستعقرات مجسدة قيد الإنجاز
			-	مستعقرات مثقلة بالحقوق
887 185 645,14	7 845 397,19	879 340 247,95	874 408 365, 45	مستعقرات مالية
				سلفات مستعقرة

887 185 645,14	7845 397, 19	879 340 274,95	874 408 365,45	دائنيات مالية أخرى
				الأوراق المالية الأسهم
				سندات مستعقرة أخرى
				فوارق التحويل بالأصول
				نقصان الدائنيات المستعقرة
				زيادة ديون التمويل
1500 250 155,82	93 528 942,29	1406 721 213,53	1310 802 375,10	الأصول المستعقرة المجموع 1
260 348 191,93	-	260 348 191,93	246 474 744,76	المخزرات
				بضائع
553 129, 05		553 129, 05	484 535, 55	مواد ولوازم قابلة للإستهلاك
259 138 369, 38		259 138 369,38	242 732 663,81	منتجات قيد الإنجاز
				منتجات وسيطة ومنتجات متبقية
656 693,50		656 693,50	3 257 545,40	منتجات تامة الصنع
926 512 489,67	16 754,00	926 495 735,67	94 027 764,09	دائنيات الأصول المتداولة
81 205 832,82		81 205 832,82	81 474 022,45	ممولون مدينون, تسبيقات ودفعات
		-	-	زبناء وحسابات مرتبطة
193 608,15		193 608,15	174 666,73	مستخدمون مدينون
835 865 031,10		835 865 031,10	2 703 637,55	الدولة
1 365 013,86		1 365 013,86	1279 140, 34	حسابات المنخرطين

758 260,13	16 754 ,00	741 506, 13	1 485 678,97	مدينون آخرون
3606 165 725,73		3606 165 725,73	3601 948 426,64	حسابات تسوية الأصول
3606 165 725,73		3606 165 725,73	3601 948 426,64	سندات وقيم التوظيف
				فوارق التحويلات- الأصول
4793 026 407,33	16 754,00	4793 009 653,33	3942 450 935,49	الأصول المتداولة المجموع 2
				الخبزينة- أصول
		-	-	شبكات وقيم للتحويل
649 378 128,08		649 378 128,08	1076 139 149,00	بنوك
918 974,00		918 974,00	1 003 939,00	صناديق وحوالات التسبيقات واعتمادات
650 297 102,08		650 297 102,08	1077 143 088,00	الخبزينة- أصول المجموع 3
6943 573 665,23	93 545 696,29	6850 027 968,94	6330 396 398,59	المجموع العام

حصيلة الخصوم 150 :

السنة المالية 2013	السنة المالية 2012	الخصوم
		رساميل جمعوية
		رساميل جمعوية بدون حق الإسترجاع
		فوارق إعادة التقييم
		احتياطات
		ترحيل من جديد
		فائض أو عجز
515 076 880,20	421 796 110,86	رساميل جمعوية أخرى
		رساميل جمعوية مع حق الإسترجاع
11 145 491, 54	8851678,13	إعادة الإستثمار لأمتعة غير متجددة
503 931 388,66	412 944 432,73	إعانات أخرى للإستثمار
		مؤن مقننة
		حق الملاكين
222 392,53	206 864,22	ديون التمويل
		أرصدة مستدامة تحسبا للمخاطر والتحملات

		أرصدة للمخاطر والتحملات
6183 518 172,34	5753 943 085,48	رساميل مرصدة
6183 518 172,34	5753 943 085,48	على الموارد المخصصة
		على الإسهامات والهيئات المخصصة
		على الوصايا والهيئات المخصصة
		فوارق التحويل- الخصوم
		زيادة الدائنيات المستغفرة
		نقصان ديون التمويل
6698 817 445,07	6175 946 060,56	المجموع 1
149 791 704,57	153 592 172,88	ديون الخصوم المتداولة
133 601 529,27	143 532 113,68	الممونون والحسابات المرتبطة بهم
	40 520,00	زبناء دائنون تسيقات ودفعات
281 519,45	259 316,13	مستخدمون دائنون
		هيئات اجتماعية
539 258,00	708 592,45	الدولة
4 425 334,20	5 932 041,97	حسابات المنخرطين
10 944 063,65	3 119 588,65	دائنون آخرون
		حسابات تسوية الخصوم
		أرصدة أخرى مستدامة تحسبا للمخاطر والتحملات
		فوارق التحويل - الخصوم
149 791 704,57	153 592 172,88	المجموع 2
		خزينة الخصوم
		تسليفات للخزينة
1 418 819,30	858 165,15	بنوك
1 418 819,30	858 165,15	الخزينة- خصوم المجموع 3
6850 027 968,94	6330 396 398,59	المجموع العام

الحصيلة المالية لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين تبين بشكل واضح من خلال الأرقام الإعتمادات المهمة التي تخصصها للخدمات الاجتماعية المقدمة لنساء ورجال التعليم من أجل تيسير حياتهم المعيشية وتشجيعهم على التفرغ للعطاء في مجالاتهم التعليمية.

الفصل الثاني : إنجازاتها وتحولاتها

ويقتضي تقييم مؤسسة محمد السادس للأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين استحضار نموذج اخر من قطاع مشابه للوقوف على التمايزات الموجودة، وذلك في محاولة للوصول إلى خلاصات حول نتائج تقييم عمل المؤسسة.

المبحث الأول: دراسة مقارنة للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة.

يعد منخرطاً بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين كل الموظفين التابعين لقطاع التربية الوطنية، و الموظفين التابعين لمؤسسات التكوين العمومي شريطة إبرام هذه الأخيرة اتفاقية مع المؤسسة سواء كانوا إداريين أو تربويين، مزاولين أو متقاعدين. في حين أنه تقدم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل مجموعة من الخدمات الاجتماعية لموظفي وزارة العدل (كنموذج للمقارنة) القضاة، الأطر الإدارية و التقنية وكذلك (الزوج، الأصول والفروع) , وتشتمل هذه الخدمات على التمويل المالي، الخدمات الصحية، الترفيه، الرياضة و الثقافة. هذه المؤسسة الأخيرة التي نعرض لها بنوع من التفصيل في (الفقرة الأولى)، على أن نخصص (الفقرة الثانية) لمؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية التي تهتم بالفئة العاملة بالتجهيز والنقل، والماء والأرصاد الجوية، والتكوين المهني وتكوين الأطر.

الفقرة الأولى : المؤسسة المحمدية للأعمال الإجتماعية لقضاة وموظفي العدل.

تقدم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل مجموعة من الخدمات الاجتماعية لموظفي وزارة العدل: القضاة، الأطر الإدارية و التقنية وكذلك (الزوج، الأصول والفروع)، تشتمل هذه الخدمات على التمويل المالي، الخدمات الصحية، الترفيه، الرياضة و الثقافة.

أما إطارها القانوني فيتمثل في كونها مؤسسة غير هادفة للربح، معترف بها كجمعية خيرية بموجب المرسوم رقم 298422 ل4 يونيو عام 1995. أما الموارد المالية فتتمثل في واجبات الإنخراط (20 درهم في السنة) وتمويل صندوق الإيداع والتدبير، إضافة إلى مداخيل أخرى: هبات ومساعدات القطاع الخاص.

في الوقت الذي تقدم خدماتها على شكل قروض السكن موجهة لبناء أو شراء السكن لتعميم الحصول على السكن، أما المستفيدون فهم المنخرطون الذين تجاوزت مدة الخدمة 10 سنوات، حيث لا تتم الاستفادة إلا مرة واحدة في العمر، وتصل فترة السداد إلى 10 سنوات، وفيما يلي جدول يوضح سقف القروض حسب الفئة.

قروض السكن، موجهة لبناء أو شراء السكن لتعميم الحصول على السكن.

المستفيدون ، المنخرطون الذين تجاوزت مدة الخدمة 10 سنوات، لا تتم الاستفادة إلا مرة واحدة في العمر.

فترة السداد: 10 سنة.

سقف القروض حسب الفئة

المبلغ	الفئة
200.000	القضاة و الأطر
120.000	8 – 9 السلالم
80.000	5 – 6 – 7 السلالم
60.000	1- 2 – 3 – 4 السلالم

هذا بالنسبة لقروض السكن أما القروض الإستهلاكية فيستفيد منها القضاة والموظفون في وزارة العدل الذين تتعدى مدة الخدمة المزاولة 4 سنوات من الأقدمية كما يتعين على ان يسمح الصافي من الاقتطاع، أما فترة سدادها فهي ثلاث سنوات. وكالعادة سنضع جدولاً يبين سقف القروض حسب الفئة.

سقف القروض حسب الفئة

المبلغ	الفئة
10.000	القضاة و الأطر
5.000	8 – 9 السلالم
3.000	5 – 6 – 7 السلالم
2.000	1- 2 – 3 – 4 السلالم

هناك قروض أخرى إلى جانب ما ذكر؛ تتمثل في قروض لإقتناء حواسيب محمولة يستفيد منها القضاة والموظفون في وزارة العدل الذين تتعدى مدة الخدمة المزاولة 8 سنوات من الأقدمية كما يتعين على ان يسمح الصافي من الاقتطاع، وفترة سدادها ثلاث سنوات ويستفيد منها الموظفون المرتبون في السلالم (بين 1-7) مع 5 سنوات من الأقدمية كما يتعين على ان يسمح الصافي من الاقتطاع.

وقروض عيد الأضحى (المبلغ 1000 درهم): يستفيد منها الموظفون المرتبون في السلالم (بين 1-6) مع 5 سنوات من الأقدمية كما يتعين على ان يسمح الصافي من الاقتطاع، فترة سدادها 10 أشهر، باقتطاع يتحدد في 100 درهم شهرياً.

وتوفر المؤسسة المحمدية للأعمال الإجتماعية لقضاة وموظفي العدل الإسعاف الطبي والهدف منه هو تأمين جزء من المصاريف الطبية.

كما تقدم المؤسسة إعانات مالية في بعض الحالات المرضية الخطيرة بناء على ملف طبي يدلي به المعني بالأمر، كما تقدم قروضا طبية بدون فائدة من أجل العلاج في بعض الحالات المرضية الأخرى. وتسهل على دراسة الملفات الطبية لجنة خاصة تجتمع لهذا الغرض بصفة دورية، تضم ممثلاً عن قطاع الصحة العمومية، وممثلاً عن صندوق

منظمات الاحتياط الاجتماعي، وممثلا عن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وممثلا عن إدارة المؤسسة. ويتكون الملف الطبي من الوثائق التالية:
طلب خطي يبين موضوعه.

تقرير طبي من طرف الطبيب المعالج.

نسخة من الوثائق الطبية (الأشعة – التحاليل).

فاتورة أو تقديم مالي من طرف المصلحة المعالجة.

نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

نسخة من بطاقة الاشتراك في التعاضدية.

شهادة أجرة حديثة (في حالة طلب قرض طبي).

استفادة من هذه الاعلانات الطبية سنة 2012 ستة وأربعون منخرطا منهم قضاة و موظفي المندوبية العامة لإدارة السجون و إعادة الإدماج و مستخدمي المؤسسة بمبلغ إجمالي قدره 318.500 درهم. وسنورد أسفله موجزا لإتفاقية التأمين التكميلي عن المرض و ثم كيفية الإستفادة من الإسترجاعات.

موجز لاتفاقية التأمين التكميلي عن المرض

المقترضيات	المحاور
يهدف هذا النظام إلى أداء الفرق بين المصاريف المدفوعة من أجل العلاج والاسترجاعات التي تتحملها التعاضدية - 80 % CNOPS - CNOPS - وذلك في حدود من المصاريف التي تبقى على عاتق المنخرط.	موضوع الضمانة
تدخل في نطاق هذه التغطية جميع الأعمال الطبية التي تضمنها التعاضدية والواردة في المصنفات العامة للأعمال المهنية (Nomenclature générale des actes professionnels) : الوظيفي والتحليل المخبرية والاستشفاءات الطبية والجراحية	الخدمات الطبية المؤمنة
يستفيد من هذا النظام المنخرط (ة) وزوجه وأبناؤها إلى غاية 25 سنة إذا كانوا ممدرسين وإلى غاية 21 سنة إذ انقطعوا عن الدراسة ، وبدون حد السن بالنسبة للأبناء المعاقين . ويمكن أن تمتد الاستفادة بالنسبة للأبناء ما فوق السن المحدد في كلتا الحالتين المشار إليهما أعلاه شريطة أداء قسط تأمين إضافي . ويستفيد من مزايا العقد كذلك: - الزوجة الثانية دون أداء المنخرط لقسط إضافي - المتقاعدون والأرامل شريطة الاستمرار في أداء واجبات الإنخراط. - إذا كان الزوجان يشتغلان معا ، فقط الزوج المتكفل بالأبناء يؤدي قسط التأمين ويعتبر الآخر مستفيدا	المستفيدون
يؤدي المنخرط مقابل استفادته من هذا النظام قسطا شهريا عنه وعن أفراد أسرته	قسط الاشتراك

الموجودين تحت كفالته حدد في %7,25 من راتبه الأساسي المطابق للرتبة الأولى في السلم أو الدرجة..	
يحصل المنخرط على الاسترجاع المقرر طبقاً لهذا التعاقد داخل أجل أقصاه 22 يوماً ابتداءً من تاريخ توصل شركة التأمين بالملف الطبي وهو عبارة عن نسخ الوثائق الطبية الأصلية مصادق على صحتها من طرف المؤسسة. أما أصول الوثائق الطبية فترسل إلى التعااضدية	الأجل المحدد للإسترجاعات

كيفية الاستفادة من الإسترجاعات:

المحاور	المقتضيات
سقف الأداءات المضمونة	يحدد السقف السنوي للمصاريف المضمونة بموجب عقد التأمين في مبلغ 60.000,00 درهم للفرد وعن كل حالة مرضية .
وثائق ملف الإسترجاع	من أجل الحصول على الإسترجاع المقرر يجب على المنخرط إرسال أصول الوثائق الطبية الإثباتية التالية إلى إدارة المؤسسة داخل أجل لا يتعدى شهرين ونصف . - التصريح بالمرض (مطبوع خاص يوضع رهن إشارة المنخرط قصد ملئه بالمعلومات الضرورية من طرف المتدخلين في مجال العلاج والتشخيص والصيدلة). - وصفة الأدوية مرفوقة ببياناتكيفية الاستعمال (Prospectus) وأجزاء علب الأدوية التي تبين الثمن العمومي (PPM) . - فواتير الاستشفاء مفصلة. - نتائج التشخيص بالأشعة والمختبر (في حالة القيام بها).
آجال تقديم لوثائق	يجب أن ترسل الوثائق داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ بدء العلاج المبين بالوصفة الطبية، وإذا استمر العلاج أكثر من المدة المشار إليها ، يتعين على المؤمن إرسال فاتورة جزئية قبل نهاية الشهر الموالي لكل فترة ثلاثة أشهر . وإذا تعذر على المؤمن الحصول على بيان الأتعاب أو فاتورة المصاريف التي تحملها لأسباب خارجة عن إرادته يجب عليه الإشارة إلى هذه الأسباب بهدف الحصول على تمديد الأجل من قبل الشركة المؤمنة .
تاريخ بدء سريان مفعول العقد	ابتداءً من فاتح يوليوز 2005 .
شروط استمرار الإنخراط في العقد	استمرار الاستفادة من عقد التأمين التكميلي رهين باستمرار الانخراط في النظام التعااضي وبالأداء المنتظم للأقسام الواجبة .

هذا بالنسبة لكيفية الاستفادة من الإسترجاعات، أما بالنسبة للخدمات الطبية المؤمنة والأداءات المضمونة بموجب الإتفاقية المبرمة مع شركة " سينييا للتأمين " فسنحاول التفصيل فيها فيما يلي:

جدول تلخيصي للخدمات الطبية المؤمنة والأداءات المضمونة بموجب الاتفاقية المبرمة مع " سينيا للتأمين ":

الأداءات المضمونة (= الاسترجاعات)	الخدمات الطبية : جميع الخدمات الطبية التي تغطيها التعاضدية والواردة في مصنفات الأعمال المهنية
80% من الفرق بين المصاريف المدفوعة والمبلغ المسترجع من قبل التعاضدية.	الفحوصات والزيارات الطبية، الأشعة والتحليلات المختبرية، الاستشفاءات الطبية والجراحية، الكشف الوظيفي
80% من الفرق بين المصاريف المدفوعة والمبلغ المسترجع من قبل التعاضدية	الأدوية
- 80% من الفرق بين المصاريف المدفوعة والمبلغ المسترجع من قبل التعاضدية مع تحديد سقف: * 3000 درهم للشخص في السنة بالنسبة للعلاج * 3000 درهم للتخصص في السنة بالنسبة للتقويم	علاج وتقويم الأسنان
80% من الفرق بين المصاريف المدفوعة والمبلغ المسترجع من قبل التعاضدية مع تحديد سقف بالنسبة للإطار في 600 درهم للشخص ولمدة 24 شهرا.	البصريات: الزجاج وإطار النظارات
- الولادة العادية: يمنح جزافي حد في 1500 درهم. - ولادة التوأم: يمنح مبلغ جزافي حد في 2500 درهم - عملية قيصرية: 80% من الفرق بين المصاريف المدفوعة والمبلغ المسترجع من قبل التعاضدية.	الولادة
80% من الفرق المصاريف المدفوعة والمبلغ المسترجع من قبل التعاضدية.	تلقيح الأطفال من 5 سنوات
80% من الفرق المصاريف المدفوعة والمبلغ المسترجع من قبل التعاضدية مع تحديد سقف 1500 درهم.	النقل عبر الإسعاف داخل المغرب

زيادة على ما سبق توفر المؤسسة على مجموعة من المركبات الرياضية للترفيه، مجهزة بأحدث المعدات الرياضية، تضم مرافق رياضية عصرية كالمسبح المغطى التابع للمركب الرياضي بالرباط. كما يسهر على

تأطير هذه المرافق مجموعة من الأطر المتخرجة من المعاهد الرياضية العليا، توجد هذه المركبات بكل من الرباط ومراكش وسطات وتيطمليل.

المركب الرياضي بالرباط :

فئة (أ): السادة القضاة والموظفون:

المرفق	الفرد	الزوجان	الأبناء
النادي الرياضي	230.00 درهم	360.00 درهم	-أقل من 20 سنة: 80.00 درهم -ما فوق 21 سنة مع الإدلاء بشهادة مدرسية: 130.00 درهم
المسبح المغطي	500.00 درهم	800.00 درهم	-ابن واحد 300.00 درهم - ابناء 500.00 درهم - أكثر من ثلاثة ابناء 200.00 درهم للإبن

فئة (ب): المنحدرون من أصل ينتمي لوزارة العدل:

المرفق	الفرد	الزوجان	الأبناء
النادي الرياضي	630.00 درهم	1060.00 درهم	-أقل من 20 سنة: 230.00 درهم -أكثر من 20 سنة: 330.00 درهم شريطة الإدلاء بشهادة مدرسية
المسبح المغطي	700.00 درهم	1200.00 درهم	400.00 درهم

فئة (ج): الغير المنتمون لقطاع العدل:

المرفق	الفرد	الزوجان	الأبناء
النادي الرياضي	1230.00+2000.00 درهم كواجب الاشتراك بالنسبة للسنة الأولى	2060.00 درهم زائد واجب الاشتراك بالنسبة للسنة الأولى	430.00 درهم الي غاية 20 سنة 630.00 درهم مافوق 21 سنة مع الادلاء بشهادة مدرسية
المسبح المغطي	1500.00+2000.00 درهم كواجب الاشتراك بالنسبة للسنة الأولى	2500.00 درهم زائد واجب الاشتراك بالنسبة للسنة الأولى	700 درهم إلي غاية 20 سنة 1500.00 درهم مافوق 21 سنة

المركب الرياضي بمراكش:

الفئات	الفرد	الزوجان	أبناء أقل من 20 سنة	أبناء أكثر من 21 سنة
الفئة أ	230.00 درهم	360.00 درهم	80.00 درهم	130.00 درهم مع الإدلاء بشهادة مدرسية
الفئة ب	630.00 درهم	1060.00 درهم	230.00 درهم	330.00 درهم مع الإدلاء بشهادة مدرسية
الفئة ج	2230.00 درهم + 2000.00 درهم	2230.00 درهم + 2000.00 درهم واجب الإنخراط للسنة الأولى	430.00 درهم مع إيداء بشهادة مدرسية	630.00 درهم

ويلاحظ بالنسبة للأشخاص الغير منتمين لقطاع العدل (فئة ج) تحال طلباتهم على أنظار لجنة خاصة للبت فيها وإصدار القرارات المناسبة بشأنها.

الأطفال دون سن السادسة (أقل من 6 سنوات) يؤدي عنهم واجب التأمين فقط.

المركب الرياضي بسطات:

الفئات	الفرد	الزوجان	أبناء أقل من 20 سنة	أبناء أكثر من 21 سنة
الفئة أ	230.00 درهم	360.00 درهم	80.00 درهم	130.00 درهم
الفئة ب	630.00 درهم	1060.00 درهم	230.00 درهم مع إيداء بشهادة مدرسية	330.00 درهم مع إيداء بشهادة مدرسية
الفئة ج	1230.00 درهم + 500.00 درهم واجب الإنخراط للسنة الأولى	2260.00 درهم + 500 درهم واجب الإنخراط للسنة الأولى	430.00 درهم مع إيداء بشهادة مدرسية	630.00 درهم مع إيداء بشهادة مدرسية

المركب الرياضي بتيط مليل:

الفئات	الفرد	الزوجان	أبناء أقل من 20 سنة	أبناء أكثر من 21 سنة
الفئة أ	230.00 درهم	360.00 درهم	80.00 درهم	130.00 درهم مع الإدلاء بشهادة مدرسية
الفئة ب	630.00 درهم	1060.00 درهم	230.00 درهم	330.00 درهم مع الإدلاء بشهادة مدرسية
الفئة ج	1230.00 درهم	2060.00 درهم	430.00 درهم	630.00 درهم مع الإدلاء بشهادة مدرسية

الأطفال دون سن السادسة (أقل من 6 سنوات) يؤدي عنهم واجب التأمين فقط 30 درهما. وضمانا لتكافؤ الفرص بين جميع المنخرطين، تم إنشاء موقع إلكتروني خاص بالحجز بمختلف المراكز الاصطيافية طيلة السنة. غير أن المرحلة التي تخص العطل المدرسية تتم معالجة الطلبات خلالها من قبل لجنة تعمل على البث في الطلبات الواردة داخل الأجل المحدد لايداع الطلبات، تتكون هذه اللجنة من ممثل عن وزارة العدل والحريات، وممثل عن مديرية الموارد البشرية بوزارة العدل والحريات، وممثل عن الودادية الحسنية للقضاة، وممثل عن وداية الموظفين، وممثل عن المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج، بحضور السيد رئيس مصلحة الوحدات الخارجية أو من ينوب عنه.

غير أن ما تجب الإشارة إليه في الأخير، هو أنه يستفيد المتقاعدون المنتمون لقطاع العدل من تخفيض بنسبة 50% من التسعرة المطبقة على باقي فئات المنخرطين طيلة السنة ما عدا فترات العطل المدرسية.¹⁵¹

ومن خلال المقارنة بين المؤسستين (التعليم – القضاء) ، يتبين الفرق الشاسع في عدد المنخرطين وضعف الخدمات المقدمة مع محدوديتها وتمركزها في المدن الكبرى ، بالإضافة إلى ضعف الميزانية المرصودة من طرف الوزارة ومساهمة المنخرطين، الشيء الذي ينعكس عن البرامج المقدمة لفائدة هذه الشغيلة، التي تصرف نصف ميزانيتها في صيانة وتحمل مصاريف نقل الموظفين من العمل إلى مقر سكنهم.

الفقرة الثانية : مؤسسة الأعمال الإجتماعية للأشغال العمومية،

تأسست مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية سنة 1982، واعترف بها كجمعية ذات منفعة عامة سنة 1990 وتخضع لقانون الجمعيات طبقا لظهير 1958. ينتمي منخرطو المؤسسة إلى القطاعات التالية:
التجهيز والنقل،

الماء والأرصاد الجوية،

التكوين المهني وتكوين الأطر.

وقد بلغ عدد المنخرطين في المؤسسة إلى غاية يونيو 2013، حوالي 17.000 منخرط من بين الأهداف الرئيسية للمؤسسة:

النهوض بالتعاون في الميدان الاجتماعي وتنميته لمصلحة موظفي ومتقاعدي الإدارات المنضوية تحت لوائها، وذلك بتهييء وتنفيذ السياسة الاجتماعية للقطاعات الإدارية التي ينتمي موظفوها للمؤسسة ، القيام لفائدة منخرطيها بعدة خدمات ذات صبغة اجتماعية مع التكفل بمصاريفها، كليا أو جزئيا، وذلك حسب معايير معلن عنها مسبقا.

تسهيل تملك السكن لفائدة أعضائها، عن طريق إنجاز مشاريع سكنية (شقق وتجزئات سكنية) بصفة مباشرة أو عن طريق الشراكة بإبرام اتفاقيات تعاون مع مؤسسات عمومية وخاصة في مجال السكن وكذا عن طريق مساعدة المنخرطين على اقتناء سكنهم مباشرة من سوق السكن، المساهمة في التغطية الطبية لفائدة منخرطيها وذويهم، إحداث وتدبير منشآت اجتماعية، مقتصديات، مخيمات العطل، روض الأطفال ومراكز طبية وغيرها من الأنشطة الاجتماعية.

وللاستفادة من مختلف خدمات المؤسسة، يتعين على الموظفين المنتمين لقطاعات التجهيز والنقل، والماء، والأرصاد الجوية الوطنية، والتكوين المهني، و تكوين الأطر الانخراط في أحد التأمينات التالية المقدمة من طرف المؤسسة:
تأمين التآزر،

تأمين التغطية الصحية التكميلية للنظام التعاضدي،

متطلبات تحقيق الجودة و التي تتغير من متدخل إلى آخر

تأمين إسعاف مونديال أسيستانس.

ويتكون ملف الانخراط من الوثائق التالية:

أمر بالتحويل الدائم،

نسخة من شهادة الراتب للموظفين المرسمين،

شهادة العمل بالنسبة للأعوان المياومين،

نسخة من بطاقة التعريف الوطنية ،

مطبوع تأمين التآزر (الوفاة والعجز الشامل)،

مطبوع تأمين التغطية الصحية التكميلية للنظام التعاضدي ،

مطبوع إسعاف مونديال أسيستانس.

تمنح للمنخرط وأفراد عائلته بطاقة المؤسسة تحمل رقم انخراطه في المؤسسة وكذا بعض المعلومات الإدارية الخدماتية الخاصة به.

وتتكفل وزارة التجهيز والنقل بإعانة مؤسسة الأعمال الإجتماعية للأشغال العمومية، إذ تعتبر موردها المالي الرئيسي إلى جانب إنخرطات المستفيدين.

أما بالنسبة للخدمات المقدمة من طرف مؤسسة الأعمال الإجتماعية للأشغال العمومية، فإنها ولتدارك الخصائص الناتج في مجال السكن وقصد تمكين المنخرطين في المؤسسة من تملك سكن خاص بهم بشروط ملائمة وفي أحسن الظروف وبأقل تكلفة، تعمل المؤسسة على نهج سياسة سكنية تركز على ثلاث محاور منها : إنجاز برامج سكنية من طرف المؤسسة،

إعادة النظر في لائحة المساكن الإدارية الغير القابلة للتفويت.

هذا على صعيد الخدمة المقدمة من طرف مؤسسة الأعمال الإجتماعية للأشغال العمومية، المتعلقة بالسكن، أما ما يهم الصحة فيهدف هذا التأمين إلى تغطية الفرق بين المصاريف الفعلية للمنخرط وتعويضات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS) بنسبة 80% على أساس التكلفة أو المصاريف الحقيقية التي يؤديها المنخرط. ويتم تعويض المبالغ التي تم صرفها من طرف المنخرط المؤمن له في حد أقصى يساوي 1.000.000 درهم في السنة عن كل شخص وعن كل مرض ما عدا حالات زرع الأعضاء التي يحدد سقف تعويضها في 250.000 درهم.

المستفيدون:

المنخرط المؤمن بدون تحديد السن،

الزوج (ة) المؤمن له بدون تحديد السن،

أبناء المنخرط(ة) المؤمن له حتى بلوغهم سن 21 سنة أو 26 سنة إذا كانوا يتابعون دراستهم (مع الإدلاء بالشواهد المدرسية)،

الأبناء المعاقون دون تحديد السن (مع الإدلاء بالشواهد الطبية).

مساهمات المنخرطين:

10 دراهم بالنسبة للمنخرطين المرتبين في سلالم الأجور من 5 الى 6،

25 درهم بالنسبة للمنخرطين المرتبين في السلالم من 7 إلى 9 ،

50 درهما بالنسبة للمنخرطين المرتبين في السلالم 10 وما فوق.

شروط الإستفادة:

أن يكون المنخرط عضوا نشيطا أو متقاعدا في المؤسسة،

أن يكون في وضعية سليمة إزاء المؤسسة،

أن يقوم بملاء المطبوع الفردي الخاص بالتأمين بكل دقة وعناية، بالمعلومات التالية :

رقم بطاقة التعريف الوطنية للزوج(ة)

رقم التعريف البنكي المكون من 24 رقما أو بعث نسخة من الشيك البنكي.

تاريخ الازدياد الكامل للزوج(ة) والاطفال.

أداء المستحقات المتعلقة بالخدمة حسب السلم

الخدمات المؤمنة:

الإسعافات العلاجية: بما فيها

الاستشارات والزيارات الطبية.

مصاريف العمليات الطبية العادية وتدخلات المساعدين الطبيين.

التحاليل الطبية والتصوير الإشعاعي بناء على وصفة طبية.

مصاريف الأدوية أو المصاريف الصيدلانية المبينة في الوصفة الطبية الشخصية.

الاستشفاء الطبي أو الجراحي بالمغرب وخارج المغرب¹⁵².

خدمات النقل والإسعاف الصحي

العدد	الخدمة
11.364	عدد المنخرطين في تأمين التغطية الصحية التكميلية (AMC)
35.6 MDH	مبلغ التعويضات التي تم تحويله للمنخرطين منذ سنة 2006 (AMC)
13.669	عدد المنخرطين في تأمين التأزر منذ سنة 1984
39.74 MDH	مبلغ التعويضات الذي تم صرفه لذوي الحقوق (التأزر)
15.170	عدد المنخرطين في تأمين مونديال أسيسستانس
37.000 ملف	عدد ملفات المرض التي تتوصل بها المؤسسة سنويا

وفي مجال النقل الطبي الاستعجالي والإسعاف التقني، تخص هذه الاتفاقية إسعاف المنخرطين داخل وخارج الوطن في

حالة تعرضهم لحادثة أو مرض أو وفاة.

وتتحمل المؤسسة مصاريف الانخراط في هذه الخدمة كاملة.

• 152 - حالات خاصة:

النظارات الطبية: يحدد التعويض بالنسبة للزجاج وهيكل النظارات عن كل شخص في مبلغ 650 درهم خلال مدة 24 شهرا.
مصاريف تقويم وعلاج وترميم الأسنان:

- 1250 درهم بالنسبة لعلاج الاسنان في السنة وعن كل شخص.
- 1250 درهم لترميم الاسنان (prothèse dentaire) في السنة وعن كل شخص.
- 3000 درهم بالنسبة لتقويم الفك والأسنان للأطفال الذين يقل سنهم عن 16 سنة.

• الولادة:

- 1500 درهم في حالة الولادة العادية و3000 درهم في حالة ولادة توأم،
- 1000 درهم للشخص في حالة العلاج بالمياه المعدنية والتلقيح.

– المستفيدون:

المنخرطون وأزواجهم وأولادهم إلى حين بلوغهم سن 21 سنة، مع تمديده إلى غاية 25 سنة بالنسبة للذين يتابعون دراستهم.

الأصول من الدرجة الأولى من جهة المنخرط (ة) أو الزوج (ة) كخدمة اختيارية.

شروط الإستفادة:

جميع المنخرطين الذين يتوفرون على تأمين التآزر أو تأمين المرض التكميلي يستفيدون مباشرة من إسعاف أسبستانس.

مساهمة الإنخراط : 180 درهم في السنة عن كل منخرط تتحملها كليا المؤسسة.

وفي مجال الإصطياف العائلي، تنظم المؤسسة كل سنة عملية الإصطياف العائلي لفائدة منخرطيها، وذلك بمختلف المناطق السياحية المختلفة بالمغرب، (تطوان، المضيق أصيلة، الجديدة، أكادير...) بالإضافة إلى المراكز التابعة للفروع؛ (الوليدية، مركز أكادير، إيموزار...) هذا، وقد قامت المؤسسة بإقتناء 55 شقة بكابونيكرو، تم افتتاحها في وجه المنخرطين ابتداء من فاتح يوليوز 2012، خلال الفترة الصيفية وطيلة باقي أيام السنة. كما تم عقد اتفاقية شراكة مع الأعمال الإجتماعية للسككيين من أجل استفادة منخرطي المؤسسة من بعض الشقق ببعض مراكز اصطياف السككيين بكل منمراكش، إفران والسعيدية.

مخيمات الأطفال:

تنظم المؤسسة كل سنة مخيمات ربيعية وصيفية لفائدة الأطفال واليافعين من أبناء المنخرطين¹⁵³.

ومن خلال المقارنة بين المؤسسات الثلاث (التعليم - التجهيز - القضاء) نخلص لمايلي :

- فوارق شاسعة على مستوى الحجم المالي
- فوارق كبيرة على مستوى عدد المنخرطين وعائلاتهم
- تباين في نوعية الخدمات المقدمة
- لازلت المؤسساتين (التجهيز والقضاء) مركزيات مقارنة مع اعتماد مؤسسة محمد السادس للنهوض بالاعمال الإجتماعية ، التي اختارت نهج سياسة اللاتمركز، وتوزيع الخدمات بتغطية مختلف مناطق المغرب
- الشركات
- أطر المؤسسة (خبراء مقارنة مع المؤسساتين)
- اعتماد مبداء تكافؤ الفرص بين المنخرطين
- اعتماد مبداء الشفافية

المبحث الثاني : تقييم النتائج : قياس فعالية المخرجات والتأثيرات ،

لقد قمنا بمجموعة من المقابلات والمراسلات مع مدراء المركزين لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين وهو الذي ضمن فحواه في (الفقرة الأولى)، وهو نفس الشيء الذي قمنا به مع زمرة من المنخرطين لإستطلاع رأيهم حول رضاهم عن خدمات المؤسسة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى : معايير تقدير مدى نجاح البرامج : مقارنة المسؤولين عن المؤسسة ،

ويفيد تقييم¹⁵⁴ عمل المؤسسة ووضعها الحالي مايلي:

1- لوحظ أن الخدمات التي تحظى بالأولوية لدى المنخرطين هي : الصحة

فالمنخرطون يوجدون في الوقت الحاضر عرضة للإرتفاع في كلفة العلاج والإستشفاء، فالبرغم من أن التغطية الصحية الأساسية قامت بالإستجابة لمجموعة من الطلبات في هذا المجال وذلك ابتداء من 2005، المنخرطين لازالو يواجهون مجموعة من المشاكل منها:

عدم احترام الإتفاقية والتعريفات من طرف المصحات الخاصة.

نقص في التوجيه الطبي وعدم الوصول إلى المعلومة الطبية اللازمة.

يضطر المنخرطون إلى دفع ثمن الدواء أو الإستشارة الطبية والانتظار ثلاثة أو أربعة أشهر للتوصل بالتعويض.

نظرا للتطور الذي عرفته المنظومة التعليمية والتوجه المتزايد للدراسة بالخارج أو الجامعات الخاصة المغربية، يجد المنخرطون أنفسهم أمام التزامات عالية مهمة لتمكين أبناءهم من الإستمرار في التمدرس، فالمنخرطون يطمحون في مساعدة مباشرة أو غير مباشرة للمؤسسة في هذا الإطار.

ويضاف إلى أولوية الصحة : السكن

الذي يبقى من الخدمات المهمة والمطلوبة من طرف المنخرطين، وذلك نظرا لضعف الطلب وأيضا لإرتفاع الثمن، في هذا الإطار المساعدة الحالية للمؤسسة (2% من الفائدة) لم تعد كافية، وهناك مطالب لزيادة فيها.

ويبدو من خلال تقييم عمل المؤسسة وجود قلة الوعي بالخدمات وعدم معرفة المعروض منها في الوقت المناسب، فرغم أن عمر المؤسسة تجاوز 10 سنوات فإن خدماتها ليست معروفة لدى جميع المنخرطين الجدد، ويعود السبب إلى النقص في وسائل التواصل من طرف المؤسسة، وعدم التبادل المتصل بين المؤسسة ومنخرطيها أيضا يعود إلى عدم الإهتمام الكافي بالمجال الإجتماعي من طرف المنخرطين وخصوصا الفئة الشابة منهم.

ومقابل ذلك يوجد عدم التوافق بين المعروض من الخدمات المعروفة والطلبات من طرف المنخرطين أغلبية الخدمات المعروضة من طرف المؤسسة لايمكن الإستفادة منها إلا بشروط معيقة، مثلا منحة الحج يجب على المنخرط أن يكون مرتبا إداريا في السلم 9 أو أدنى، وللإستفادة من منحة الإستحقاق للمنفوقين يجب على الطالب مواصلة الدراسة الجامعية بالمغرب وفي الجامعات والمدارس العمومية.

¹⁵⁴ التقييم اعتمد إشراك المسؤولين المركزيين حيث أجريت مقابلات مع كل من : مدير الخدمات ومدير الدراسات والابحاث الاستراتيجية

ويشكل التوزيع الجغرافي للمنخرطين بدوره عائقا للإستفادة من الخدمات ، بحيث أن مجموعة منهم يعملون في دواوير وقرى بعيدة عن المدن وقد يصعب لهم حتى التواصل مع المؤسسة كإيداع ملف الحج أو ملف التعويض الصحي.

وبناء على هذه الاختلالات التي تم رصدها لوحظ أن إدارة المؤسسة تحاول تحيين الخدمات الحالية وتطويرها للإستجابة للإنتظارات الجديدة للمنخرطين، كما أنها طورت وسائل التشخيص وذلك بقيامها بدراسات من أجل تحديد بدقة ماهي الإنتظارات والحاجيات المستقبلية للمنخرطين.

كما أنها تعمل على تطوير وسائل التواصل مع المنخرطين من أجل التعريف بخدمات المؤسسة وأيضا من أجل تسهيل طرق الإستفادة (اللقاءات، الأنترنيت،التواصل الإجتماعي.....) وعلى إنشاء خدمات جديدة ذات صدى كبير في فئة المنخرطين.

وتحاول المؤسسة نهج سياسة اللامركزية وتطبيق سياسة القرب في كل الجالات من اتخاذ القرارات إلى نوعية المعروض من الخدمات وذلك للإستجابة للطلبات في المجال الإجتماعي التي تختلف من جهة إلى أخرى.

كما انها تعمل بمناهج جديدة تهدف إلى التركيز على الجودة في الخدمات من أجل ضمان استمراريتها والتطوير في مردوديتها.¹⁵⁵

وبناء عليه يمكن استنتاج ما يلي :

يلاحظ أن المؤسسة ركزت منذ نشأتها إلى غاية 2006، على الجوانب الأساسية، والتي همت السكن و الصحة و الاحتياط الاجتماعي و تشجيع التمدن من خلال إحداث منحة الاستحقاق دون إغفال الجانب الثقافي و الترفيهي. واتسمت المرحلة ما بين سنة 2006 - 2010، بنوع من الحزم كان الهدف منها كسب ثقة الشغيلة التعليمية ، حيث عمدت المؤسسة إلى العمل على تكريس المكتسبات السابقة و تنويع مجالات تدخلاتها لاعطائها صبغة الديمومة والتجانس مع الحاجيات الاجتماعية لفئة العاملة بالقطاع.

وقد واكب هذه الفترة عدة أورش أهمها إعادة النظر في القانون 73.00 المنظم للمؤسسة، ليتم تعديله لتوسيع دائرة الانخراط لتشمل جميع شريحة المتقاعدين و ذوي الحقوق بالقطاع، كما تمت إعادة الهيكلة التنظيمية لعمل المؤسسة بحيث تم تبني هيكله مبنية على المرونة وتبسيط المساطر المبنية على مرجعيات التدبير المتمسمة بنجاعة الخدمات ونهج منحى تصاعدي منطلقه الإشراف و التتبع والتقويم الشئ الذي ساهم في مرونة صيرورة اتخاذ القرارات.

وفي مرحلة ثانية، انتقلت المؤسسة إلى مرحلة تثبيت مكتسبات، استمرت من ماي 2010 إلى حد الساعة والتي تتسم بتدبير السير العادي للمؤسسة و إستمرار تنفيذ المشاريع المعتمدة من قبل آخر لجنة مديرية.

يبدو أن طبيعة المهمة الاجتماعية التي من أجلها أحدثت المؤسسة، اقتضت إعتناء منهجية عمل تستجيب للمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية وترمي إلى تعزيز ثقة المنخرطين.

ولهذا ، فإن مديرية الدراسات والتطوير والتنظيم تعتمد في عملها على المنهجية العامة التي تتبعها المؤسسة منذ نشأتها و التي تقوم على قاعدتين أساسيتان و هما المنخرط و ميثاق القيم والتي تترجم في المحاور التالية:

إشراك المنخرطين في سياسة تطوير الخدمات؛

الإصغاء واستقصاء آراء المنخرطين بخصوص جودة الخدمات وأخذها بعين الاعتبار؛

ضمان استمرارية علاقة المنخرطين بالمؤسسة لكونهم مركز الاهتمام الدائم؛

تحفيز المنخرطين على التعاون الدائم مع المؤسسة عن طريق إبداء آرائهم بعفوية وموضوعية بهدف تحسين جودة الخدمات؛

يتبين أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة مكن باتباع هذه المنهجية التي تشرف عليها مديرية الدراسات والتطوير والتنظيم ان كل أعمالها وبرامجها تكون موجهة من أجل خدمة مصلحة المنخرط وتماشيا مع ميثاق القيم الذي تعتمده المؤسسة. يتبين أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة مكن من تعميم الاستفادة من الخدمات على جميع الأسرة التعليمية المقدر تعدادها بحوالي 360 ألف موظف زيادة على أفراد عائلتهم، ليصل العدد الإجمالي للمستفيدين لأكثر من مليون شخص.

وما كان أن يتأتى ذلك إلا عن طريق إرساء مبادئ التسيير الحداثي المعتمد على المبادئ التالية :

الولوج المباشر للخدمات عن طريق إشراك شبكة وطنية متنوعة من المتدخلين

المرونة وتبسيط المساطر المبنية على مرجعيات التدبير المتسمة بنجاعة الخدمات

تتبع تطور المحيط السوسيو اقتصادي للمنخرطين قصد تقويم مجالات التدخل لمواكبة الحاجيات " اليقظة الإستراتيجية ".

كما أن التدبير الأمثل لشؤون المؤسسة، جعلها تعتمد إضافة إلى الإدارة المركزية، على ستة عشر خلية إدارية جهوية موزعة على جل التراب الوطني، تعنى بالتواصل ومد الجسور و مد يد المساعدة للمنخرطين و كذا تتبع وتقويم البرامج و المشاريع الجهوية ، لتكون بذلك الخيط الرابط بين المؤسسة و المنخرطين

وقد دعمت الخلايا الجهوية بشبكة من المراسلين المحليين الغاية منها التواصل مع جل المنخرطين العاملين بالمؤسسات ،و ضمان الوقوف المباشر على اهتمامات و انشغالات

اما على المستوى التشريعي، فقد كان تعديل القانون المنظم للمؤسسة كافيا لإنصاف المتقاعدين و ذوي الحقوق بإعطائهم الحق في الانخراط بالمؤسسة والاستفادة من خدماتها.

وبذلك، يمكن اعتبار الصيغة القانونية والتنظيمية الحالية للمؤسسة كافية لمسايرة التطورات الحاصلة في محيطها وكذا ضمان مستوى معقول لجودة خدماتها، ورغم ذلك أن تطوير وتحسين الهياكل والقوانين يبقى أمرا مستحبا بالخصوص اذا كان الهدف منه تحسين جودة الخدمات والرقي بأداء المؤسسة.

4 - منذ وفاة الرئيس عبد العزيز مزيان بلفقيه وغياب اللجنة المديرية، تقوم هيئة الحكامة بالمؤسسة بمجهودات من أجل ضمان السير العادي للمؤسسة و إستمرار تنفيذ المشاريع المعتمدة من قبل آخر لجنة مديريةية.

إلا أن هذا الفراغ حال دون امكانية إطلاق خدمات ومشاريع جديدة، علما ان المؤسسة تتوفر على مخطط استراتيجي يهدف إلى تطوير الخدمات الأساسية التي يبني عليها عمل المؤسسة و التي تتدرج ضمن خانة مجال الأنشطة الإستراتيجية (الصحة ،السكن ،و التربية و التكوين) بناء على التطلعات المعبر عنها من طرف المنخرطين، وفي نفس الوقت عملت المؤسسة على توطيد ركائز الخدمات الاجتماعية الحالية من خلال تركيزها بخدمات ثقافية وترفيهية .

لذلك فإن المؤسسة في حاجة لكل أجهزة حكومتها من أجل تفعيل مضامين رؤيتها الإستراتيجية¹⁵⁶.

وبخصوص الإجراءات والتدابير التي تتخذها مديرية المنخرطين من أجل تسهيل ولوج المنخرط لكافة المعلومات حول الخدمات التي تقدمها المؤسسة، لوحظ أن أن مديرية المنخرطين تعتمد آليات تواصلية متقدمة ومتنوعة تتمثل في:

الاستقبال المباشر للمنخرطين وفي أحسن الظروف، ذلك أن عملية التواصل المباشر مع المنخرطين، تعتبر عملية ذات أهمية حيوية في إرشادهم وتوجيههم ومساعدتهم على معرفة الإجراءات التي يجب اتباعها من أجل الحصول على الخدمات، حيث يتم مرافقتهم وتمكينهم من المعطيات الكافية، كما هو الحال بالنسبة للمعلومات المطلوبة عبر مركز الاتصال (الرقم الاقتصادي)، إذ تم تدريب فريق العمل على تقنيات الاتصال والتواصل. ولوحظ أن المديرية وضعت آليات تقنية لتدبير وتتبع طلب المعلومات من طرف منخرطي المؤسسة.

وتوجد اللقاءات التواصلية المنعقدة مع المنخرطين، عبر ربوع المملكة وعلى مدار السنة. وتبدو أهمية هذه اللقاءات في تقريب الخدمة من المنخرط والتعريف بها على أحسن وجه، كما تحرص المديرية وعبر وحداتها الإدارية الجهوية، على اعتماد مراسلين خاصين بالمؤسسة للتنسيق معها. كما تحرص المؤسسة على الإجابة على المراسلات البريدية و الالكترونية حيث تم تكليف فريق للإجابة والتتبع في هذا الشأن.

وتحرص المؤسسة أيضا على تتبع موقعها الالكتروني حيث يتم تتبع كل المعطيات حول الخدمات المقدمة، وكذلك البرامج والأنشطة المقررة.

مادامت المؤسسة تقدم خدمات اجتماعية لمنخرطيها كان لا بد من الاستعداد لاستقبال ومعالجة الشكايات الواردة على المؤسسة في الموضوع.

ويمكن الاقرار إجمالاً أن الشكايات الواردة تحتاج أحيانا إلى شرح وتفصيل بعض البنود المتعلقة بالنصوص القانونية المؤطرة للمؤسسة، أو تلك التي تصب في مختلف الاتفاقيات التي تربطها بشركائها، كالسكن التغطية الصحية، النقل الطبي، الحج، المنح الدراسية...إلخ.

ولوحظ أن المؤسسة تشتغل في طريقة معالجتها للشكايات وفق منظور معلوماتي جد متقدم، الشئ الذي يسهل حسن تدبير وتتبع الشكايات وحفظها، ونخص بالذكر هنا نظام تدبير طلب المعلومات والشكايات.

الموضوع لغرض الاستجابة السريعة وضمن جودة تقديم الخدمات بشراكة مع المديرية المكلفة بكل ما له صلة بشركاء المؤسسة، هذا التنسيق أجده كذلك جد إيجابي.

وإجمالاً، يمكن القول أن مهمة المؤسسة تنحصر في القيام بالمتعين لمعالجة شكايات المنخرطين، والتجاوب التام مع مشاكلهم واحتياجاتهم.

¹⁵⁶لقاء مع مدير الدراسات والأبحاث الإستراتيجية بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين، في 16 أبريل 2016 على الساعة الرابعة بعد الزوال

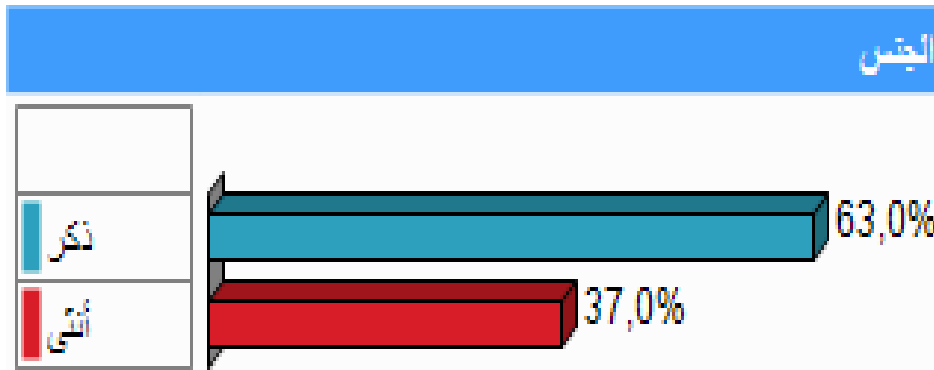
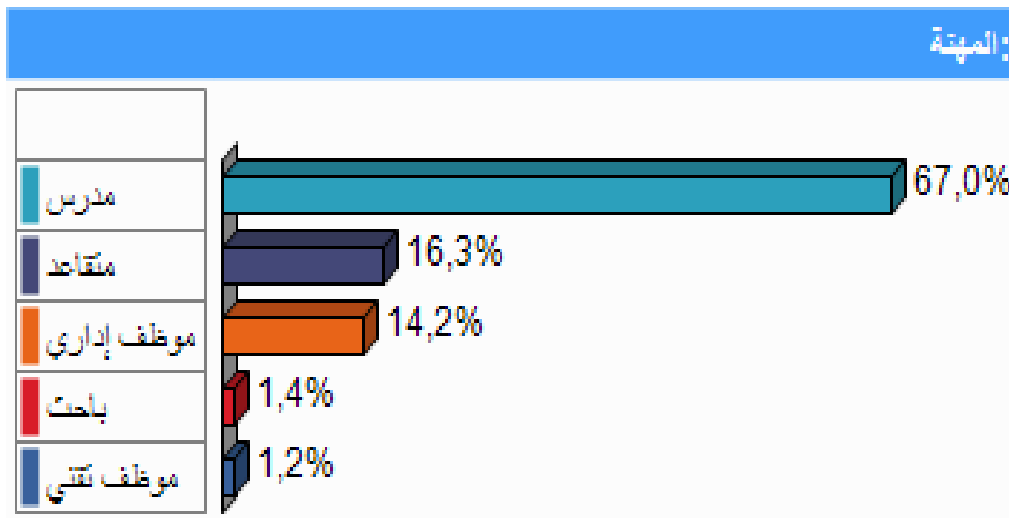
يبدو أن المؤسسة واعية بأن مديرية المنخرطين هي البوابة الأمامية للمؤسسة، الشيء الذي يستلزم معه التنسيق مع مختلف المصالح الداخلية للمؤسسة من جهة، والتعريف بالخدمات المعروضة وبالمساطر التي يجب سلكها للولوج إليها في أفضل الأحوال من جهة أخرى.

ويتم ذلك عن طريق حسن التواصل مع المنخرطين وإشراكهم وذلك لضمان جودة الخدمات المقدمة، متطلبات المنخرطين يتم رفعها عند الاقتضاء إلى المديرية المعنية للعمل على إيجاد حلول مناسبة لها.

هذا فضلا عن الاجتماعات التنسيقية التي تتم تحت إشراف منسق المصالح الإدارية للمؤسسة، إذ يتم من خلالها عرض الحصيلة وأبرز النقاط العالقة والتباحث في شأنها، بناء على آراء السادة المدراء وتوجيهات المنسق.¹⁵⁷

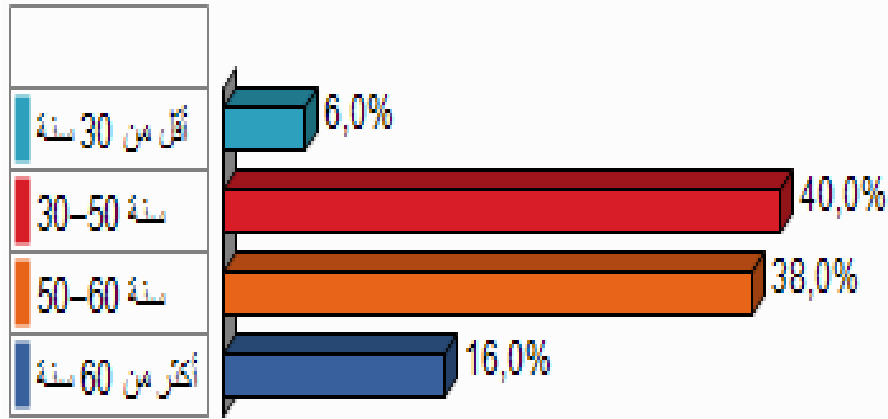
الفقرة الثانية: تحليل لأراء المنخرطين وقياس درجة رضاهم عن الخدمات المقدمة من المؤسسة

أ – طبيعة تاهينة التي تم الاشتغال عليها:

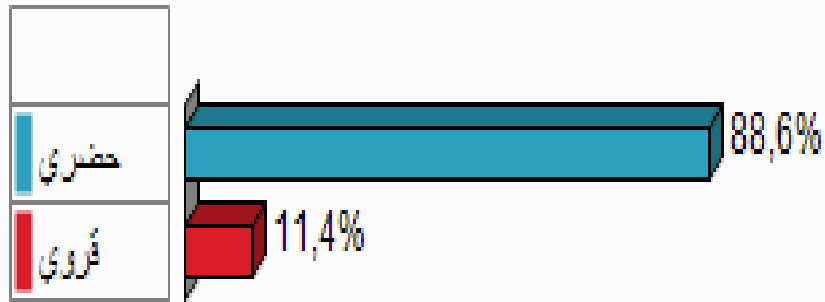


¹⁵⁷ - مقابلة أجريت مع مدير المنخرطين بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين؛ يومه 21 أبريل 2016، على الساعة الرابعة بعد الزوال.

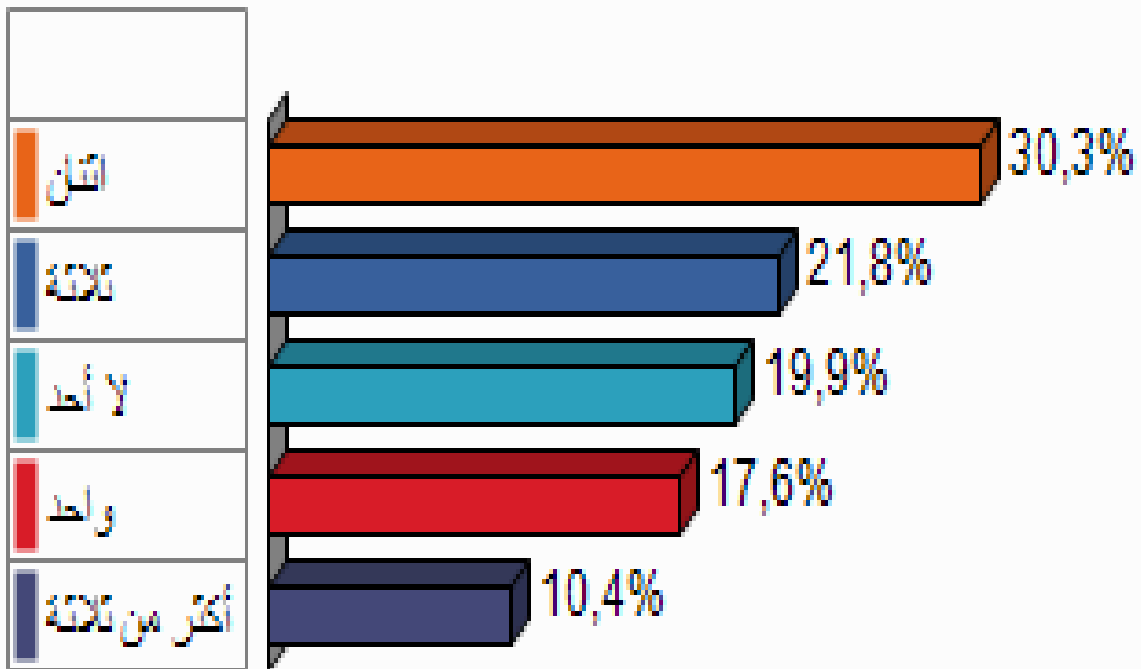
الفئة العمرية



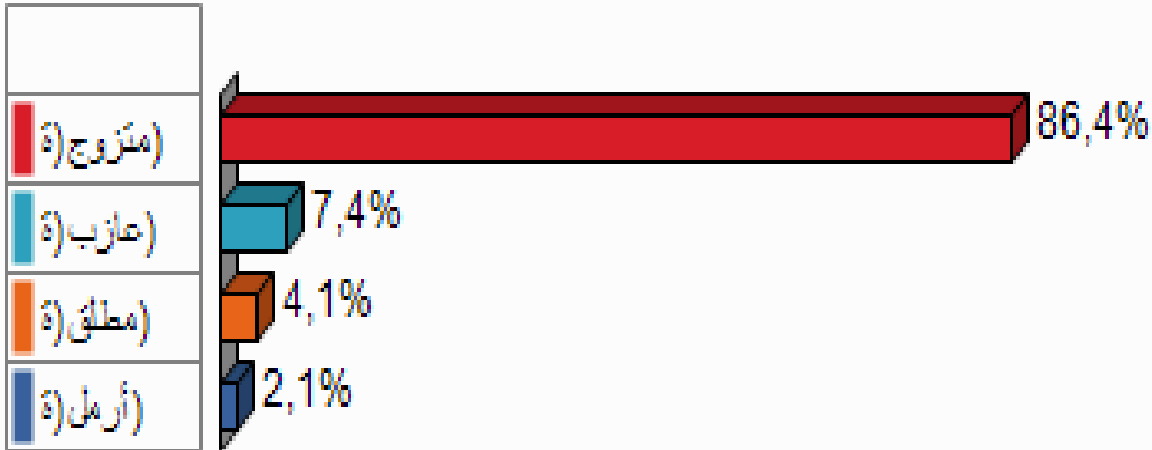
مجال الإقامة



الأطفال المعالين



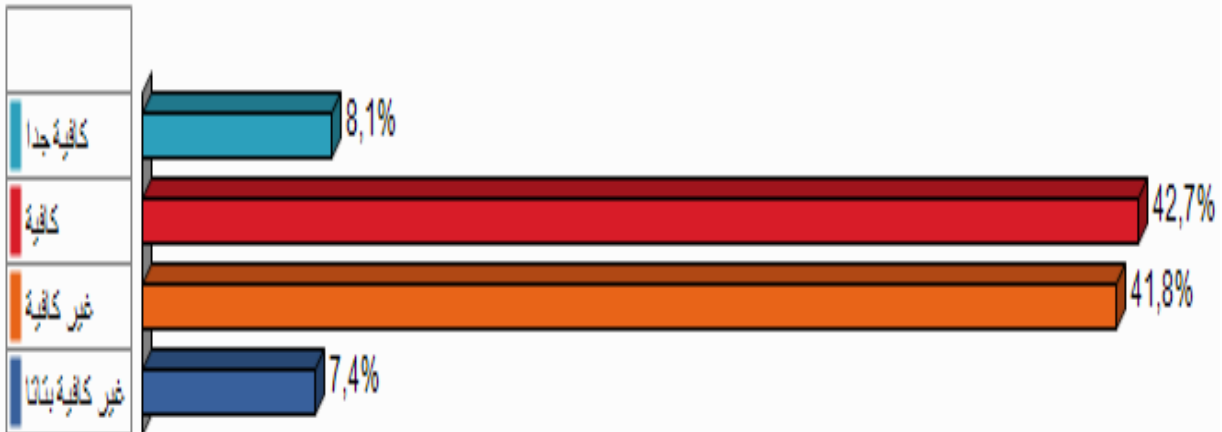
الحالة العائلية



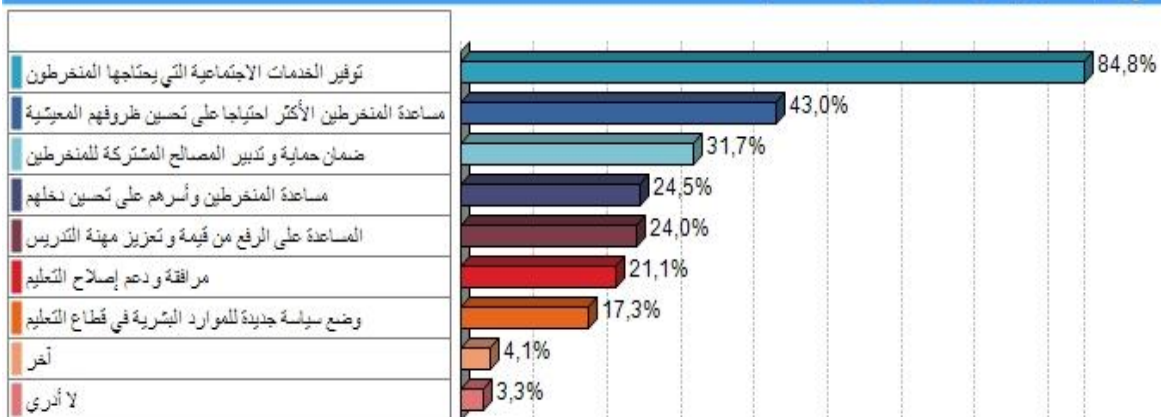
العلم بالمؤسسة و خدماتها :

كيف تقيّمون معرفتكم للمؤسسة وخدماتها؟

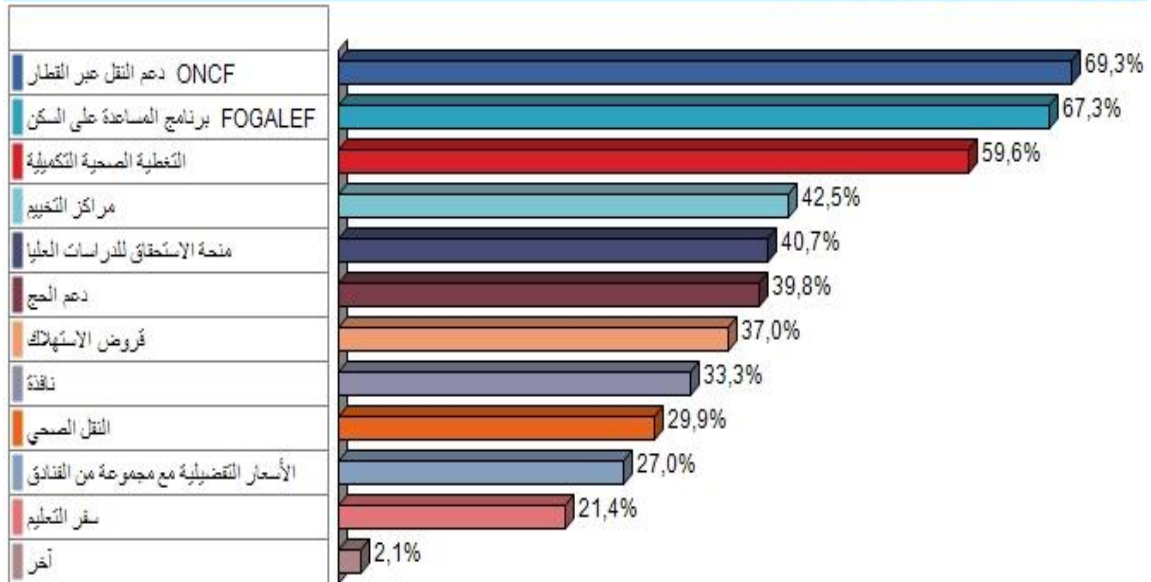
Mean = 2,49 Std deviation = 0,75



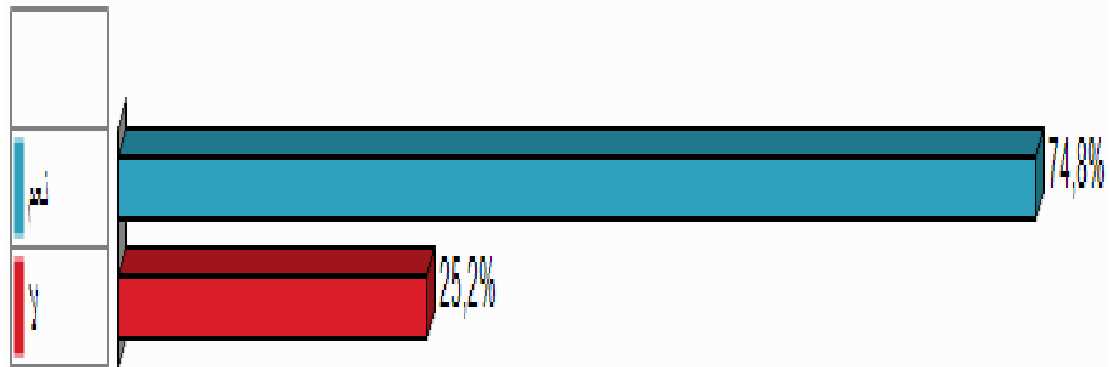
في رأيكم ، ما هو دور المؤسسة؟ (3 اختيارات ممكنة فقط)



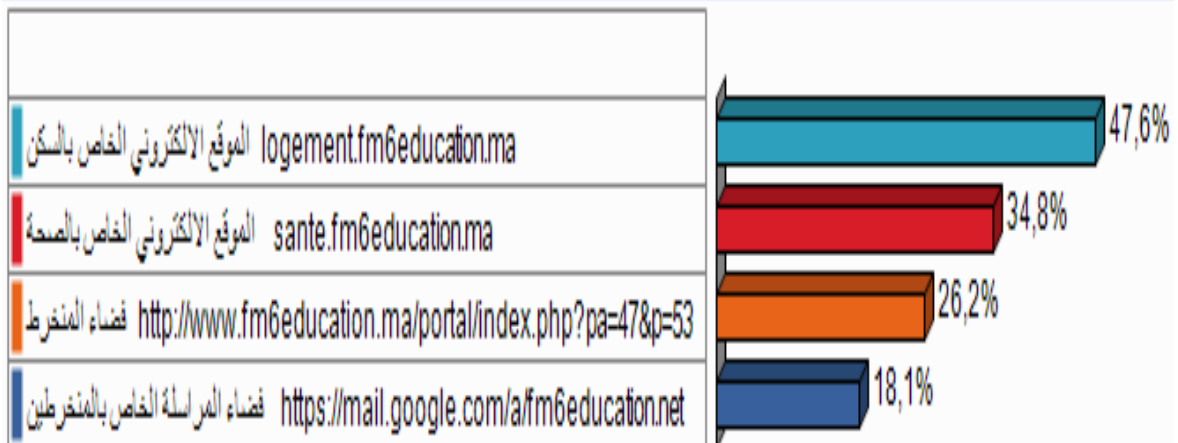
(ما هي خدمات المؤسسة التي تعرفونها؟ عدة اختيارات ممكنة)



هل تعرفون الموقع الإلكتروني للمؤسسة www.fm6education.ma؟

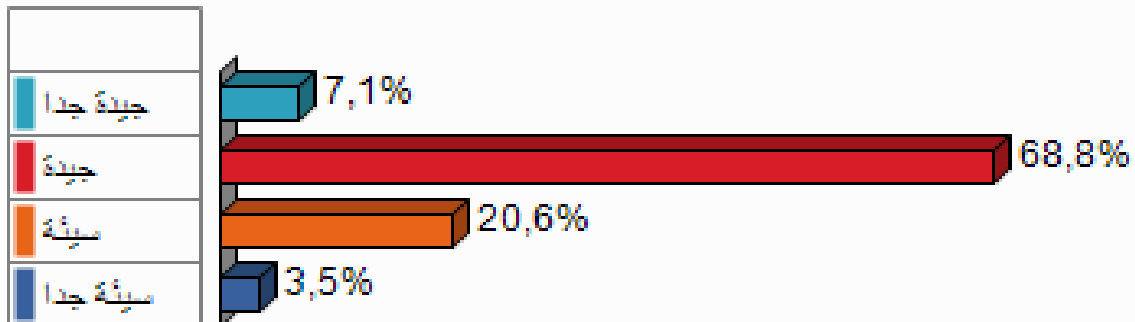


ما هي الفضاءات الإلكترونية للمؤسسة التي تعرفونها؟



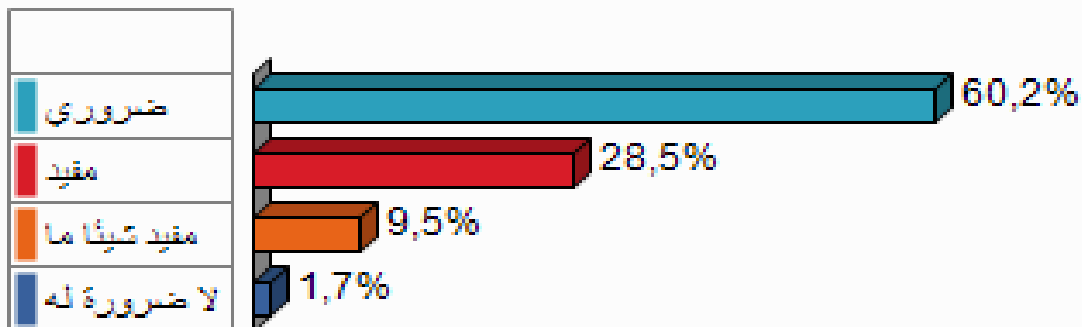
في رأيكم صورة المؤسسة

Percentage of responses: 92,2%



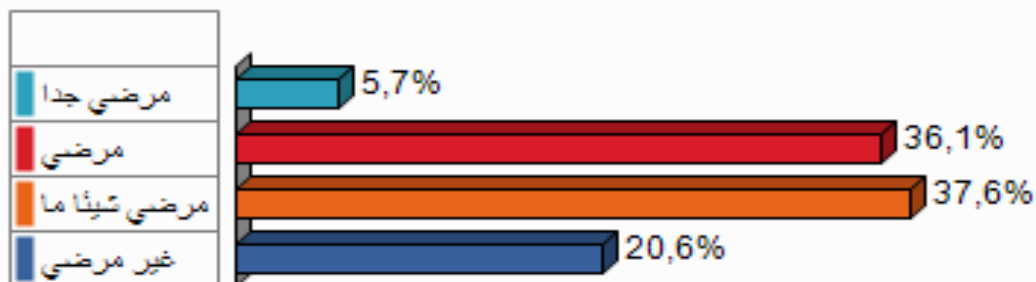
في رأيكم، وجود المؤسسة

Percentage of responses: 96,5%



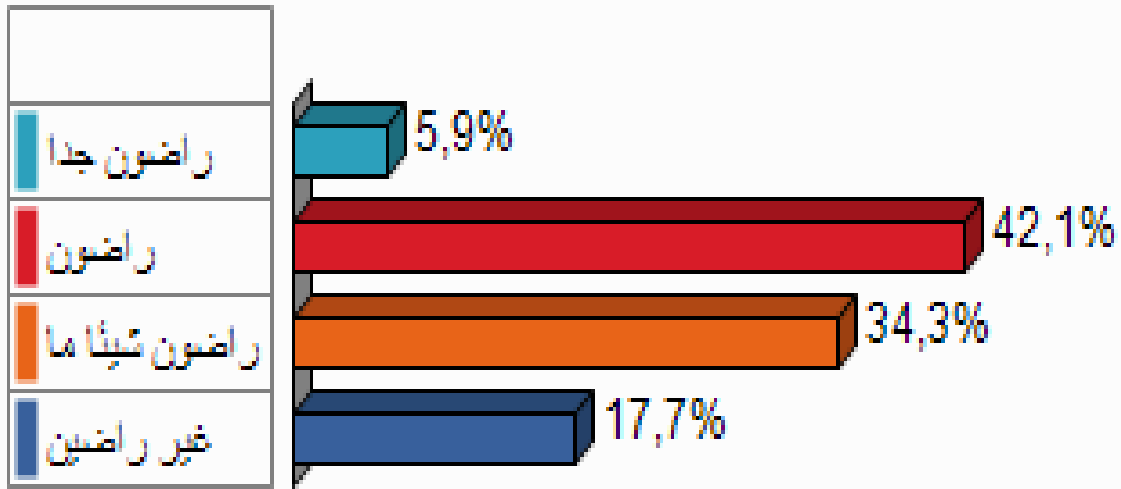
كيف ترون تطور المؤسسة خلال السنوات الأخيرة؟

Percentage of responses: 92,5%



بصفة عامة هل اهتم راضون عن جودة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة؟

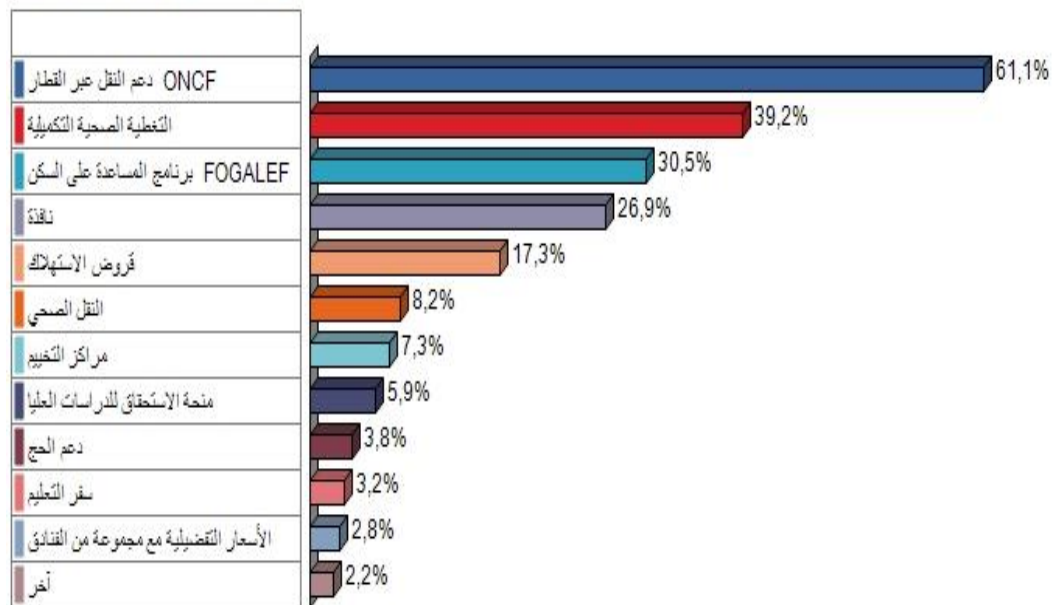
Percentage of responses: 94,4%



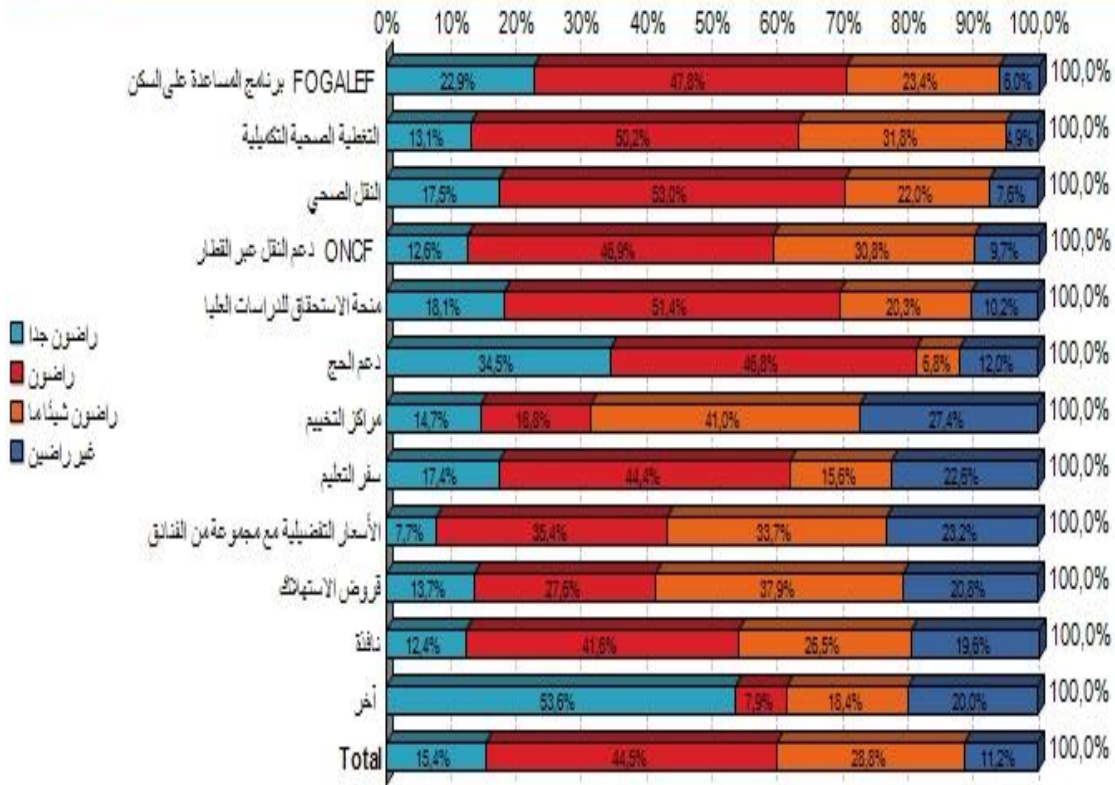
الرضا حسب الخدمة:

ما هي الخدمات التي سبق لكم الاستفادة منها؟

Percentage of responses: 88,5%

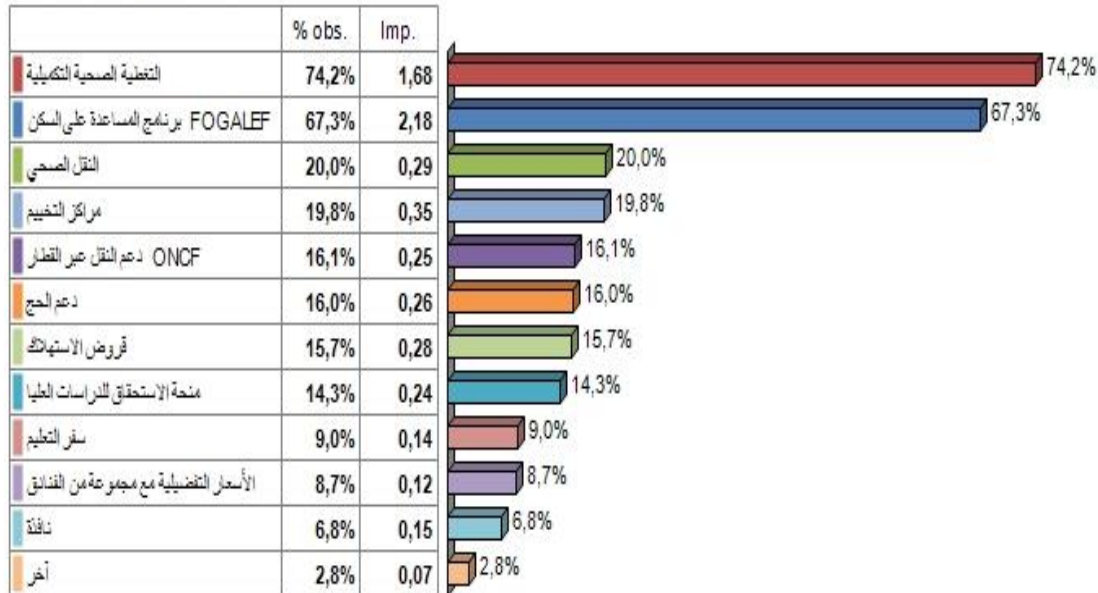


هل أنتم راضون عنها؟



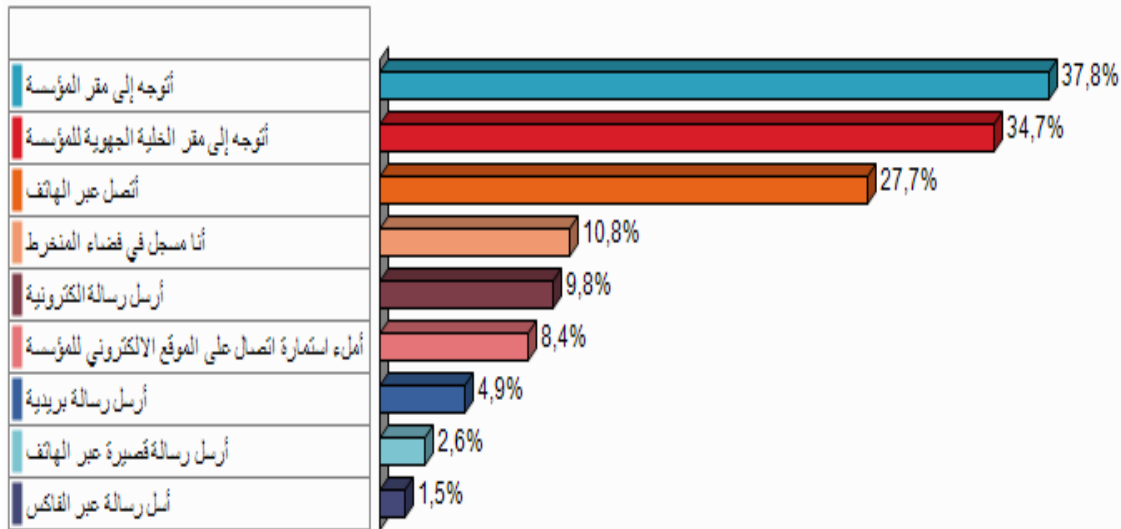
في رأيكم ما هي الخدمات التي يجب أن تركز المؤسسة جهودها عليها؟
(المرجو اختيار 3 أهم الخدمات بالنسبة لكم)

Percentage of responses: 92,9%

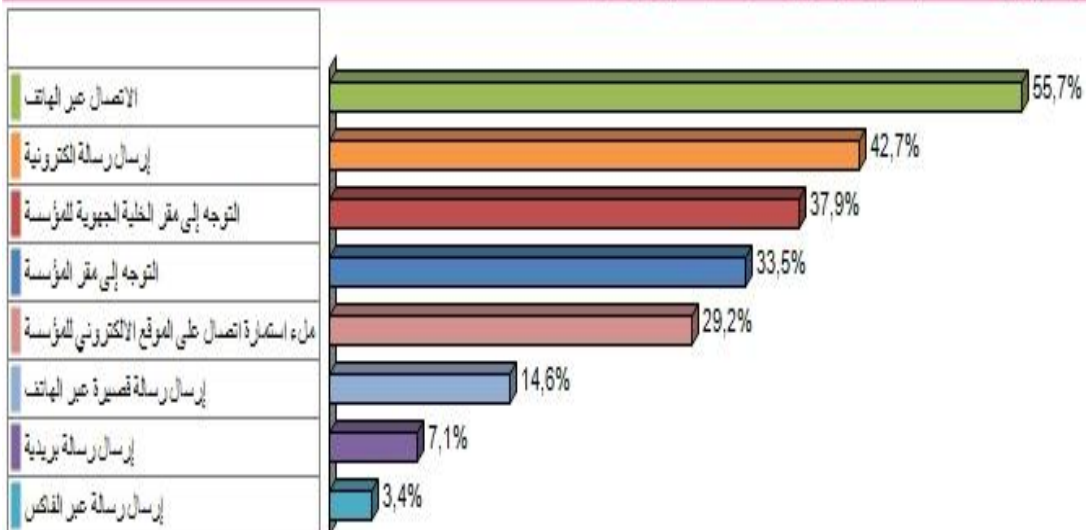


في العادة كيف تظلون في اتصال مع المؤسسة؟

Percentage of responses: 86,1%

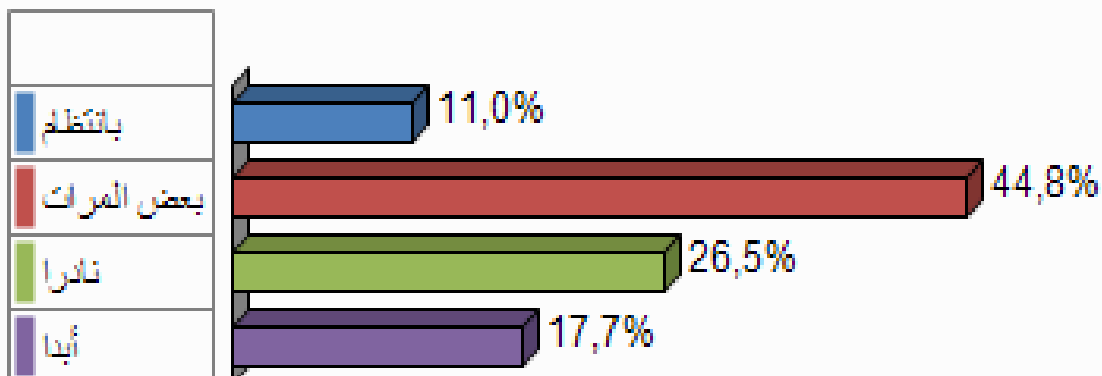


(ما هي طرق الاتصال التي تفضلونها؟ (المرجو اختيار 3 أهم الطرق في نضركم)



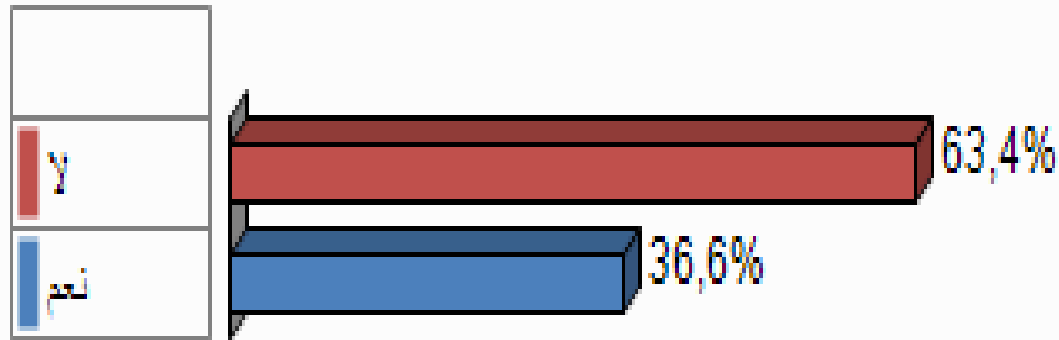
هل تزورون الموقع الإلكتروني للمؤسسة؟ -16

Percentage of responses: 90,6%

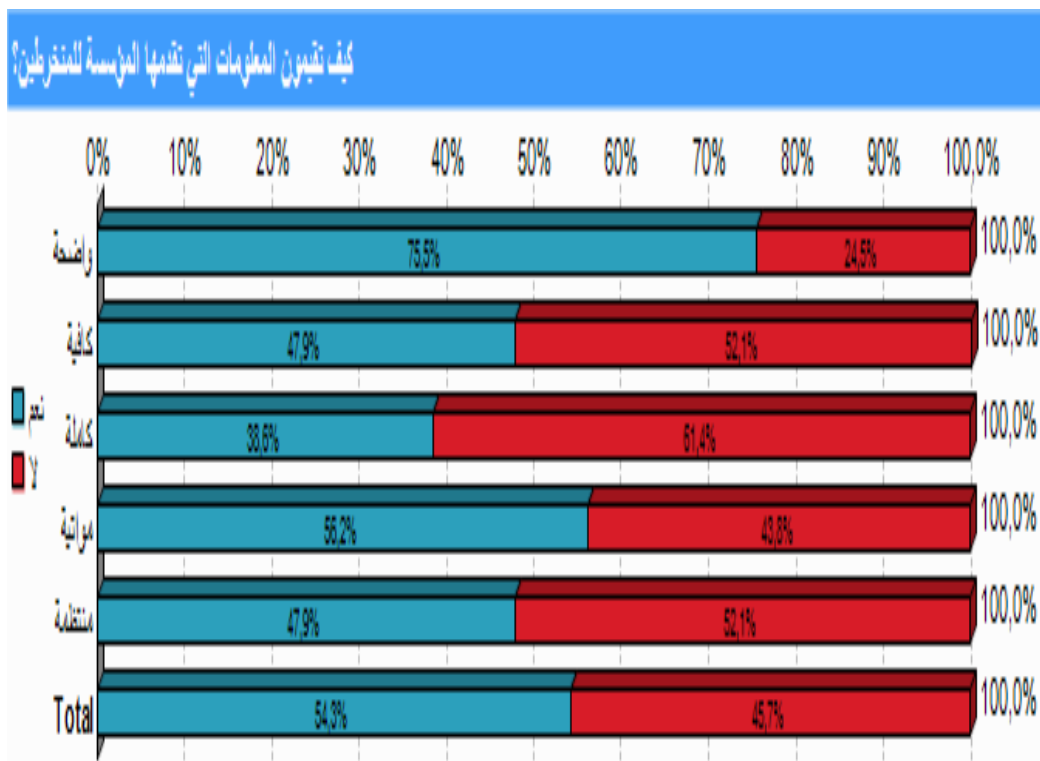


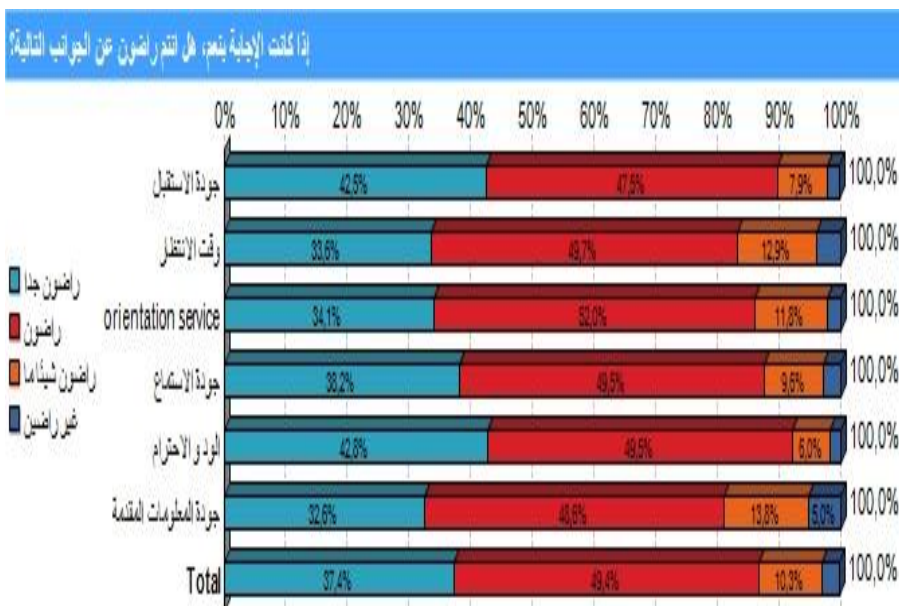
هل أنتم مسجلون في قضاء المنخرط؟

Percentage of responses: 91,7%

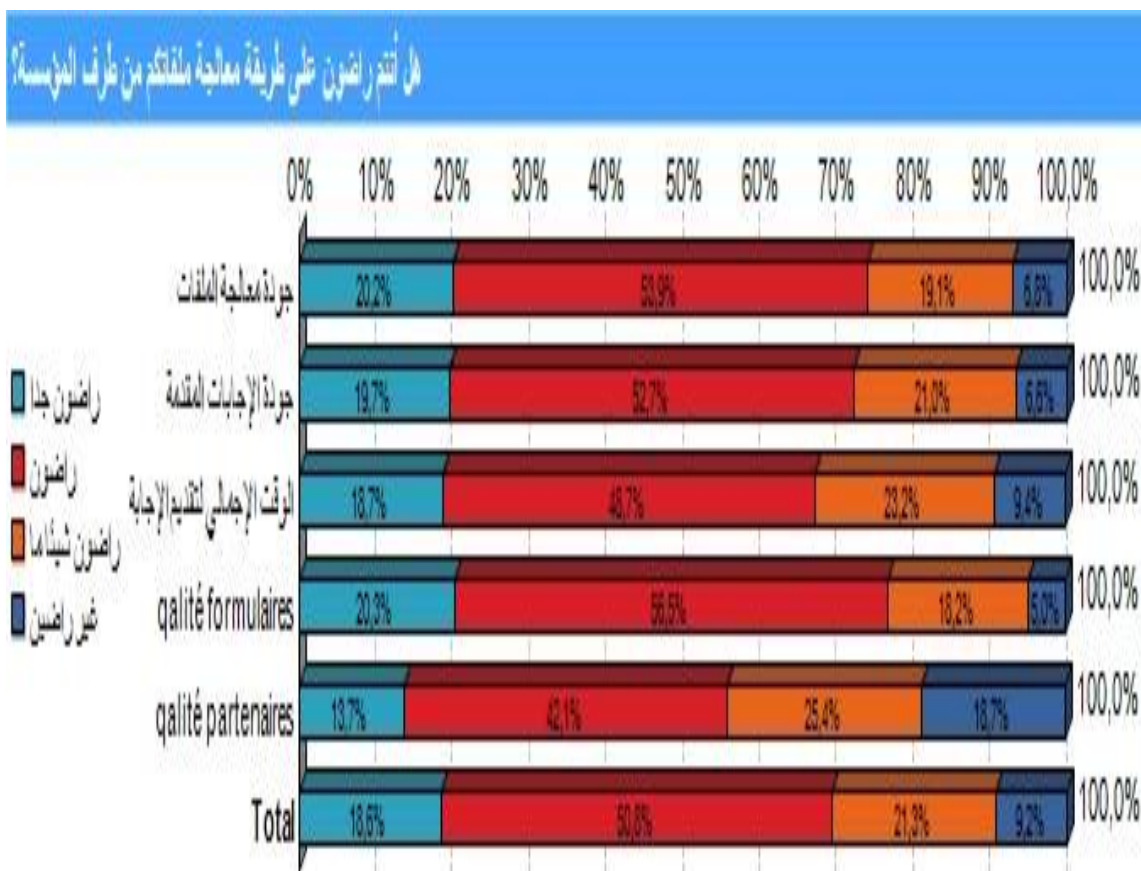


نشر المعلومات :





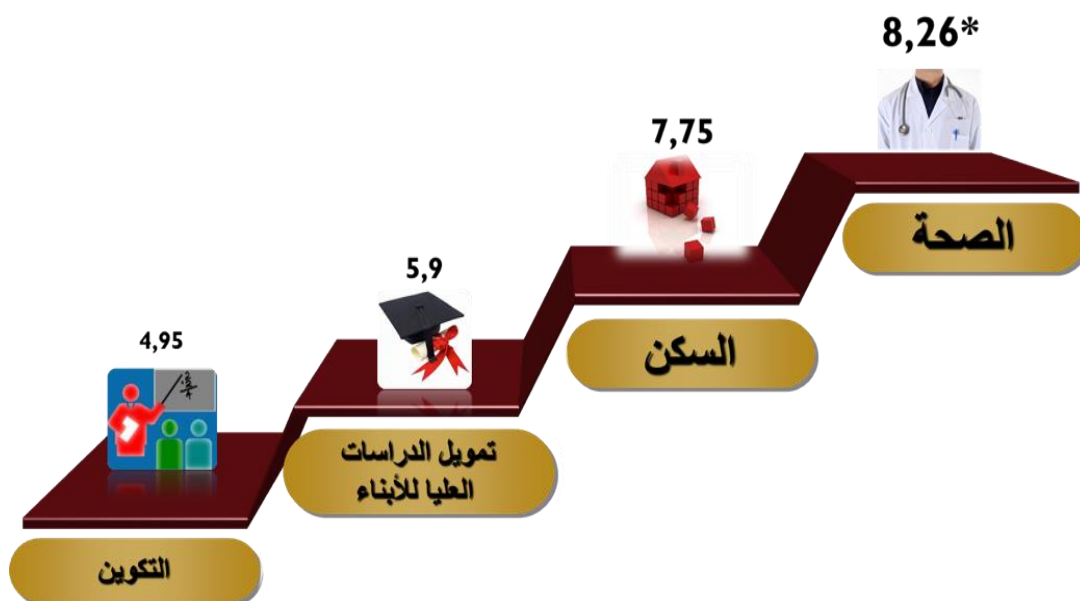
معالجة الملفات و الشكايات:



في عملية دراسة آراء وتوجهات المنخرطين ولمعرفة حاجياتهم طلب منهم ترتيب الخدمات ذات الأولوية بالنسبة لهم:

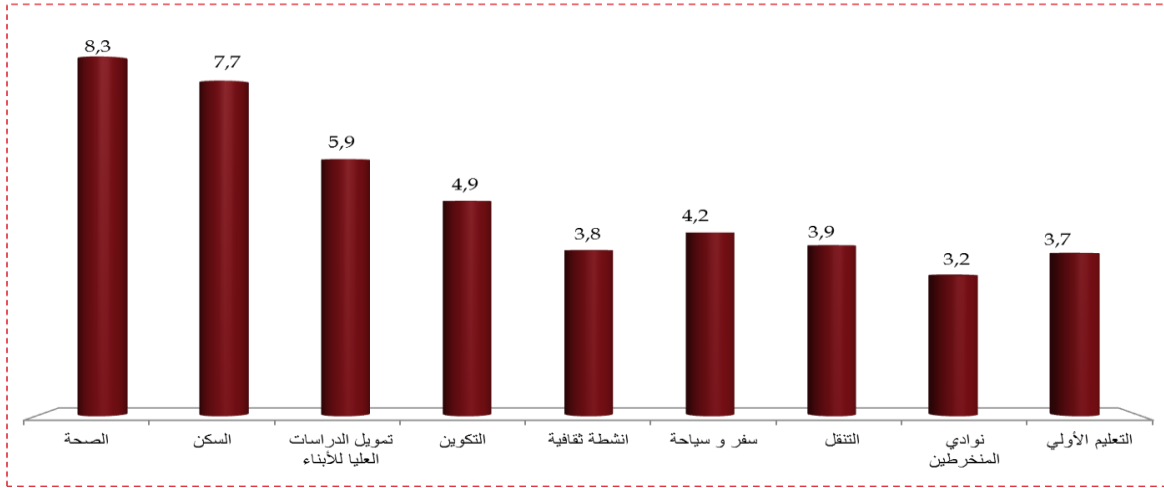
الصحة
السكن
الدراسات العليا بالنسبة للأبناء،
التدريب،
النقل ،
السفر والسياحة،
الأندية
التعليم الأولي،
الأنشطة الثقافية.

وقد اسفرت النتائج على ان الصحة والسكن يشكلان الشاغلان الرئيسيان لأسرة التعليم، متبوعين بتمويل الدراسات العليا للأبناء قبل السفر والثقافة والترفيه، وبذلك يوجد نوع من التطابق على مستوى الاولويات ما بين المؤسسة والمنخرطين، وبين استطلاعا للرأي أن هناك تماثلا في ترتيب هذه الأولويات على صعيد جميع الجهات.



فحوالي 90% من المنخرطين يضعون الصحة أو السكن في طليعة الأولويات¹⁵⁸.

أولوية الحاجيات على المستوى الوطني



وفي تقييم المنخرطين لصورة المؤسسة ودرجة الإشباع من خدماتها، لوحظ وجود نوع من الرضى على مستوى الخدمات المقدمة.

وكمنهجية من أجل الحصول على سلم لتتقيط أولوية الحاجيات من طرف المنخرطين المشاركين، تم الاشتغال على عينة وعددها 1985 منخرط ومنخرطة و كانت الإجابات على الشكل التالي:

الإجابات عبر الأنترنت : 1086

الإجابة عبر المكاتب الجهوية : 899

حجم العينة : 1985

وقد أسفرت النتيجة على ما يلي:

أ - صورة المؤسسة:

51,8% من المنخرطين أن معرفتهم بمرافق المؤسسة وخدماتها كافية.

مقابل ذلك لوحظ أن 74,8% من المنخرطين يعلمون بوجود موقع إلكتروني للمؤسسة وأقل من 47%

يعرفون الخدمات الإلكترونية (السكن، الصحة، فضاء المنخرطين وفضاء المراسلة).

ويعد النقل السكني من بين الخدمات الأكثر شهرة لدى المنخرطين (.69,3%) وكذلك خدمة السكن

والتغطية الصحية التكميلية سجلا معدلات جيدة أيضا على التوالي (67,3% و 59,6%).

ب - بالنسبة للرضى العام:

75,9% نظرة إيجابية عن المؤسسة .

60,2% المنخرطين يرون أن وجود المؤسسة ضروري للأسرة التعليمية.

41,8% من المنخرطين راضون عن التطور الملحوظ للمؤسسة مقارنة مع السنوات الماضية.

48% راضون عن جودة الخدمات المؤسسة بصفة إجمالية .

ت – درجة الاشباع حسب نوع الخدمة:

سجلت الخدمات الأساسية للمؤسسة معدلات رضى عالية (برنامج السكن فوكاليف, التغطية الصحية, النقل السككي والطبي).

وسجلت الأئمة التفضيلية مع المجموعات الفندقية ومراكز الإصطيفاف والقروض نسبة رضى مرتفعة . وجاء ترتيب الاولويات حسب الحاجيات كما يلي:

المجموع	المرتبة 3	المرتبة 2	المرتبة 1	الخدمات
2,06	3,44%	5,60%	63,76%	برنامج السكن (فوكاليف)
1,77	7,69%	51,48%	22,26%	التأمين الصحي التكميلي
0,34	13,09%	6,37%	2,80%	مراكز الاصطيفاف
0,33	13,89%	7,57%	1,18%	النقل الصحي
0,28	10,10%	6,04%	1,83%	المساعدة على أداء مناسك الحج
0,26	11,83%	4,61%	1,72%	النقل السككي (ONCF)
0,26	8,73%	5,05%	2,26%	منحة الاستحقاق
0,25	11,71%	4,72%	1,29%	القروض الإستهلاكية
0,15	5,40%	4,06%	0,65%	أسفار التعليم
0,13	7,58%	1,87%	0,43%	الأئمة التفضيلية مع المجموعات الفندقية
0,11	4,94%	2,20%	0,65%	دعم الحواسب
0,06	1,61%	0,44%	1,18%	آخر

وبخصوص أولويات المنخرطين فقد احتل برنامج السكن فوكاليف المرتبة الأولى متبوعا بالتغطية الصحية التكميلية محافظين على مكانتهم في قمة الترتيب ومتبوعان بمراكز الاصطيفاف ومنحة الاستحقاق لحفز التفوق الدراسي.

وبالنسبة لوسائل الاتصال واستعمالاتها، لوحظ أن ثلث المنخرطين ينتقلون إلى المكاتب الجهوية أو المقر الرئيسي لتواصل مع المؤسسة في حين 27% من المنخرطين يستعملون الهاتف وأقل من 11% من المنخرطين يستخدمون وسائل التكنولوجيا (شبكة الأنترنت، البريد الإلكتروني، فضاء المنخرطين).

وفي المجل فإن أغلب المنخرطين راضون على وسائل الإتصال المستعملة.

وفي ميادين وسائل الإتصال المفضلة ، تبين أن المكالمات الهاتفية، الرسائل الإلكترونية والإنتقال للخلايا الجهوية هي أهم وسائل الإتصال لدى المنخرطين، في حين تنتقل إلى المقر الرئيسى وملئ استمارة في موقع المؤسسة يحتلان المرتبة الثانية.

على مستوى جودة الإستقبال، لوحظ أن 7,4% من المنخرطين سبق لهم زيارة المقر الإجتماعي للمؤسسة أو الوحدات الإدارية الجهوية للمؤسسة.

وعلى العموم المنخرطون جد راضون عن الإستقبال.

وفي دراسة الملفات، يتضح أن 74% من المنخرطين راضون على دراسة ملفاتهم و 44,1% من المنخرطين غير راضين على علاقتهم بشركاء المؤسسة مثل (شركة التأمين الصحية ، إسعاف النقل الصحي، الأبنك) من جودة الخدمات المقدمة من طرف هؤلاء الشركاء.

إن تحديد موضوع السياسات الإجتماعية بدقة لا يرتبط بمعادلة ما يجب على الحكومة عمله أو عدم عمله، وإنما يتم النظر إليها من زاوية المشاكل العمومية، وذلك أن السياسات الاجتماعية هي بمثابة استجابة لمجموعة مطالب، ويبدو أن إنشاء مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين تتجاوز التعبير عن مطالب لتصل إلى حد اعتماد وتطبيق رؤية لاحتواء مجال تصارعي بين الحكومة وفئات سوسيو مهنية تتمثل في قطاع التعليم، ذلك أن هذا القطاع بدأ ينتقل من مجال للصراع السياسي خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات إلى مجال للصراع الاجتماعي، فالفئات السوسيو مهنية المكونة لقطاع التعليم، والتي ظلت تشكل إحدى المكونات الرئيسية للطبقة الوسطى في النظام السياسي المغربي بدأت في الانهيار خلال نهاية التسعينيات، لذلك بات من الواضح أن مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين هي آلية تعبر عن ثنائية الانقذ والاحتواء في نفس الوقت ، انقذ أحد مكونات الطبقة المتوسطة وإحتواء فئات سوسيو مهنية ظلت حاضرة في كل الصراعات والاستقطابات التي عرفها النظام السياسي المغربي.

وخارج ثنائية الانقذ والإحتواء يبدو أن السلطة السياسية اكتشفت وهي بصدد بناء هذا النموذج الاجتماعي التضامني أنها تقوم بتشديد أحد صور الدولة الاجتماعية بالمغرب، هذا النموذج الذي بات قابلاً للتعميم على فئات سوسيو مهنية أخرى.

ويلاحظ من خلال تقييم مسار عمل مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين أنها صورة لهيكل الدولة الاجتماعية بالمغرب، فرغم أن تقرير الخمسينية لا يتضمن في توصياته أية إشارة واضحة لضرورة وضع هيكل لهذا النموذج من الدولة ، فإن المؤشرات التالية تبين بالفعل أن الأمر يتعلق ببناء مؤسسات لنموذج الدولة الاجتماعية:

- 1 - يظهر تحقيق مسار مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين أن المؤسسة انتقلت من مرحلة التأسيس والولادة إلى الهيكلية تم وضع الخدمات التي تلاها تقييم أولى لتصل اليوم إلى مرحلة إعادة تطوير الخدمات، فالواضح أننا أمام تثبيت لنموذج ظل تحت التقييم والمراقبة، وقد يتم نقله لقطاعات أخرى في إطار معادلة إكمال بناء الدولة الاجتماعية بالمقومات التضامنية الحديثة.
- 2 - استطاعت المؤسسة احتواء جزء من الغضب الاجتماعي لأجيال من الفئات السوسيو مهنية للتعليم، فالنقابات باتت موجودة على مستوى اتخاذ القرار داخل المؤسسة لتتقلص بذلك المسافة الموجودة بها النقابات ومطلب الحماية الاجتماعية لفئات التعليم.

3- لا توجد لحد الان وقفات أو حركات احتجاجية على طريقة تسيير وطبيعة خدمات مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين بل أن طلب الإنخراط يتزايد على المؤسسة من جميع فئات التعليم، فنسبة 99 في المائة من المتقاعدين يجددون إنخراطهم وبات من الواضح أن نساء ورجال التعليم يحتاجون إلى خدمات المؤسسة أكثر بعد وصولهم سن التقاعد.

4 - تغطي المؤسسة في خدماتها على اليات الحماية الإجتماعية التقليدية مثل التغطية الصحية وعمل التعاضديات وهو الامر الذي يجب تعميمه في مراحل انتقالات وظيفة الدولة.

5 - استطاعت مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين إدماج كل الفئات السوسيو مهنية للتعليم (إبتدائي - إعدادي - ثانوي - جامعي) رغم الإختلافات الموجودة بينهما، فالمشاكل التي ظهرت في البداية اختفت في السنوات الأخيرة، فالأمر يتعلق بتجربة للإدماج غير موجودة في قطاعات سوسيو مهنية أخرى ذلك أن مؤسسات للأعمال الإجتماعية في قطاعات أخرى لم تستطع الجمع بين كل فئاتها من العون إلى الإطار لتقديم نوع واحد من الخدمات.

6- لوحظ أن هناك طلبات متزايدة على الإنخراط في المؤسسة من قطاعات أخرى بعيدة عن التعليم، إضافة إلى وجود طلبات من معاهد بعيدة عن وزارة التربية الوطنية تسعى لإبرام اتفاقيات للإستفادة من خدمات المؤسسة، الشيء الذي يعبر على أننا نوجد أمام نموذج اجتماعي تضامني ناجح مقارنة مع أدوات الأعمال الإجتماعية التقليدية.

لكن هذه النجاحات هي نموذج بناء اليات العمل الإجتماعي التضامني تقابلها بعض الخدمات التي لازالت تحتاج إلى التطوير وهي:

- ضرورة تعزيز قرض فوكاليف العادي بشكل ملموس؛ وذلك بالرفع من سقف المبلغ المدعم إلى 250.000 درهم، وسقف إجمالي للقرض إلى مليون درهم. كما يجب أن يتم الرفع من مدة سداد القرض إلى 25 سنة، وحد السن إلى 70 سنة، أما نسبة الدعم 2 نقاط فيمكن أن تبقى دون تغيير.

- وجوب توسيع لائحة الأمراض المغطاة لتتطال كل الإستشفاءات الجراحية وإدماج خدمات خاصة بالوقاية، إضافة إلى إمكانية إدماج خدمة جديدة تمنح لنوي الحقوق في حالة وفاة المنخرط.

- إحداث مراكز إستشفائية جديدة : مركز لكل جهة يتخصص في علاج الأسنان، الفحص بالأشعة، الترويض الطبي، تصفية الكلي، الطب العام تكون تابعة لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين.

- ضرورة الرفع من عدد المنح من 500 منحة إلى 3000 منحة سنويا.
- خلق مراكز سياحية خاصة بالمنخرطين.
- دعم أداء مناسك العمرة.
- الرفع من المساعدة المقدمة لأداء مناسك الحج من 24.500 إلى 40.000، وفتح الباب أمام السلام الأخرى للاستفادة السلم (10 و 11)؛ عوض الإقتصار على فئة السلايم من 1 إلى 9.

وفي الأخير، يمكننا الجزم بكون مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين ونظرا لما تنهض به في المجال الإجتماعي، والذي تستفيد منه أسرة التربية والتعليم، هو نموذج فعال لأحد مكونات الدولة الإجتماعية بالمغرب التي لازالت مجهولة لدى الكثيرين، نموذج قابل للتعميم وهو ما تأتي من خلال بروز مؤسسات أخرى على نفس المنوال والتي نهجت نفس النهج، كمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للقيمين الدينين، ومؤسسة الحسن الثاني للنهوض بالأعمال الإجتماعية لفائدة العاملين بالقطاع العمومي للصحة، هذه المؤسسات التي نهلت من تجربة مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين.

وبناء على ذلك، يمكن أن يكون هذا البحث مدخلا للتفكير في تقديم هيكل الدولة الإجتماعية في المغرب التي لازالت مجهولة لدى الكثير من الباحثين لأن تناول السياسات الإجتماعية يبدو مختلطا مع المسألة الإجتماعية لدرجة أنه يخفي النمط الجديد من مؤسسات الأعمال الإجتماعية الذي جاء مقترنا في ميلاده مع زمنية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كإطار لإعادة بناء التضامانات مع الفئات الهشة يوجد مقابله نموذج آخر يتمثل في بناء إطار للتضامن بين فئات سوسيو مهنية من نفس القطاع تمثل مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين أحد نماذجه الكبرى في المغرب، فإطارات وهيكل التضامن الإجتماعي الجديدة بالمغرب لازالت مجهولة لدى الكثير من الباحثين في حقل السياسات العمومية وعلم السياسة.

الملاحق

رقم 1

وثائق تتعلق بالخطب الملكية

خطب صاحب الجلالة الملك محمد
السادس

-مقتطفات متعلقة بالتربية والتكوين والبحث العلمي-

2018-2008

خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش 2008

وإذا كنا قد وضعنا التعليم في صدارة هذه القطاعات، فأدنا نعتبره المحك الحقيقي لأي إصلاح عميق. ولكي يأخذ إصلاح منظومتنا التربوية سرعته القصوى، ووجهته الصحيحة، ندعو الحكومة لحسن تفعيل المخطط الاستعجالي. وسنحرص على ألا يخلف المغرب موعده مع هذا الإصلاح المصيري. لذلك على الجميع أن ينخرط فيه بقوة. فظروف النجاح متوفرة، من إرادة حازمة لجلالتنا وتعبئة جماعية لكل المؤسسات والسلطات والفاعلين والتنظيمات. هدفنا الجماعي، إعادة الاعتبار وترسيخ الثقة في المدرسة العمومية المغربية. كمؤسسة للتنشئة الجماعية على قيم المواطنة الملتزمة وتكريس تكافؤ الفرص.

خطاب جلالة الملك بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب 2008

.... ويأتي التعليم في صدارة هذه الإصلاحات، التي نولينا فائق عنايتنا. وفي هذا الصدد، ارتأينا أن نبادر لإطلاق عملية وطنية، تهدف إلى إعطاء دفعة قوية لتعميم والزامية التعليم الأساسي، ضمانا لتكافؤ الفرص، ومخارجا للانقطاع عن الدراسة. ويتمثل ذلك في منح الكتب والأدوات المدرسية، لمليون طفل محتاج. غايتنا دعم الأسر المعوزة، في مواجهتها لتكاليف الدخول المدرسي المقبل.

وسيعتمد تمويل هذه العملية أساسا، على الاعتمادات المرصودة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فضلا عن مساهمات السلطات والمؤسسات المعنية، والجماعات المحلية، والهيئات والجمعيات ذات المصادقية. وتأكيدا لعزمنا القوي، على حسن إنجاز البرنامج الاستعجالي لإصلاح النظام التربوي، ندعو الحكومة لإعداد برنامج مضبوط، لإسكان نساء ورجال التعليم، العاملين بالعالم القروي، واعتماد مختلف أنواع الشراكة والتعاقد لإنجازه. وإننا لنتوخى من ذلك، تمكين أسرة التعليم بالبادية، وخاصة بالمناطق النائية، من ظروف العمل والاستقرار وتحفيزها على القيام بواجبها التربوي.

نص رسالة جلالة الملك إلى المشاركين في المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم

فيما يلي نص الرسالة التي تلاها الوزير الأول السيد عباس الفاسي:

" الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه صاحب السمو الملكي، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة، يسرنا أن نتوجه إليكم في افتتاح المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم، الذي تضفي عليه رعايتنا السامية، مرحبين بضيوفنا الكرام، أعضاء الوفود المشاركة في أشغاله، ببلدهم الثاني المغرب، أرض اللقاء والحوار

خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش 2008

وإذا كنا قد وضعنا التعليم في صدارة هذه القطاعات، فلأننا نعتبره المحك الحقيقي لأي إصلاح عميق. ولكي يأخذ إصلاح منظومتنا التربوية سرعته القصوى، ووجهته الصحيحة، ندعو الحكومة لحسن تفعيل المخطط الاستعجالي. وسنحرص على ألا يخلف المغرب مواعده مع هذا الإصلاح المصيري. لذلك على الجميع أن ينخرط فيه بقوة. فظروف النجاح متوفرة، من إرادة حازمة لجلالتنا وتعينة جماعية لكل المؤسسات والسلطات والفاعلين والتنظيمات. هدفنا الجماعي، إعادة الاعتبار وترسيخ الثقة في المدرسة العمومية المغربية، كمؤسسة للتنشئة الجماعية على قيم المواطنة المتألزمة وتكريس تكافؤ الفرص.

خطاب جلالة الملك بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب 2008

.... ويأتي التعليم في صدارة هذه الإصلاحات، التي نولينا فائق عنايتنا. وفي هذا الصدد، ارتأينا أن نبادر لإطلاق عملية وطنية، تهدف إلى إعطاء دفعة قوية لتعميم والزامية التعليم الأساسي، ضمانا لتكافؤ الفرص، ومحاورة للانقطاع عن الدراسة. ويتمثل ذلك في منح الكتب والأدوات المدرسية، للمليون طفل محتاج. غايتنا دعم الأسر المعوزة، في مواجهتها لتكاليف الدخول المدرسي المقبل.

وسيعتمد تمويل هذه العملية أساسا، على الاعتمادات المرصودة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فضلا عن مساهمات السلطات والمؤسسات المعنية، والجماعات المحلية، والهيئات والجمعيات ذات المصادقية. وتأكيدا لعزمنا القوي، على حسن إنجاز البرنامج الاستعجالي لإصلاح النظام التربوي، ندعو الحكومة لإعداد برنامج مضبوط، لإسكان نساء ورجال التعليم، العاملين بالعالم القروي، واعتماد مختلف أنواع الشراكة والتعاقد لإنجازه. وإننا لنتوخى من ذلك، تمكين أسرة التعليم بالبادية، وخاصة بالمناطق النائية، من ظروف العمل والاستقرار وتحفيزها على القيام بواجبها التربوي.

نص رسالة جلالة الملك إلى المشاركين في المنتدى العربي الخامس للتربية

والتعليم

قبما يلي نص الرسالة التي تلاها الوزير الأول السيد عباس الفاسي:

" الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه صاحب السمو الملكي، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة، يسرنا أن نتوجه إليكم في افتتاح المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم، الذي تضفي عليه رعايتنا السامية، مرحبين بضيوفنا الكرام، أعضاء الوفود المشاركة في أشغاله، ببلدهم الثاني المغرب، أرض اللقاء والحوار

والدولي، وأن تزودهم، في الوقت ذاته، بالمبادئ والقيم المثلى الكفيلة بجعلهم معترين بيوتهم وأصالهم، ومسهمين في الارتقاء بأوطانهم والاهتمام بقضاياها العادلة وانشغالها الحقيقية.

حضرات السيدات والسادة، إننا لوائقون من أن فضاء للتفكير والاقتراح، بحجم الفضاء الذي يمثله منتداكم، سيسهم في تعميق النظر في ما تطرحه التحديات على الأنظمة التعليمية في بلداننا، وفي ابتكار المناهج الناجعة لمعالجة بعض القضايا المشتركة بين الأقطار العربية في هذا المضمار.

وبأني في المقام الأول، تراثنا المشترك، الذي تمثله بالأساس، لغتنا العربية، التي تستدعي منا اليوم وأكثر من أي وقت مضى، مجهودا خاصا لتنميتها وتأهيلها، وجعلها تستفيد من دينامية خلاقية للبحث اللغوي في مجال الاستباق والتعريب والمصطلح العلمي، من أجل امتلاك تكنولوجيا المعلومات، وضمان حضور أكثر ورضا في فضاءات الإعلام والاتصال. وهي مهمة لا يمكن أن تتأتى إلا في إطار مجهود مشترك ومبادرات متكاملة بين بلداننا العربية ضمن مقاربة رصينة ومتوازنة، تنوحي بلورة رؤية استشرافية للغة العربية ولواقعها في المجتمع الكوني للمعرفة.

ويتعين في المقام الثاني، الانتكباب على جعل المناهج والمضامين التربوية تستوعب متطلبات العولمة وتتكيف معها، إلى جانب الاضطلاع بدورها في التربية على المواطنة والسلوكيات المدنية، والنشيط بمقومات هويتنا الحضارية، دون انغلاق أو تعصب، وفي موازنة متوازنة بين الخصوصية والكونية، وهو ورش مصيري يستدعي بدوره تضامنا للجهود وتبادل الخبرات بين الهيئات العربية المختصة وصاحبة القرار في مجال السياسات العمومية التعليمية.

وفي هذا الإطار، تأتي أهمية الدفع بأليات التعاون في مجال التعليم الجامعي والبحث العلمي، وبروز أقطاب للامتياز والابتكار، من شأنها مضاهاة مثيلاتها في العالم، كما أن هذا التعاون ينبغي أن يتأسس على شبكة من المشاريع الطموحة، واضحة الأهداف والوسائل حول مجالات البحث والتكوين ذات قيمة مضافة عالية، تنخرط فيها، إلى جانب المؤسسات الجامعية، المقاولات والفاعلون الاقتصاديون، في شراكة متميزة وناجعة بين القطاعين الخاص والعام، مما سيسمك من استقطاب وتحفيز الأطر والكفاءات العربية المتواجدة بالخارج، بغية الإسهام في التنمية العلمية والتقنية لبلدانهم الأصلية وللمجموع الوطن العربي.

حضرات السيدات والسادة، إن سبيلنا لتحقيق الأهداف المتوخاة يتمثل أولا وقبل كل شيء في الاعتماد على طاقاتنا الذاتية ومواردنا الخاصة، والدفع بمسارات إصلاح منظوماتنا التعليمية، وضمان نجاعة مردوديتها، وذلك في استحضار دائم لخصوصياتنا الوطنية والقومية وتراثنا وقيمنا الحضارية العريقة، واستلهام للتجارب الكونية الرائدة في هذا المجال.

ونود ختاماً، أن نتوه بعملكم الجاد ومساعدكم الحميدة، واثقين أنه بفضل المكانة المرموقة للمشاركة، وللنخبة التي يضمها هذا المنتدى الهام من رجالات الفكر والثقافة ومن خبراء محنكين، سيشكل قوة اقتراحية فعالة للإسهام في استكشاف أفضل السبل للهوض المتواصل بالمنظومات التعليمية العربية، وتوثيق التعاون وتبادل الخبرات بينها على نحو يجعلها في مستوى رفع تحديات ورهانات العصر، وتحقيق التنمية، وتوفير مستقبل أفضل لأجيالنا الصاعدة.

وفقكم الله، وكلل جهودكم وأشغال ملتفاكم بالنجاح، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، محمد السادس ملك المغرب.

خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش 2009

ويشكل الإصلاح القويم لنظام التربية والتعليم والتكوين، المسار العاسم لرفع التحدي التنموي، فعلى الجميع أن يستشعر أن الأمر لا يتعلق بمجرد إصلاح قطاعي، وإنما بمعركة مصيرية لرفع هذا التحدي الحيوي، سبيلنا إلى ذلك الارتقاء بالبحث والابتكار وتأهيل مواردها البشرية، التي هي رصيدها الأساسي لترسيخ تكافؤ الفرص، وبناء مجتمع واقتصاد المعرفة، وتوفير الشغل المنتج لشبابنا.

خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش 2010

ويظل العائق الثالث، بل التحدي الأكبر، هو تأهيل الموارد البشرية، وهنا تجب المصارحة بأنه من مسؤولية الجميع، الإقدام على اتخاذ قرارات شجاعة، لتحقيق الملاءمة بين التكوين العلمي والمهني والثقفي، وبين مستلزمات الاقتصاد العصري، وتشجيع البحث العلمي والابتكار، والانخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة والاتصال.

وبدون ذلك، فإن النظام التعليمي، الذي طالما واجه عراقيل ديمغوجية، حالت دون تفعيل الإصلاحات البناءة، سيظل يستنزف طاقات الدولة، ومواهب الفئات الشعبية، في أنماط عميقة من التعليم، تندر بجعل رصيدها البشري عائقا للتنمية، بدل أن يكون قاطرة لها.

خطاب جلالة الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الثامنة للبرلمان 2011

ولا سيما من خلال إصلاحات وإنجازات، مقدمة وعلموسة، تضع في صلبها تحفيز الاستثمار المنتج، المدر لفرص الشغل، والسكن اللائق، وتعميم التغطية الصحية، والحفاظ على البيئة، وتوفير التعليم النافع، بالإصلاح العميق لمنظومة التربية والتكوين، والانخراط في اقتصاد المعرفة والابتكار، مفتاح تقدم المغرب.

خطاب جلالة الملك بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب 2012

"... ولبلوغ هذه الغاية، يجب علينا العمل على تفعيل ما تمت التوصية به خلال السنوات الأخيرة، وتجسيد ما توخاه الدستور الجديد بخصوص التعليم العصري والجيد.

وفي هذا الصدد، ينبغي إعادة النظر في مقارنتنا، وفي الطرق المتبعة في المدرسة، للانتقال من منطق تربوي يركز على المدرس وأدائه، مقتصرًا على تلقين المعارف للمتعلمين، إلى منطق آخر يقوم على تفاعل هؤلاء المتعلمين، وتنمية قدراتهم الذاتية، وإتاحة الفرص أمامهم في الإبداع والابتكار، فضلًا عن تمكينهم من اكتساب المهارات، والتشبع بقواعد التعايش مع الآخرين، في التزام بقيم الحرية والمساواة، واحترام التنوع والاختلاف.

إن الأمر لا يتعلق إذن، في سياق الإصلاح المنشود، بتغيير البرامج، أو إضافة مواد أو حذف أخرى، وإنما المطلوب هو التغيير الذي يمس نسق التكوين وأهدافه. وذلك بإضفاء دلالات جديدة على عمل المدرس لقيامه برسائله النبيلة، فضلًا عن تحويل المدرسة من فضاء يعتمد المنطق القائم أساسًا على شحن الذاكرة ومراكمته المعارف، إلى منطق يتوخى صقل الحس النقدي، وتفعيل الذكاء، وللتخراط في مجتمع المعرفة والتواصل. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة للعمل في هذا الاتجاه، من خلال التركيز على ضرورة النهوض بالمدرسة العمومية، إلى جانب تأهيل التعليم الخاص، في إطار من التفاعل والتكامل.

وللهوض بالقطاع التربوي والتعليمي، بما يقتضيه الأمر من شراكة ومسؤولية، فإنه يتعين الإسراع بتفعيل مقتضيات الدستور، بخصوص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في صيغته الجديدة، على أن تساهم هذه الهيئة في إنجاح هذا التحول الجوهرى والمصيرى، ليس بالنسبة لمستقبل الشباب فحسب، بل لمستقبل المغرب، بلدا وأمة.

إننا نعلم الجهود الجبارة التي تبذلها الأسر من أجل رعاية أطفالها وتعليمهم. ذلك أنه يتعين الحفاظ على هذا التضامن بين الأجيال. بيد أن قضايا الشباب لا تتعلق فقط بالمجال الخاص أو العائلي، أو بما هو مرتبط بالتربية والتكوين والتعليم وإنما هي قضية المجتمع برمته لإيجاد الحلول لكل المشكلات التي تواجه الشباب..."

خطاب جلالة الملك بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب 2013

وإن ما نسهر عليه شخصيا من توفير البنيات التحتية الضرورية، بمختلف جهات ومناطق المملكة، من طرق وماء صالح للشرب وكهرباء، ومساكن للمعلمين ودور للطالبات والطلبة وغيرها، كلها تجهيزات أساسية مكملة لعمل قطاع التعليم، لتمكينه من النهوض بمهامه التربوية النبيلة.

وفي هذا الصدد، فقد حققت بلادنا منجزات هامة في مجال التربية والتكوين. يجسدها على الخصوص ارتفاع نسبة التمدرس، وخاصة لدى الفتيات* وذلك بفضل الجهود الخيرة التي يبذلها رجال ونساء التعليم.

غير أن الطريق ما يزال شاقا وطويلا أمام هذا القطاع، للقيام بدوره كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية⁹ حيث يبقى السؤال الملح الذي يطرح نفسه: لماذا لا تستطيع فئات من شبابنا تحقيق تطلعاتها المشروعة على المستوى المهني والمادي والاجتماعي؟

إن قطاع التعليم يواجه عدة صعوبات ومشاكل، خاصة بسبب اعتماد بعض البرامج والمناهج التعليمية، التي لا تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل، فضلا عن الاختلالات الناجمة عن تغيير لغة التدريس في المواد العلمية، من العربية في المستوى الابتدائي والثانوي، إلى بعض اللغات الأجنبية، في التخصصات التقنية والتعليم العالي، وهو ما يقتضي تأهيل التلميذ أو الطالب، على المستوى اللغوي، لتسهيل متابعته للتكوين الذي يتلقاه.

غير أن ما يبحث على الأرتياح، ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية في ميادين التكوين المهني والتقني والصناعة التقليدية. وهي مجالات توفر تكويننا متخصصا، سواء للحاصلين على شهادة البكالوريا أو الذين لم يحصلوا عليها، وذلك على مدى سنتين أو أربع سنوات، يخول لحاملي الشهادات فرصا أوفر للتولوج المباشر والسريع للشغل، والاندماج في الحياة المهنية. وذلك مقارنة بخرجي بعض المسالك الجامعية، التي رغم الجهود المحمودة التي تبذلها أطرها، لا ينبغي أن تشكل مصنعا لتخرج العاطلين، لاسيما في بعض التخصصات المتجاوزة.

كما ينبغي تعزيز هذا التكوين بحسن استثمار الميزة التي يتحلى بها المواطن المغربي، وهي ميوله الطبيعي للانفتاح، وحب التعرف على الثقافات واللغات الأجنبية.

وذلك من خلال تشجيعه على تعلمها وإتقانها، إلى جانب اللغات الرسمية التي ينص عليها الدستور⁹ لاستكمال تأهيله وصقل معارفه، وتمكينه من العمل في المهن الجديدة للمغرب، التي تعرف خصاضا كبيرا في اليد العاملة المؤهلة، كصناعة السيارات، ومراكز الاستقبال وتلك المرتبطة بصناعة الطائرات وغيرها.

وعلى غرار هذه المهن والخدمات، والمدارس والمعاهد العليا للتدبير والتسيير والهندسة، فإنه يتعين إيلاء المزيد من الدعم والتشجيع لقطاع التكوين المهني، ورد الاعتبار للحرف اليدوية والمهن التقنية، بمفهومها الشامل، والاعتزاز بممارستها وإتقانها، عملا بجوهر حديث جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام: " ما أكل أحد قط طعاما خيرا من أن يأكل من عمل يده"¹⁰ وكذا اعتبارا للمكانة المتميزة التي أصبحت تحتلها في سوق الشغل، كمصدر هام للرزق والعيش الكريم.

وهو ما جعل العديد من الأوروبيين، يتوافدون على المغرب للعمل في هذا القطاع الواعد، بل أصبحوا يناقسون اليد العاملة المغربية في هذه المهن.

شعبي العزيز،

إن الوضع الراهن لقطاع التربية والتكوين يقتضي إجراء وقفة موضوعية مع الذات، لتقييم المنجزات، وتحديد مكامن الضعف والاختلالات.

وهنا يجدر التذكير بأهمية الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي تم اعتماده في إطار مقارنة وطنية تشاركية واسعة. كما أن الحكومات المتعاقبة عملت على تفعيل مقتضياته، وخاصة الحكومة السابقة، التي سخرت الإمكانيات والوسائل الضرورية للبرنامج الاستعجالي، حيث لم تبدأ في تنفيذه إلا في السنوات الثلاث الأخيرة من مدة انتدابها.

غير أنه لم يتم العمل. مع كامل الأسف، على تعزيز المكاسب التي تم تحقيقها في تفعيل هذا المخطط⁹ بل تم التراجع. دون إشراك أو تشاور مع الفاعلين المعنيين. عن مكونات أساسية منه. مهم على الخصوص تجديد المناهج التربوية، وبرنامج التعليم الأولي، وثانويات الامتياز.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، فقد كان على الحكومة العالية استثمار التراكبات الإيجابية في قطاع التربية والتكوين، باعتباره ورشاً مصيرياً، يمتد لعدة عقود.

ذلك أنه من غير المعقول أن تأتي أي حكومة جديدة بمخطط جديد، خلال كل خمس سنوات، متجاهلة البرامج السابقة¹⁰ علماً أنها لن تستطيع تنفيذ مخططاتها بأكملها، نظراً لقصر مدة انتدابها.

لذا، فإنه لا ينبغي إقحام القطاع التربوي في الإطار السياسي المحض، ولا أن يخضع تديره للزيادات أو الصراعات السياسية.

بل يجب وضعه في إطاره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. غايته تكوين وتأهيل الموارد البشرية، للانتماء في دينامية التنمية، وذلك من خلال اعتماد نظام تربوي ناجح.

شعبي العزیز،

إن الإقدام على هذا التشخيص لواقع التربية والتكوين ببلادنا، والذي قد يبدو قويا وقاسيا، ينبع بكل صدق ومسؤولية، من أعماق قلب أب يكن. كجميع الآباء، كل الحب لأبنائه.

ورغم أن خديمك لا يعيش بعض الصعوبات الاجتماعية أو المادية، التي تعيشها فئات منك، شعبي العزیز، فإننا نتقاسم جميعا نفس الهواجس المرتبطة بتعليم أبنائنا، ونفس مشاكل المنظومة التربوية، ما داموا يتابعون نفس البرامج والمناهج التعليمية.

فالهم في هذا المجال، ليس المال أو الجاه، ولا الانتماء الاجتماعي، وإنما هو الضمير الحي الذي يحرك كل واحد منا، وما يتحلى به من غيرة صادقة على وطنه ومصالحه العليا.

فخديمك الأول، عندما كان وليا للعهد، درس وفق برامج ومناهج المدرسة العمومية المغربية، وبعد ذلك بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس.

وإذا كانت للمدرسة المولوية الإمكانيات اللازمة لدعم هذه البرامج، فإن ذلك لا يتوفر، مع الأسف، لجميع المدارس العمومية. وكيفما كان الحال، فإن تلك البرامج قد أتاحت تكوين أجيال من الأطر الوطنية.

غير أن ما يحز في النفس أن الوضع الحالي للتعليم أصبح أكثر سوءا، مقارنة بما كان عليه الوضع قبل أزيد من عشرين سنة.

وهو ما دفع عددا كبيرا من الأسر، رغم دخلها المحدود، لتحمل التكاليف الباهظة، لتدريس أبنائها في المؤسسات التعليمية التابعة للبعثات الأجنبية أو في التعليم الخاص، لتفادي مشاكل التعليم العمومي، وتمكينهم من نظام تربوي ناجح.

وفي هذا الصدد، نذكر بخطابنا للسنة الماضية بمناسبة ذكرى 20 غشت، والذي حددنا فيه التوجهات العامة لإصلاح المنظومة التعليمية، ودعونا لتفعيل المقترحات الدستورية بخصوص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

لذا، ندعو الحكومة للإسراع بإقرار النصوص القانونية المتعلقة بالمجلس الجديد. وفي انتظار ذلك، فقد قررنا تفعيل المجلس الأعلى للتعليم في صيغته الحالية، عملاً بالأحكام الانتقالية التي ينص عليها الدستور، وذلك لتقييم منجزات عشرة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والانكباب على هذا الورش الوطني الكبير.

نص خطاب جلالة الملك بمناسبة ذكرى عيد العرش 2014

ويعتبر الرأسمال البشري غير المادي من أحدث المعايير المعتمدة دولياً، لقياس القيمة الإجمالية للدول. وكما هو معروف، فقد شهدت المعايير التي يعتمدونها المختصون في المجالين الاقتصادي والمالي لقياس الثروة، عدة تطورات. فقد كانت القيمة الإجمالية للدول تقاس سابقاً، حسب مواردها الطبيعية، ثم على أساس المعطيات المتعلقة بالنتائج الداخلي العام، الذي يعكس بدوره مستوى عيش المواطن. وبعد ذلك، تم اعتماد مؤشرات التنمية البشرية، لمعرفة مستوى الرخاء لدى الشعوب، ومدى استفادتها من ثروات بلدها. وخلال تسعينات القرن الماضي، بدأ العمل باحتساب الرأسمال غير المادي كمكون أساسي، منذ سنة 2005، من طرف البنك الدولي. ويرتكز هذا المعيار على احتساب المؤهلات، التي لا يتم أخذها بعين الاعتبار من طرف المقاربات المألوفة التقليدية. ويتعلق الأمر هنا بقياس الرصيد الثقافي والثقافي لأي بلد، إضافة إلى ما يتميز به من رأسمال بشري واجتماعي، والثقة والاستقرار، وجودة المؤسسات، والابتكار والبحث العلمي، والإبداع الثقافي والفني، وجودة الحياة والبيئة وغيرها.

خطاب جلالة الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة 2014

وفي هذا الإطار، ندعو المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، لإعادة النظر في منظور ومضمون الإصلاح، وفي المقاربات المعتمدة، وخاصة من خلال الانكباب على القضايا الجوهرية، التي سبق أن حددناها، في خطاب 20 غشت لسنة الماضية. ونخص بالذكر هنا، إيجاد حل لإشكالية لغات التدريس، وتجاوز الخلافات الإيديولوجية التي تعيق الإصلاح، واعتماد البرامج والمناهج الملائمة لمتطلبات التنمية وسوق الشغل. كما ينبغي إعطاء كامل العناية للتكوين المهني، وإلتقان اللغات الأجنبية، لتأهيل الخريجين لمواكبة التقدم التقني، والانخراط في المهن الجديدة للمغرب.

وإننا نتطلع لأن يتوج عمل المجلس. في تقييم ميثاق التربية والتكوين. والحوار الوطني الواسع. واللقاءات الجهوية. ببلورة توصيات كفيلة بإصلاح المدرسة المغربية. والرفع من مردوديتها.

وفي أفق وضع المجلس لغارطة طريق واضحة. فإن على القطاعات المعنية مواصلة برامجها الإصلاحية دون توقف أو انتظار.

خطاب جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة عيد العرش 2015

في سياق الإصلاحات التي دأبنا على القيام بها من أجل خدمة المواطن. يظل إصلاح التعليم عماد تحقيق التنمية. ومفتاح الانفتاح والارتقاء الاجتماعي. وضمانة لتحسين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر. ومن نزوعات التطرف والانغلاق.

لذا. ما فتئنا ندعو لإصلاح جوهري لهذا القطاع المصيري. بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية. ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب.

ولهذه الغاية. كلفنا المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بتقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين. وبلورة منظور استراتيجي شامل لإصلاح المنظومة التربوية ببلادنا.

ولغهم ما ينبغي أن يكون عليه الإصلاح. تطرح السؤال : هل التعليم الذي يتلقاه أبنائنا اليوم. في المدارس العمومية. قادر على ضمان مستقبلهم ؟

وهنا يجب التحلي بالجدية والواقعية. والتوجه للمغاربة بكل صراحة : لماذا يتسابق العديد منهم لتسجيل أبنائهم بمؤسسات البعثات الأجنبية والمدارس الخاصة. رغم تكاليفها الباهضة ؟

الجواب واضح : لأنهم يبحثون عن تعليم جيد ومنفتح يقوم على الحس النقدي. وتعلم اللغات. ويوفر لأبنائهم فرص الشغل والانخراط في الحياة العملية.

وخلافا لما يدعيه البعض. فالانفتاح على اللغات والثقافات الأخرى لن يمس بالهوية الوطنية. بل العكس. سيساهم في إغنائها. لأن الهوية المغربية. والله الحمد. عريقة وراسخة. وتتميز بتنوع مكوناتها الممتدة من أوروبا إلى أعماق إفريقيا.

ورغم أنني درست في مدرسة مغربية. وفق برامج ومناهج التعليم العمومي. فإنه ليس لدي أي مشكل مع اللغات الأجنبية. والدستور الذي صادق عليه المغاربة يدعو لتعلم وإتقان اللغات الأجنبية لأنها وسائل للتواصل. والانخراط في مجتمع المعرفة. والانفتاح على حضارة العصر.

كما أن الأجانب يعترفون بقدرة المغاربة وبراعتهم في إتقان مختلف اللغات.

لذا. فإن إصلاح التعليم يجب أن يظل بعيدا عن الأناية. وعن أي حسابات سياسية ترهن مستقبل الأجيال الصاعدة. بدعوى الحفاظ على الهوية.

فمستقبل المغرب كله يبقى رهينا بمستوى التعليم الذي نقدمه لأبنائنا.

ومن هنا. فإن إصلاح التعليم يجب أن يهدف أولا إلى تمكين المتعلم من اكتساب المعارف والمهارات. وإتقان اللغات الوطنية والأجنبية. لاسيما في التخصصات العلمية والتقنية التي تفتح له أبواب الاندماج في المجتمع. كما أن الإصلاح المنشود لن

يستقيم إلا بالتحرر من عقدة أن شهادة البكالوريا هي مسألة حياة أو موت بالنسبة للتلميذ وأسرته. وأن من لم يحصل عليها قد ضاع مستقبله.

وبطبيعة الحال فإن بعض المواطنين لا يريدون التوجه للتكوين المهني لأنه في نظرهم ينقص من قيمتهم. وأنه لا يصلح إلا للمهن الصغيرة. بل يعتبرونه ملجأ لمن لم يتجحوا في دراستهم.

فعلينا أن نذهب إليهم لتغيير هذه النظرة السلبية. ونوضح لهم بأن الإنسان يمكن أن يرتقي وينجح في حياته دون الحصول على شهادة البكالوريا.

كما علينا أن نعمل بكل واقعية من أجل إدماجهم في الدينامية التي يعرفها هذا القطاع.

فالمغاربة لا يريدون سوى الاطمئنان على مستقبل أبنائهم بأنهم يتلقون تكويننا يفتح لهم أبواب سوق الشغل.

وبما أن التكوين المهني قد أصبح اليوم هو قطب الرعي في كل القطاعات التنموية. فإنه ينبغي الانتقال من التعليم الأكاديمي التقليدي إلى تكوين مزدوج يضمن للشباب الحصول على عمل.

وفي هذا الإطار. يجب تعزيز معاهد التكوين في مختلف التخصصات. في التكنولوجيات الحديثة. وصناعة السيارات والطائرات. وفي المهن الطبية. والفلاحة والسياحة والبناء وغيرها.

وبموازاة ذلك يجب توفير تكوين مهني متجدد وعالي الجودة. ولا سيما في التخصصات التي تتطلب دراسات عليا.

ومما يبعث على الارتياح. المستوى المشرف الذي وصل إليه المغاربة في مختلف التخصصات المهنية.

وهو ما جعل بلادنا تتوفر على يد عاملة ذات كفاءات عالية. مؤهلة للعمل في مختلف المفاوالت العالمية. خاصة منها التي تختار المغرب لتوسيع استثماراتها وزيادة إشعاعها.

ولضمان النجاح للمنظور الاستراتيجي للإصلاح. فإنه يجب على الجميع تملكه. والانخراط الجاد في تنفيذه.

كما ندعو لصياغة هذا الإصلاح في إطار تعاقدي وطني ملزم. من خلال اعتماد قانون - إطار يحدد الرؤية على المدى البعيد. ويضع حدا للدوامة الفارغة لإصلاح الإصلاح. إلى ما لا نهاية.

خطاب جلالة الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من

الولاية التشريعية 2017

'وقد وقفنا. أكثر من مرة. على حقيقة الأوضاع. وعلى حجم الاختلالات. التي يعرفها جميع المغاربة.

أليس المطلوب هو التنفيذ الجيد للمشاريع التنموية المبرمجة. التي تم إطلاقها. ثم إيجاد حلول عملية وقابلة للتطبيق. للمشاكل الحقيقية. وللمطالب المحقولة. والتطلعات المشروعة للمواطنين. في التنمية والتعليم والصحة والشغل وغيرها؟

...

والمغاربة اليوم، يريدون لأبنائهم تعليماً جيداً، لا يقتصر على الكتابة والقراءة فقط، وإنما يضمن لهم الانتخراط في عالم المعرفة والتواصل، والتلوج والاندماج في سوق الشغل، ويساهم في الارتقاء الفردي والجماعي، بدل تخريج فئات عريضة من المعطلين.

...

ورغم الجهود المبذولة فإن وضعية شبابنا لا ترضينا ولا ترضيهم، فالعديد منهم يعانون من الإقصاء والبطالة ومن عدم استكمال دراستهم وأحياناً حتى من التلوج للخدمات الاجتماعية الأساسية. كما أن منظومة التربية والتكوين لا تؤدي دورها في التأهيل والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب.

نص الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في "اليوم الوطني حول التعليم الأولي"، الأربعاء 18 يوليوز، الصخيرات

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نتوجه إلى المشاركين في "اليوم الوطني حول التعليم الأولي"، الذي أبقنا إلا أن نضفي عليه رعايتنا السامية، تجسيدا للعناية الفائقة التي ما فتئنا نولبها لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التي نعتبرها رافعة للتنمية المتوازنة وعماد تأهيل الرأسمال البشري.

وهي مناسبة أيضا لتأكيد حرصنا على إنجاح هذا الإصلاح، عموما والتهوض خصوصا بأوضاع الطفولة في ارتباطها بالتعليم المبكر، لما له من انعكاسات إيجابية على الفرد والأسرة والمجتمع داعين إلى التعاطي مع هذا الورش الإصلاحي المصيري، وفق مقاربة طموحة وجريئة تضع المصلحة العامة فوق أي اعتبار، وذلك من منظور متكامل، يزاوج بين الكم والكيف، بما يساهم في تكريس وتعميم تعليم أولي منفتح يتميز بالفعالية والجودة.

وإننا لنشيد بمبادرة عقد هذا اللقاء بالنظر لأهمية سياقه، حيث يندرج في إطار تفعيل الإصلاح التربوي، المنبثق عن الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، الهادفة إلى إرساء مدرسة جديدة، ترتكز في أن واحد على الإتصاف والمساواة، والجودة والارتقاء بالفرد، وتقدم المجتمع والتي نحن حريصون على تفعيلها.

حضرات السيدات والسادة،

لا تخفى عليكم أهمية التعليم الأولي في إصلاح المنظومة التربوية، باعتباره القاعدة الصلبة التي ينبغي أن ينطلق منها أي إصلاح، بالنظر لما يخوله للأطفال من اكتساب مهارات وملكات نفسية ومعرفية، تمكنهم من التلوج السلس للدراسة، والنجاح في مساهم التعليمي، وبالتالي التقليل من التكرار والهدر المدرسي.

كما أن هذا التعليم لا يكرس فقط حق الطفل في الحصول على تعليم جيد من منطلق تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص. وإنما يؤكد مبدأ الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، باعتباره ضرورة ملحة للرفع من أداء المدرسة المغربية. وفي هذا الصدد، نثمن الرأي الصادر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الذي يعتبر "التعليم الأولي أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة، باعتباره مرجعا أساسيا لتعميم تعليم أولي ذي جودة".

حضرات السيدات والسادة،

لقد حرص دستور المملكة على تعزيز المبادئ الأساسية للبهوض بمسألة التعليم في هذا الإطار أكد الدستور على أن "التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة". وعلى أن "الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في الحصول على تعليم عصري ذي جودة عالية".

وتكريسا لهذه المقتضيات الدستورية، فإنه يتعين تركيز الجهود على الحد من التفاوتات بين الفئات والجهات، وخاصة بالمناطق القروية والثابتة، وشبه الحضرية، وتلك التي تعاني خصاصا ملحوظا في مجال البنيات التحتية التعليمية، وذلك بموازاة مع ضرورة تشجيع ولوج الفتيات الصغيرات للتعليم الأولي والاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، عملا بمبدأ التمييز الإيجابي.

وإذا كان المغرب قد قطع خطوات هامة في مجال التعليم الأساسي، والرفع من نسبة التمدريس، إلا أن التعليم الأولي لم يستفد من مجهود الدولة في هذا المجال، حيث إنه يعاني من ضعف ملحوظ لنسب المستفيدين ومن فوارق كبيرة بين المدن والقرى، ومن تفاوت مستوى النماذج البيداغوجية المعتمدة، وعدد المربين والمعلمين، وكثرة المتدخلين.

ولرفع تحدي إصلاح المنظومة التربوية، فإن التعليم الأولي يجب أن يتميز بطابع الإلزامية بقوة القانون بالنسبة للدولة والأسرة، ودمجه التدريجي ضمن سلك التعليم الإلزامي، في إطار هندسة تربوية متكاملة.

كما يتعين إخراج النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بتأطير هذا التعليم، وفق رؤية حديثة، وفي انسجام تام مع الإصلاح الشامل الذي نسعى إليه، واعتماد نموذج بيداغوجي متجدد وعلاق، يأخذ بعين الاعتبار المكاسب الرائدة في مجال علوم التربية، والتجارب الناجحة في هذا المجال.

وفي نفس السياق، نلح على ضرورة بلورة إطار مرجعي وطني للتعليم الأولي، يشمل كل مكوناته، لاسيما منها المناهج ومعايير الجودة وتكوين المربين؛ بالإضافة إلى تقوية وتطوير نماذج التعليم العالية، لتحسين جودة العرض التربوي بمختلف وحدات التعليم الأولي، في كل جهات المملكة.

حضرات السيدات والسادة،

إن إصلاح قطاع التربية والتكوين، وفي مقدمته التعليم الأولي، يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للأجيال القادمة، لأن أطفال اليوم، هم رجال الغد.

ولا يفوتنا هنا أن نشيد بالجهود المبذولة من طرف مختلف الشركاء في العملية التربوية، ولاسيما منظمات المجتمع المدني، داعين إلى اعتماد شراكات بناءة بين مختلف الفاعلين المعنيين بقطاع التربية والتكوين، ولاسيما في ما يتعلق بالتعليم الأولي. كما نؤكد على الدور الجوهرى للجماعات الترابية، بمختلف مستوياتها، في المساهمة في رفع هذا التحدي، اعتبارا لما أصبحت تتوفر عليه هذه الجماعات من صلاحيات، بفضل الجبهة المتقدمة، وذلك من خلال إعطاء الأولوية لتوفير المؤسسات التعليمية وتجهيزها وصيانتها، خاصة في المناطق القروية والنائية، لتقريب المدرسة من الأطفال في كل مناطق البلاد.

فإصلاح التعليم هو قضية المجتمع بمختلف مكوناته، من قطاعات حكومية وجماعات ترابية ومجالس استشارية ومؤسسات وطنية وفاعلين جمعويين ومثقفين ومفكرين، دون إغفال الدور المركزي والحاسم للأسرة في التربية المبكرة للأطفال، ومتابعة مسارهم الدراسي وتقويمه.

فهذا الورش الوطني الكبير يقتضي الانخراط الواسع والمسؤول للجميع، من أجل كسب هذا الرهان، وتحقيق أهدافه، داخل الأجال المحددة.

وإننا لنتطلع إلى أن يشكل هذا الملتقى الوطني منطلقا فعليا لتجسيد الإصلاح المنشود، على أسس سليمة ومتينة، بما يقتضيه الأمر من جودة وفعالية، وفي إطار الإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص، لبناء مغرب الغد، الذي يحتضن كل أبنائه، ويفتح لهم الأفاق للمساهمة في تنميته وتقدمه.

وإذ نحثكم على مواصلة وتضافر الجهود لبلوغ هذه الأهداف، فإننا ندعو الله تعالى أن يكلل أعمالكم بالتوفيق والسداد".

نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش 2018

" ... لذا، أدعو الحكومة وجميع الفاعلين المعنيين، للقيام بإعادة هيكلة شاملة وعميقة، للبرامج والسياسات الوطنية، في مجال الدعم والحماية الاجتماعية، وكذا رفع اقتراحات بشأن تقييمها.

وهو ما يتطلب اعتماد مقاربة تشاركية، وبعد النظر، والنفس الطويل، والسرعة في التنفيذ أيضا، مع تامين المكاسب والاستفادة من التجارب الناجحة.

وفي انتظار أن يعطي هذا الإصلاح ثماره كاملة، فإننا نحث على اتخاذ مجموعة من التدابير الاجتماعية المرورية، في انسجام مع إعادة الهيكلة التي نتوخاها.

وإني أدعو الحكومة إلى الانتكباب على إعدادها، في أقرب الأجال، وإطلاحي على تقدمها بشكل دوري.

وحى يكون الأثر مباشرا وملموسا، فإنني أؤكد على التركيز على المبادرات المستعجلة في المجالات التالية :

أولاً : إعطاء دفعة قوية لبرامج دعم التمدريس، ومخارية الهدر المدرسي، ابتداء من الدخول الدراسي المقبل، بما في ذلك برنامج "تيسير" للدعم المالي للتمدرس، والتعليم الأولي، والنقل المدرسي، والمطاعم المدرسية والداخليات، وكل ذلك من أجل التخفيف، من التكاليف التي تتحملها الأسر، ودعمها في سبيل مواصلة أبنائها للدراسة والتكوين...".

الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لثورة الملك والشعب

شعبي العزيز،

لقد سبق أن أكدت، في خطاب افتتاح البرلمان، على ضرورة وضع قضايا الشباب في صلب النموذج التنموي الجديد، ودعوت لإعداد استراتيجية مدمجة للشباب، والتفكير في أنجع السبل للتبوض بأحواله.

فلا يمكن أن نطلب من شاب القيام بدوره وبواجبه دون تمكينه من الفرص والمؤهلات اللازمة لذلك. علينا أن نقدم له أشياء ملموسة في التعليم والشغل والصحة وغير ذلك. ولكن قبل كل شيء، يجب أن نفتح أمامه باب الثقة والأمل في المستقبل ...

فتمكين الشباب من الانخراط في الحياة الاجتماعية والمهنية ليس امتيازاً لأن من حق أي مواطن، كيفما كان الوسط الذي ينتهي إليه، أن يحظى بنفس الفرص والحظوظ من تعليم جيد وشغل كريم.

غير أن ما يحزني نفسي أن نسبة البطالة في أوساط الشباب، تبقى مرتفعة. فمن غير المعقول أن تمس البطالة شابة من بين أربعة، رغم مستوى النمو الاقتصادي الذي يحققه المغرب على العموم، والأرقام أكثر قساوة في المجال الحضري.

ورغم المجهودات المبذولة، والأوراش الاقتصادية، والبرامج الاجتماعية المفتوحة، فإن النتائج المحققة، تبقى دون طموحنا في هذا المجال. وهو ما يدفعنا، في سياق نفس الروح والتوجه، الذي حددناه في خطاب العرش، إلى إثارة الانتباه مجدداً، وبكل استعجال، إلى إشكالية تشغيل الشباب، لاسيما في علاقتها بمنظومة التربية والتكوين.

إذ لا يمكن أن نقبل لنظامنا التعليمي أن يستمر في تخرج أفواج من العاطلين، خاصة في بعض الشعب الجامعية، التي يعرف الجميع أن حاملي الشهادات في تخصصاتها يجدون صعوبة قصوى في الاندماج في سوق الشغل. وهو هدر صارخ للموارد العمومية، ولطاقات الشباب، مما يعرقل مسيرات التنمية، ويؤثر في ظروف عيش العديد من المغاربة.

والغريب في الأمر أن الكثير من المستثمرين والمقاولات يواجهون، في نفس الوقت، صعوبات في إيجاد الكفاءات اللازمة في مجموعة من المهن والتخصصات. كما أن العديد من الشباب، خاصة من حاملي الشهادات العليا العلمية والتقنية، يفكرون في الهجرة إلى الخارج، ليس فقط بسبب التحفيز المغربية هناك، وإنما أيضاً لأنهم لا يجدون في بلدهم المناخ والشروط الملائمة للاشتغال، والترقي المهني، والابتكار والبحث العلمي. وهي عموماً نفس الأسباب التي تدفع عدداً من الطلبة المغاربة بالخارج لعدم العودة للعمل في بلدهم بعد استكمال دراستهم.

وأمام هذا الوضع، ندعو للانتداب بكل جدية ومسؤولية، على هذه المسألة، من أجل توفير الجاذبية والظروف المناسبة لتحفيز هذه الكفاءات على الاستقرار والعمل بالمغرب. ومن أجل التصدي للإشكالية المزمنة، للملاءمة بين التكوين والتشغيل، والتخفيف من البطالة، ندعو الحكومة والفاعلين لاتخاذ مجموعة من التدابير، في أقرب الأجل، تهدف على الخصوص إلى :

+ أولا : القيام بمراجعة شاملة لأليات وبرامج الدعم العمومي لتشغيل الشباب، للرفع من نجاعتها، وجعلها تستجيب لتطلعات الشباب، على غرار ما دعوت إليه في خطاب العرش بخصوص برامج الحماية الاجتماعية.

وفي أفق ذلك، قررنا تنظيم لقاء وطني للتشغيل والتكوين، وذلك قبل نهاية السنة، لبلورة قرارات عملية، وحلول جديدة، وإطلاق مبادرات، ووضع خارطة طريق مضبوطة، للهبوض بالتشغيل.

+ ثانيا : إعطاء الأسبقية للتخصصات التي توفر الشغل، واعتماد نظام ناجع للتوجيه المبكر، سنتين أو ثلاث سنوات قبل البكالوريا، لمساعدة التلاميذ على الاختيار، حسب مؤهلاتهم وميولهم، بين التوجه للشعب الجامعية أو للتكوين المهني.

وبموازاة ذلك، ندعو لاعتماد اتفاقية إطار بين الحكومة والقطاع الخاص، لإعطاء دفعة قوية في مجال إعادة تأهيل الطلبة الذين يغادرون الدراسة دون شواهد، بما يتيح لهم الفرص من جديد، لتسهيل اندماجهم في الحياة المهنية والاجتماعية.

+ ثالثا : إعادة النظر بشكل شامل في تخصصات التكوين المهني لجعلها تستجيب لحاجيات المقاولات والقطاع العام، وتواكب التحولات التي تعرفها الصناعات والمهن، بما يتيح للخريجين فرصا أكبر لاندماج المهني.

لذا، يتعين إعطاء المزيد من العناية للتكوين المهني بكل مستوياته، وإطلاق جيل جديد من المراكز لتكوين وتأهيل الشباب، حسب متطلبات المرحلة، مع مراعاة خصوصيات وحاجيات كل جهة.

وسيساهم صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بناء وتجهيز مراكز جديدة للتكوين المهني، حسب المتطلبات المستجدة.

+ رابعا : وضع أليات عملية كفيلة بإحداث نقلة نوعية في تحفيز الشباب على خلق المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجالات تخصصاتهم، وكذا دعم مبادرات التشغيل الذاتي، وإنشاء المقاولات الاجتماعية.

وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الإدارات العمومية، وخاصة الجماعات الترابية، أن تقوم بأداء ما بذمها من مستحقات تجاه المقاولات، ذلك أن أي تأخير قد يؤدي إلى إفلاسها، مع ما يتبع ذلك من فقدان العديد من مناصب الشغل.

فكيف نريد أن نعطي المثال، إذا كانت إدارات ومؤسسات الدولة لا تحترم التزاماتها في هذا الشأن.

+ خامسا : وضع أليات جديدة تمكن من إدماج جزء من القطاع غير المهيكل في القطاع المنظم، عبر تمكين ما يتوفر عليه من طاقات، من تكوين ملائم ومحفز، وتغطية اجتماعية، ودعمها في التشغيل الذاتي، أو خلق المقاولات.

+ سادسا : وضع برنامج إجباري على مستوى كل مؤسسة، لتأهيل الطلبة والمتدربين في اللغات الأجنبية لمدة من ثلاثة إلى ستة أشهر، وتعزيز إدماج تعليم هذه اللغات في كل مستويات التعليم، وخاصة في تدريس المواد التقنية والعلمية، إن قضايا الشباب لا تقتصر فقط على التكوين والتشغيل، وإنما تشمل أيضا الانفتاح الفكري والارتقاء الذهني والصحي.

الوثيقة رقم 2

تتعلق بالقانون 73.00 المحدث للمؤسسة

المملكة المغربية

مؤسسة محمد السادس
للخروج بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين

القانون 73.00 الجريدة الرسمية

لمدير شريف رقم 1.01.197 صادر في 11 من جمادى
الأولى 1422 (فاتم أغسطس 2001) بتنفيذ القانون رقم
73.00 للقاضي إحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس
للموضوع بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين كما تم
تغييره وتتميمه بالقانون 09.05 والقانون 03.10

الحمد لله وحده.
الحمد لله

الضابح الشريق وبداخله:
(محمد بن الحسن بن محمد
بن يوسف الله وليه)
يعلم من مظهرنا الشريق هدا، أمماه
الله واعز أمره أقتنا:
بناء على الدستور ولا سيما الفصلين
26 و 58 منه.

أصدرنا أمرنا الشريق بما يلي:
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب
مظهرنا الشريق هدا، القانون رقم 73.00
القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد
الهادي للتهوض بالأعمال الاجتماعية
للتربية والتكوين، كما وافق عليه
مجلس النواب ومجلس الممتشارين.

وحرر بتطوان في 11 من جمادى الأولى 1422
(فاتح اشمس 2001).

وقعة بالعصق : الوزير الأول،
الإمضاء: عبد الرحمن يوسف.

الفصل الأول

الإحداث والمهام

المادة 1

تحدث تحت الرئاسة الشرفية لجلالة الملك مؤسسة لا تهدف إلى تحقيق الربح، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحمل إسم «مؤسسة محمد السادس للتهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين»، ويشار إليها فيما يلي باسم «المؤسسة» ويجب أن يتخرط فيها الموظفون والأعوان المشار إليهم في الفقرة الأولى من المادة 2 بعده. يكون مقر المؤسسة بالرباط.

المادة 2

تهدف المؤسسة إلى التشجيع والمساعدة على إحداث وتنمية وتقوية وتفعيل الهياكل التابعة للشطاع العام أو الخاص التي تسعى إلى القيام بخدمات اجتماعية وثقافية وتربوية وتعليمية وتكوينية¹ لفائدة موظفي وأعوان الدولة، الذين يتقاضون أجورهم من ميزانية الدولة، والمعنيين للقيام بمهام تعليمية أو إدارية أو تقنية بالقطاعات الوزارية المكلفة² بالتعليم المدرسي³ والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والتكوين المهني⁴ وبالوحدات التابعة لها.

وتحدد اتفاقية خاصة تبرم بين المؤسسة ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل الشروط التي يمكن وقفها للمستخدمين التابعين لهذا المكتب الاستفادة من المنافع المنصوص عليها في هذا القانون.

وتؤهل المؤسسة كذلك لإبرام اتفاقيات مع مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات التي لها صفة مؤسسات عامة ومع مؤسسات ومراكز البحث الخاصة

1 ظهر شريف رقم L.11.13 الصادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) بتنفيذ القانون رقم 03.10 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5923-2 ربيع الآخر 1432 (7 مارس 2011)

2 ظهر شريف رقم L.06.52 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 09.05 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5938-24 محرم 1427 (23 فبراير 2006)

لوصاية الدولة أو لمراقبتها، ومع القطاعات الوزارية غير تلك المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، التابعة لها مؤسسات تكوين الأطر أو مؤسسات التكوين المهني الأخرى من أجل تعديد الاستفادة من المناهج المنصوص عليها في هذا القانون إلى الأطر والاعوان والمستخدمين والمتقاعدين، المعنيين بهذه المؤسسات للقيام بعمام تعليمية أو إدارية أو تقنية، والذين لم يثأت لهم الاستفادة منها بموجب الفقرتين السابقتين¹.

المادة 2 المكررة

إن للتخرطين الموجودين في وضعية إلحاق لدى إدارة أو هيئة غير تابعة للقطاعات الوزارية المشار إليها في المادة 2 أعلاه أو لدى مؤسسة لتكوين الأطر أو لتكوين المهني أو مؤسسة أو مركز للبحث العلمي، التي لم ينخرط العاملون بها بعد في المؤسسة بموجب اتفاقية، يستمررون، بطلب منهم، في الاستفادة من خدمات المؤسسة، طيلة مدة إلحاقهم، مقابل أداء اشتراكات مالية سنوية تحدد في 2 % من الكتلة الأجرية المطابقة لوضعيتهم النظامية بإدارتهم الأصلية².

يتم تحصيل مبلغ اشتراكات المعنيين بالأمر في المؤسسة، إما عن طريق الحجز من المتبع، من قبل الهيئة المكلفة بأداء أجورهم³ أو في حالة تعذر ذلك، عن طريق تحويلات مباشرة إلى حسابات المؤسسة⁴.

يمكن أن يستفيد من خدمات المؤسسة، بطلب منهم، المتقاعدون المنتسبون إلى القطاعات الوزارية والمؤسسات والمراكز المشار إليها في المادة 2 أعلاه، والذين أحيلوا على التقاعد⁵ :

أ - إما برسم حد السن طبقاً لأحكام القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية، كما تم تغييره و تنميته وأحكام القانون رقم 012.71 المؤرخ في 12 ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971) المحدد لسن القسوى للإحالة على المعاش للموظفين وأعوان الدولة والجماعات والمؤسسات العمومية المنخرطين في نظام المعاشات المدنية، وكذا طبقاً لأحكام الفصلين 19 و 20 من الظهير الشريف بمثابة قانون 1.77.216 المؤرخ في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المحدث بموجبه نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد، وذلك مقابل أداء اشتراك سنوي يحدد في يوم واحد من المبلغ السنوي الصافي لعاش التقاعد⁶ :

ب - أو برسم الإحالة على التقاعد الحتمي، طبقاً لأحكام الفصل 27 من القانون رقم 011.71، أو لأحكام الفصل 31 من الظهير الشريف بمثابة قانون

1 ظهير شريف رقم 1.11.13 الصادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) بتنفيذ القانون رقم 03.10 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث و تنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوم بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5925-2 ربيع الآخر 1432 (7 مارس 2011)

2 ظهير شريف رقم 1.06.52 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 09.05 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث و تنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوم بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5938-24 محرم 1427 (23 فبراير 2006)

رقم 1.77.216 السالفي الذكر، مقابل أداء اشتراك سنوي يحدد في يوم واحد من المبلغ السنوي الصافي لراتب التقاعد أو معاش الزمالة¹:

ج - أو قبل بلوغ حد السن القانونية للإحالة على المعاش طبقاً لأحكام الفصلين 4 و 5 من القانون رقم 011.71، أو الفصل 21 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 السالفي الذكر، مقابل أدائهم واجب اشتراك سنوي يحدد في 2 % من المعاش الإجمالي السنوي¹.

و يمكن لذوي حقوق المتخرطين، أو الموظفين والمستخدمين المتوفين، المنتسبين سابقاً للقطاعات الوزارية والمؤسسات والمراكز المشار إليها في المادة 2 من هذا القانون، الاستفادة أو الاستمرار في الاستفادة من خدمات المؤسسة بطلب منهم، مقابل أداء اشتراك سنوي يحدد في يوم واحد من المبلغ السنوي الصافي لمعاش المستحقين عن صاحب المعاش الأصلي¹:

يتم تحصيل مبالغ الاشتراكات، المشار إليها أعلاه، لفائدة المؤسسة إما عن طريق الحجز من المتبع من قبل الهيئات المكلفة بأداء المعاشات أو في حالة تعذر ذلك عن طريق تحويلات مباشرة إلى حسابات المؤسسة¹.

وتحدد إجراءات وشروط استعادة أو استمرار استفادة المتخرطين المحققين والمتقاعدون وكذا ذوي حقوق المتخرطين أو الموظفين والمستخدمين المتوفين، المشار إليهم أعلاه، من خدمات المؤسسة في نظامها الداخلي¹.

المادة 2 المكررة مرتين¹

استثناء من أحكام المادتين 2 و 2 المكررة أعلاه، يمكن أن يستفيد من بعض الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة، خاصة في مجالات التعليم الأولي والاصطيف والتخييم والأنشطة الثقافية، الأشخاص غير المتخرطين في المؤسسة، وفق شروط وضوابط تحدد في النظام الداخلي للمؤسسة¹.

المادة 3

تكلف المؤسسة لأجل الاضطلاع بالمهام العامة المسندة إليها في المادة 2 أعلاه بصفة رئيسية بالأعمال التالية:

1. تشجيع المتخرطين² وتعاونيات السكن أو الشركات المدنية العقارية المتألقة من متخرطين في المؤسسة، والهادفة إلى بناء محلات للسكن لفائدة هؤلاء المتخرطين

1 ظهير شريف رقم 1.11.13 الصادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) بتفويض القانون رقم 03.10 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 الفاضي بإحداث و تنظيم مؤسسة محمد السادس للجهوش بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5923-2 ربيع الآخر 1432 (7 مارس 2011)

2 ظهير شريف رقم 1.06.52 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتفويض القانون رقم 09.05 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 الفاضي بإحداث و تنظيم مؤسسة محمد السادس للجهوش بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5938-24 محرم 1427 (23 فبراير 2006)

وتقديم العون المالي لها ومساعدتها في جميع المجالات، ولتحقيق هذه الغاية يجوز للمؤسسة أن تقوم بالأعمال التالية:

❖ التحفيز على إنشاء التعاونيات والشركات المذكورة والمساعدة على

تأسيسها وتمويلها وتسييرها في إطار اتفاقيات تبرمها معها :

❖ إبرام اتفاقيات مع الهيئات العامة المكلفة بالتجهيز والبناء قصد بناء

مساكن لفائدة المنخرطين :

❖ تقديم العون للمنخرطين الراغبين في اقتناء مسكن أو بنائه ومساعدتهم

فيما يقومون به من مساع لدى الهيئات المتدخلة في عمليات تمويل المساكن أو اقتنائها أو بنائها.

2. وضع تصور لنظام تقاعد تكفي لفائدة المنخرطين واقتراحه على الهيئات المختصة حيث تتولى المؤسسة تمويل جزء منه، ويتحمل المستفيدون تمويل الجزء الآخر عن طريق مساهمة إجبارية :

3. وضع تصور لنظام تغطية طبية تكفي للنظام العام لفائدة المنخرطين واقتراحه على الهيئات المعنية حيث تتولى المؤسسة تمويل جزء منه قصد تغطية المخاطر الصحية التي لا تشملها الأنظمة العامة، ويتحمل المستفيدون تمويل الجزء الآخر عن طريق مساهمة إجبارية :

4. تقديم عون مالي للجمعيات التضامنية للمنخرطين ومساعدتها على تسيير شؤونها في إطار اتفاقيات تبرم مع الجمعيات المعنية، على أن تتضمن هذه الاتفاقيات الأحكام اللازمة التي تمكن المؤسسة من مراقبة استخدام الأموال التي تقدمها :

5. التحفيز والمساعدة على إنشاء وتسيير الجمعيات المكلفة بإنجاز وإدارة الأنشطة الاجتماعية مثل المقنصديات ومخيمات العطل ورياض الأطفال لفائدة المنخرطين في إطار اتفاقيات تبرم مع الجمعيات المعنية، على أن تتضمن هذه الاتفاقيات الأحكام اللازمة التي تمكن المؤسسة من مراقبة استخدام الأموال التي تقدمها :

6. وضع تصور لنظام ادخار يمكن المنخرطين من إبرام اتفاقية تهدف إلى ضمان تغطية بعض أو مجموع المصاريف اللازمة لتابعة أبنائهم للدراسات العليا والعمل على تطويره وذلك بتعاون مع الهيئات العامة أو الخاصة المعنية :

7. اقتراح أنظمة خاصة لفائدة المنخرطين، وخصوصاً تلك المتعلقة بنقلهم وإيوائهم وحجهم وتعمية أنشطتهم الاجتماعية والثقافية والسهر على تنفيذها وذلك بتعاون مع الهيئات العامة أو الخاصة :

1 ظهير شريف رقم 1.11.13 الصادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) بتنفيذ القانون رقم 03.10 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للتفويض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5925-2 ربيع الآخر 1432 (7 مارس 2011)

2 ظهير شريف رقم 1.06.52 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 09.05 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للتفويض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5938-24 محرم 1427 (23 فبراير 2006)

8. العمل على تقديم إعانات مادية بصفة استثنائية لتلبية احتياجات مستعجلة وطارئة للمنخرطين أو عائلاتهم و كذا العمل على تقديم مساعدات مالية أو عينية غير مسترجعة لمداد مصاريف متعلقة بالمرض غير متحملة من طرف نظام التغطية الصحية الأساسية أو التكميلية لفائدة المنخرطين أو عائلاتهم¹.
وتحدد شروط وضوابط تخويل المساعدات المذكورة في النظام الداخلي للمؤسسة²؛

9. إقامة منشآت اجتماعية ذات طابع ثقافي وترفيهي ومراكز للاصطياف والتخييم لفائدة المنخرطين وعائلاتهم³؛

10. المساهمة في إشعاع وتنمية وتعميم التعليم الأولي لفائدة الأطفال في سن التمدرس الأولي، من أبناء المنخرطين أساسا وغير المنخرطين، وذلك طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل⁴؛

ولتحقيق هذه الغاية يجوز للمؤسسة أن تقوم بالأعمال الآتية:

❖ مباشرة أو العمل على مباشرة، بكل وسائل العمل المتوفرة، إحداث وتجهيز وتسيير مؤسسات التعليم لأولي طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :

❖ إبرام اتفاقيات مع كل الأشخاص الذاتيين أو المعنويين من القطاع العام أو الخاص بهدف النهوض بتعليم أولي جيد وتطويره لفائدة جميع الأطفال في سن التمدرس الأولي. ويجب أن تتضمن هذه الاتفاقيات الأحكام اللازمة التي تمكن المؤسسة من مراقبة استخدام الأموال التي تقدمها :

11. القيام، بالتنسيق مع كل الأشخاص الذاتيين أو المعنويين من القطاع العام أو الخاص، بأنشطة للتكوين الأساسي أو التكوين المستمر أو المتخصص لفائدة منخرطي المؤسسة⁵ :

12. طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، يمكن للمؤسسة أن تحدث شركات أو هيئات تابعة لها، بشرط أن يكون الغرض منها، القيام بأنشطة لتحقيق أهداف المؤسسة وتطوير مهامها، في المجالات الاجتماعية والثقافية والصحية⁶.

1 ظهير شريف رقم 1.11.15 الصادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) بتنفيذ القانون رقم 03.10 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث و تنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5925-2 ربيع الآخر 1432 (7 مارس 2011)

2 ظهير شريف رقم 1.06.52 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 09.05 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث و تنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5938-24 محرم 1427 (23 فبراير 2006)

الفصل الثاني التنظيم والتسيير

المادة 4

تدير المؤسسة لجنة مديرية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة تضم بالإضافة إلى رئيسها واحدا وعشرين² عضوا على الأكثر، يتكونون من :

❖ ممثلين عن الإدارات المعنية بمهام المؤسسة؛

❖ ممثلين عن المنظمات النقابية الأكثر تمثيلية للمنخرطين؛

❖ شخصيات تمثل القطاعات المالية والاقتصادية والاجتماعية يتم اختيارها رعايا لما لها من خبرة تستطيع تقديمها لفائدة أنشطة المؤسسة.

تتوزع الهيئات المكونة للجنة المديرية - عدا الرئيس - المهام بالتساوي سبعة أعضاء² لكل هيئة.

يعين رئيس المؤسسة وفقا لأحكام الفصل 30 من الدستور.

ويعين الأعضاء الذين يمثلون المنظمات النقابية من قبل رئيس المؤسسة باقتراح من منظماتهم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وتعين الشخصيات التي تمثل القطاعات المالية والاقتصادية والاجتماعية من قبل الحكومة لمدة أربع سنوات² قابلة للتجديد.

وتضم اللجنة المديرية من بين أعضائها ثلاثة نواب للرئيس يمثل كل واحد منهم فئة من الفئات التي تتألف منها اللجنة.

وإذا فقد أحد أعضاء اللجنة المديرية الصفة التي عين بعوجبها لأي سبب من الأسباب، وجب تعويضه خلال أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ فقدان العضوية وفقا لنفس الكيفيات المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة وذلك للفقرة المتبقية من مدة انتداب العضو الذي فقد عضويته.

1 ظهر شريف رقم 1.11.13 الصادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) بتنفيذ القانون رقم 03.10 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5923-2 ربيع الآخر 1432 (7 مارس 2011)

2 ظهر شريف رقم 1.06.52 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 09.05 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5938-24 محرم 1427 (25 فبراير 2006)

المادة 5

تداول اللجنة المديرية في جميع المسائل التي تهم المؤسسة. وتتولى إعداد برنامج العمل السنوي أو التعداد السنوي وحصر ميزانية المؤسسة وحساباتها. وتتأط بها بوجه خاص المهام التالية:

- ❖ تحديد جدول مبلغ اشتراك المخرطين في المؤسسة الذي لا يمكن حسب الفئات المعنية من الموظفين و الأعوان أن يقل عن 20 درهما أو يفوق 80 درهما في السنة، والذي يتم تحصيله لفائدة المؤسسة عن طريق الحجز من المتبوع من قبل الهيئة المكلفة بالأداء؛
- ❖ حصر قائمة الأعضاء المخرطين بعد التأكد من صفاتهم ومن دفع الإعانات المالية من لدن الدولة أو المؤسسات التي يتتمون إليها وتبلغها إلى الوحدات الجهوية المتصوص عليها في المادة 8 بعده؛
- ❖ التداول حول المسطرة المتعلقة بإجراءات الإعلان عن المنافسة اللازمة لاختيار الهيئات التي ستكلف بإدارة نظام التقاعد التكميلي والنظام التكميلي للتغطية الطبية، ونظام الادخار لأجل الدراسة المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه؛
- ❖ المصادقة على الاتفاقيات المبرمة مع الشركات والهيئات العامة أو الخاصة والجمعيات المشار إليها في المادة 3 أعلاه؛
- ❖ التداول حول تمديد الاستفادة من المنافع المنصوص عليها في هذا القانون إلى المستخدمين المشار إليهم في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 2 أعلاه؛ غير أن مداوات اللجنة المتعلقة بذلك لا تكون قابلة للتنفيذ إلا بعد مصادقة الحكومة عليها؛
- ❖ تنسيق أعمال الوحدات الجهوية المذكورة والمصادقة على مشروع ميزانيتها السنوية؛
- ❖ اقتراح مبلغ انطراط الأعضاء في المؤسسة ومبلغ المساهمات الإجبارية المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه على الحكومة التي تتولى تحديد المبلغين المذكورين والأمر بتطبيقهما؛
- ❖ اليت في توظيف مستخدمي المؤسسة وتحديد نظامهم الأساسي ؛
- ❖ إعداد النظام الداخلي للمؤسسة الذي يعرض على الحكومة للمصادقة عليه، والذي يجب أن تحدد فيه إجراءات تنظيم وتسيير اللجنة المديرية و الوحدات الجهوية ؛

1 ظهير شريف رقم 1.11.13 الصادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) بتنفيذ القانون رقم 03.10 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث و تنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عند 0923-2 ربيع الآخر 1432 (7 مارس 2011)

2 ظهير شريف رقم 1.06.52 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 09.05 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث و تنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عند 8938-24 محرم 1427 (23 فبراير 2006)

- ❖ اقتراح جميع التدابير التي تراها مفيدة لتنمية الأعمال الاجتماعية للمنتخرطين على الحكومة، ويجوز لها أن تبلغ سلطات الوصاية بكل إخلال بالالتزامات القانونية والتنظيمية من لدن الهيئات المكلفة بالأعمال الاجتماعية للموظفين والمستخدمين والأعوان المعنيين بالأمر:
- ❖ تحديد النظام الخاص بصفقات المؤسسة¹؛
- ❖ تحديد اختصاصات و تنظيم إدارة المؤسسة¹.

المادة 6

تجتمع اللجنة المديرية بدعوة من رئيسها أو يطلب من تصف أعضائها مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ويشترط لصحة مداواتها حضور الأغلبية المطلقة لأعضائها على الأقل. وإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول يدعو الرئيس لاجتماع ثان في أجل لا يتعدى 15 يوما، وتكون حينئذ مداوات اللجنة صحيحة أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين.

وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، فإن تعادلت الأصوات رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

ويجب أن تضيف اللجنة المديرية إليها عند المداولة مستشارا قانونيا وخبيرا محاسبيا ومستشارا ماليا، يشاركون جميعهم في المداوات بصفة استشارية.

وتحرر في شان مداوات اللجنة محاضر يوقعها أعضاء اللجنة الذين شاركوا في المداوات.

المادة 7

يسير المؤسسة رئيس يعمل باسمها ويباشر أو يأذن في مباشرة جميع الأعمال أو العمليات المتعلقة بهدفها، ويمثل المؤسسة إزاء الدولة وكل إدارة عامة أو خاصة وأزاء الغير، ويقوم بجميع الأعمال التحفظية، وهو الأمر الرئيسي بقبض الموارد وصرف النفقات بميزانية المؤسسة.

ويعد مشاريع الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه ويقترحها على اللجنة المديرية.

ويحصر جدول أعمال جلسات اللجنة المديرية التي يتولى تنفيذ مقرراتها.

ويساعد الرئيس في مهامه أمين عام يعين بقرار لرئيس المؤسسة بعد موافقة اللجنة المديرية¹.

1 ظهر شريف رقم 1.11.13 الصادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) بتفويض القانون رقم 03.10 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث و تنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5923-2 ربيع الآخر 1432 (7 مارس 2011)

2 ظهر شريف رقم 1.06.52 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتفويض القانون رقم 09.05 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث و تنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5938-24 محرم 1427 (23 فبراير 2006)

ويعارس الأمين العام السلط المقوضة إليه من قبل رئيس المؤسسة فيما يتعلق بالسير الإداري لهذه الأخيرة وتسيير شؤون الموظفين¹.

يحضر الأمين العام اجتماعات اللجنة المديرية بصفة استشارية، ويسهر على مسك محاضرها، كما يعتبر مسؤولاً عن مسك وحفظ بيانات وتقارير وملفات و محفوظات المؤسسة¹.

ويقدم الرئيس كل سنة إلى اللجنة المديرية تقريراً مالياً يبين فيه شروط تنفيذ الميزانية مشفوعاً إن اقتضى الحال بملاحظاته أو ملاحظات أعضاء لجنة المراقبة المالية.

المادة 8¹

تمثل المؤسسة وحدة جهوية في كل جهة من جهات المملكة.

وتتأط بالوحدات الجهوية المهام التالية في حدود دوائر نفوذها الترابي على الخصوص المهام التالية :

- ❖ تشغيل المصالح الإدارية للمؤسسة؛
- ❖ تسييق و تشييط أعمال المؤسسة؛
- ❖ مراقبة حسن تنفيذ الاتفاقيات التي صادقت عليها المؤسسة؛
- ❖ تقديم الدعم والمساعدة للمنخرطين أو لعائلاتهم؛
- ❖ القيام بأنشطة للإخبار والتواصل لفائدة المنخرطين؛

المادة 9¹

تحدث الوحدات الجهوية المشار إليها في المادة 8 أعلاه بقرار للجنة المديرية باقتراح من رئيس المؤسسة

المادة 10¹

يحدد تنظيم الوحدات الجهوية في النظام الداخلي للمؤسسة

المادة 11

تكون مهام أعضاء اللجنة المديرية مجانية¹. على أنه يجوز أن تمنح تعويضات عن كل مأمورية خاصة أو تقلات تقتضيها حاجات المؤسسة.

1 ظهير شريف رقم L.11.13 الصادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) بتنفيذ القانون رقم 03.10 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث و تنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5923-2 ربيع الآخر 1432 (7 مارس 2011)

2 ظهير شريف رقم L.06.52 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 09.05 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث و تنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5938-24 محرم 1427 (23 فبراير 2006)

الفصل الثالث

التفويض المالي والمراقبة

المادة 12

ميزانية المؤسسة هي الوثيقة السنوية التي يتم التخصيص فيها على نفقات المؤسسة وتقييمها والإذن بصرفها أخذاً في الاعتبار توقعات مداخليل المؤسسة المؤهلة قانوناً لتبنيها، ومراعاة لبرنامج أنشطتها.

تشتمل الميزانية :

في الموارد:

❖ مبلغ اشتراكات الأعضاء المنخرطين:

❖ الإعانات المالية السنوية التي تمنحها الدولة في حدود 2 % من النفقات المرصدة لموظفي وأعوان ومستخدمي القطاعات الوزارية المكلفة بالتربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والتكوين المهني وبالمؤسسات التابعة لها والمقيدة في قانون المالية¹ :

❖ الإعانات المالية السنوية التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات، ومؤسسات ومراكز البحث الخاصة لوصاية الدولة أو مراقبتها، وتلك التي تمنحها القطاعات الوزارية التابعة لها ومؤسسات التكوين الأخرى، والتي يكون مستخدموها أعضاء منخرطين في المؤسسة تطبيقاً لأحكام المادة 2 أعلاه² :

❖ اشتراكات المنخرطين الموجودين في وضعية إلحاق المشار إليهم في المادة 2 المكررة أعلاه³ :

❖ اشتراكات المتقاعدين المنخرطين وذوي حقوق المنخرطين أو الموظفين والمستخدمين المتوفين المشار إليهم في المادة 2 المكررة أعلاه⁴ :

1 ظهير شريف رقم L.11.13 الصادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) بتنفيذ القانون رقم 03.10 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5923-2 ربيع الآخر 1432 (7 مارس 2011)

2 ظهير شريف رقم L.06.52 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 09.05 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5938-24 محرم 1427 (23 فبراير 2006)

- ❖ الرسوم شبه الضريبية الممكن فرضها لفائدة المؤسسة :
- ❖ الإعانات المالية التي يمنحها كل شخص من أشخاص القانون العام أو الخاص :
- ❖ الاقتراضات المصادق عليها وفق الشروط المقررة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل، وتستثنى من هذه المصادقة الاقتراضات المبرمة لدى الدولة أو لدى أشخاص آخرين خاضعين للقانون العام :
- ❖ الهبات والتوصايا :
- ❖ الدخول المتفرقة ولا سيما منها المتأتية من ممتلكات المؤسسة¹ :
- ❖ المداخل المتأتية من أنشطة المؤسسة² :
- ❖ أرباح و عائدات المساهمات المالية للمؤسسة في الشركات أو الهيئات التابعة لها المشار إليها في المادة 3 أعلاه.

في النفقات:

- ❖ النفقات اللازمة لإنجاز برنامج المؤسسة المشار إليها في المادة 3 أعلاه:
- ❖ نفقات التسيير:
- ❖ النفقات المتفرقة اللازمة لحسن سير المؤسسة.

المادة 13

يجوز للمؤسسة التماس الإحسان العمومي شريطة التصريح بذلك سلفاً لدى الأمانة العامة للحكومة.

المادة 14

استثناء من أحكام القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.195 بتاريخ 16 رمضان 1424 (11 نونبر 2003)، تخضع المؤسسة لمراقبة مالية من قبل الدولة تهدف إلى التأكد من مطابقتها لتسييرها للمهام والأهداف المرسومة لها وتقدير أدائها التقني والمالي وسلامة أعمال التسيير التي تقوم بها.

1 ظهير الشريف رقم 1.11.13 الصادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) بتفويض القانون رقم 03.10 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث و تنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوش بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5923-2 ربيع الآخر 1432 (7 مارس 2011)

2 ظهير الشريف رقم 1.06.52 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتفويض القانون رقم 09.05 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث و تنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوش بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5938-24 محرم 1427 (23 فبراير 2006)

المادة 15

تمارس المراقبة المشار إليها في المادة 14 أعلاه لجنة تتألف من خبراء وعون محاسب يعينهم وزير المالية.

المادة 16

تعرض كل ستة أشهر على نظر اللجنة المشار إليها في المادة 15 أعلاه التدابير المتعلقة بتنفيذ الميزانية وإجراءات إبرام وإنجاز صفقات الأشغال أو التوريدات أو الخدمات المبرمة من لدن المؤسسة، والشروط الخاصة بالاقتناءات العقارية التي تقوم بها والاتفاقيات المبرمة مع الغير واستعمال الإعانات المالية التي تتلقاها أو تمنحها وتطبيق النظام الأساسي للمستخدمين وشروط الحصول على المساهمات المالية أو الزيادة فيها أو تخفيضها.

وتعرض كذلك على اللجنة حصيلة برنامج استعمال الاعتمادات والمخصصات المرصدة للمؤسسة مشفوعة بجميع البيانات وكشوف العمليات المحاسبية والمالية وكل المعطيات الإدارية والتقنية المتعلقة بمنجزات المؤسسة.

وتقوم اللجنة بفحص البيانات المالية السنوية الصادرة عن المؤسسة، وتبدي رأيها في جودة المراقبة الداخلية، وتتأكد كذلك من أن هذه البيانات تعكس صورة صادقة لممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتائجها.

المادة 17

يمكن في كل وقت أن تمارس اللجنة لأجل الانضباط بمهمتها جميع الصلاحيات المتعلقة بالتحري في عين المكان، ويجوز لها أن تقوم بكل بحث وأن تطلب موافقتها بجميع الوثائق أو السندات الموجودة في حوزة المؤسسة أو تمكينها من الاطلاع عليها.

تحرر اللجنة تقارير عن أعمالها وتبلغها إلى الوزير الأول وإلى وزير المالية وأعضاء اللجنة المديرية.

المادة 18

يسهر العون المحاسب على صحة الالتزامات وعمليات التصفية والأداء التي يقررها الأمر بالصرف وله أن يعترض عليها.
وفي هذه الحالة، يخبر بذلك رئيس اللجنة المديرية الذي يجوز له أن يأمره بالتأشير على القرار أو أداء النفقة.

1 ظهر شريف رقم 1.11.13 الصادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) بتنفيذ القانون رقم 03.10 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتعليم مؤسسة محمد السادس للتهوم بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5923-2 ربيع الآخر 1432 (7 مارس 2011)

2 ظهر شريف رقم 1.06.52 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 09.05 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتعليم مؤسسة محمد السادس للتهوم بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5938-24 محرم 1427 (23 فبراير 2006)

وعندئذ يقوم العون المحاسب بأداء النفقة ما عدا في الحالات التالية :

- ❖ عدم توفر الاعتمادات الكافية؛
- ❖ عدم تبرير الخدمة المقدمة؛
- ❖ انعدام الطابع الإبرالي للنفقة.

ويرفع العون المحاسب في الحال تقريرا عن هذه الاجراءات إلى وزير المالية وإلى اللجنة المشار إليها في المادة 15 أعلاه.

المادة 19

تعفى المؤسسة فيما يخص جميع تصرفاتها أو أعمالها أو عملياتها وكذا الدخول التي يحتمل أن ترتبط بها من كل ضريبة أو رسم أو أي اقتطاع ضريبي آخر يكون له طابع وطني أو محلي يفرض حالا أو استقبالا. وتعفى من الضريبة على القيمة المضافة التي تفرض على الخدمات التي تقدمها في نطاق المهام المسندة إليها بموجب هذا القانون.

المادة 20

يعتبر مبلغ أو قيمة الهبات التقديرية أو العينية الممنوحة للمؤسسة من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين بمثابة تكاليف قابلة للخصم وفقا لأحكام المادة 7 (الفقرة 9) من القانون رقم 24.86 المتعلق بالضريبة على الشركات والمادة 9 (البند 1) من القانون رقم 17.89 المتعلق بالضريبة العامة على الدخل، وذلك من أجل تحديد النتيجة الجيائية أو الدخل الإجمالي للواهب الخاضع للضريبة.

المادة 20 المكررة²

تحصل الديون المستحقة للمؤسسة وتباشر مساطر تحصيلها وفق أحكام القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.175 بتاريخ 28 من محرم 1421 (03 ماي 2000)³.

1 ظهير شريف رقم 1.11.13 الصادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) بتنفيذ القانون رقم 03.10 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداثات و تنظيم مؤسسة محمد السادس للتفويض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5923-2 ربيع الآخر 1432 (7 مارس 2011)

2 ظهير شريف رقم 1.06.52 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 09.05 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداثات و تنظيم مؤسسة محمد السادس للتفويض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5938-24 محرم 1427 (23 فبراير 2006)

الفصل الرابع

المستخدمون وأحكام متفرقة

المادة 21

يجوز للجنة المديرية أن تقرر من أجل إنجاز مهام المؤسسة إحداث مناصب مديريين أو متصرفين أو مستخدمين يعهد إليهم بمهام تقنية وإدارية بالمؤسسة¹. وتحدد اللجنة المديرية النظام الأساسي للمستخدمين المذكورين واختصاصاتهم ولا سيما الاختصاصات التي يمكن أن يمارسوها بناء على تفويض، ويمكن من جهة أخرى أن يلحق موظفون بالمؤسسة وفقاً للتخصص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. ويجوز للمؤسسة كذلك أن تبرم اتفاقيات مع خبراء لمساعدتها على الاضطلاع بمهامها.

المادة 22

خلافها للتخصص التشريعية الجاري بها العمل، ومن أجل تمكين المؤسسة من القيام بالمهام المسندة إليها بموجب هذا القانون، يجوز للإدارة، بناء على طلب المؤسسة، أن تعين لدى هذه الأخيرة ولمدة محددة، موظفين يستمرون في تقاضي أجورهم من إدارتهم الأصلية، مع احتفاظهم بحقوقهم في الاستفادة من الترقية والتقاعد.

المادة 22 المكررة²

تطبق أحكام هذا القانون على الأطر والأعوان والمستخدمين العاملين بالمؤسسة وتحدد إجراءات انخراطهم وشروطهم استفادتهم من خدمات المؤسسة في نظامها الداخلي².

المادة 23

يجوز للمؤسسة أن تمتلك المنقولات والعقارات اللازمة للقيام بمهامها، ويجوز للدولة والجماعات المحلية والأشخاص الآخرين الخاضعين للقانون العام أن يضعوا بالمجان رهن تصريف المؤسسة المنقولات والعقارات التي تحتاج إليها للقيام بمهامها.

1 ظهير شريف رقم 1.11.13 الصادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) بتنفيذ القانون رقم 03.10 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5923-2 ربيع الآخر 1432 (7 مارس 2011)

2 ظهير شريف رقم 1.06.52 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 09.05 بتغيير وتنظيم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للتهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين- الجريدة الرسمية عدد 5938-24 محرم 1427 (23 فبراير 2006)

الوثيقة رقم 3
هيكل المؤسسة والمجلس الإداري

ممثلو الإدارات العمومية والقطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والهيئات النقابية داخل اللجنة المديرية

الإدارات العمومية		
الكاتب العام لقطاع التربية الوطنية	السيد يوسف بلقاسمي	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي - قطاع التربية الوطنية -
الكاتب العام لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي	السيد محمد أبو صالح	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي - قطاع التعليم العالي والبحث العملي -
مديرة التخطيط والتقييم	فانزة أمهروق	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي - قطاع التكوين المهني -
نائب مدير الميزانية	عبد السلام بن عبو	وزارة الاقتصاد والمالية - قطاع المالية -
الوالي الكاتب العام	محمد فوزي	وزارة الداخلية - قطاع الداخلية -
الكاتب العام	هشام نجمي	وزارة الصحة - قطاع الصحة -
مدير الموارد البشرية والشؤون المالية والعامه	السيد توفيق العلج	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع الإسكان -
القطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية		
الرئيس المدير العام لشركة "وفا سكن"	نور الدين شرفاني الحسيني	البنكي
المدير العام للفدرالية المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين؛ المدير العام لشركة تأمين النقل	بشير بادو	التأمين
المدير العام للصندوق الوطني لمنظمات للاحتياط الاجتماعي	عبد العزيز عدنان	التغطية الصحية
عضوة الاكاديمية الفرنسية للعلوم؛ عميدة سابقة لكلية الطب والصيدلة بالرباط؛ أستاذة باحثة بكلية محمد السادس.	نجية حجاج الحسوني	الصحة والاحتياط الاجتماعي
عضو بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رئيس سابق للكونفدرالية الوطنية للسياحة؛ رئيس سابق للفدرالية الوطنية للصناعة الفندقية؛ عضو في عدد من هيئات التفكير والتبادل بالمغرب	علي غنام	السياحة
مديرة الوكالة الوطنية للتقييم بالمجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛ رئيسة سابقة لجامعة الحسن الثاني بالمحمدية؛ عضوة بأكاديمية المملكة.	رحمة بورقية	التربية
وزير سابق للمالية؛ مدير عام سابق للخطوط الملكية المغربية؛	محمد برادة	هيئات المجتمع المدنية

رئيس خلية التفكير والتبادل links؛
أستاذ باحث؛
رئيس الجمعية الخيرية "أم كلثوم"

المركزيات النقابية

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	السيد يوسف علاكوش	كاتب العام بالجامعة الحرة للتعليم
UGTM		
الاتحاد المغربي للشغل	السيد معصيد ميلود	كاتب العام الوطني بالجامعة الوطنية للتعليم
UMT		
النقابة الوطنية للتعليم العالي SNESUP	محمد جمال الدين صبياني	كاتب العام بالنقابة الوطنية للتعليم العالي
الفيدرالية الديمقراطية للشغل	السيد الصادق الرغوي	كاتب العام بالنقابة الوطنية للتعليم
FDT		
للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	السيد حميد ابن الشيخ	النائب الأول للكاتب العام بالجامعة الوطنية لموظفي التعليم
UNTM		
الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	السيدة فاطمة التامني	عضوة المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم
CDT		
- التوجه الديمقراطي -	السيد عبد الرزاق الإدريسي	كاتب العام بالجامعة الوطنية للتعليم
FNE		

يسهر على حكمة المؤسسة، بالإضافة للسيد الرئيس، لجنة مديرية تتألف من 21 عضواً يضمون 7 ممثلين عن الإدارات العمومية و 7 ممثلين عن النقابات الأكثر تمثيلية لدى المنخرطين و 7 ممثلين عن القطاعات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية.

على المستوى التديري، تعتمد المؤسسة على نظام عمل يتمحور حول خدمة المنخرط و ذلك بهدف توفير الخدمات للأسرة التعليمية بالشكل الأمثل. يعمل لهذا الهدف فريق مكون من أزيد من 130 شخص موزعين ما بين المقر المركزي بالرباط و الوحدات الإدارية الجهوية.

يضم المقر المركزي الأقطاب الخاصة بالخدمات موزعة بحسب مجالات التدخل الاستراتيجية للمؤسسة بالإضافة إلى قطب الدعم.

من جانبها، تعمل الخلايا الجهوية على جمع المعلومات على أرض الواقع و نقلها للمقر المركزي كما تقوم بمتابعة و تقييم مشاريع المؤسسة على المستوى الجهوي. تعزز شبكة من المراسلين المحليين عمل الخلايا الجهوية حيث يلعب هؤلاء العاملون بالمؤسسات التعليمية دور الوسيط بين المؤسسة و أسرة التعليم على الصعيد المحلي.

اللجنة المديرية

الرئيس



ممثلو الإدارات العمومية



ممثلو الفئات



ممثلو المنظمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية



الوثيقة رقم 4
تتعلق بحصيلة الخدمات

المملكة المغربية

مؤسسة محمد السادس
للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين

مؤسسة محمد السادس

تقديم وحصيلة

ماي 2002 - غشت 2018

التوزيع الجغرافي للمنخرطين

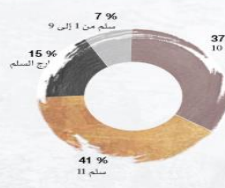
402.925
منخرط

أكثر من
1.000.000
مستفيد

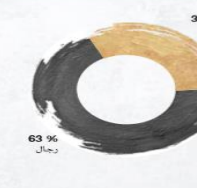


منخرطو مؤسسة محمد السادس تابعون للقطاعات العمومية المكلفة بالتربية والتكوين، أساتذة، إداريون و متقاعدون. وهم يمثلون نسبة 53 في المائة من الموظفين المدنيين للدولة، و يستفيدون مع أسرهم من خدمات المؤسسة.

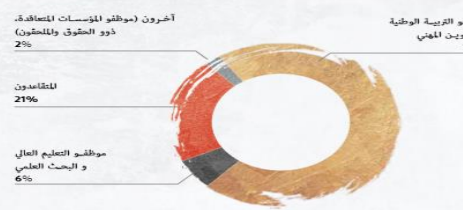
توزيع المنخرطين حسب جداول الأجر



توزيع المنخرطين حسب الجنس



توزيع المنخرطين حسب الوضعية النظامية

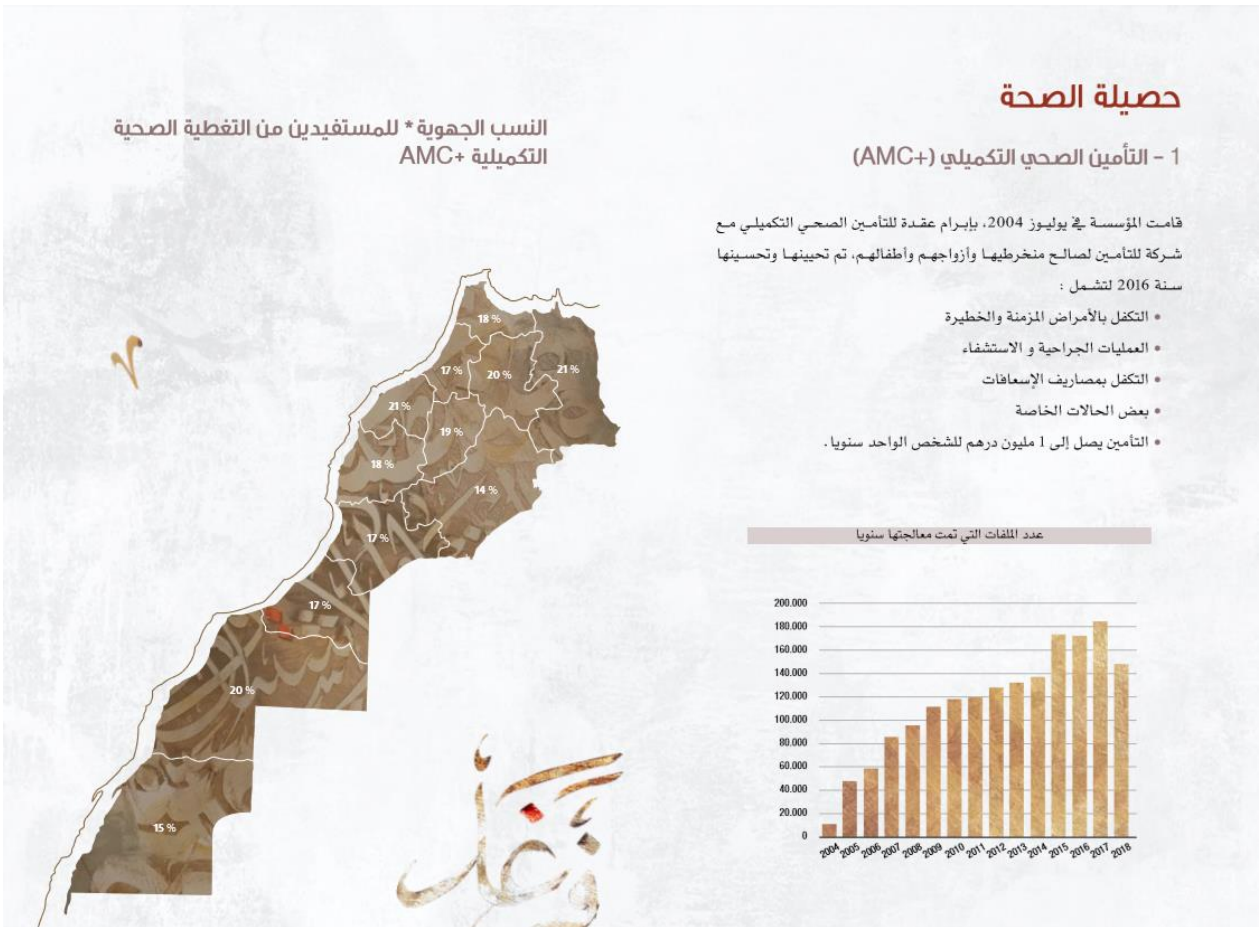


مجالات العمل

الخدمات التي تقدمها المؤسسة تتمحور حول أربع مجالات عمل استراتيجية :

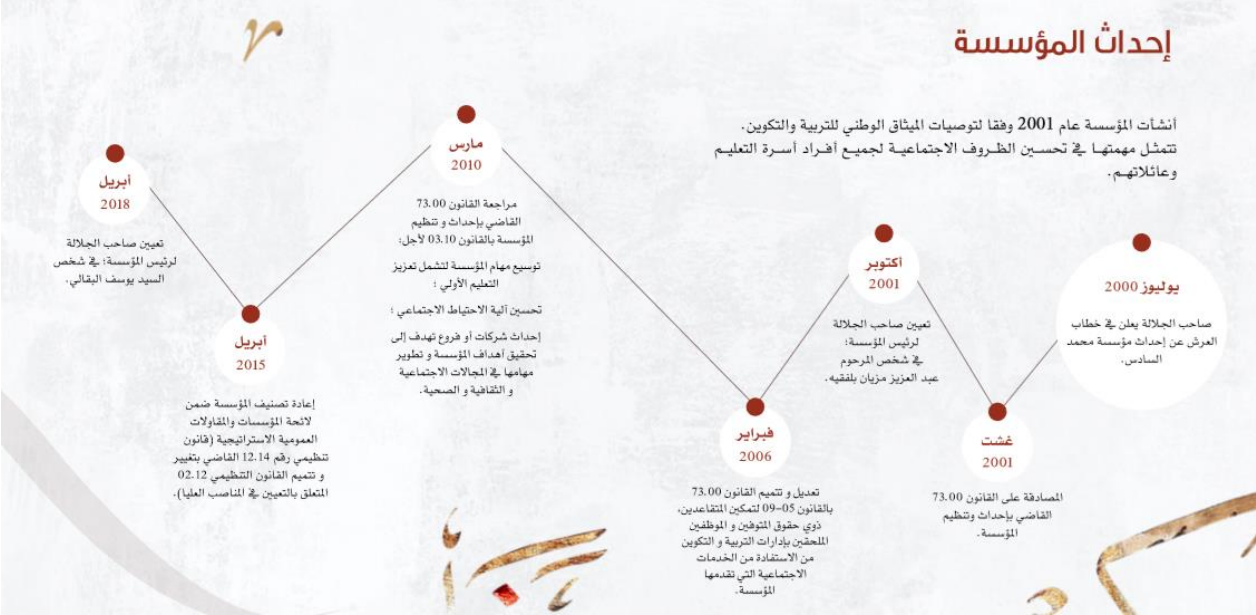
الأولويات





إحداث المؤسسة

أنشأت المؤسسة عام 2001 وفقاً لتوصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين. تتمثل مهمتها في تحسين الظروف الاجتماعية لجميع أفراد أسرة التعليم وعائلاتهم.

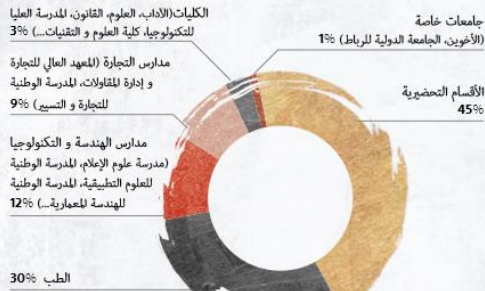


حصيلة الثقافة والتربية والتكوين

1 - منحة الدراسة 'استحقاق'

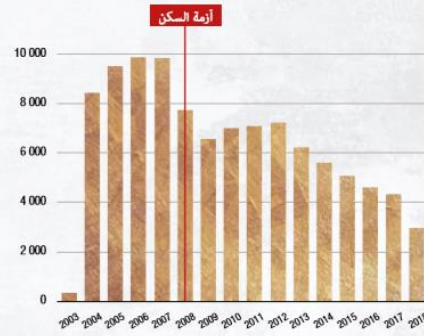
أنشأت المؤسسة سنة 2003، صندوقاً خاصاً بمبلغ 365 مليون درهم لتمويل منح الاستحقاق لفائدة المتفوقين في امتحانات البكالوريا من أبناء المنخرطين، ويسمح هذا الصندوق بتحويل 500 منحة دراسية سنوياً.

توزيع المستفيدين حسب المسلك الدراسي

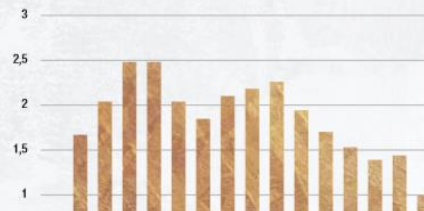


حصيلة السكن حسب السنة

عدد المستفيدين سنوياً



المبلغ الإجمالي للقروض المقدمة حسب السنة (مليار درهم)



الحصيلة منذ سنة 2003

عدد المنح الدراسية 6.026

المبلغ الإجمالي للمنفعة 182 مليون درهم



حصيلة الخدمات الأخرى

2 - الحج

تقدم المؤسسة لمنحطبيها دعماً مالياً لمساعدتهم على السفر للديار المقدسة لأداء مناسك الحج :

- يستفيد من المساعدة المنحطبون المرتبون في السلم 9 فما تحت
- مبلغ المساعدة 24.500 درهم لكل مستفيد

الحصيلة منذ سنة 2002

عدد المستفيدين 3.500

المبلغ الإجمالي 82 مليون درهم



3 - القروض الاستهلاكية

قامت المؤسسة بإبرام اتفاقية شراكة مع جميع الأبنك، لمساعدة منحطبي المؤسسة على الاستفادة من القروض الاستهلاكية بشروط تفضيلية:

- أسعار فائدة تنافسية
- شروط تفضيلية فيما يخص وقت معالجة الملف

4 - أنشطة ثقافية

قامت المؤسسة بإحداث عدد من المكتبات الوسائطية والمراكز الموسيوقثافية:

- مكتبة وسائطية بمدينة الرباط سنة 2010
- مكتبة وسائطية بمدينة طنجة سنة 2013
- مركز سوسيوثقافي بمدينة تطوان سنة 2016
- مشروع مركز سوسيوثقافي بمدينة فاس في طور البناء

كما أنشأت المؤسسة سنة 2009 رواقا للفنون، مكن من تنظيم 60 معرض لفائدة أزيد من 100 فنان تشكيلي

حصيلة المراكز الثقافية

الرباط 2.100 مشترك سنويا
طنجة 1.900 مشترك سنويا
تطوان 1.000 مشترك سنويا
المبلغ الإجمالي للاستثمار 30 مليون درهم



1 - المركبات السياحية

تم افتتاح أول هذه السنة، المركب السياحي «زفير» بمراكش، أول منتج بمستوى عالي من الجودة موجه لأسرة التعليم، لتدشن بذلك مرحلة جديدة من الارتقاء بالخدمات الترفيهية.

مراكز أخرى في طور البناء بمدن أكادير، الجديدة وإهران، سيتم افتتاحها في أفق سنة 2019.

المساحة 60.000 متر مربع
تكلفة البناء والتجهيز 220 مليون درهم
الطاقة الاستيعابية 700 سرير موزع على 150 غرفة فندقية و 104 شقة



2 - مراكز الاصطياف

تم إنشاء وتجهيز مخيمين للاصطياف، ميموزا بأزمور في سنة 2004 والبيستان بالسعيدية في سنة 2005.

يضم كل مركز 120 خيمة، ويشمل عدة تجهيزات : فضاءات خضراء، مساح، مطاعم، ملاعب للأطفال و مواقف للسيارات. كما يوفر عدة خدمات منها إسعافات أولية، نظافة، أمن، أنشطة ...

عدد المستفيدين 900 أسرة في السنة
قيمة الاستثمار 20 مليون درهم



5 - دعم برنامج المبادرة الملكية « مليون حقيبة »

تخصص المؤسسة دعما ماليا سنويا للبرنامج الوطني «مليون حقيبة» يقدر ب 15 مليون درهم.

المبلغ الإجمالي للدعم 73 مليون درهم



تتم مواكبة هذه الخدمات باتفاقيات موقعة مع مجموعات فندقية و وكالات سياحية من أجل ترويج فرص السفر لفائدة المنخرطين داخل المغرب وخارجه بأسعار تفضيلية.

حصيلة الثقافة والتربية والتكوين

3 - التعليم الأوبي

أحدثت المؤسسة 18 مدرسة نموذجية للتعليم الأوبي في إطار برنامج وطني يرمي إلى إنشاء وتطوير تعليم أولي عمومي، في أفق توفير مدرسة نموذجية على الأقل بكل نياحة تعليمية.

حاليا، 10 مدارس في طور الإنجاز.

- هذه الخدمة موجهة لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 3 و 5 سنوات
- تتكفل المؤسسة بدعم يصل إلى 50 ٪ من الثمن.

التوزيع الجغرافي لمدارس التعليم الأوبي للمؤسسة



عدد الأطفال المسجلين في السنة 2.500

الحصيلة

دعم المنخرطين 45 مليون درهم
استثمار، بناء و تجهيز المدارس 86 مليون درهم



الوثيقة رقم 5
تتعلق باستمارة الانخراط بالمؤسسة

بطاقة المعلومات الخاصة بالمنخرط (ة) (الملحق 1)
المرجو تعبئة هذه البطاقة بكامل للوضوح والدقة.

	المؤسسة:
	النيابة:
	الأكاديمية:

المنخرط (ة) :

PRENOM		الإسم (1) :
NOM :		النسب (1) :
		رقم التأجير:
		رقم البطاقة الوطنية :
		العنوان :
	0	الهاتف:

الزوج أو الزوجة :

		رقم الصورة :
PRENOM		الإسم (1) :
NOM :		النسب (1) :

الأطفال (في حدود 21 سنة) :

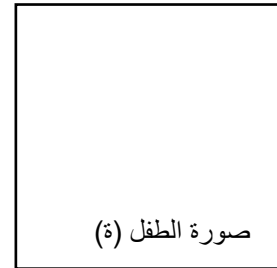
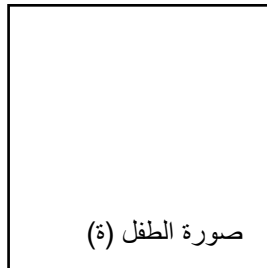
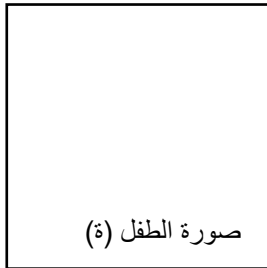
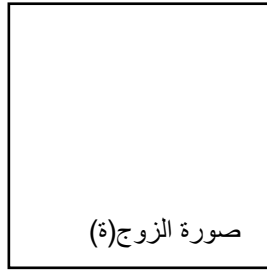
الصورة	الإسم	النسب	الجنس	تاريخ الازدياد

توقيع المنخرط (ة) : توقيع الرئيس المباشر :

مطبوع خاص بالصور المتعلقة بالمنخرط (ة) وأفراد أسرته (ها)

	الاسم :
	النسب :
	رقم التأجير :
	رقم البطاقة الوطنية :
	الأكاديمية / النيابة / المؤسسة :

المرجو إصاق كل صورة، منحجم صورة بطاقة التعريف الوطنية، في المكان المخصص لها مع مراعاة الرقم الترتيبي المعتمد في بطاقة المعلومات الخاصة بالمنخرط (ة).



(الملحق 1)

**الوثيقة رقم 6 تتعلق بطلب منحة الاستحقاق
للطبة المتفوقين في امتحانات البكالوريا من ابناء المنخرطين**

**استمارة طلب الحصول
على منحة "استحقاق" لحفز التفوق الدراسي
بكالوريا 2017**

معلومات خاصة بالطالب (ة)

الاسم و النسب : Nom et Prénom :

الرقم الوطني (CNE) : رقم البطاقة الوطنية:

رقم مسار

تاريخ و مكان الازدياد: البريد الإلكتروني

العنوان الشخصي: رقم الهاتف:

شعبة البكالوريا المحصل عليها :

الأكاديمية:

نوع الدراسات العليا المسجل بها :

المدينة

بمؤسسة :

إطار خاص بالأكاديمية	إطار خاص بلجنة الانتقاء
تاريخ التوصل بالطلب:	قبول الطلب
معدل البكالوريا المحصل عليه:	رفض الطلب
توقيع و خاتم المسؤول	توقيع رئيس اللجنة

**الوثيقة رقم 7 استمارة استطلاع الرأي
حول برنامج نافذة**

استطلاع الرأي حول برنامج نافذة

لإتجاح هذا الإستطلاع للرأي نشكركم على مشاركتكم بالإجابة على محتواه.
سرية المعلومات التي ستدلون بها في هذه الإستمارة مضمونة

معلومات عامة

رقم التأجير:

1- في إطار برنامج نافذة هل استفدتم من :

- الأنترنت
- الأنترنت و الحاسوب

2- هل اشركتم في برنامج نافذة:

- لفائدتكم شخصيا
- لفائدتكم شخصيا ثم أطفالكم
- لفائدة أطفالكم ثم أنتم

الإتصال و التواصل

3- كيف إطلعتم على برنامج نافذة؟ (اختيارات متعددة)

- الصحف
- التلفاز
- جهاز الراديو
- الموقع الإلكتروني للمؤسسة
- الموقع الإلكتروني لبرنامج نافذة
- صديق
- مناشر و كتيبات إعلامية
- الملصقات الإشهارية في مؤسستكم
- وسائل أخرى:

4- هل سبق لكم زيارة الموقع الإلكتروني لبرنامج نافذة؟

- نعم
- لا

إذا كانت الإجابة ب"نعم"، المرور للسؤال 6

إذا كانت الإجابة ب"لا" المرور للسؤال 5

5- ماهو السبب؟

- تجهلون وجود هذا الموقع
- ليس لديكم الوقت الكافي
- لا يهتمكم الأمر
- اسباب أخرى:

6- ماهي المواضيع (الزوايا) التي تثير اهتمامكم داخل الموقع الإلكتروني لبرنامج نافذة؟ (اختيارات متعددة)

- تقديم البرنامج
- مسطرة الإقتناء
- الإشتراك عبر شبكة الأنترنت
- أجهزة الحاسوب

7- هل هناك مواضيع (زوايا) أخرى ترغبون في تواجدها داخل الموقع الإلكتروني لبرنامج نافذة؟

.....

8- ما مدى رضاكم عن الموقع الإلكتروني لبرنامج نافذة؟

المرجو تقييم نسبة رضاكم بإعطاء نقطة من 0 إلى 10 : 10 /

تقييم الرضى حول شبكة الانترنت

9- ماهي نسبة رضاكم فيما يتعلق باشتراككم عبر شبكة الانترنت؟

غير مباليين	غير راضين بتاتا	غير راضين	راضون	راضون جدا	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	صبيب الانترنت
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	التنقل
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	خدمة ما بعد البيع
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	الثمن
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	إجراءات الإشتراك
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	مدة تفعيل الخدمة
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	مزودكم بشبكة الانترنت

..... الأسئلة 10، 11، 12، 13 : إذا كان المنخرط لم يستفد من شراء الحاسوب المدعم.....

10- لماذا لم تقتنوا جهاز الحاسوب في إطار برنامج نافذة حتى الآن؟ (اختيارات متعددة)

- تتوفرون على جهاز حاسوب
 تجدون إجراءات اقتنائه نوعا ما طويلة (التسجيل، الحصول على جهاز الحاسوب، إلى آخره.....)
 باهض الثمن
 عدم وجود بائع مرخص له بالبيع في إطار برنامج نافذة داخل مدينتكم
 لستم مهتمين
 اسباب أخرى:.....

11- هل تعتزمون اقتناء جهاز الحاسوب في إطار برنامج نافذة؟

نعم

لا

إذا كانت الإجابة ب "نعم" المرور إلى السؤال 12

إذا كانت الإجابة ب "لا" المرور إلى السؤال 15

12- ما هي المدة التي تعتزمون فيها الحصول على جهاز الحاسوب؟

أقل من شهر

شهرين

3 أشهر

4 أشهر

5 أشهر

6 أشهر

أكثر من 6 أشهر

13- ماهو الثمن الذي ترونه مناسباً للحصول على جهاز الحاسوب؟

أقل من 3000 درهم

ما بين 3000 درهم و 5000 درهم

ما بين 5000 درهم و 7000 درهم

ما بين 7000 درهم و 9000 درهم

أكثر من 9000 درهم

تقييم الرضى حول جهاز الحاسوب المقتنى

14- إلى أي حد أنتم راضون عن جهاز الحاسوب الذي اقتنيتم؟

غير مباليين	غير راضين بتاتا	غير راضين	راضون	راضون جدا	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	الخصائص التقنية للحاسوب
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	ثمن الحاسوب
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	خدمة ما بعد البيع
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	مدى قرب نقطة البيع
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	إجراءات الشراء
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	مدة التسليم
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	بائع الحاسوب

15- عند اقتناءكم لجهاز الحاسوب هل اقتنيتم أجهزة أخرى ؟

- لم أقتني أي جهاز آخر
 طابعة
Imprimante
 ماسح إلكتروني
Scanner
 كاميرا ويب
WebCam
 مفتاح USB
Clé USB
 أجهزة أخرى.....

طرق و مجالات الاستعمال

16- ماهو الدافع وراء استعمالكم لشبكة الأنترنت؟ (اختيارات متعددة)

- التكوين
 استعمال تقنيات المعلومات والاتصال، منتديات، الإطلاع على بريدكم الإلكتروني، ولوج شبكة الأنترنت
 التعلم و التحصيل
 ملء أوقات الفراغ، الترفيه
 التعارف
 تبادل الآراء و الإهتمامات
 التواصل عن بعد مع الأصدقاء و العائلة
 دوافع أخرى:.....

17- ماهي أهم الدوافع التي تشجعكم على استعمال جهاز الحاسوب؟ (اختيارات متعددة)

- الربط عبر الأنترنت
 القيام بمعالجة النصوص
 تحضير وتعزيز الحصص الدراسية
 استعمال بعض الموارد الإلكترونية(الأقراص المدمجة، وثائق إلكترونية،..)
 مشاهدة الأفلام و الإستماع للموسيقى
 دوافع أخرى:.....

18- هل تتوفرون على بريد إلكتروني؟

- نعم
 لا
بريدكم الإلكتروني:.....

أسئلة عامة

19- بناء على تجربتكم الشخصية مع برنامج نافذة، هل تنصحون به صديقا (منخرط)؟

- نعم
 لا

20- ماهو تقييمكم العام لبرنامج نافذة؟

لتقييم البرنامج المرجو إعطاء نقطة من 0 إلى 10 : 10 /.....

**الوثيقة رقم 8 استمارة استطلاع الرأي
حول الرضى عن الخدمات**

في إطار أنشطتها المتعددة و حرصا منها على إدراج آراء المنخرطين في سياستها التدييرية للخدمات الإجتماعية، تقوم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين باستطلاع للرأي لدى كافة المنخرطين، وذلك بهدف الوقوف على وضعيتهم السكنية و العراقيل التي تحول دون امتلاكهم لسكنهم الشخصي.

إلتجاح هذا الإستطلاع للرأي نشكركم على مشاركتكم بالإجابة على محتواه.

سرية المعلومات التي ستدلون بها في هذه الإستمارة مضمونة

إستطلاع للرأي استمارة

التعريف

الاسم الشخصي والعائلي:

رقم التأجير:

بطاقة التعريف الوطنية:

المدينة:

المجال السكني: حضري شبه حضري قروي

رقم الهاتف المحمول:

السكن

1- ماهي وضعيتكم السكنية؟

- أنتم مالكون لسكن
- تقطنون سكنا بملكية مشتركة
- تقطنون بسكن في ملكية زوجكم (زوجتكم)
- أنتم وزوجكم غير مالكين لسكن

2- ما هي نوعية سكنكم ؟

- سكن شخصي
- سكن مكثري
- سكن وظيفي
- سكن عائلي
- سكن غير لائق

3- إذا كنتم غير مالكين لسكن هل تودون اقتناءه؟

- نعم
- لا

في حالة الإجابة ب" نعم" المرجو المرور إلى الأسئلة الموالية

4- هل باشرت إجراءات البحث عن السكن؟

- نعم
- لا

5- ما هي الطريقة التي تفضلونها لاقتناء السكن؟

- اقتناء سكن جاهز؟
- بناء سكنكم؟

6- ما هي الميزانية التي تعزمون تخصيصها لبرنامجكم السكني؟

- أقل من 200 000 درهم
- 250 000 درهم
- 300 000 درهم
- 350 000 درهم
- 400 000 درهم
- 450 000 درهم
- 500 000 درهم
- أكثر من 500 000 درهم

7- كيف تعزمون تمويل سكنكم؟

- بواسطة قرض للسكن فوكاليف؟

□ بواسطة تمويلكم الشخصي ؟
□ عن طريق تمويل شخصي و قرض للسكن فوكاليف؟ (%... : نسبة التمويل الشخصي / %... : نسبة التمويل بالقرض " نسب تقريبية ")

8- ما هي العوائق التي تواجهونها في حصولكم على سكن شخصي؟

- قلة العرض بخصوص السكن الجاهز
□ قلة العرض بخصوص القطع الأرضية
□ الثمن المرتفع للسكن
□ مشكل الرسم العقاري
□ مشكل التمويل
□ آخر:.....

9- إذا كان أهم عائق هو التمويل، فما هو السبب؟

- التسييق
□ قرض السكن غير كاف
□ ارتفاع نسبة المديونية لديكم
□ آخر:.....

أسئلة عامة

10- رتب الخدمات التالية حسب الأولوية بالنسبة لكم ؟ (المرجو إعطاء رقم من 1 إلى 9 لكل خدمة)

الترتيب حسب الأسبقية	الخدمة
	السكن
	الصحة
	النقل عبر القطار
	تمويل الدراسات العليا لأبنائكم
	الأسفار والسياحة
	النوادي
	الأنشطة الثقافية
	التكوين
	التعليم الأولي
	آخر.....

11- هل أنتم على إطلاع بخدمات المؤسسة الآتية؟ في حالة الإجابة بنعم، ما هو تقييمكم لمرادودية هذه الخدمات؟
بالنسبة لأهمية مرادودية الخدمات المرجو إعطاء رقم من 0 إلى 3 (0 : ليس للخدمة أي مرادودية <<< 3 : للخدمة مرادودية هامة جدا)

نسبة المرادودية (من 0 إلى 3)	هل أنتم على إطلاع بالخدمة؟	الخدمة
	نعم □ لا □	قروض السكن " فوغاليف"
	نعم □ لا □	التغطية الصحية التكميلية
	نعم □ لا □	النقل الصحي
	نعم □ لا □	النقل المدعم عبر القطار
	نعم □ لا □	منح " الاستحقاق"
	نعم □ لا □	المساعدة على الحج
	نعم □ لا □	سفر تعليم
	نعم □ لا □	برنامج نافذة (دعم اقتناء الحواسيب والإنترنت)
	نعم □ لا □	اتفاقية القروض الاستهلاكية مع الأبنك
	نعم □ لا □	مراكز الاصطيف
	نعم □ لا □	التعليم الأولي

ملاحظات واقتراحات : (لتحسين الخدمات الحالية أو إحداث خدمات جديدة)

مرحبا

من أجل الاستجابة بشكل أفضل لتطلعاتكم وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها لكم المؤسسة، نشكركم على تفضلكم بالإجابة على محتوى هذا الاستبيان.

سرية المعلومات التي ستدلون بها في هذه الإستمارة مضمونة

التاريخ:

معلومات عامة:

رقم التأجير:.....

الفئة العمرية: أقل من 30 سنة 30-50 سنة 50-60 سنة أكثر من 60 سنة

الجنس: ذكر أنثى

الحالة العائلية: متزوج (ة) عازب (ة) مطلق (ة) أرمل (ة)

الأطفال المعالين: لا أحد واحد اثنان ثلاثة أكثر من ثلاثة

المهنة: مدرس باحث موظف إداري موظف تقني متقاعد

مكان الإقامة:.....

مجال الإقامة: حضري قروي

العلم بالمؤسسة وخدماتها:

1- كيف تقيمون معرفتكم للمؤسسة وخدماتها؟

كافية جدا كافية غير كافية غير كافية بتاتا

2- في رأيكم ، ما هو دور المؤسسة؟ (3 اختيارات ممكنة فقط)

توفير الخدمات الاجتماعية التي يحتاجها المنخرطون

مرافقة و دعم إصلاح التعليم

وضع سياسة جديدة للموارد البشرية في قطاع التعليم

مساعدة المنخرطين الأكثر احتياجا على تحسين ظروفهم المعيشية

مساعدة المنخرطين وأسرهم على تحسين دخلهم

المساعدة على الرفع من قيمة و تعزيز مهنة التدريس

ضمان حماية و تدبير المصالح المشتركة للمنخرطين

آخر (حدد):.....

لا أدري

3- هل تعرفون الموقع الإلكتروني للمؤسسة؟

نعم لا

4- إذا كانت الإجابة بنعم، هل تعرفون فضاء المنخرط؟

نعم لا

5- ما هي خدمات المؤسسة التي تعرفونها؟ (عدة اختيارات ممكنة)

- برنامج المساعدة على السكن مراكز التخييم
- التغطية الصحية التكميلية سفر التعليم
- النقل الصحي قروض الاستهلاك
- دعم النقل عبر القطار الأسعار التفضيلية مع مجموعة من الفنادق
- منحة الاستحقاق للدراسات العليا آخر (حدد):
- دعم الحج

الرضا العام؟

6- في رأيكم، صورة المؤسسة:

جيدة جدا جيدة سيئة سيئة جدا

7- في رأيكم، وجود المؤسسة:

ضروري مفيد مفيد شيئا ما لا ضرورة له

8- بصفة عامة هل انتم راضون عن جودة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة؟

راضون جدا راضون غير راضين غير راضين على الإطلاق

9- كيف ترون تطور المؤسسة خلال السنوات الأخيرة؟

مرضي جدا مرضي مرضي شيئا ما غير مرضي

الرضا حسب الخدمة؟

10 - ما هي الخدمات التي سبق لكم الاستفادة منها؟ 11- هل أنتم راضون عنها؟

سبق لكم الاستفادة منها	راضون جدا	راضون	راضون شيئا ما	غير راضين
برنامج المساعدة على السكن	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
التغطية الصحية التكميلية	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
النقل الصحي	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
دعم النقل عبر القطار	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
منحة الاستحقاق للدراسات العليا	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
دعم الحج	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
مراكز التخييم	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
سفر التعليم	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
قروض الاستهلاك	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
الأسعار التفضيلية مع الفنادق	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
آخر (حدد):	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

11- في رأيكم ما هي الخدمات التي يجب أن تركز المؤسسة جهودها عليها؟
(المرجو اختيار 3 أهم الخدمات بالنسبة لكم مع الترتيب)

- قروض الاستهلاك مراكز التخييم
- الأسعار التفضيلية مع مجموعة من الفنادق سفر التعليم

□ آخر (حدد):.....

□ برنامج المساعدة على السكن

□ التغطية الصحية التكميلية

□ النقل الصحي

□ دعم النقل عبر القطار

□ منحة الاستحقاق للدراسات العليا

□ دعم الحج

الرضا العام؟

12- في العادة كيف تدخلون في اتصال مع المؤسسة؟

13- هل أنتم راضون على هذه الطرق؟

غير راضين	راضون شيئاً ما	راضون	راضون جداً	طريقة الاتصال المستعملة	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	أتوجه إلى مقر المؤسسة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	أتوجه إلى مقر الخلية الجهوية للمؤسسة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	أتصل عبر الهاتف
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	أرسل رسالة بريدية
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	أرسل رسالة عبر الفاكس
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	أرسل رسالة الكترونية
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	أرسل رسالة قصيرة عبر الهاتف
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	أملء استمارة اتصال على الموقع الالكتروني للمؤسسة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	أنا مسجل في فضاء المنخرط

14- ما هي طرق الاتصال التي تفضلونها؟ (المرجو اختيار 3 أهم الطرق في نضركم مع الترتيب)

- إرسال رسالة الكترونية
- إرسال رسالة قصيرة عبر الهاتف
- إرسال رسالة عبر الفاكس
- ملء استمارة اتصال على الموقع الالكتروني للمؤسسة
- التوجه إلى مقر المؤسسة
- التوجه إلى مقر الخلية الجهوية للمؤسسة
- الاتصال عبر الهاتف
- إرسال رسالة بريدية 15- هل تستشيرون (تزورون) الموقع الالكتروني للمؤسسة؟
- بانتظام بعض المرات نادراً أبداً
- 16- هل أنتم مسجلون في فضاء المنخرط؟
- نعم لا

نشر المعلومات

- واضحة: نعم لا
- كافية: نعم لا
- كاملة: نعم لا
- موالية: نعم لا
- منتظمة: نعم لا

الاستقبال

18- هل سبق لكم زيارة مقر المؤسسة بالرباط أو خلية جهوية من خلاياها؟

- نعم (إذا كانت الإجابة بنعم، المرجو التحديد: مقر المؤسسة خلية جهوية)
- لا

غير راضين	راضون شيئا ما	راضون	راضون جدا	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	جودة الاستقبال
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	وقت الانتظار
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	التوجيه نحو المصالح أو الأشخاص المختصين
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	جودة الاستماع
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	الود و الاحترام
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	جودة المعلومات المقدمة

معالجة الملفات و الشكايات

20- هل أنتم راضون على طريقة معالجة ملفاتكم من طرف المؤسسة؟

غير راضين	راضون شيئا ما	راضون	راضون جدا	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	جودة معالجة الملفات
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	جودة الإجابات المقدمة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	الوقت الإجمالي لتقديم الإجابة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	جودة المطبوعات و الاستثمارات المطلوب ملؤها
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	استقبال و جودة استماع شركاء المؤسسة للمنخرطين (الأبنك، شركات التأمين، ...)

اقتراحات لتحسين عمل و خدمات المؤسسة

21- هل لديكم اقتراحات بخصوص:

تحسين الخدمات الحالية:

.....
.....

تطوير خدمات جديدة:

.....
.....

تحسين طريقة عمل الخلايا الجهوية:

.....
.....

وسائل الاتصال:

.....
.....

جودة المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة:

.....
.....

تحسين طريقة معالجة الملفات:

.....
.....

آخر: (حدد)

.....
.....

**الوثيقة رقم 9 تتعلق
بتحقيق ميداني حول احتياجات المنخرطين**

Principales conclusions

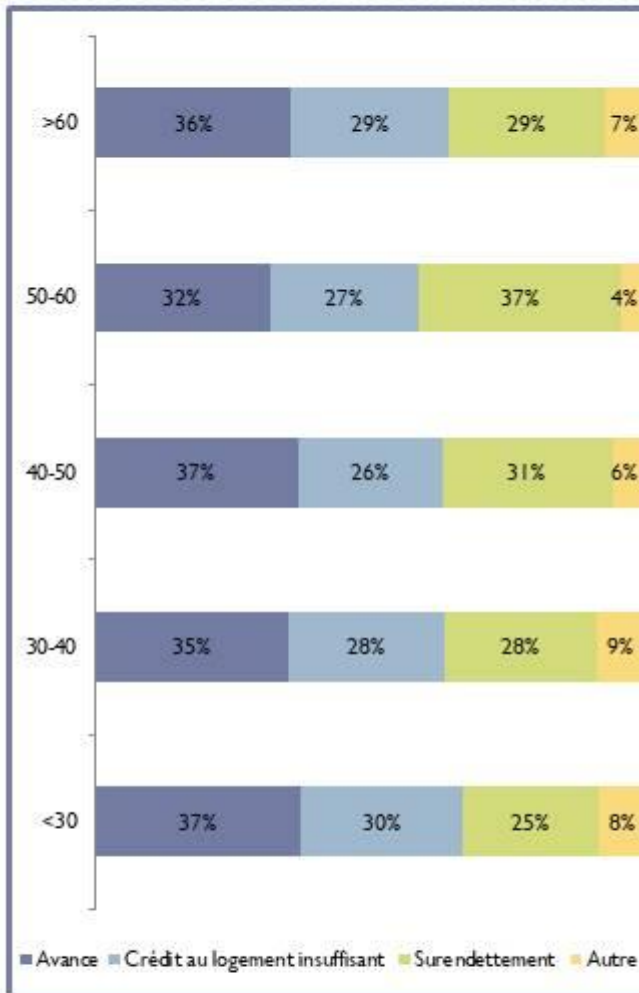
- ▶ 120 000, c'est le nombre de ménages non propriétaires de logement, et qui doivent être prioritairement ciblés par le PAL à l'horizon 2020, par principe de solidarité.
- ▶ La demande potentielle à servir à court et moyen terme, (horizon 2015) est d'environ 74 000 adhérents.
- ▶ L'avance, suivie du surendettement, constituent les obstacles majeurs d'accès à la propriété de logement. Les adhérents ont ainsi besoins de mécanismes qui puissent atténuer l'intensité de ces contraintes.
- ▶ Des actions particulières doivent être destinées à la classe minoritaire des adhérents aux échelles ≤ 8 .



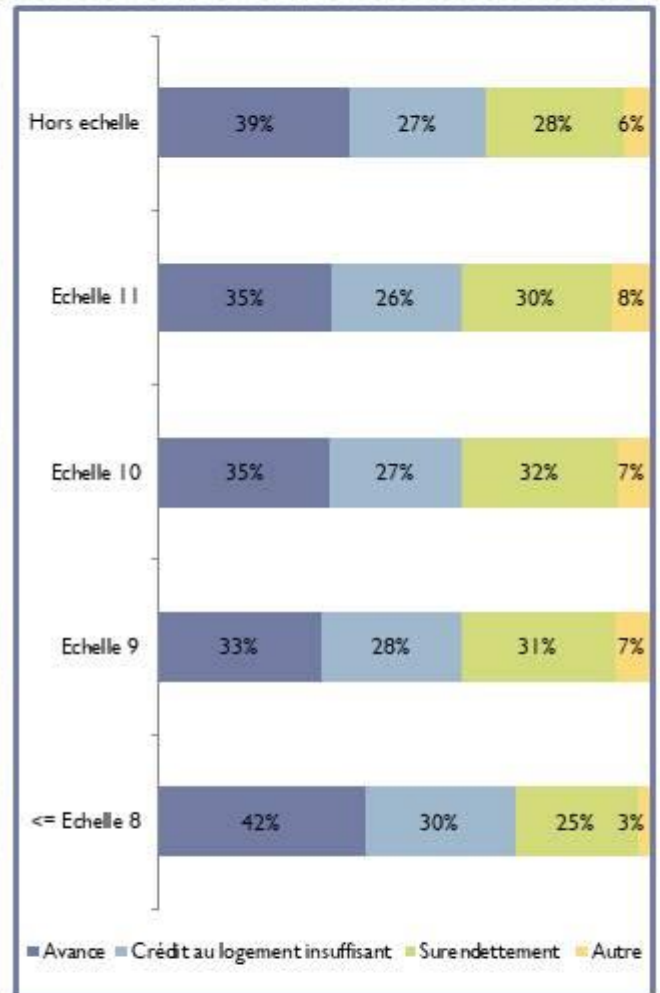
Logement

Conclusions

Contraintes liées au financement



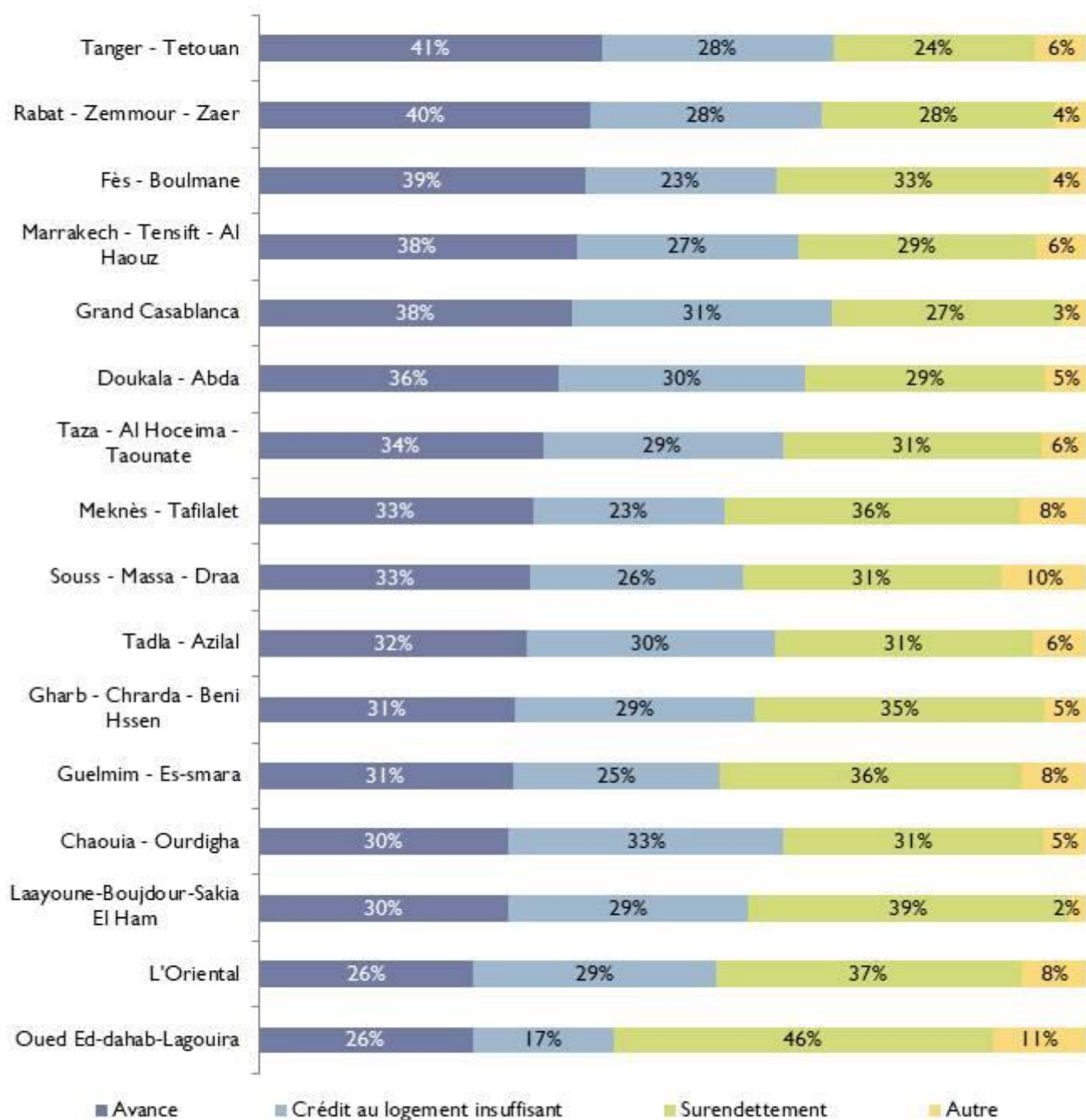
Ages



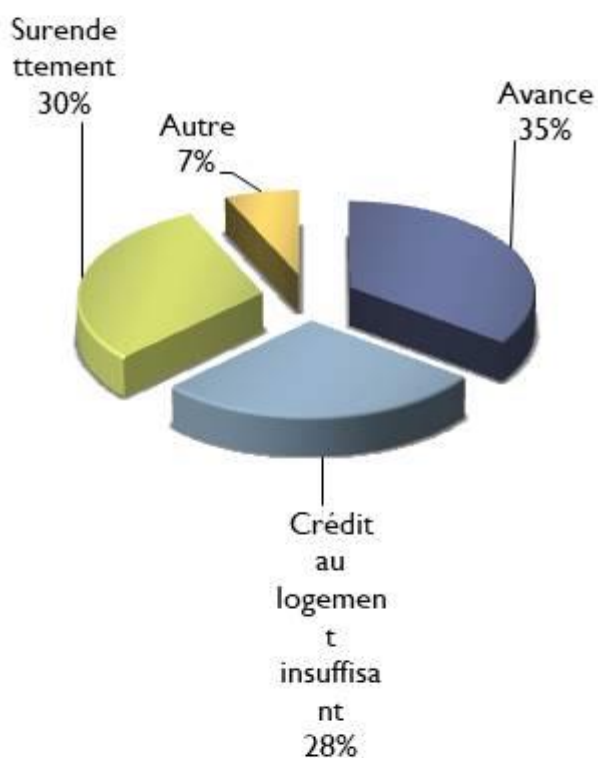
Echelles

Le surendettement touche toutes les catégories d'âges et d'échelles.

Contraintes liées au financement



Contraintes liées au financement

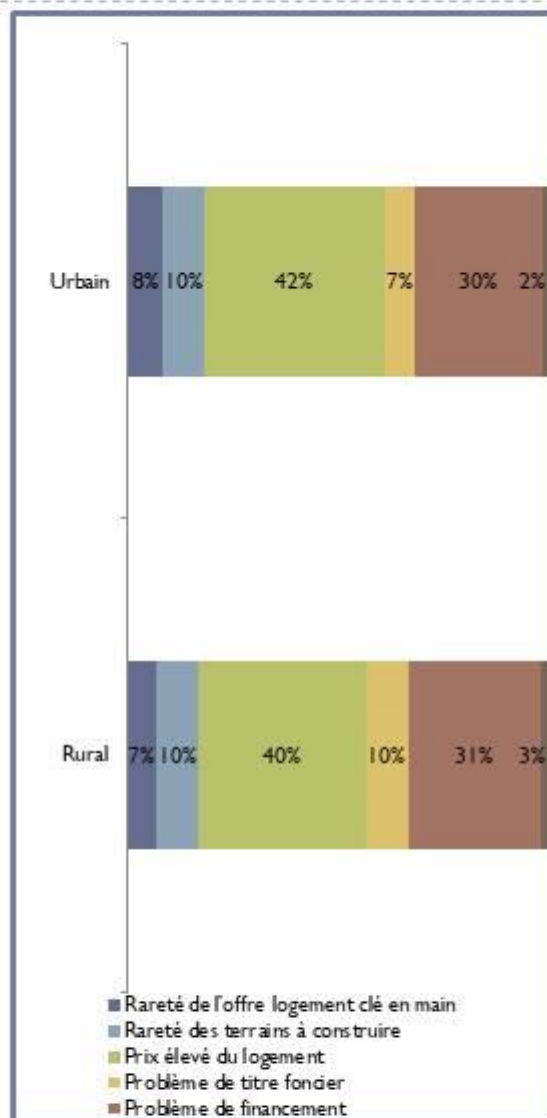
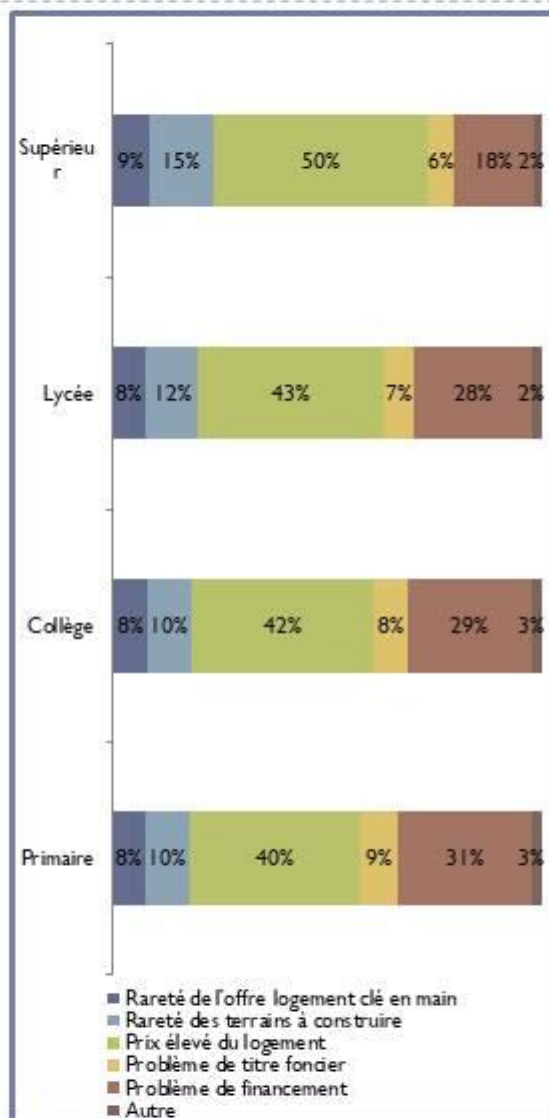


- ▶ Le 1^{er} obstacle à l'accès à l'habitat est incontestablement le problème de l'avance que doit assurer le futur acquéreur pour réserver son logement.
- ▶ **30% des adhérents non propriétaires souffrent de surendettement**, ce qui les empêche de bénéficier de crédits à l'habitat.

Logement

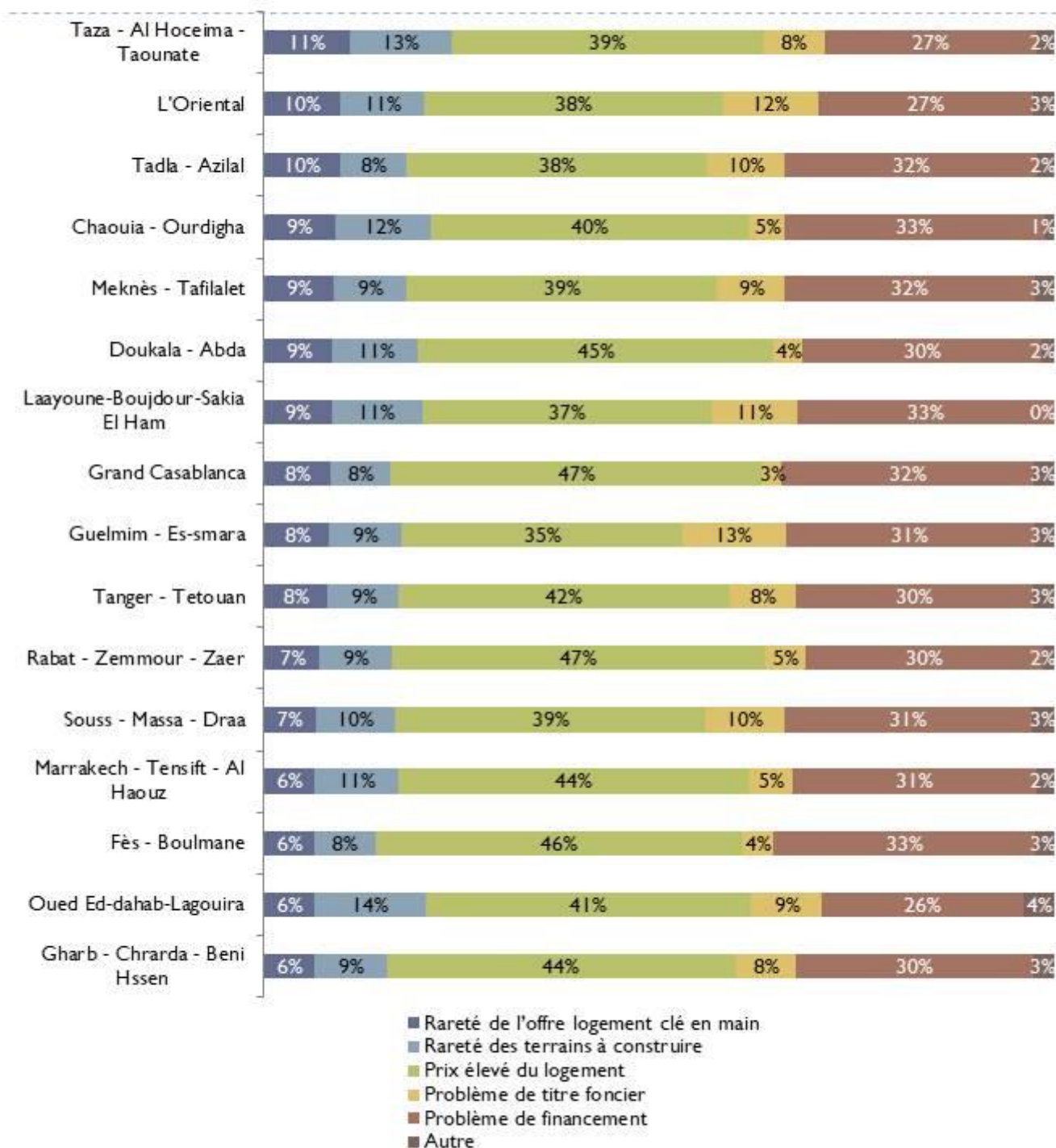
Obstacles liés au financement

Obstacles d'accès au logement par cycles et par zones



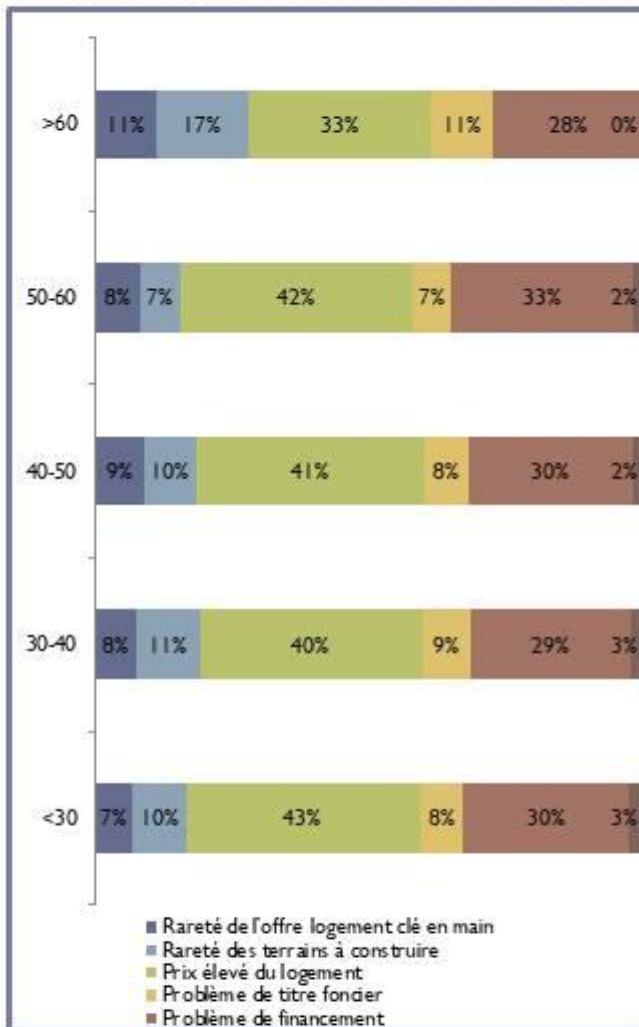
Prédominance des mêmes facteurs: financement et prix élevés.

Obstacles d'accès au logement par régions

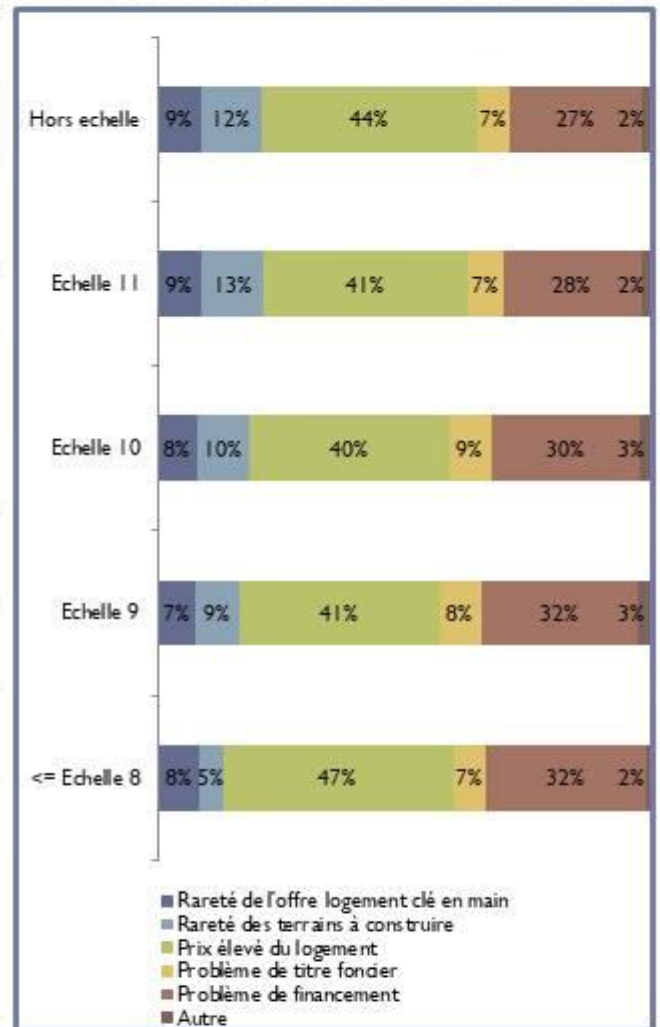


Le problème des titres fonciers est plus présent dans le sud, l'oriental et tadla azilal.

Obstacles d'accès au logement par âge et par échelles



Âges



Echelles

Obstacles d'accès au logement

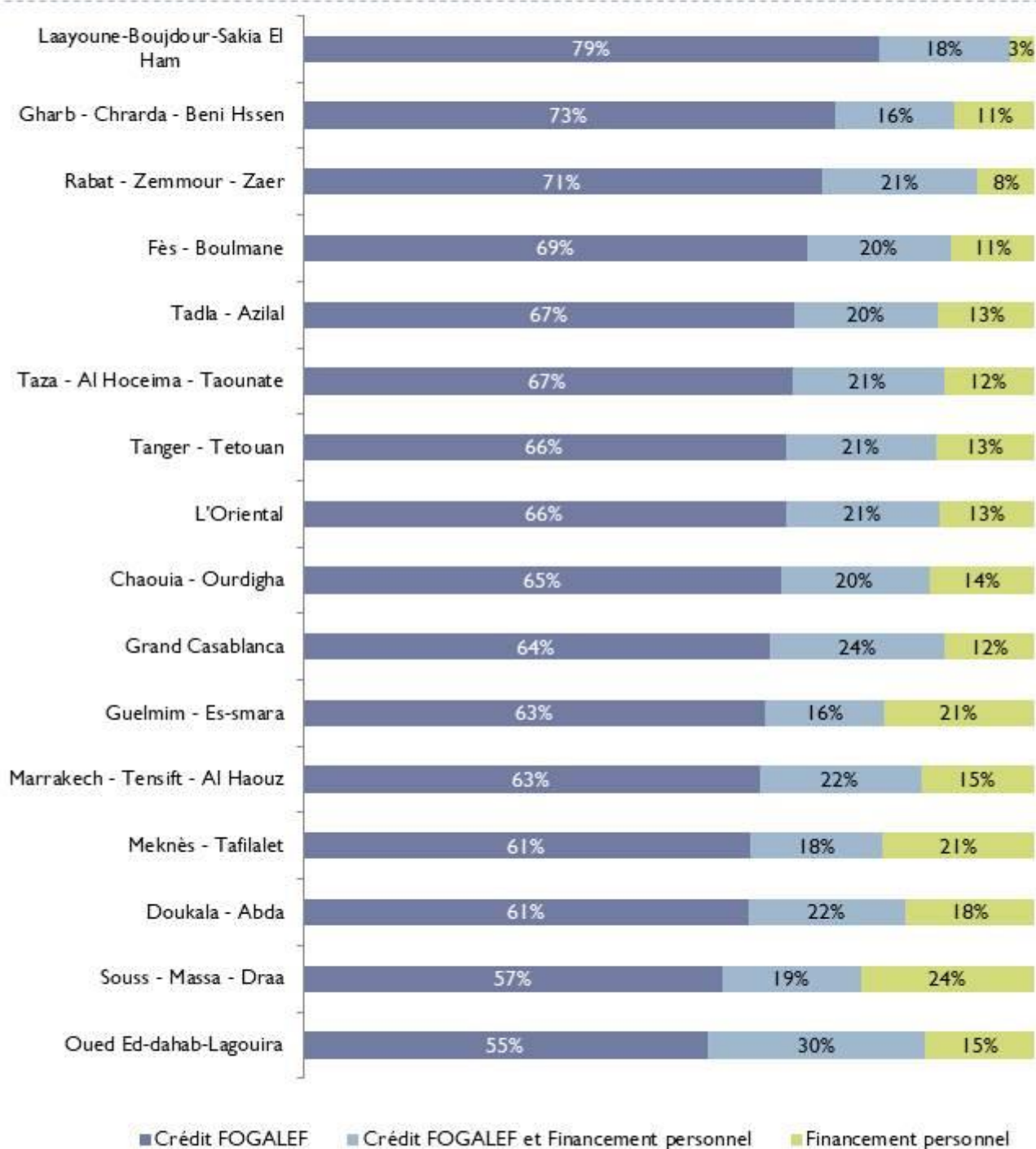


- ▶ L'écart entre les moyens de financement et les prix de l'immobilier constitue le principal handicap contre l'accès à la propriété de logement.
- ▶ Un autre obstacle, le problème des titres fonciers, concerne 8% des adhérents non propriétaires, soit une population d'environ 10 000.

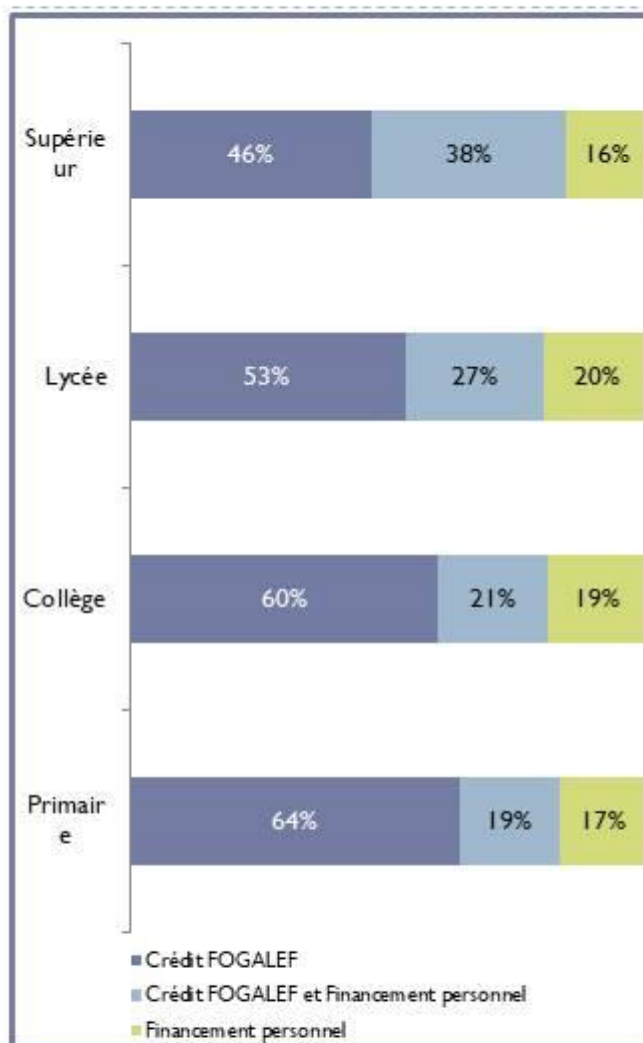
Logement

Difficultés rencontrées

Modes de financement



Modes de financement

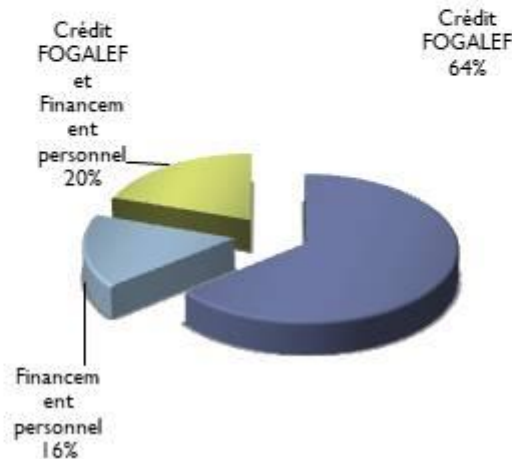


► La demande de crédit est plus importante au niveau des adhérents du primaire et du supérieur.

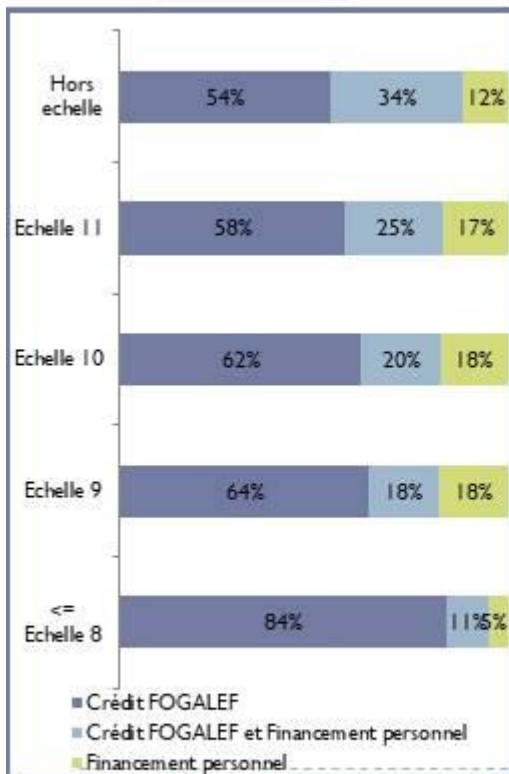
► 86% des adhérents non propriétaires des zones urbaines envisagent de recourir au crédit habitat contre 79% des enseignants du rural.

Modes de financement

- ▶ 84% des adhérents non propriétaires pensent recourir au crédit habitat pour le financement de leur logement.



Echelles



Âges

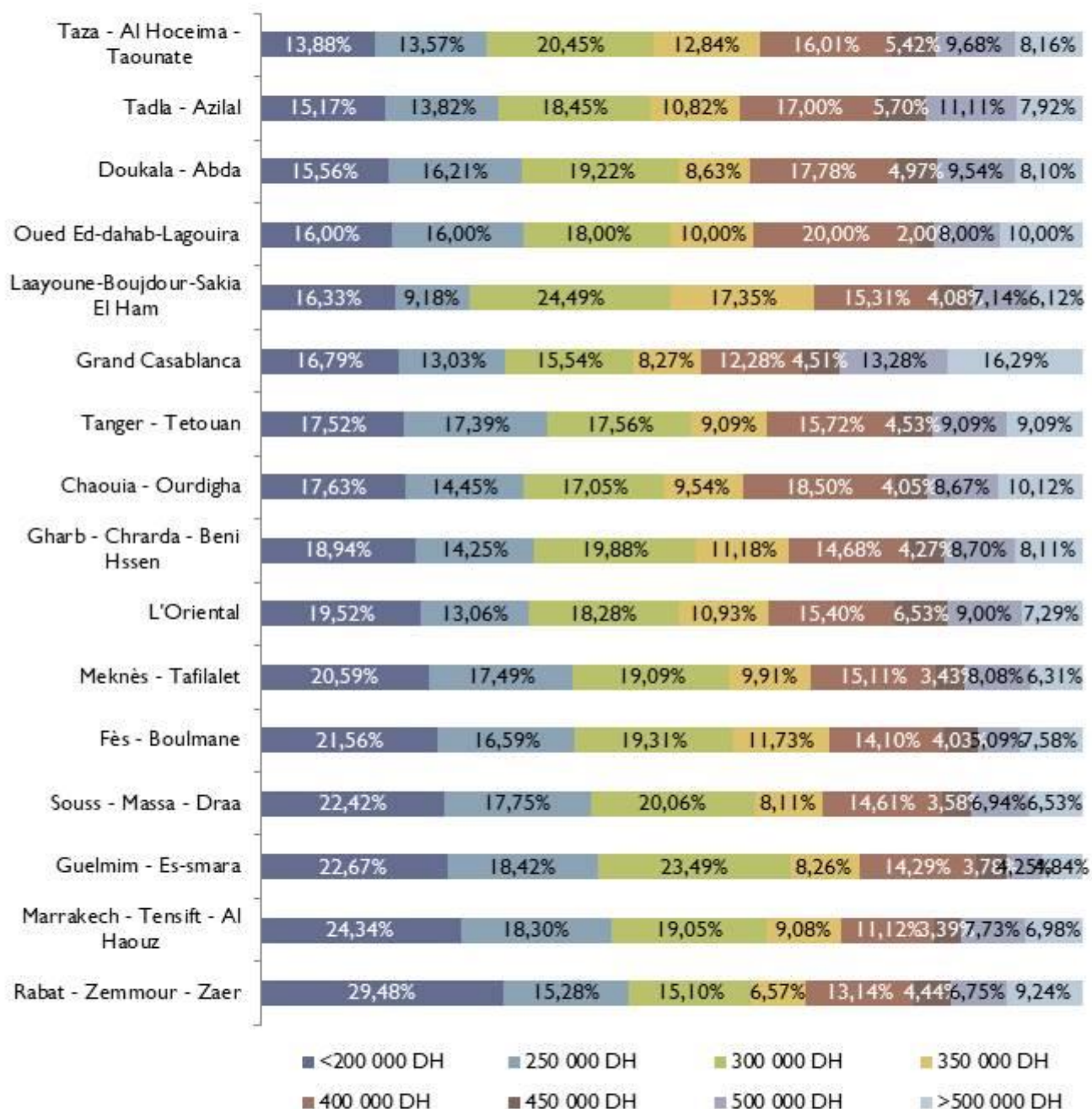


- ▶ Le « non recours » au crédit est une option qui prend plus d'ampleur chez les jeunes;
- ▶ La fréquence de recours au crédit est plus importante chez les adhérents à faible revenu; et chez les plus âgés.

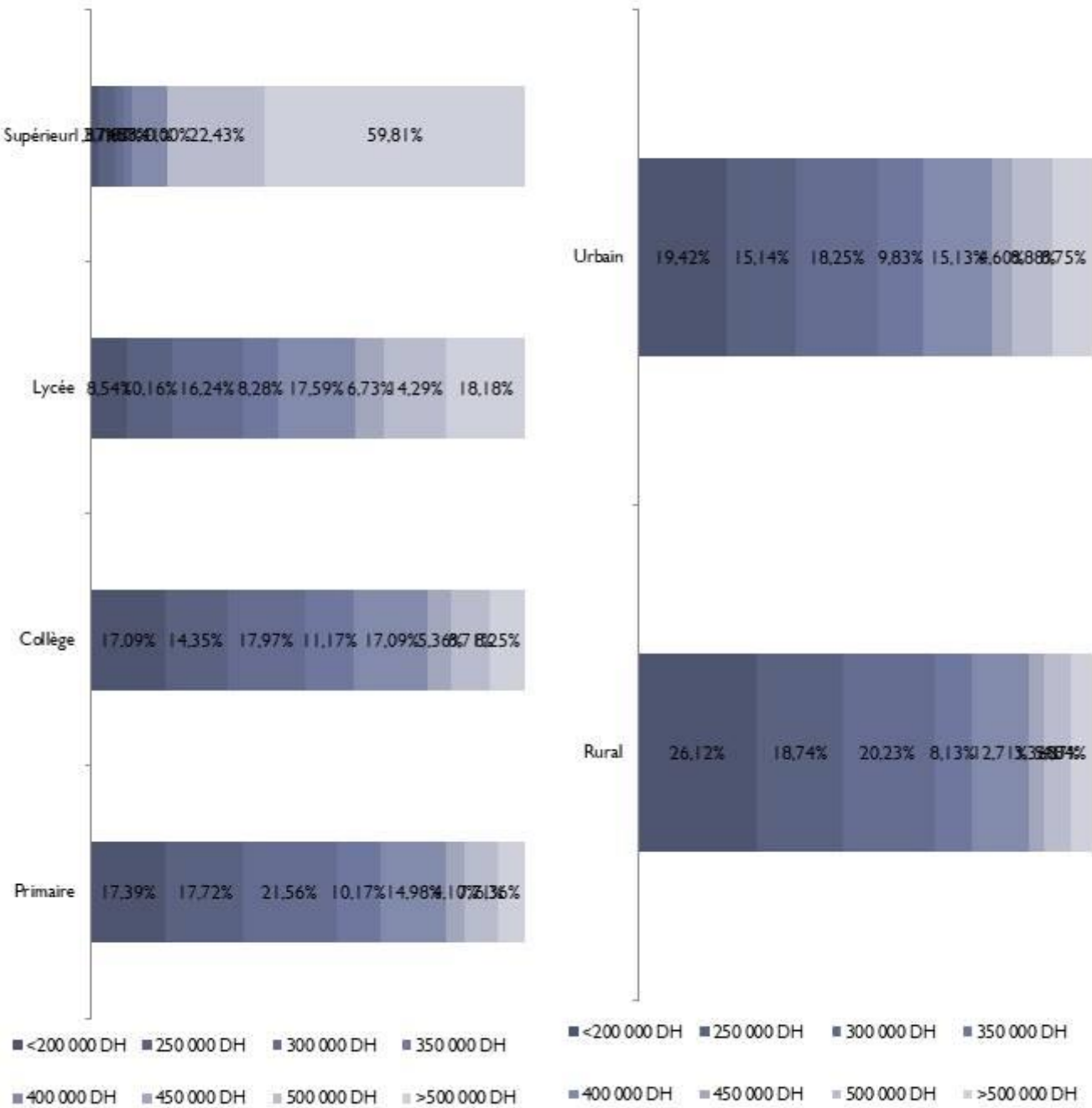
Logement

Modes de financement

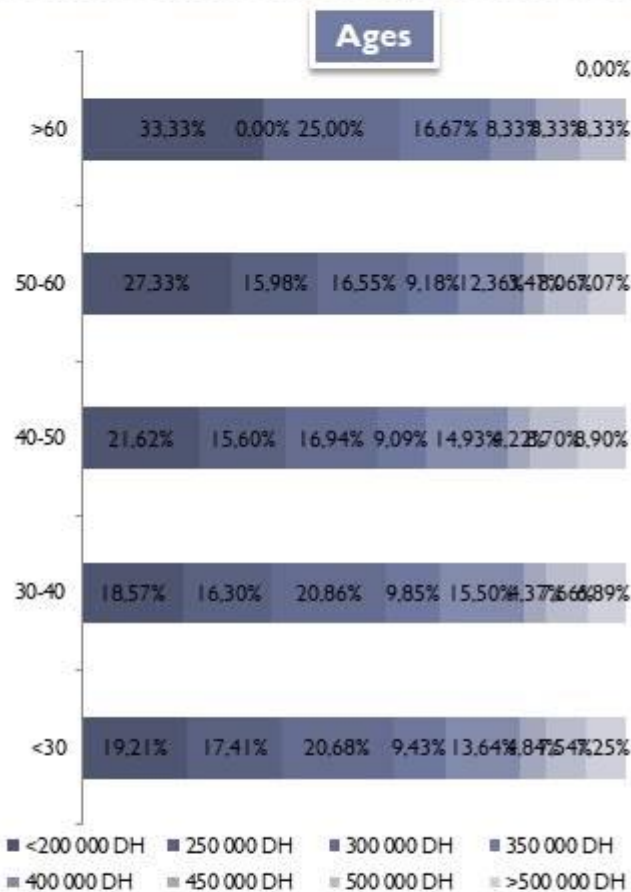
Budget ciblé par région



Budget ciblé par cycle d'enseignement et par zone

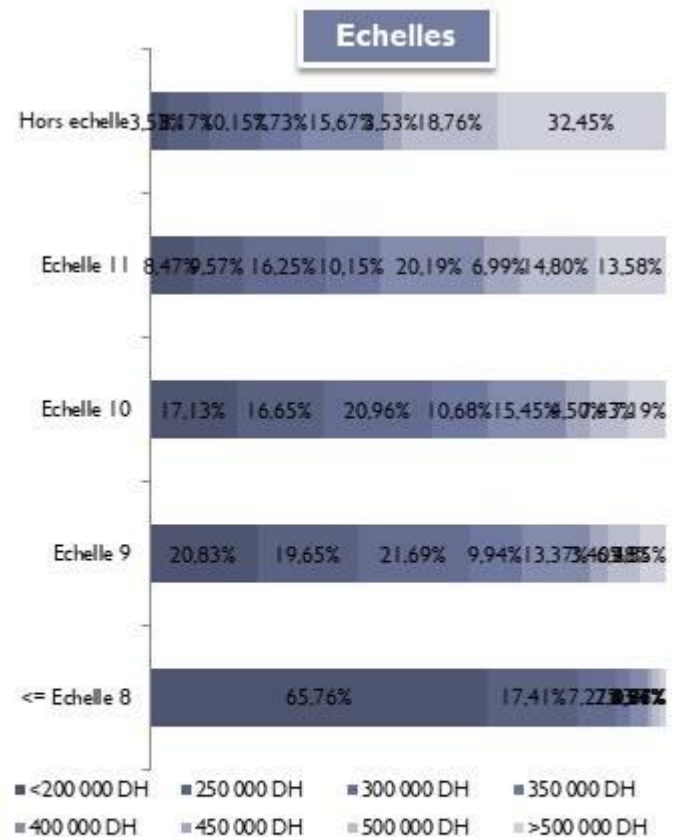


Budget ciblé par âge et par échelles

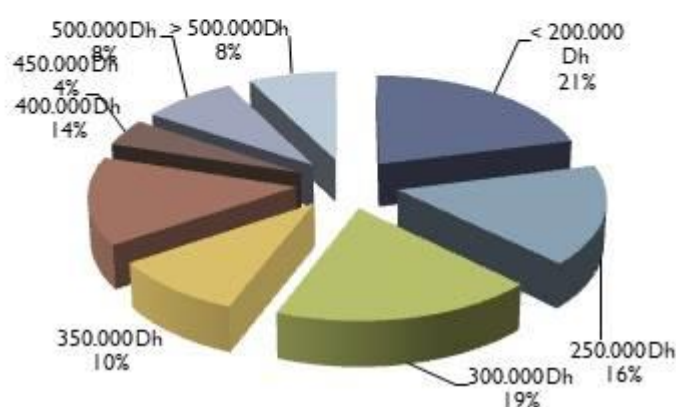


- ▶ Les adhérents proches de la retraite s'orientent plus que le reste des adhérents vers des logements d'une valeur inférieure à 200 000 Dhs..

- ▶ Une cible à retenir: les adhérents aux échelles ≤ 8 , dont 66% recherchent des logements dont la valeur ne dépasse pas 200 000 Dhs.
- ▶ La crise touche tous les niveaux de revenu: seulement 13% des adhérents non propriétaires ciblent des logements de plus de 500 000 Dh.



Budget ciblé



- ▶ 56% des adhérents non propriétaires ciblent des logements de moins de 300 000 Dhs
- ▶ 20% d'entre eux prévoient des budgets dépassant 400 000 Dhs.
- ▶ Des logement à plus de 500 000 Dhs ne concernent que 8% des ménages non propriétaires.

- ▶ Pour 92% de la population non propriétaire:
 - ▶ le budget moyen est de 288 000 Dhs.
 - ▶ La valeur global des logement ciblés est de 32 milliards de Dhs

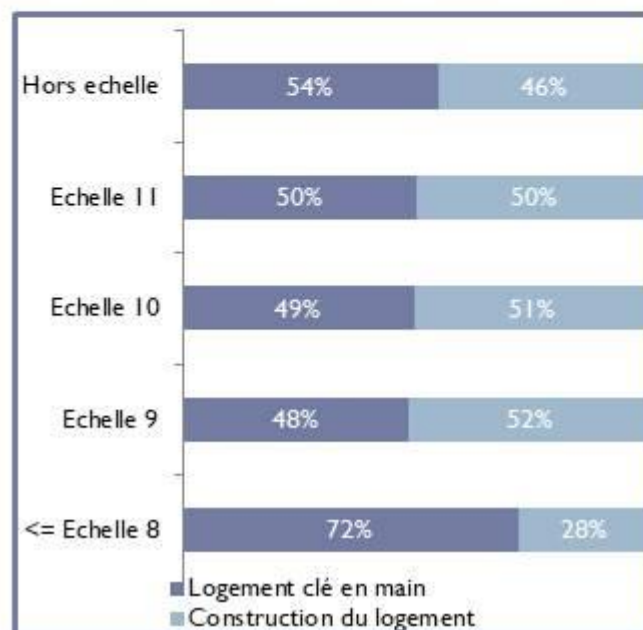
Budget cible	%	% cumulé
≤200000	21%	21%
250 000	16%	37%
300 000	19%	56%
350 000	10%	66%
400 000	14%	80%
450 000	4%	84%
500 000	8%	92%
> 500 000	8%	100%

Logement

Budget cible

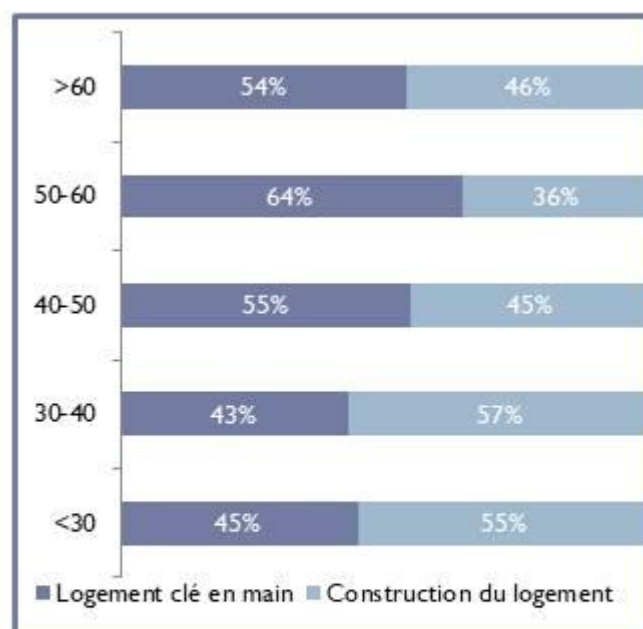
Type d'acquisition ciblé

Par échelles



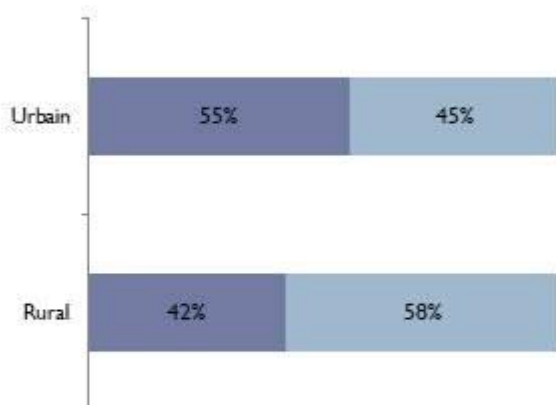
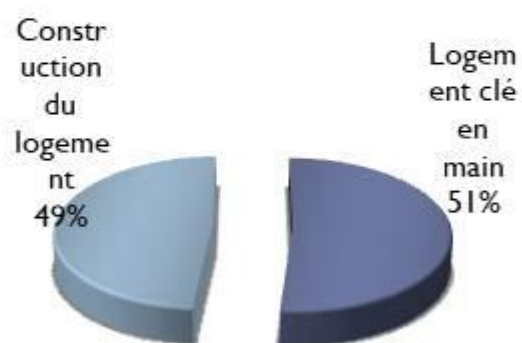
Par âge

- ▶ Les jeunes adhérents ont tendance à préférer la construction de leur logement.

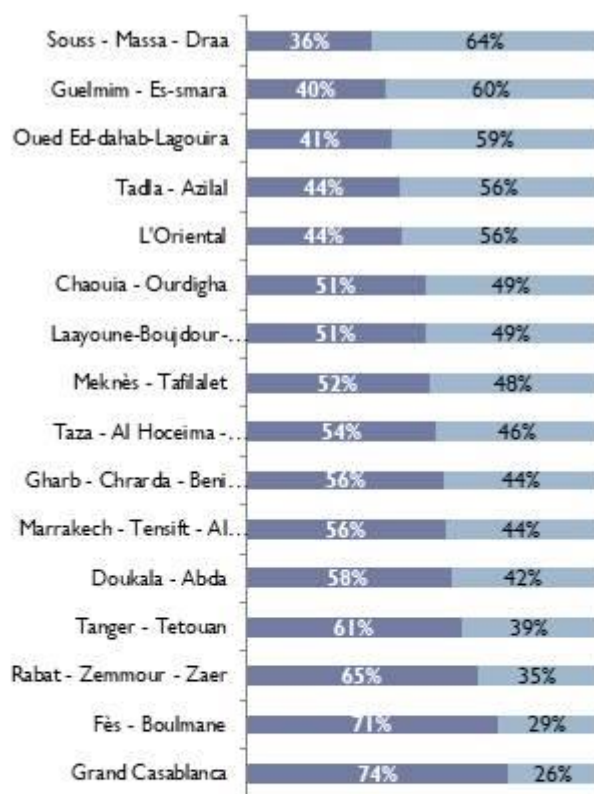


Type d'acquisition ciblé

- ▶ Globalement, le choix des adhérents est partagé à parts égales entre la construction et l'achat du logement.
- ▶ Toutefois, ces proportions varient selon les régions et les zones
 - ▶ Ainsi, le choix est orienté vers la construction dans les régions du sud, de tadla azilal et de l'oriental, ainsi que dans le milieu rural.
 - ▶ Pour le reste des régions, et dans le milieu urbain, la tendance s'inverse en faveur de l'achat de logement clé en main, surtout dans les régions les plus urbanisées telles que casablanca, rabat et fès;



■ Logement clé en main ■ Construction du logement



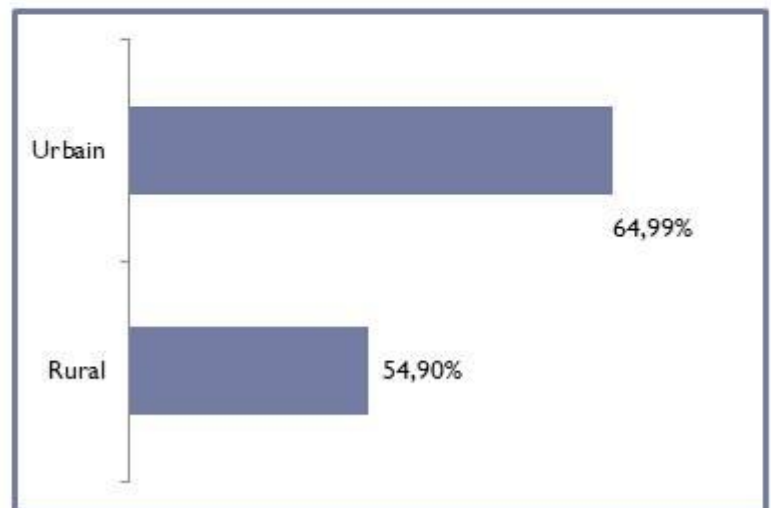
■ Logement clé en main ■ Construction du logement

Logement

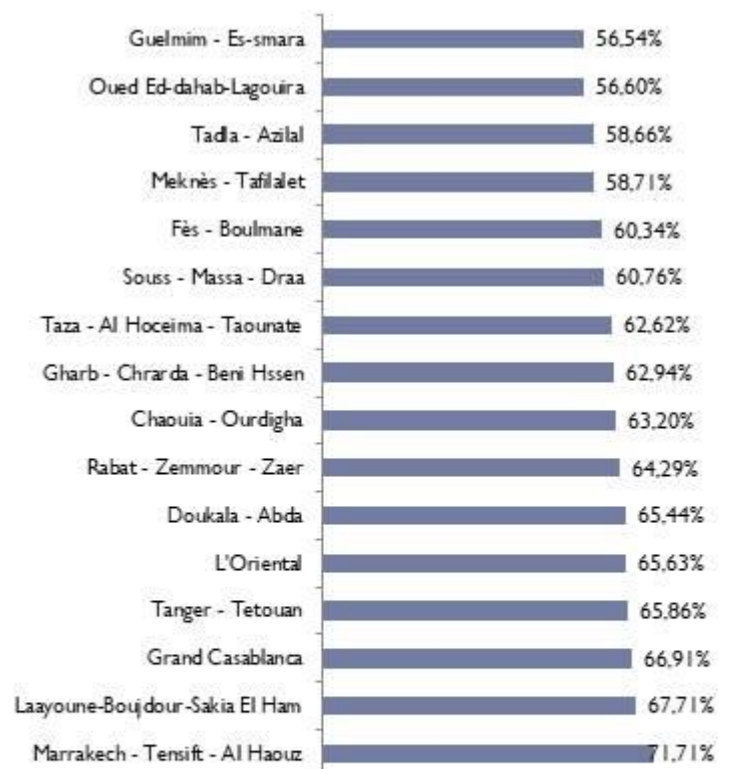
Mode d'accès ciblé
(achat ou construction)

Recherche de logement

Par milieu

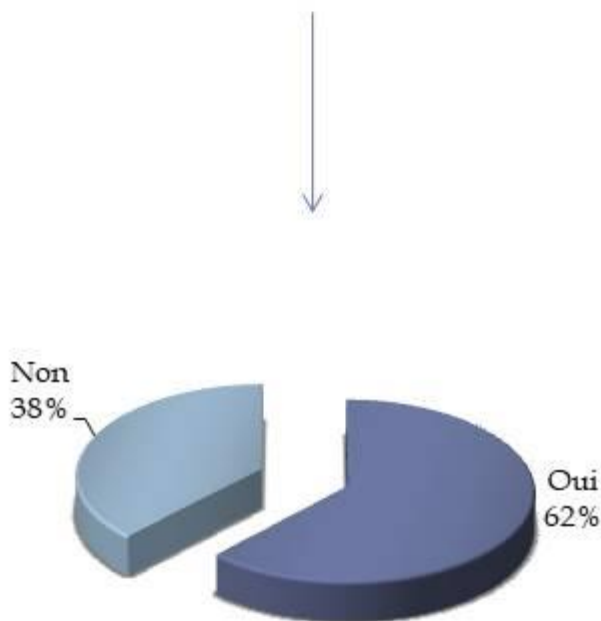


Par région



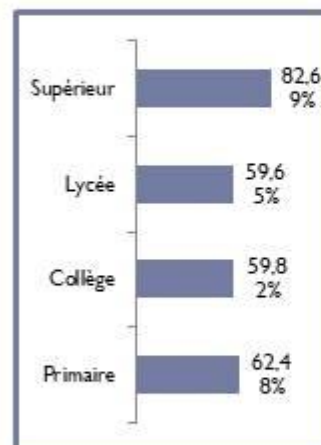
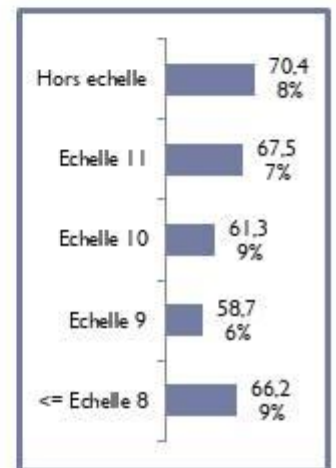
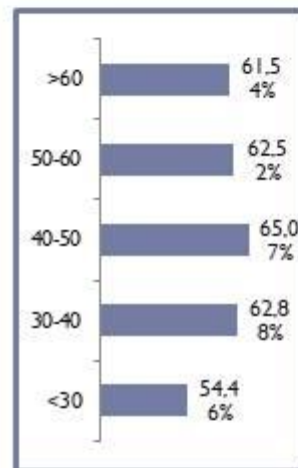
Recherche de logement

- ▶ Réponse à la question: Etes vous en phase de recherche d'un logement?



- ▶ Résultat assez surprenant: seulement 62% des non propriétaires sont en phase de recherche d'un logement.

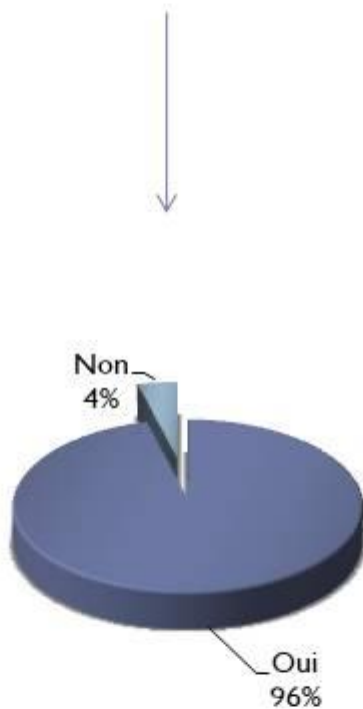
- ▶ **Au moment de l'enquête, le nombre d'adhérents non propriétaires en cours de recherche de logement peut être estimé à 74 000.**



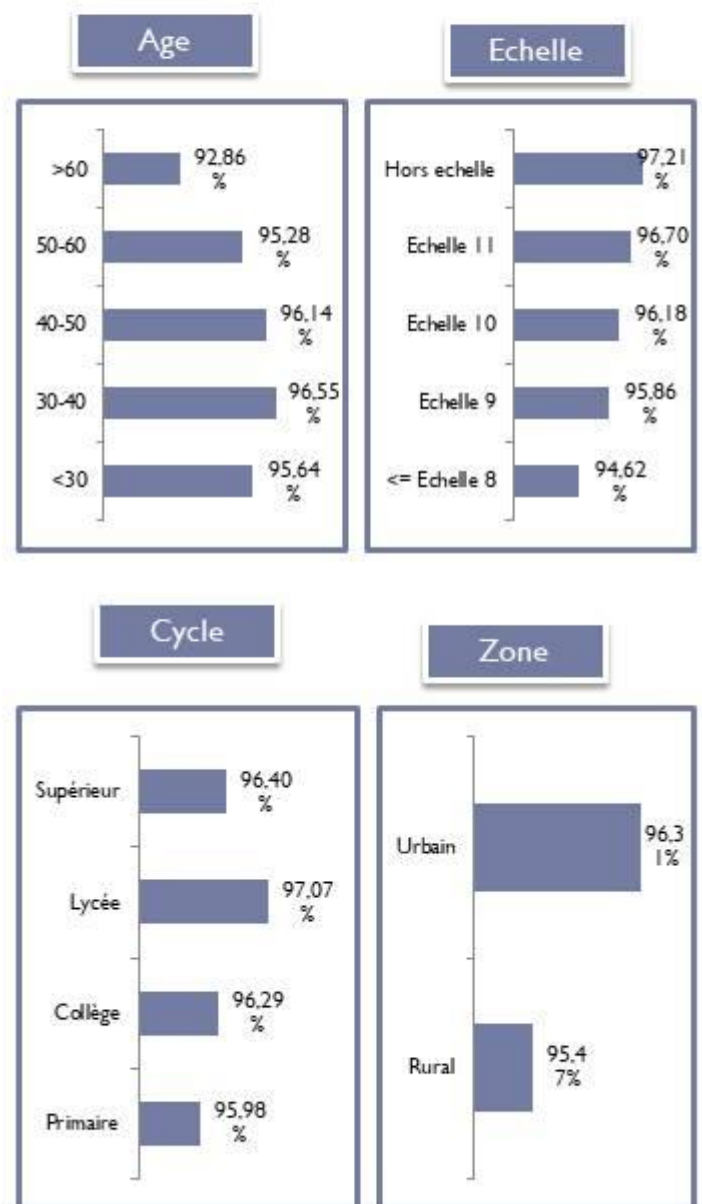
- ▶ Les démarches de recherche de logement sont surtout entamées par les adhérents les plus aisés financièrement et, paradoxalement, par les adhérents aux petites échelles. **Ce sont ainsi les classes moyennes qui sont les plus « découragées » par rapport à l'acquisition de logement** (peut être par manque d'offre ciblant cette classe).

Intention d'acquisition de logement

Réponse à la question:
prévoyez vous d'acquérir un
logement?



► La quasi majorité des ménages non propriétaires souhaitent accéder à la propriété de leur logement.



Logement

La demande

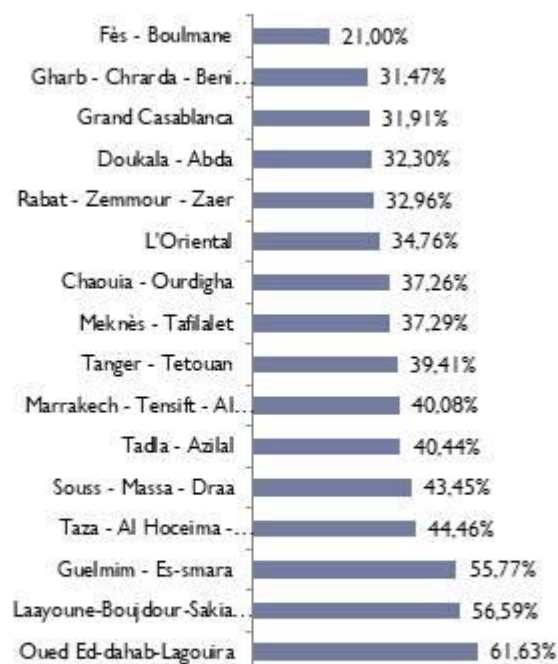
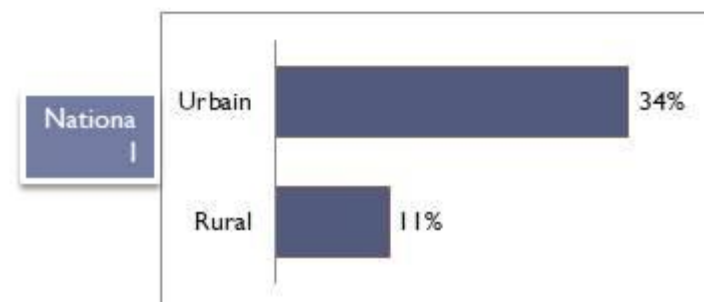
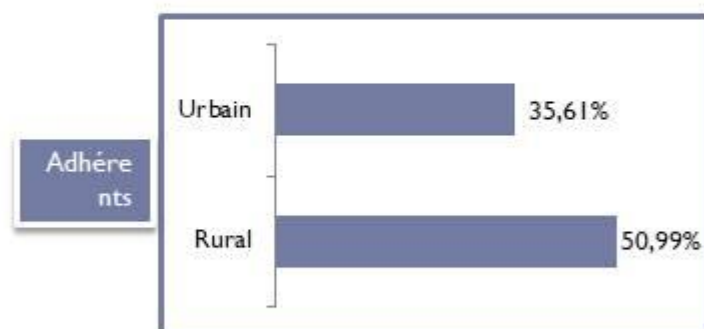
Propriété et dimensions socio professionnelles

Rural – Urbain

- ▶ A 36%, la proportion des adhérents non propriétaires des zones urbaines avoisine la moyenne nationale observée en 2008 qui est de 34%.
- ▶ Par contre, plus de la moitié des adhérents exerçant dans les zones rurales ne possèdent pas de logement. Certes, ce chiffre est loin de la moyenne nationale des milieux ruraux qui est de 11%, mais cet écart s'explique par le fait que cette catégorie d'enseignants n'est globalement pas originaire du monde rural.

Régions

- ▶ Le taux de non propriété varie d'une région à une autre. Il est plus élevé dans les régions du sud.
- ▶ La région de Fès Boulmane se distingue par le taux de « non propriété » le plus bas, soit 21% seulement.



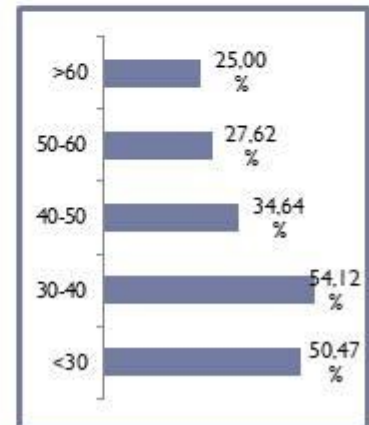
Propriété et dimensions socio professionnelles

▶ **Age**

la corrélation de la situation d'habitat avec l'âge est plutôt logique:

- ▶ Plus de la moitié des jeunes adhérents, âgés de moins de 40 ans, ne sont pas propriétaires
- ▶ Par contre, moins du 1/3 seulement des adhérents âgés de plus de 40 ans ne sont pas propriétaires

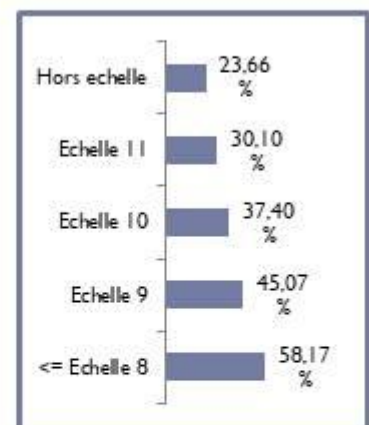
Taux de non propriété



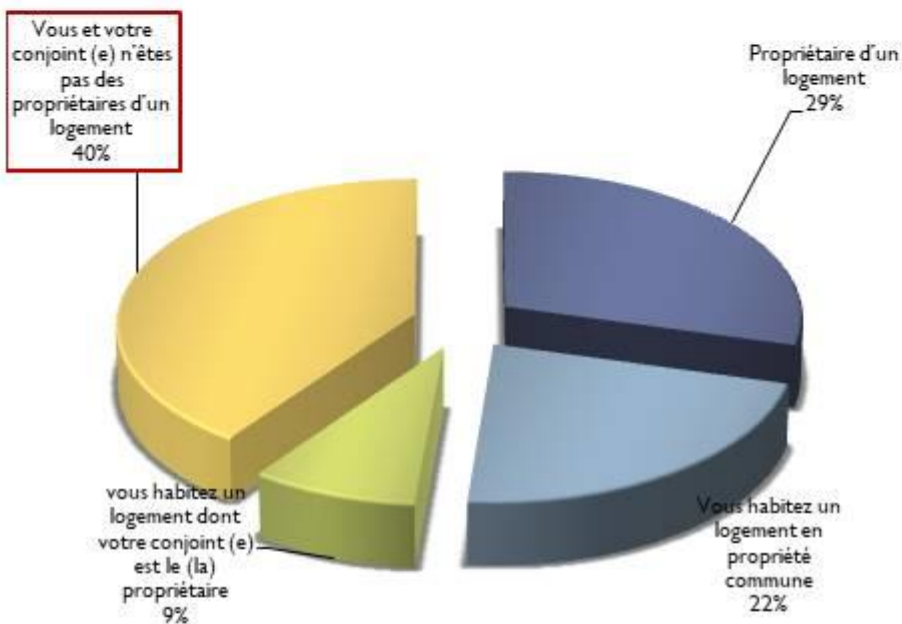
▶ **Echelles administratives**

Comme le montre le graphique ci-contre, la dépendance est claire entre la situation socio professionnelle et la possession de logement. En particulier, les adhérents des échelles inférieures ou égales à 8, qui constituent une classe minoritaire, souffrent le plus du non accès à la propriété de logement, faute de moyens financiers.

Environ 24% des adhérents classés « hors échelles » ne sont pas propriétaires; preuve que la crise du logement ne concerne pas que les ménages à faible ou moyen revenu.



Situation d'habitat



-60% des adhérents habitent un logement qui soit leur appartient, soit appartient à leur conjoint ou en copropriété.

-Pour comparaison, au niveau national 74% des ménages sont propriétaires de leur logement

-Dans toute la suite, les « ménages non propriétaires» désigneront ceux dont ni l'adhérent ni son conjoint ne sont propriétaires.

-Le total des ménages non propriétaires est ainsi estimé à environ 120 000.

-L'analyse des résultats de l'enquête ne concernera que les « non propriétaires »

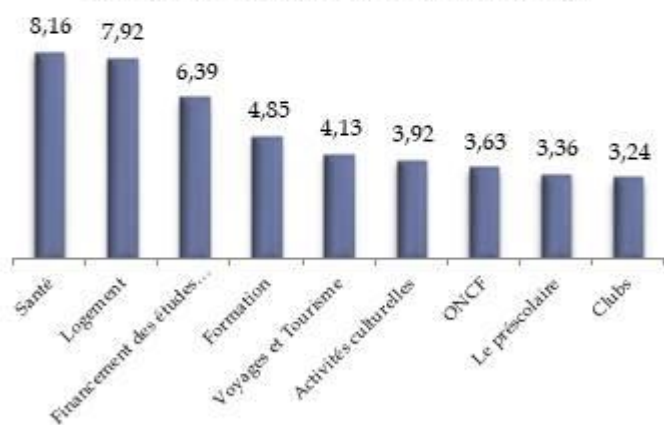
Logement

Propriété de logement

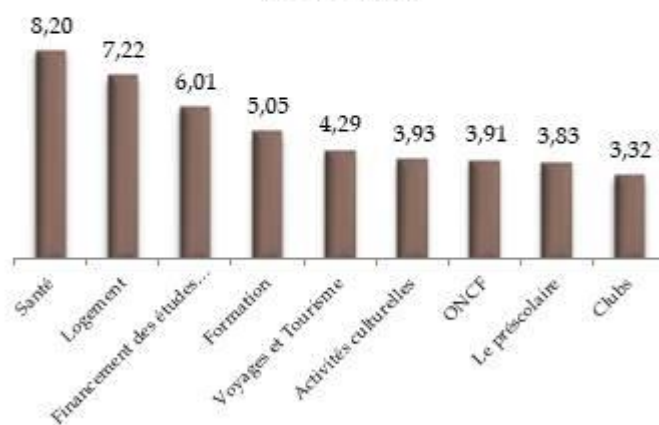
LOGEMENT

Priorités par régions

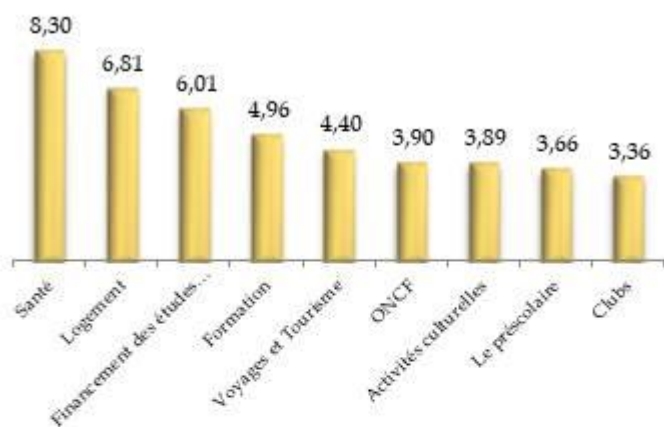
Laayoune-Boujdour-Sakia El Hamra



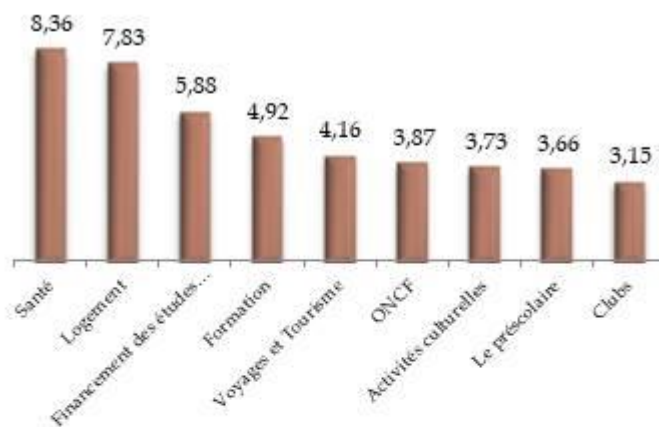
L'Oriental



Tanger - Tetouan

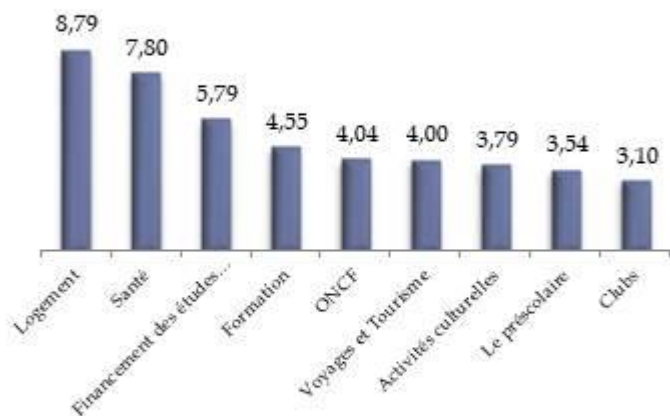


Taza - Al Hoceima - Taounate

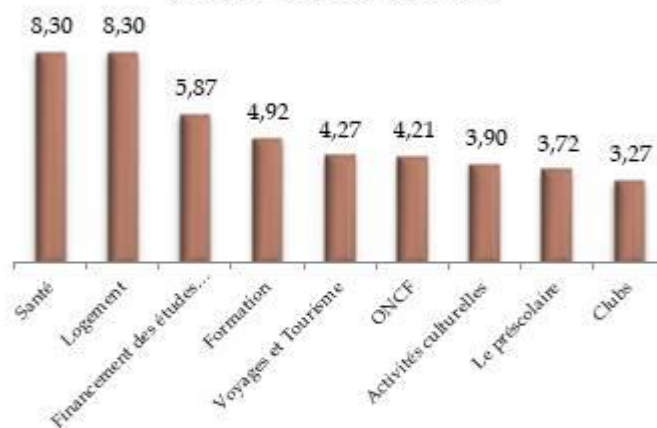


Priorités par régions

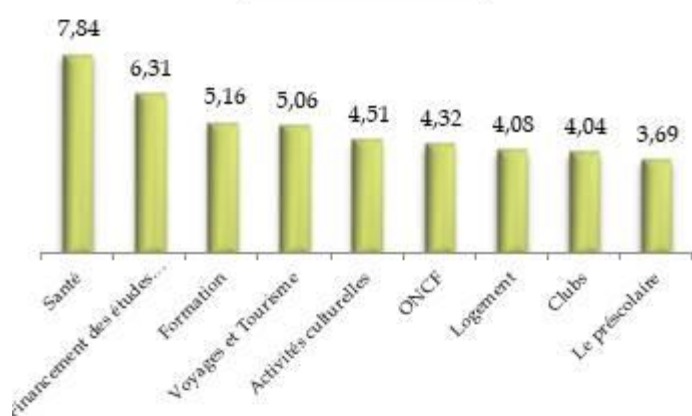
Oued Ed-dahab-Lagouira



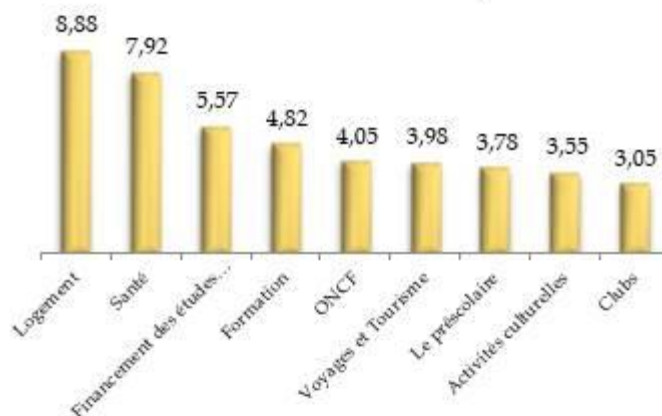
Rabat - Zemmour - Zaer



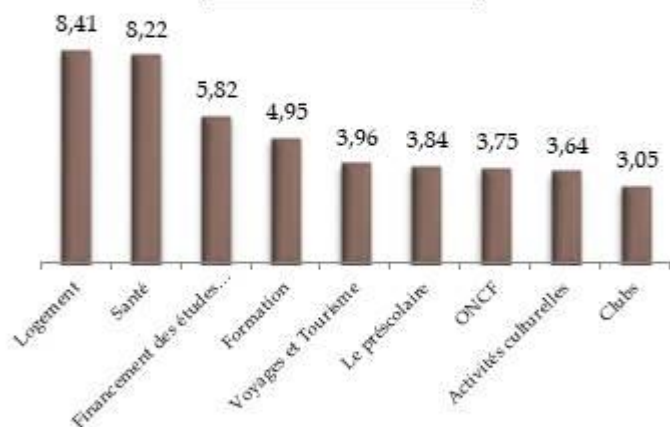
Grand Casablanca



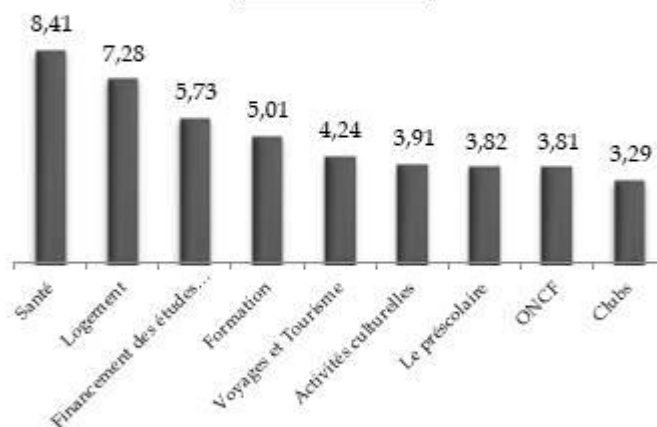
Guelmim - Es-smara



Souss - Massa - Draa

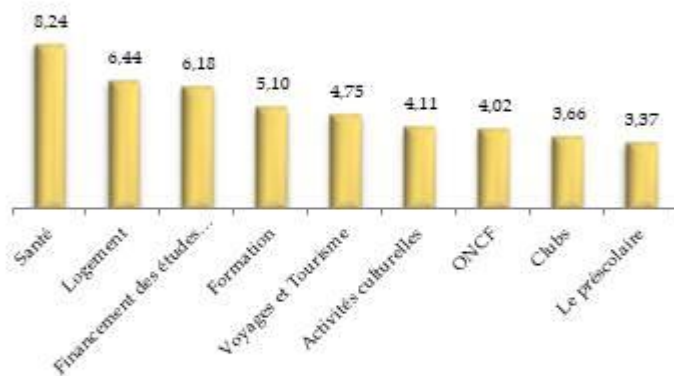


Tadla - Azilal

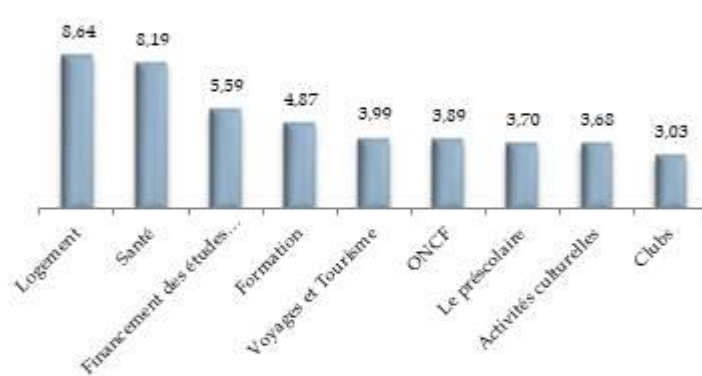


Priorités par régions

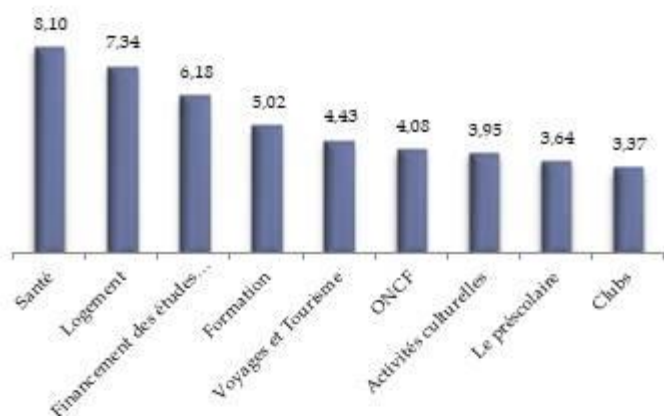
Chaouia - Ourdigha



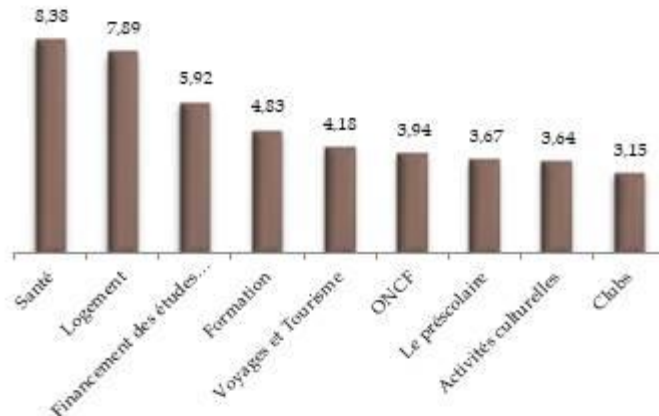
Doukala - Abda



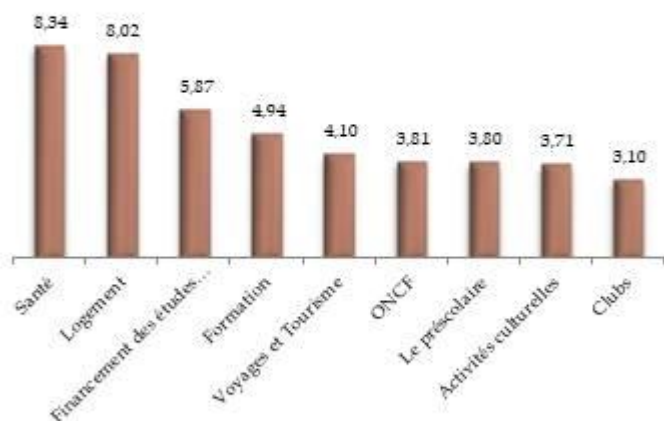
Marrakech - Tensift - Al Haouz



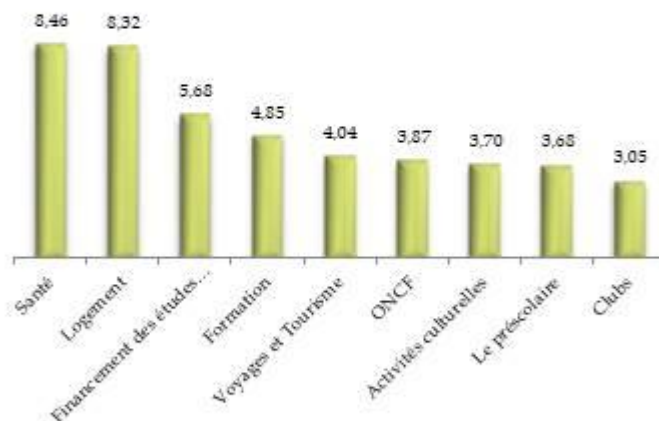
Meknès - Tafilalet



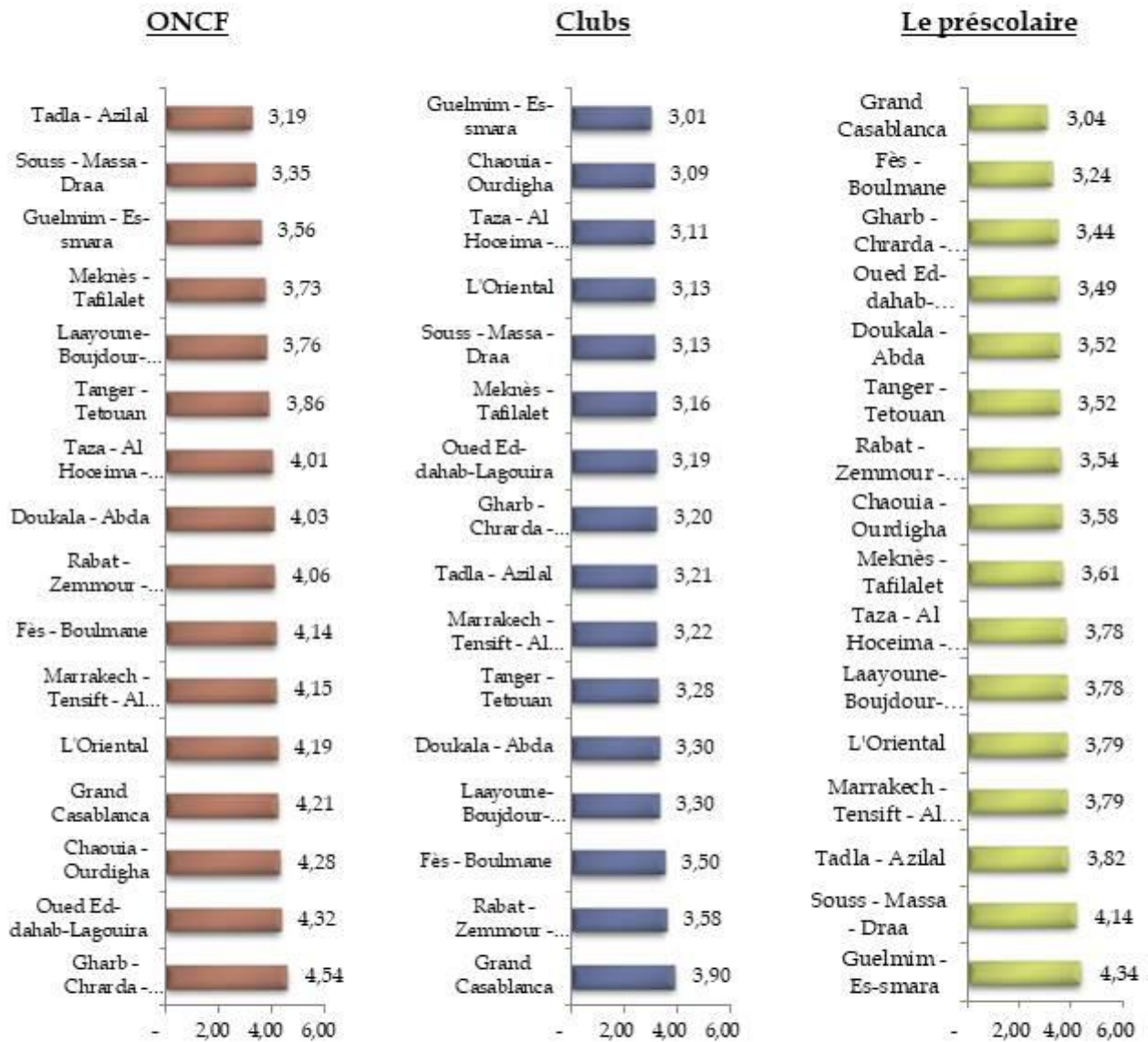
Fès - Boulmane



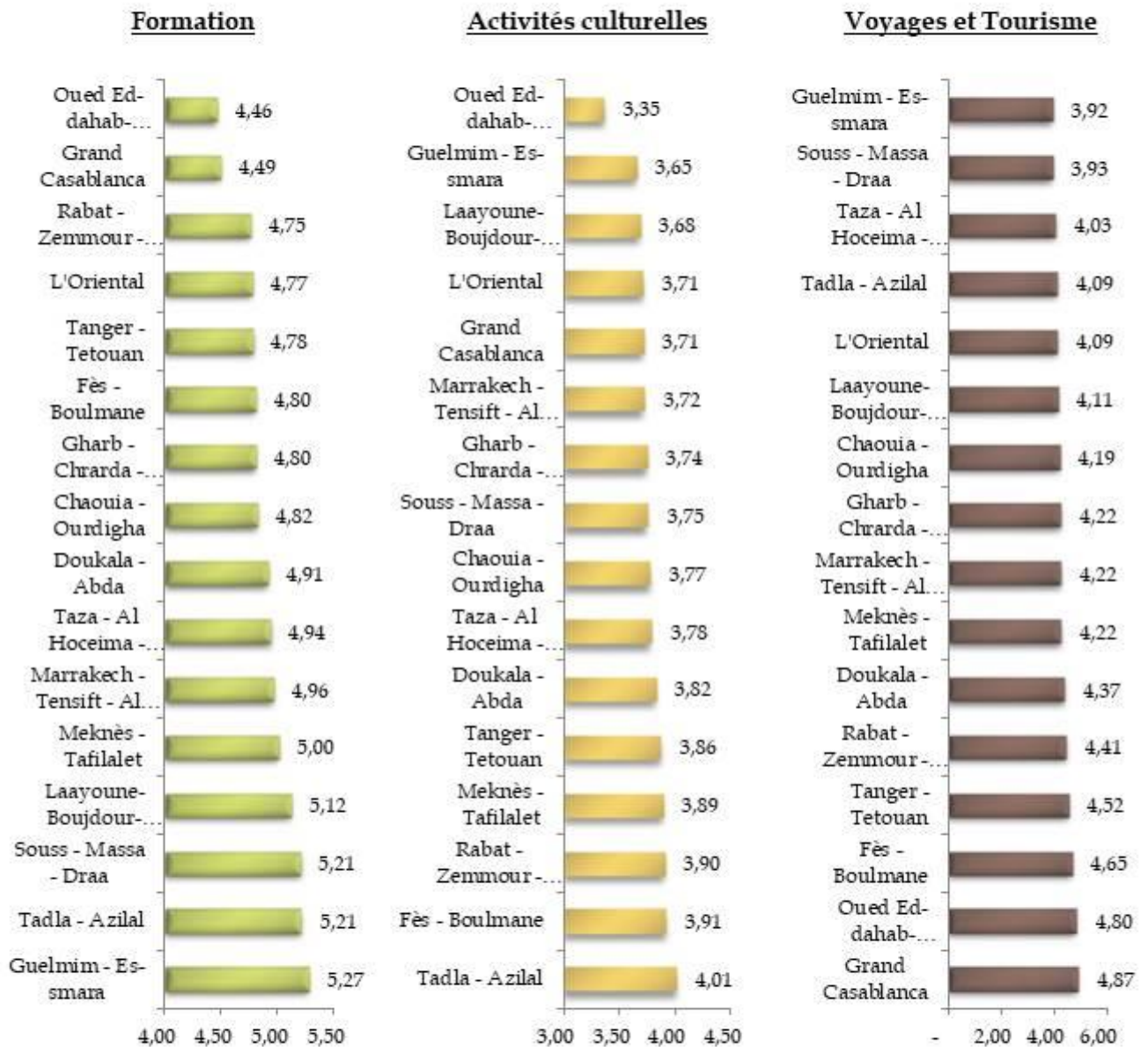
Gharb - Chrarda - Beni Hssen



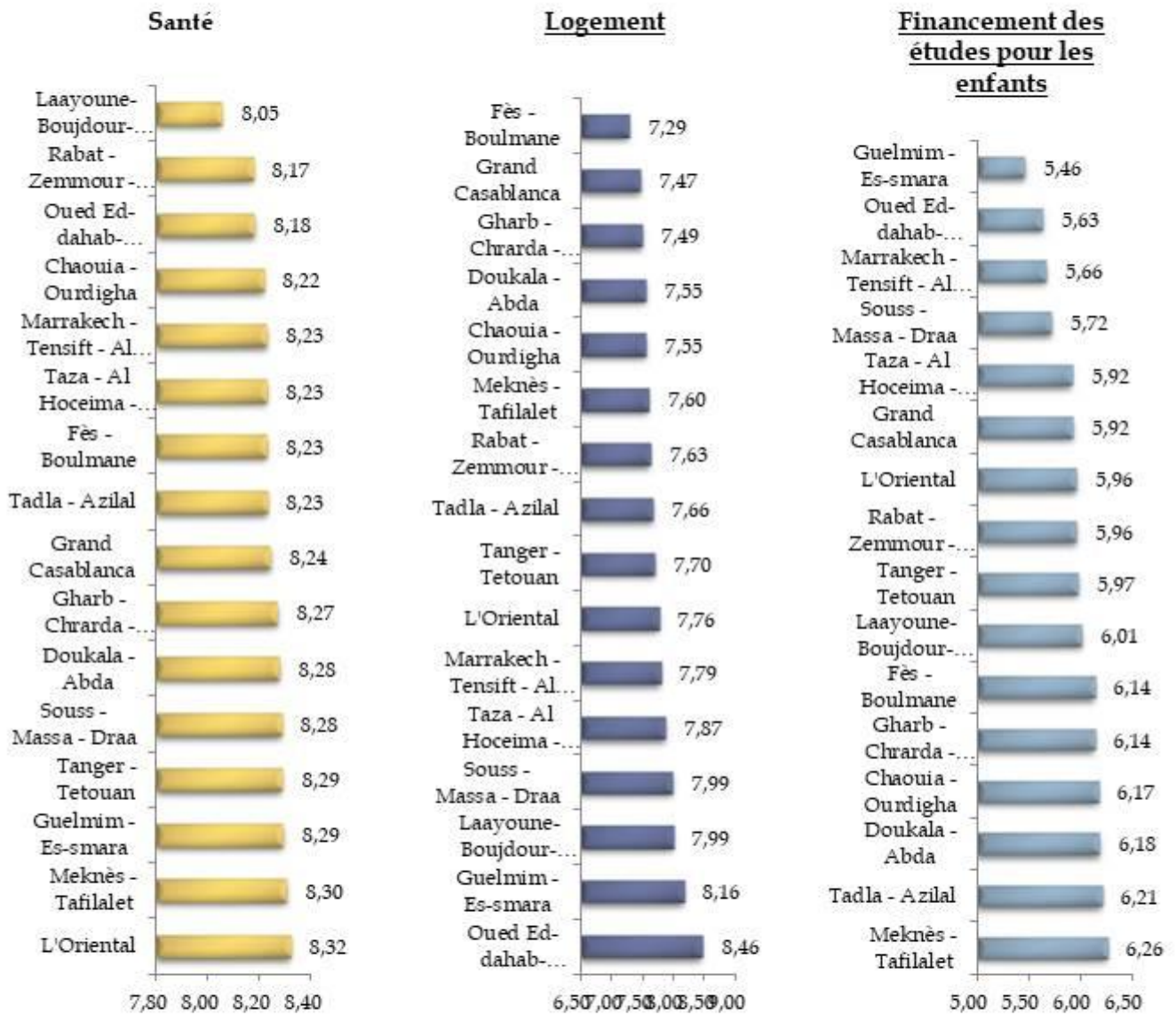
Priorités par régions



Priorités par régions

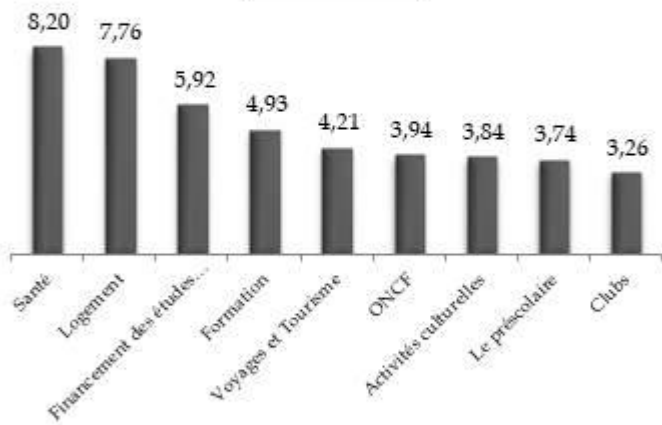


Priorités par régions

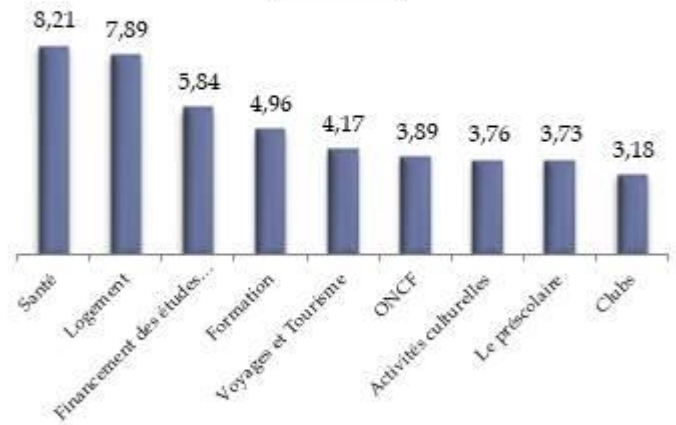


Priorités par Echelles

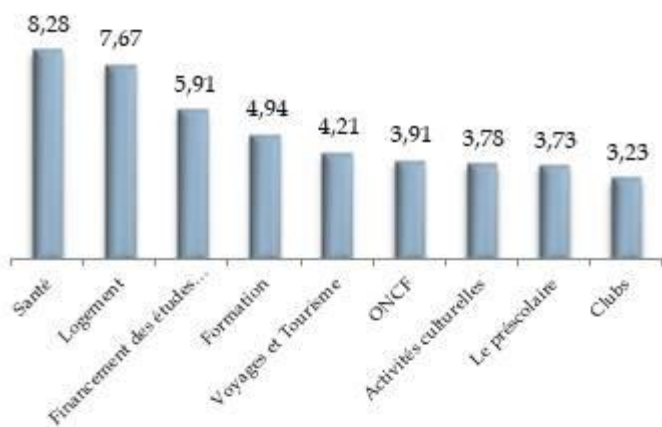
<= Echelle 8



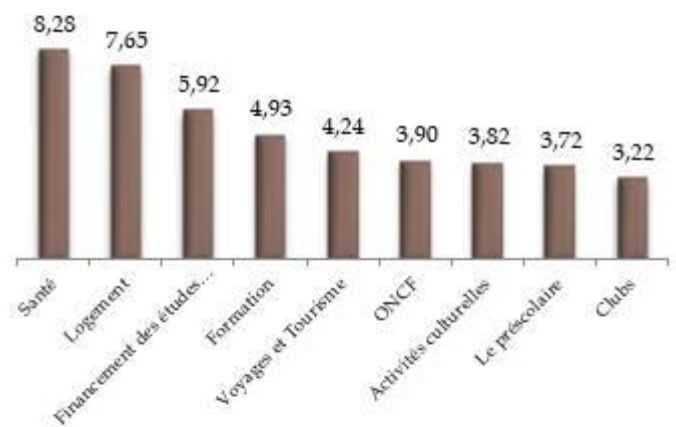
Echelle 9



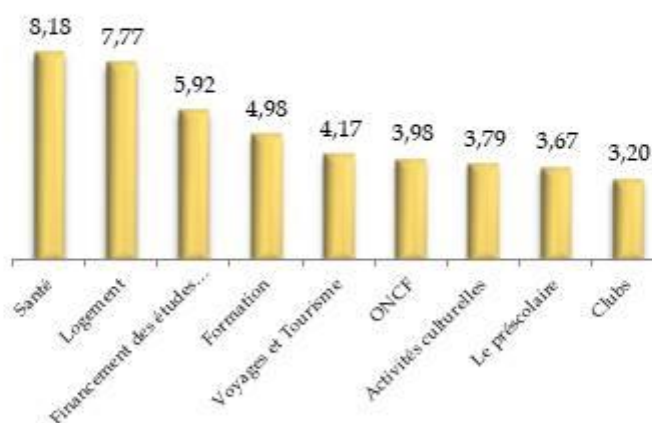
Echelle 10



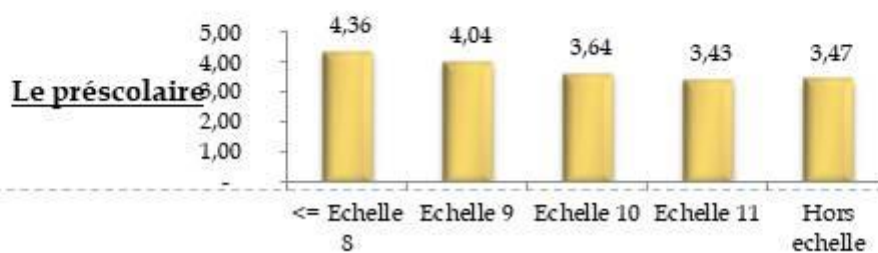
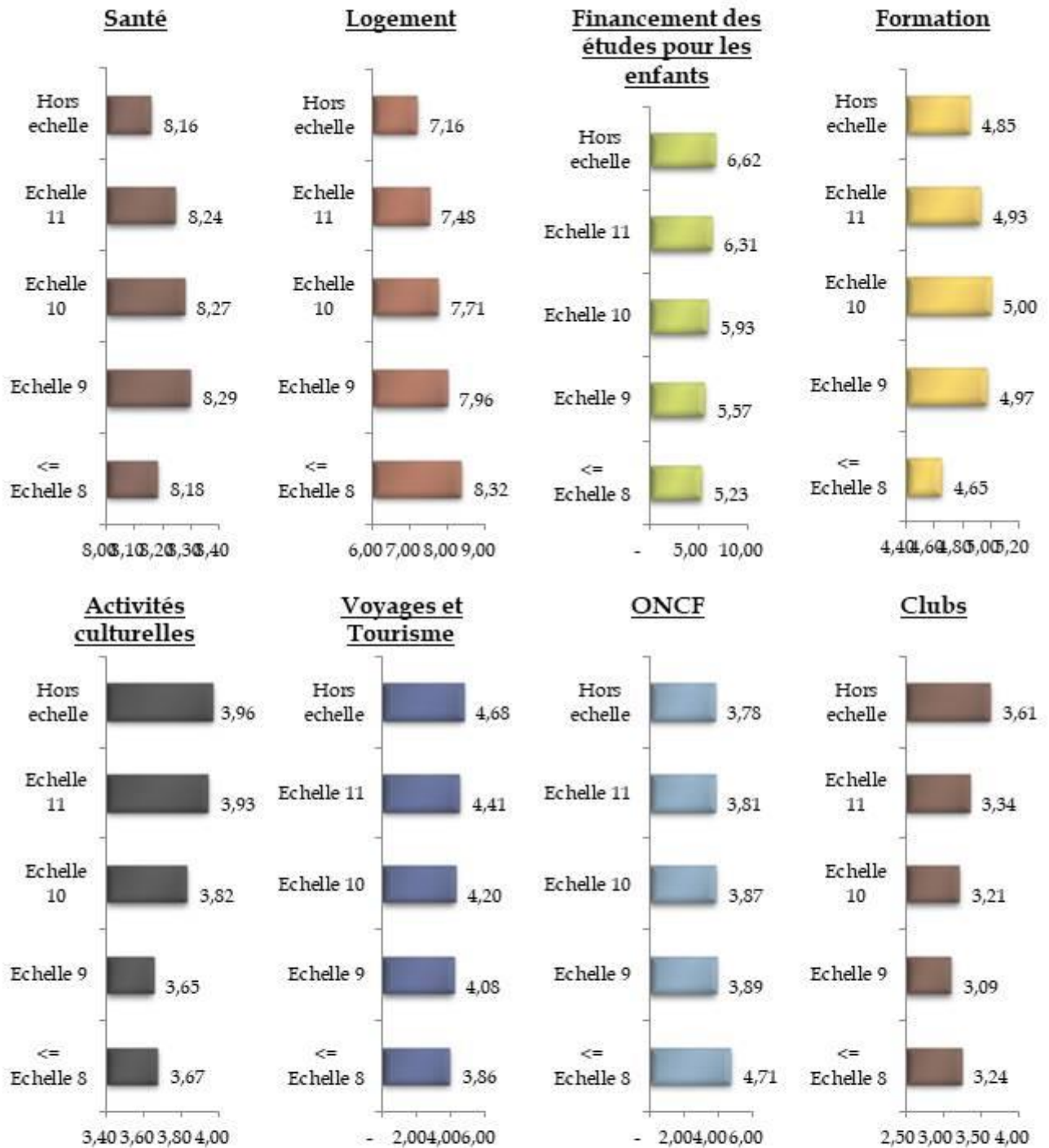
Echelle 11



Hors echelle

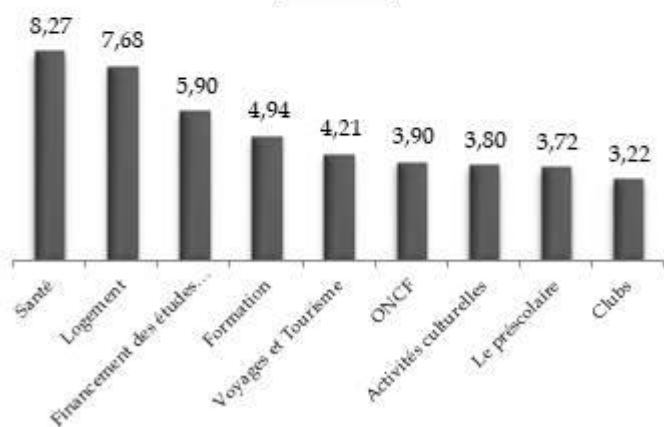


Priorités par Echelles

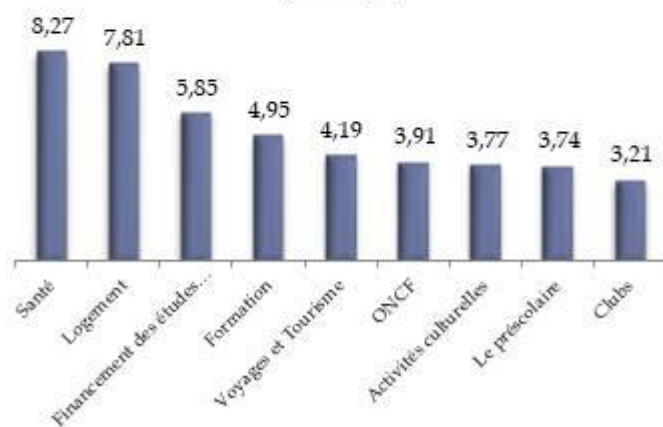


Priorités par Cycle

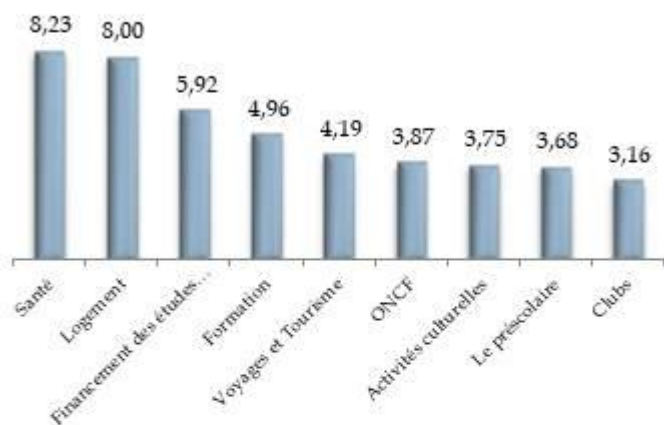
Primaire



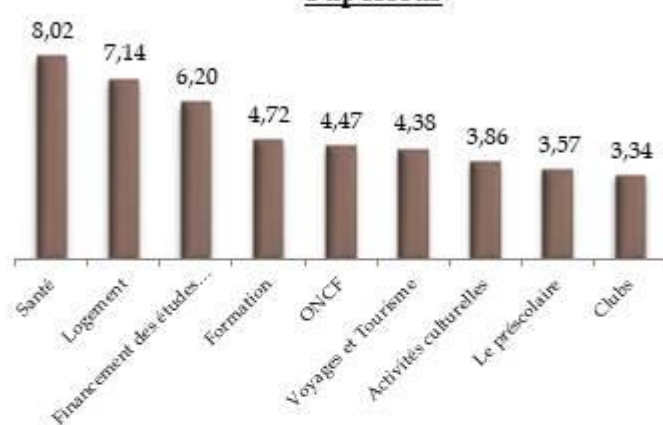
Collège



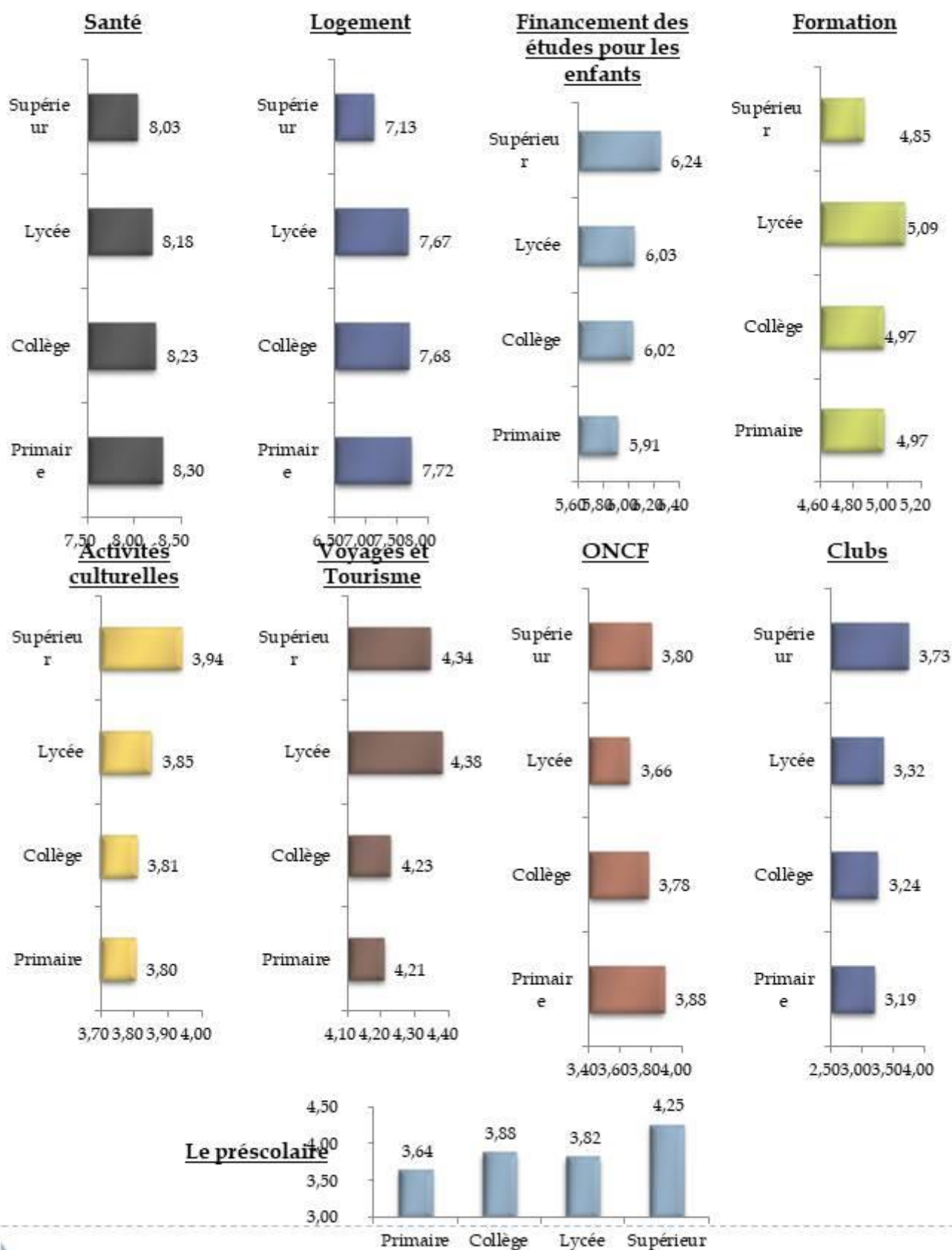
Lycée



Supérieur

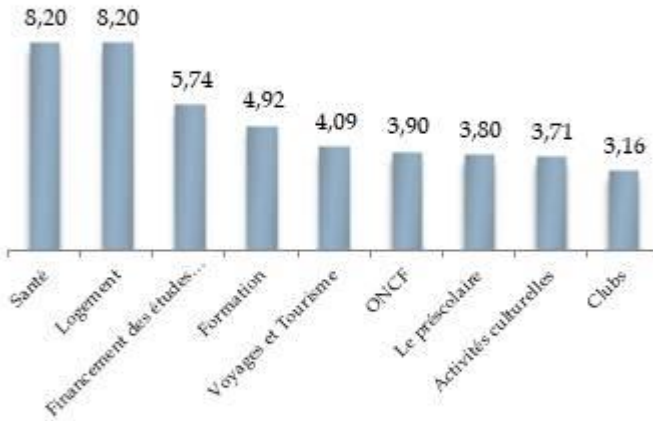


Priorité par Cycle

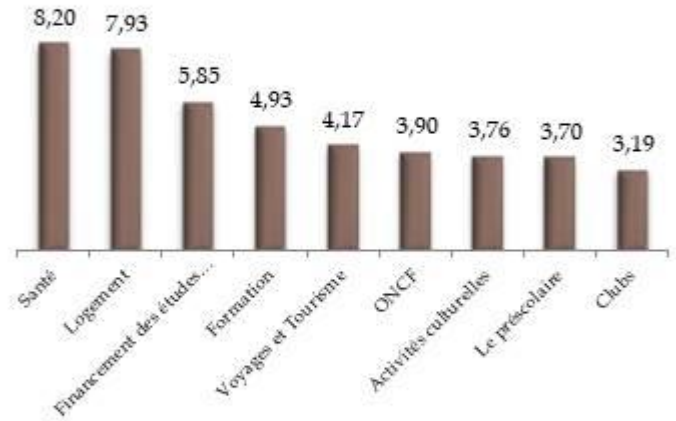


Priorités par Âge

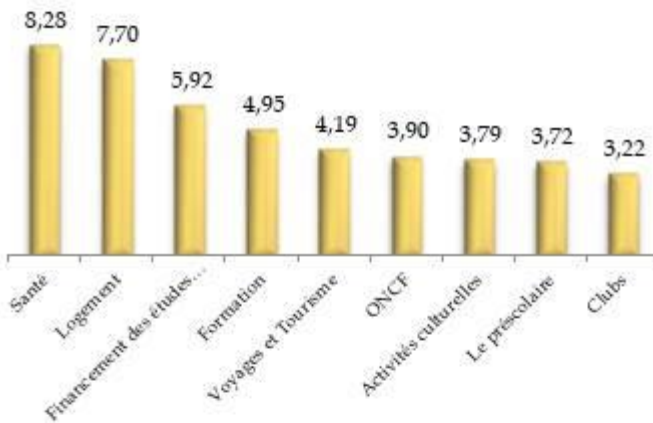
≤ 30 ans



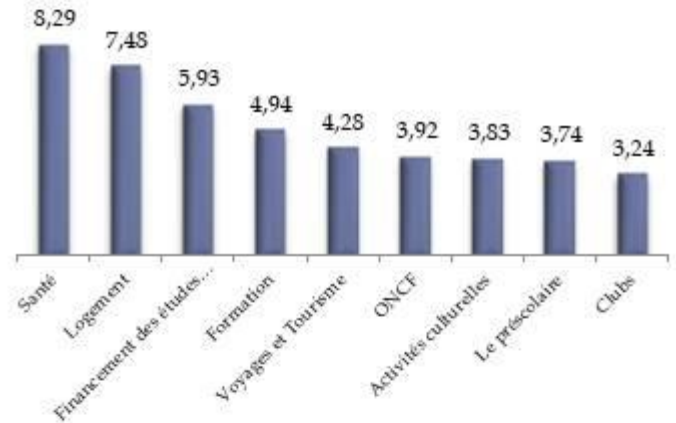
30-40



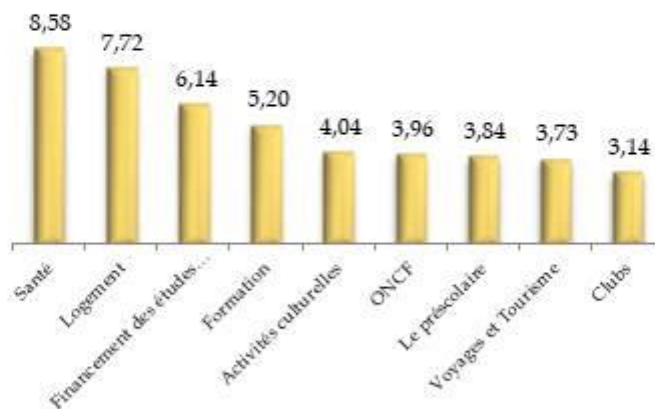
40-50



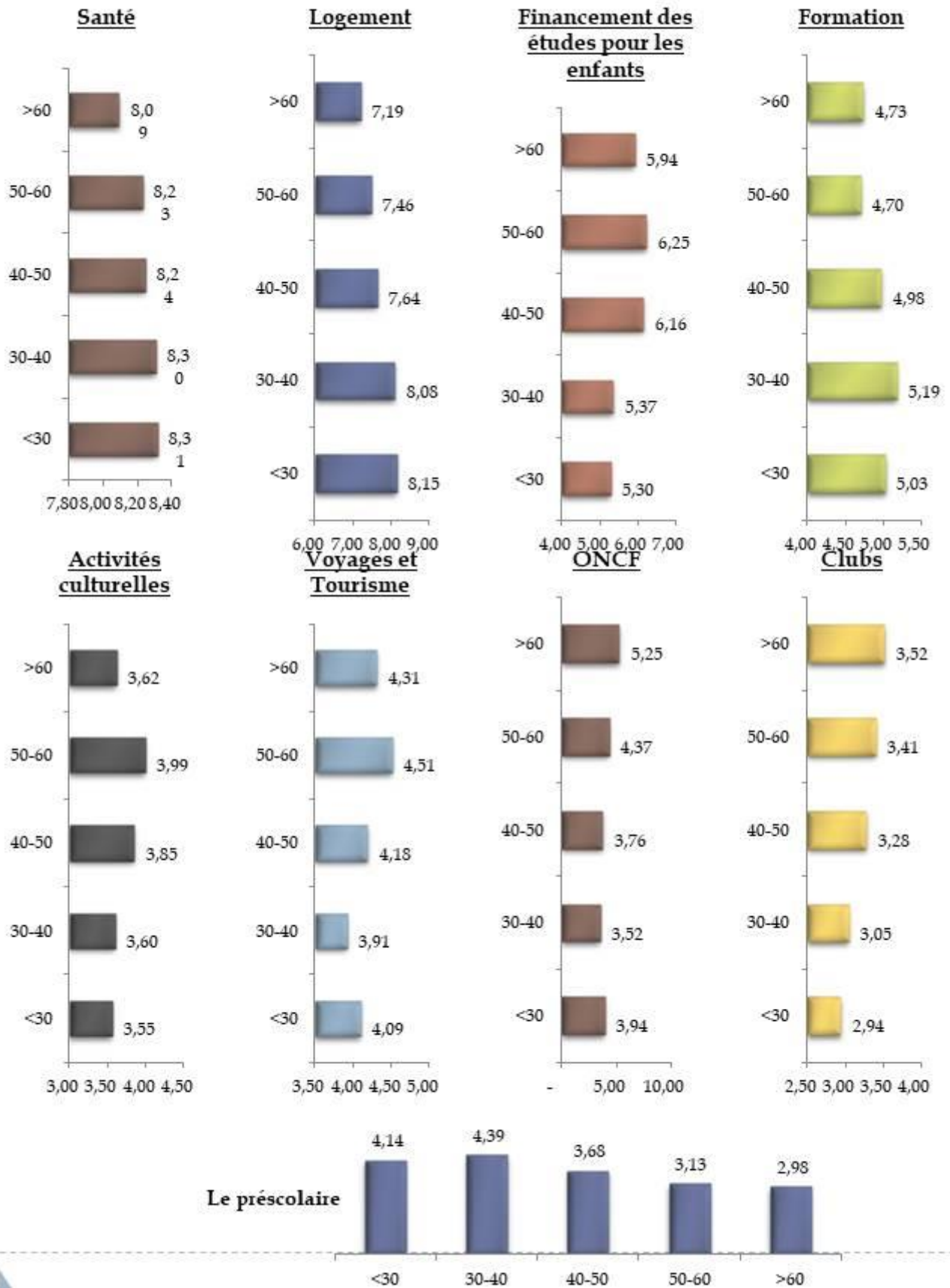
50-60



>60



Priorités par Âge

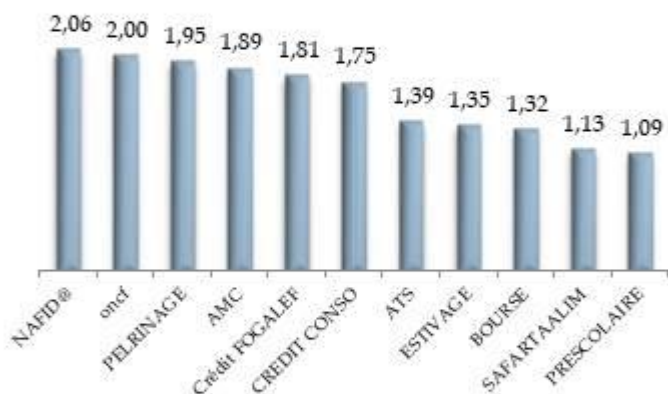


ANNEXE 3

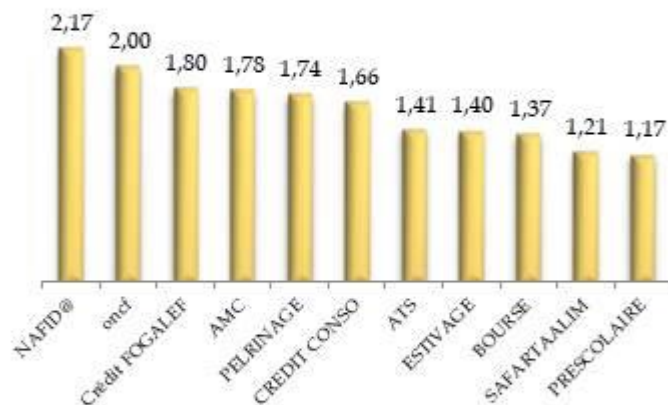
PRIORITE DES BESOINS

Évaluation des prestations par Echelle

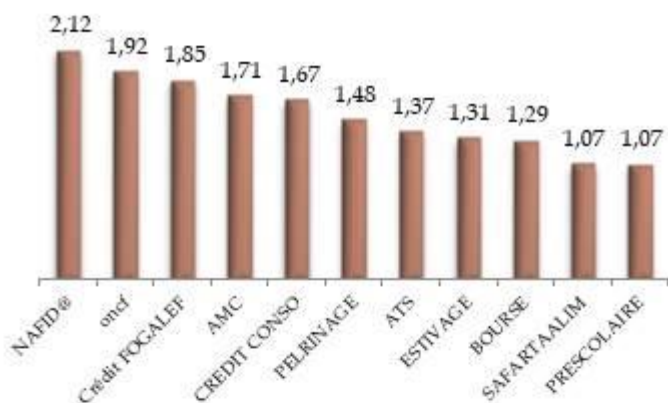
<= Echelle 8



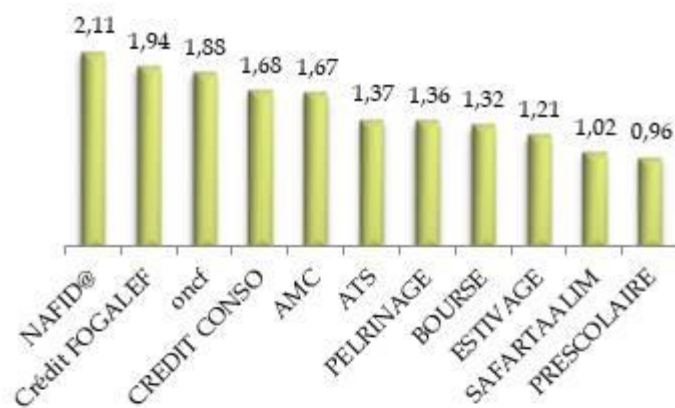
Echelle 9



Echelle 10



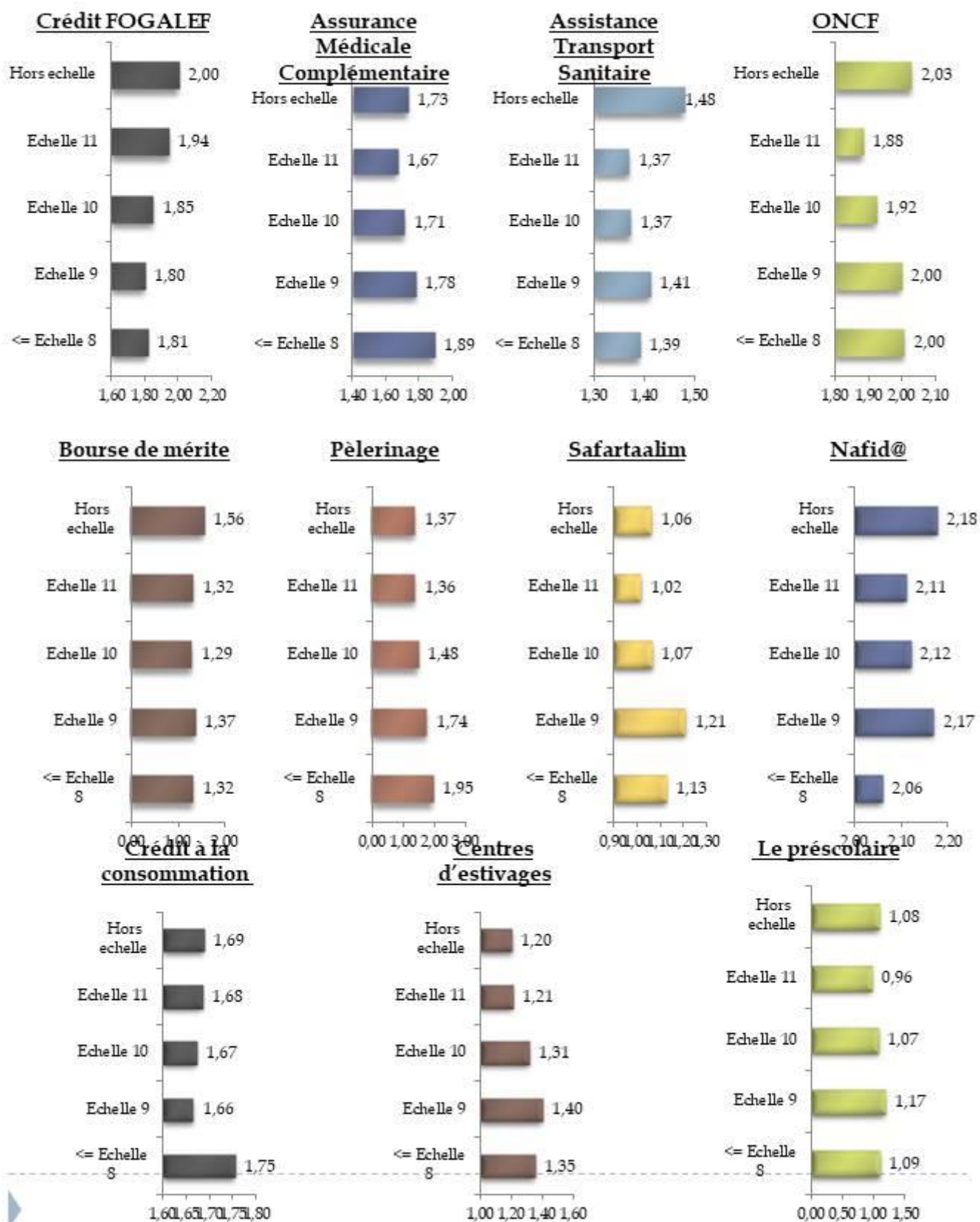
Echelle 11



Hors echelle

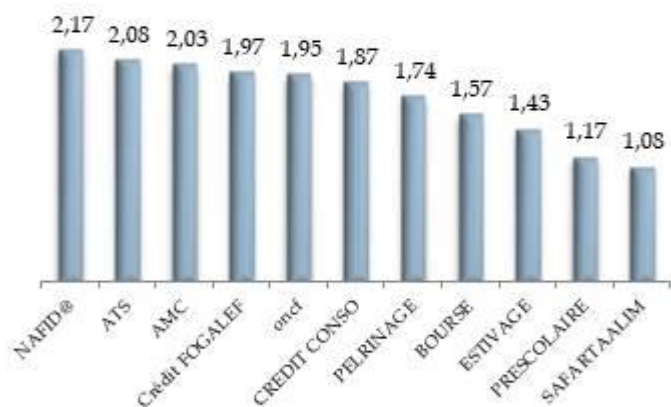


Évaluation des prestations par Echelle

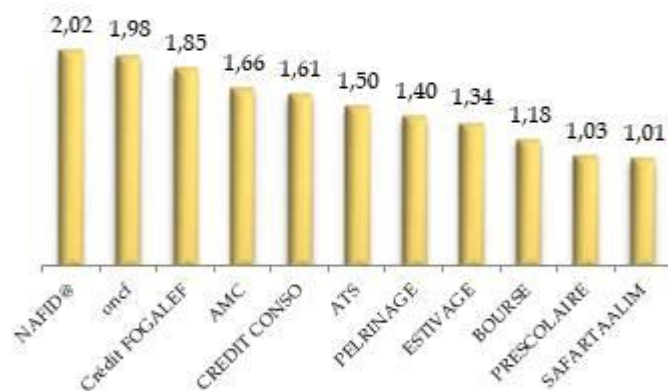


Évaluation des prestations par Région

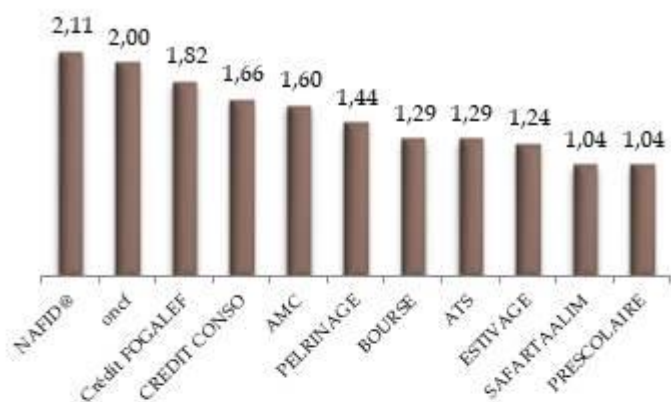
Laayoune-Boujdour-Sakia El Hamra



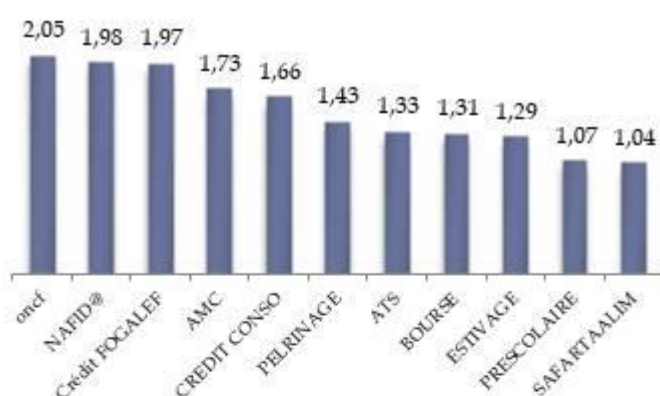
L'Oriental



Tanger - Tetouan

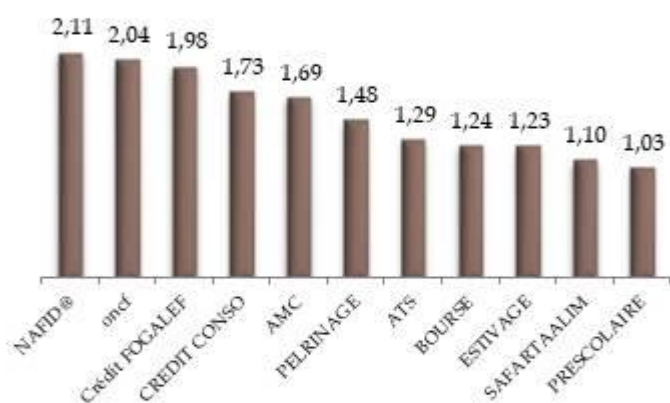


Taza - Al Hoceima - Taounate

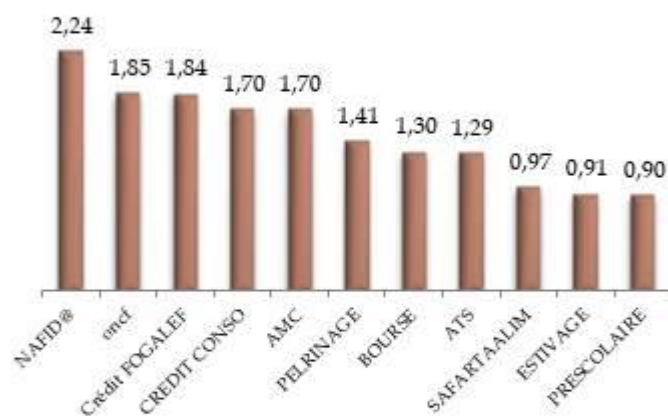


Évaluation des prestations par Région

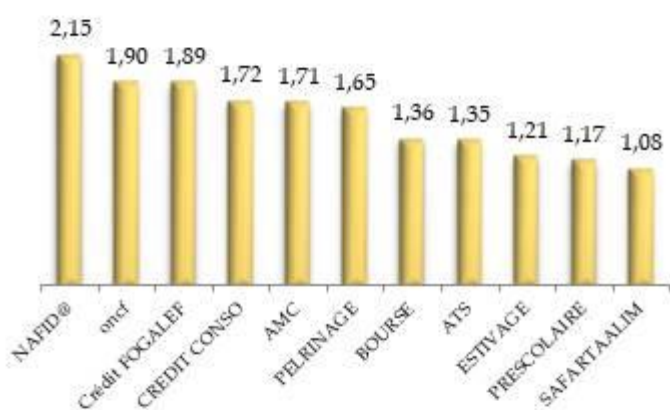
Gharb - Chrada - Beni Hssen



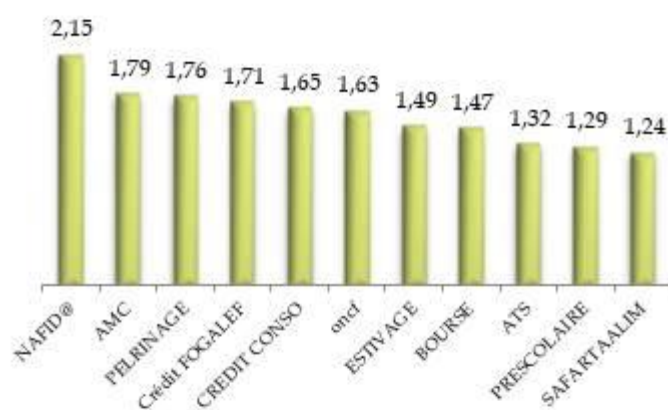
Grand Casablanca



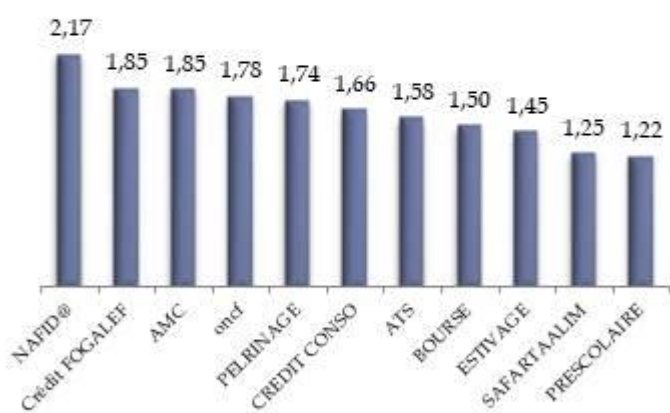
Rabat - Zemmour - Zaer



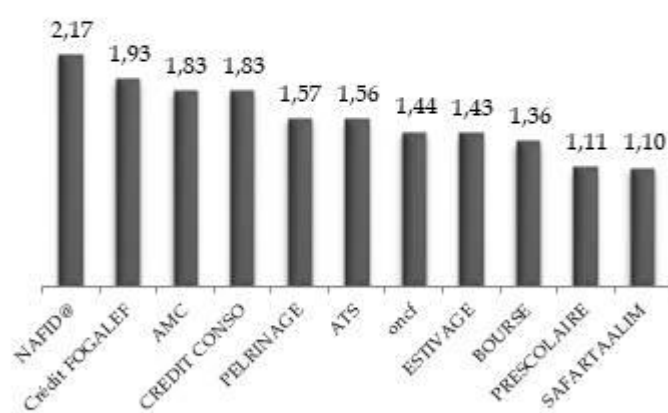
Guelmim - Es-smara



Souss - Massa - Draa

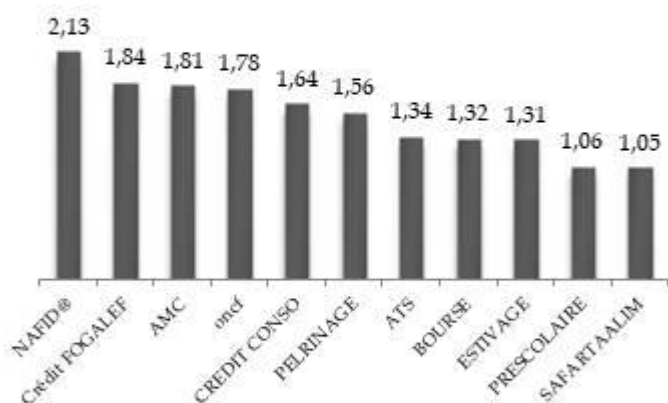


Tadla - Azilal

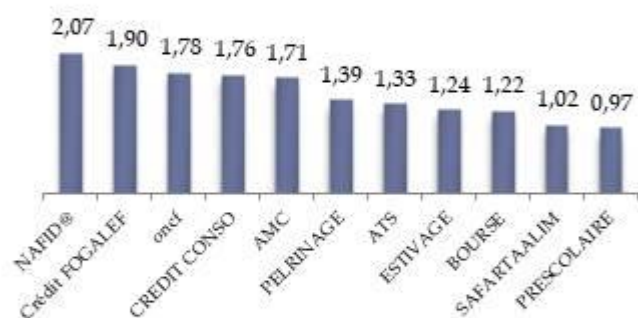


Évaluation des prestations par Région

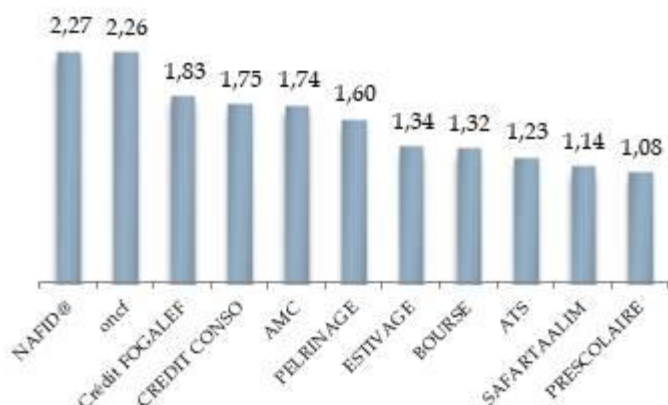
Chaouia - Ourdigha



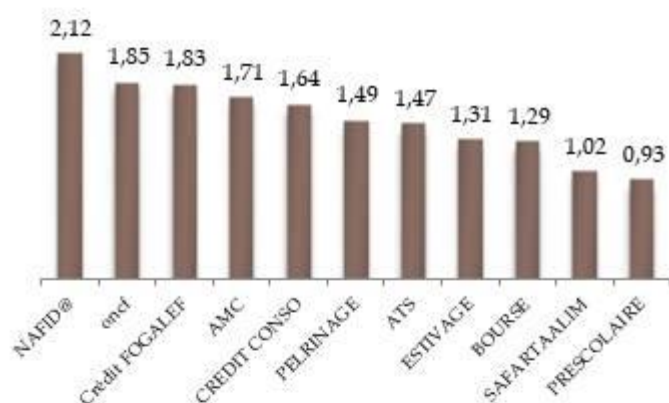
Doukala - Abda



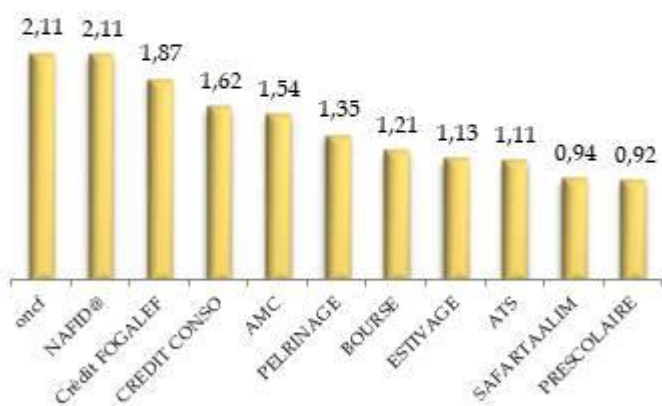
Marrakech - Tensift - Al Haouz



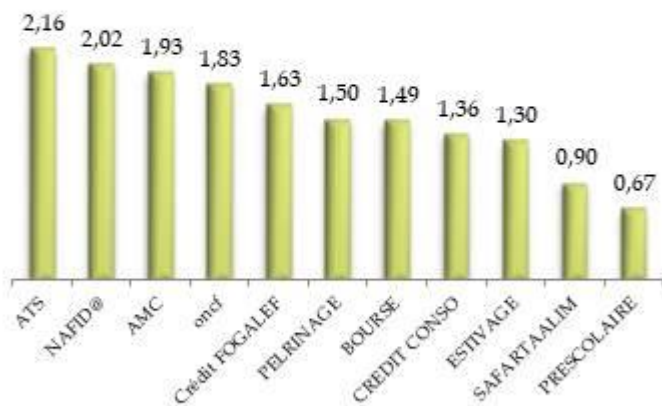
Meknès - Tafilalet



Fès - Boulmane

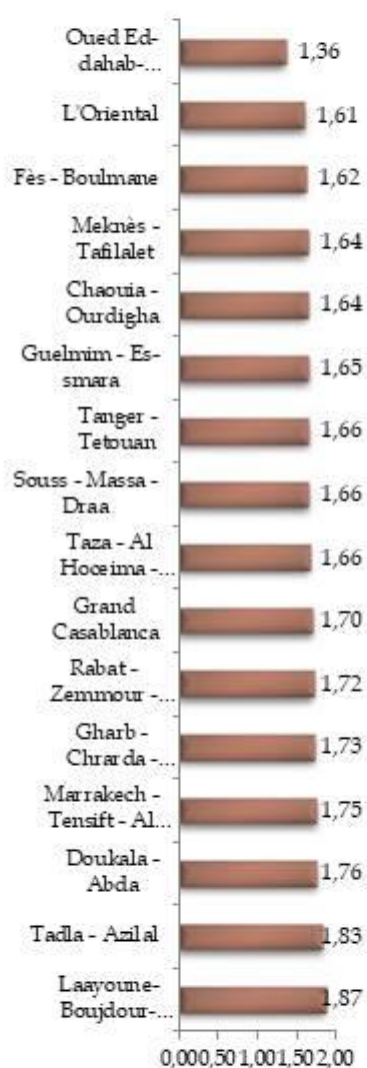


Oued Ed-dahab-Lagouira

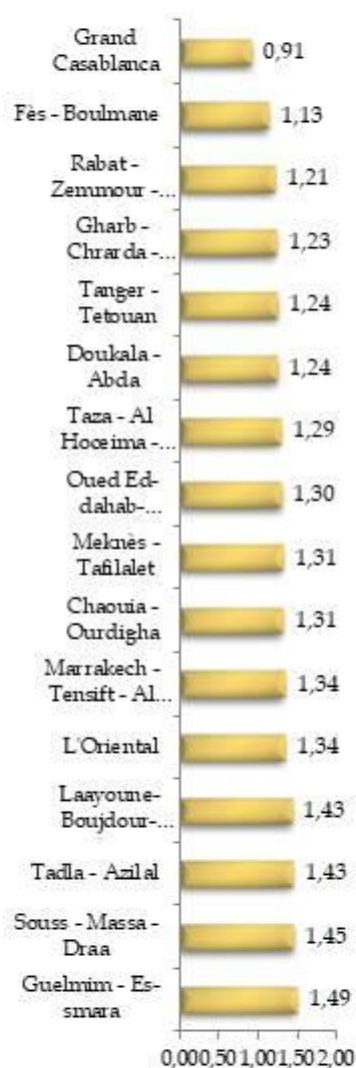


Évaluation des prestations par Région

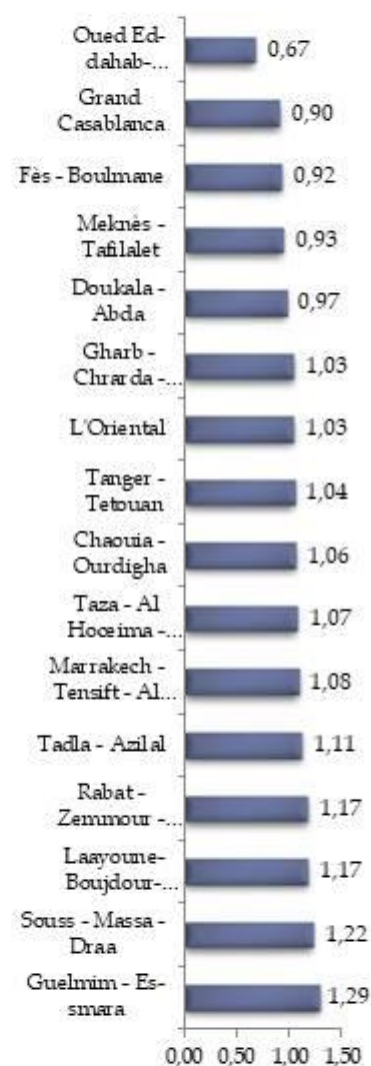
Crédit à la consommation



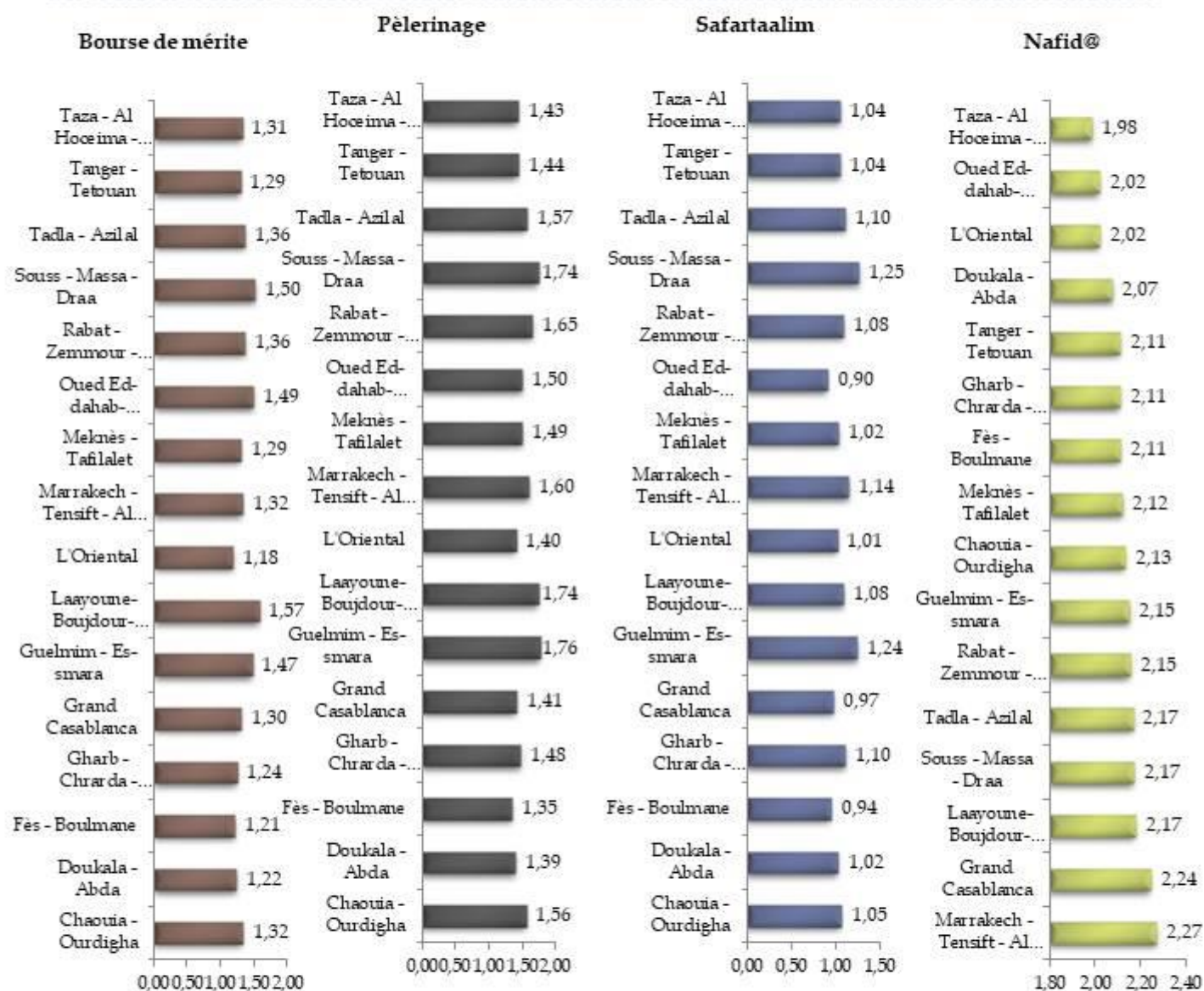
Centres d'estivages



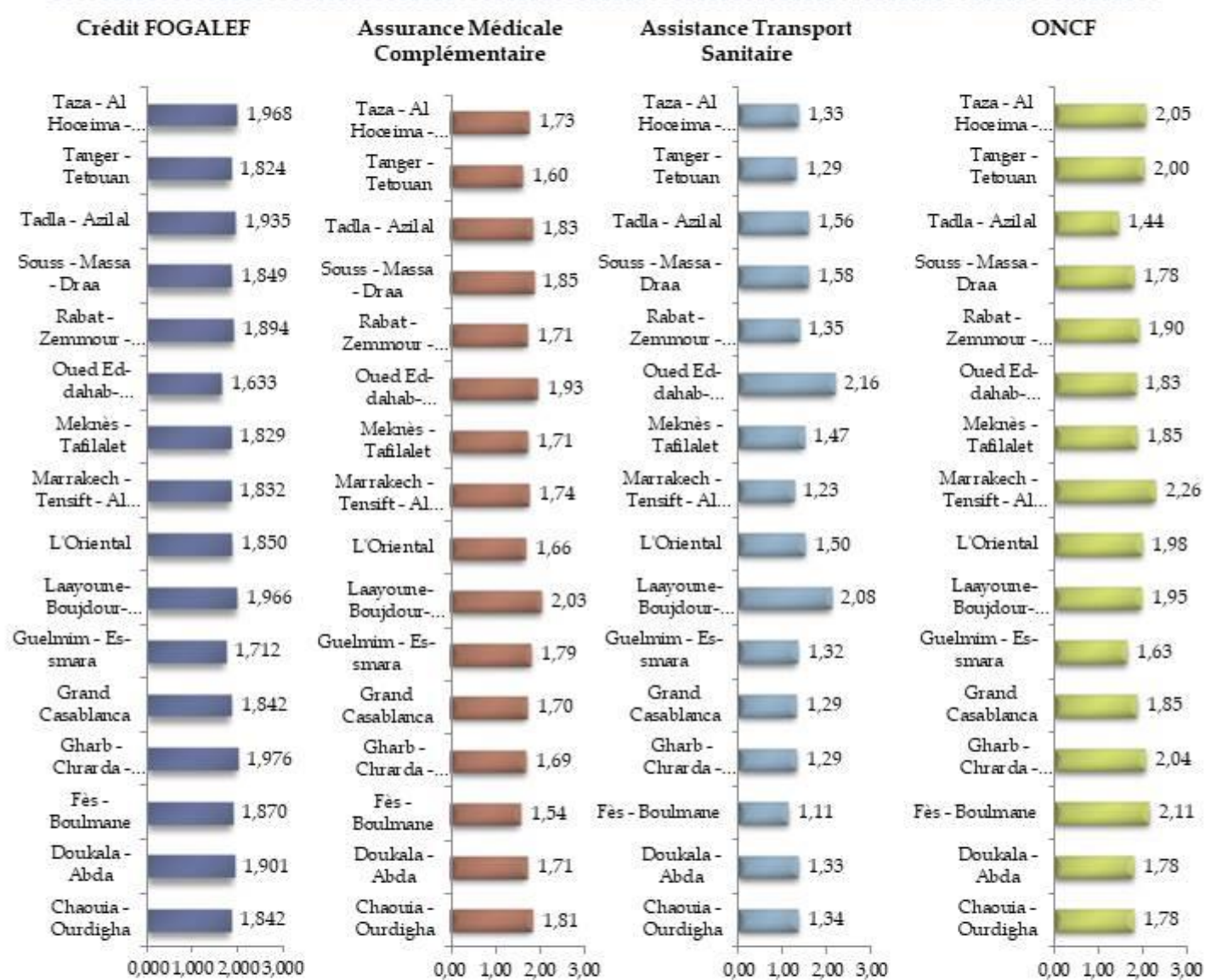
Le préscolaire



Évaluation des prestations par Région

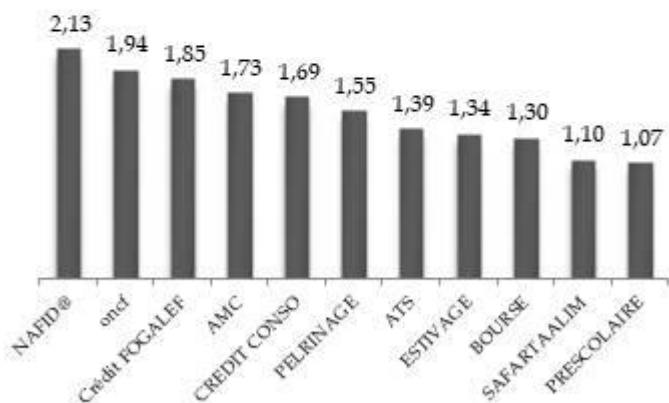


Évaluation des prestations par Région

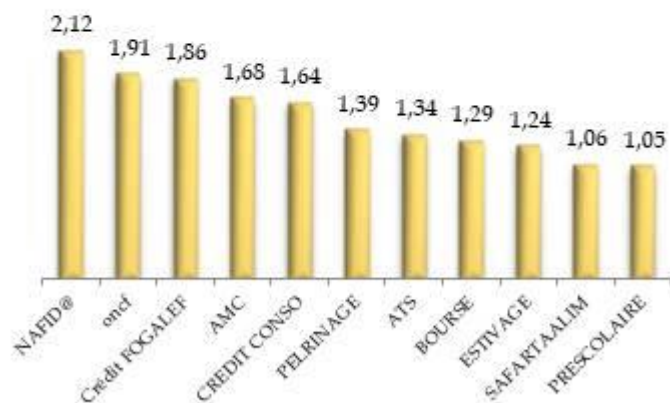


Évaluation des prestations et cycle d'enseignement

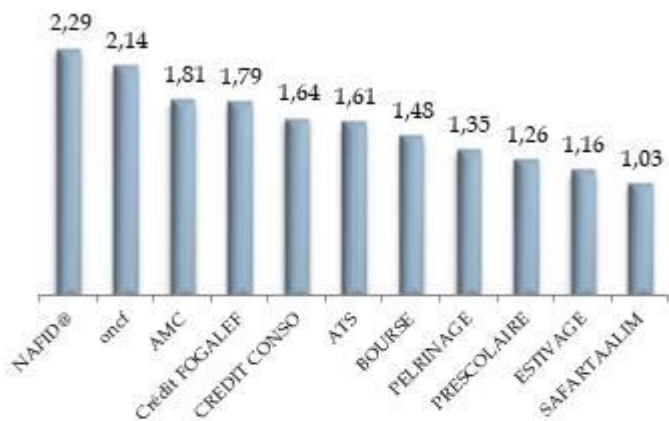
Primaire



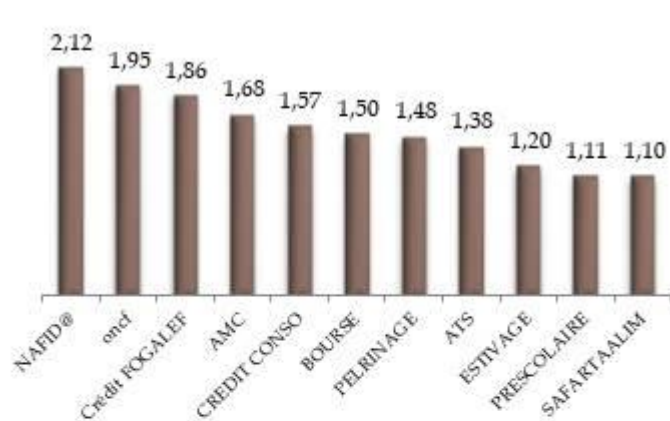
Collège



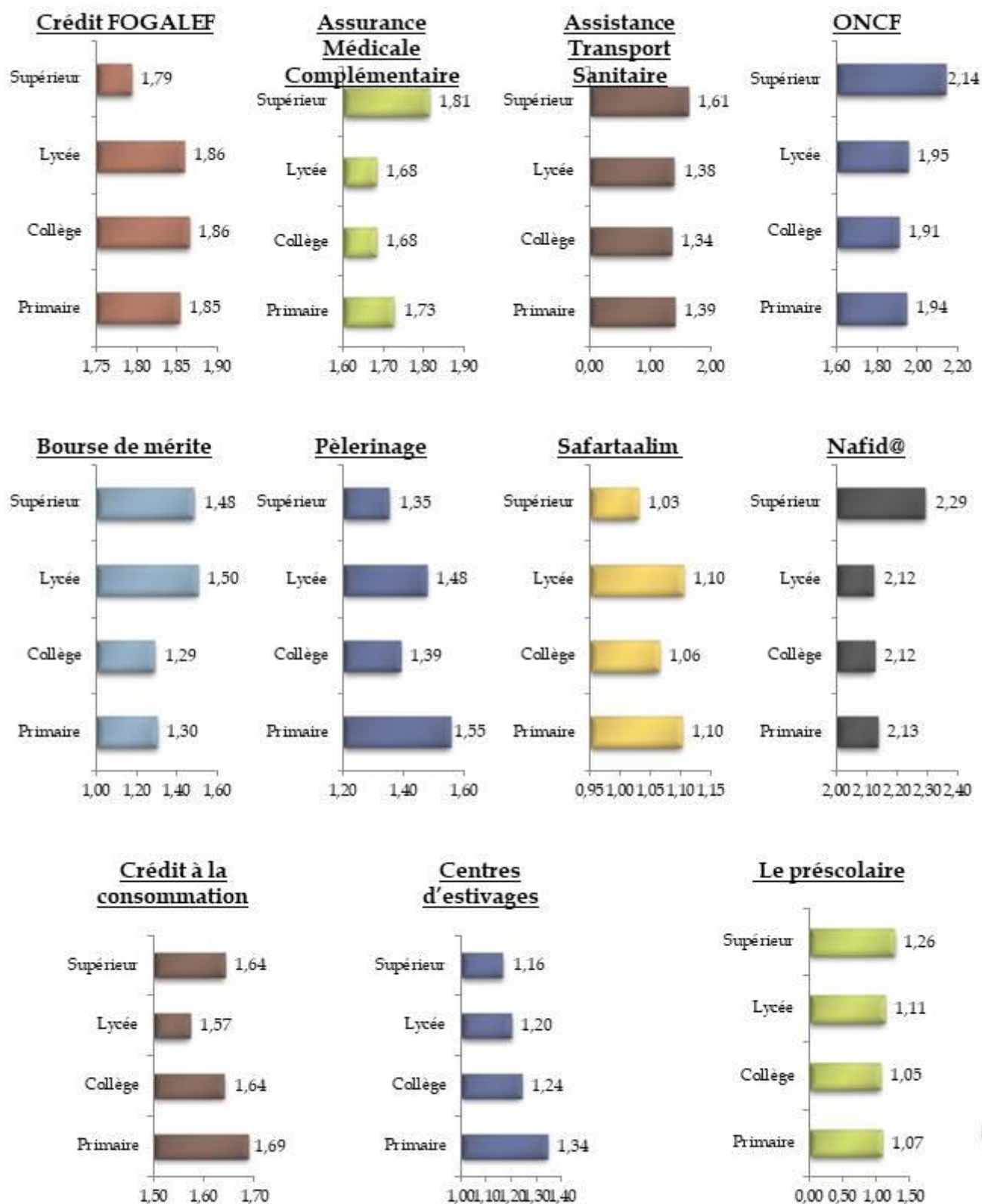
Supérieur



Lycée

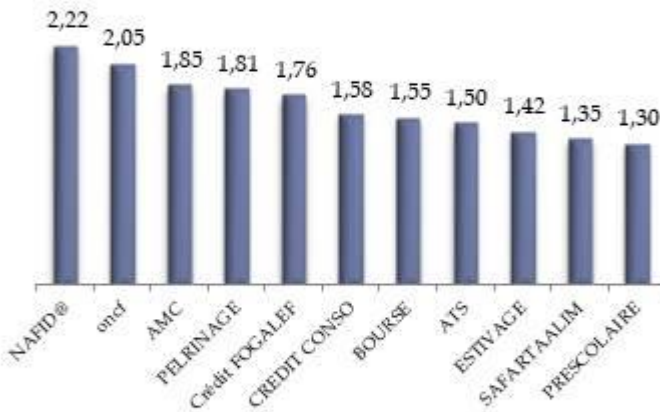


Évaluation des prestations et cycle d'enseignement

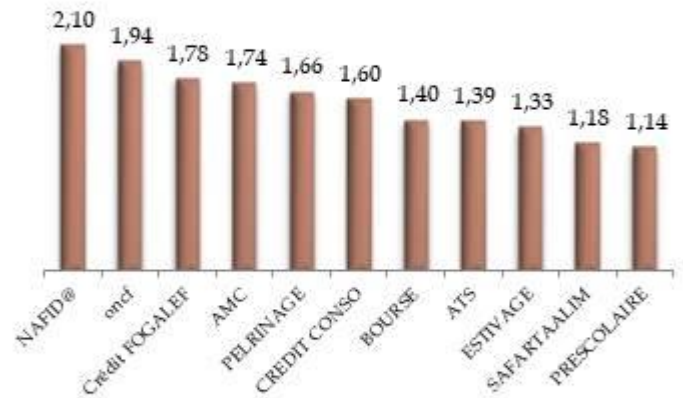


Évaluation des prestations et Âge

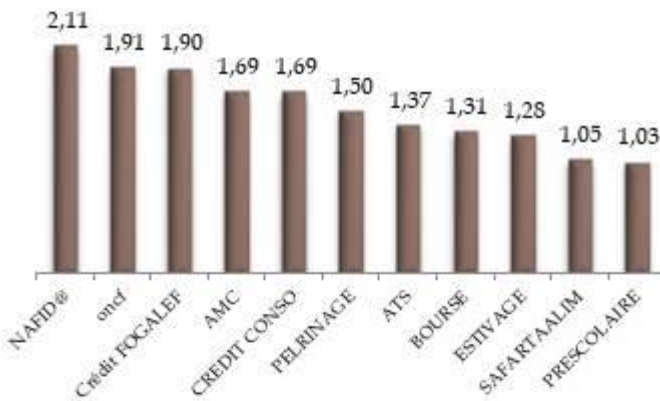
<30



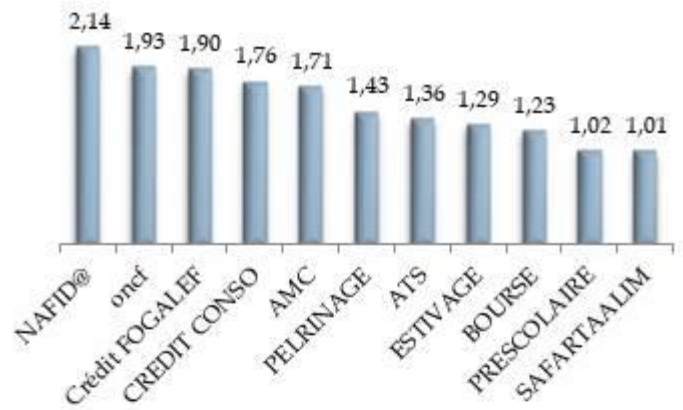
30-40



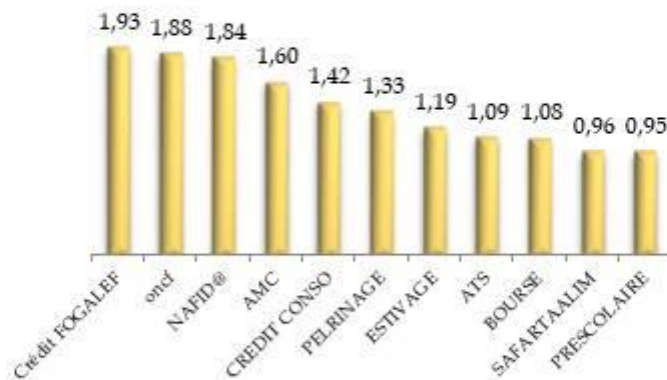
40-50



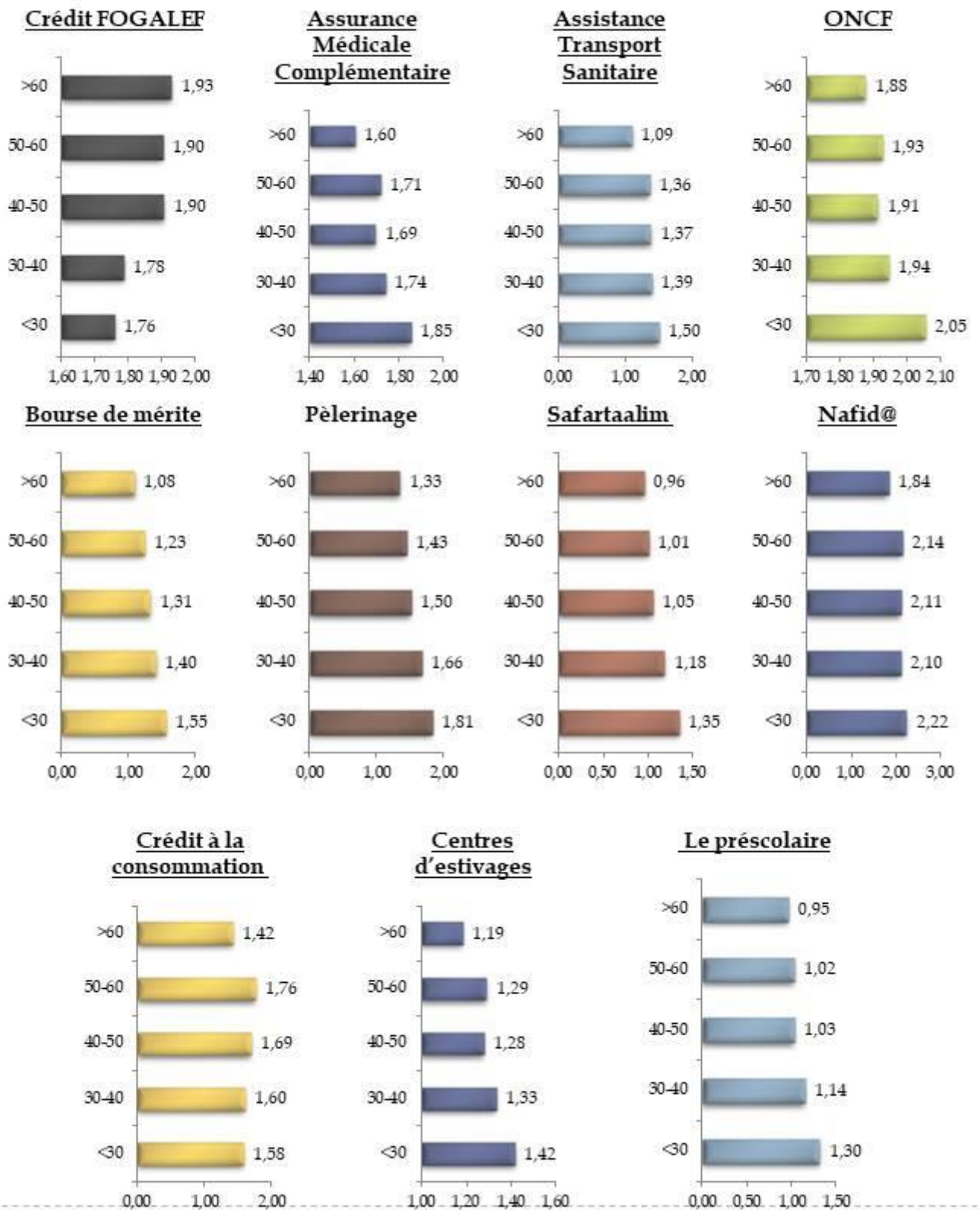
50-60



>60



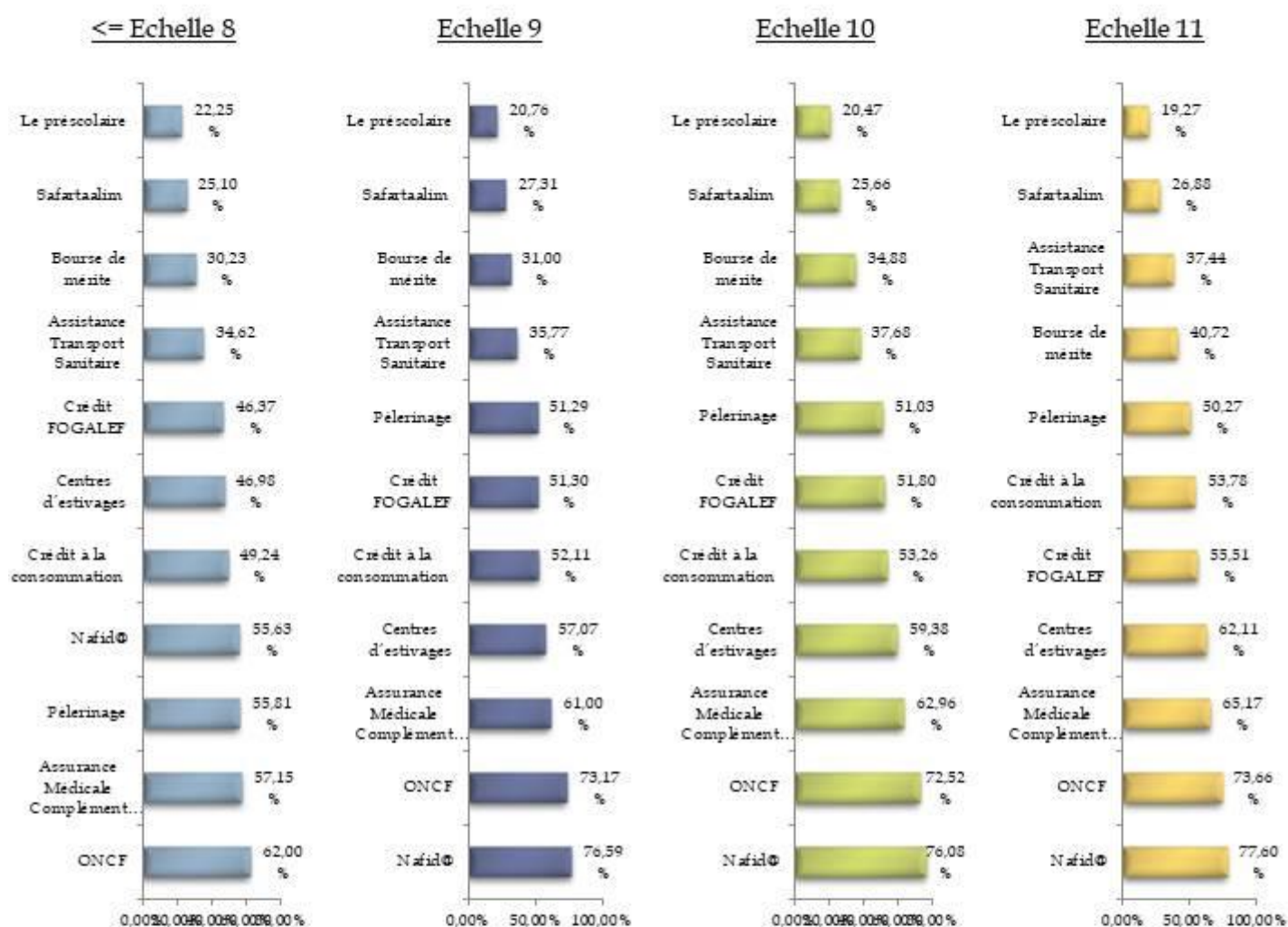
Évaluation des prestations et Âge



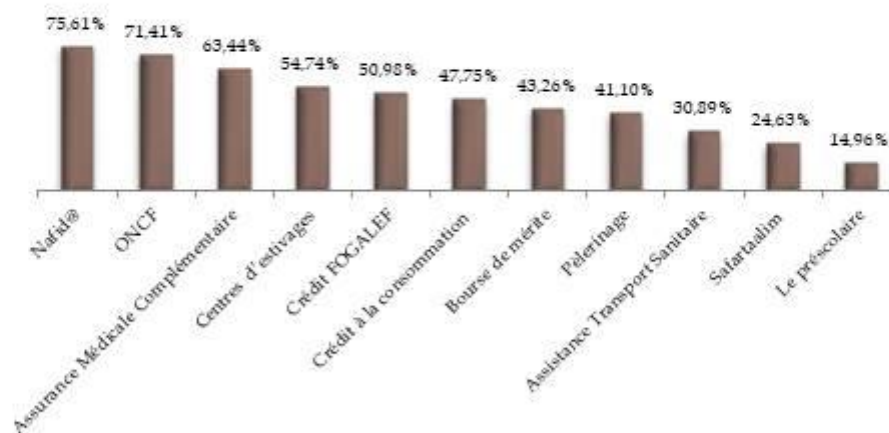
ANNEXE 2

EVALUATION DES MECANISMES

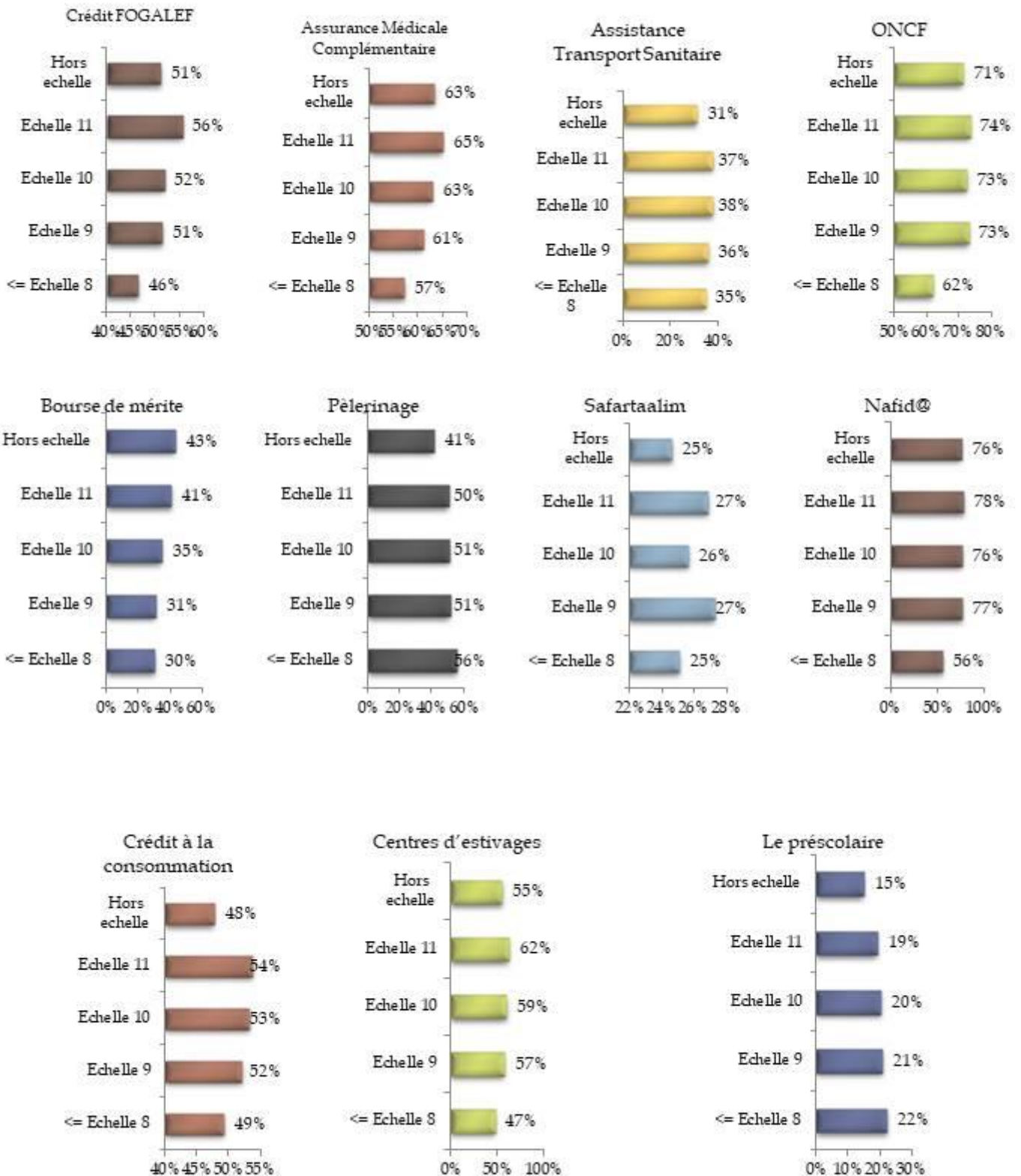
Notoriété et échelles administratives



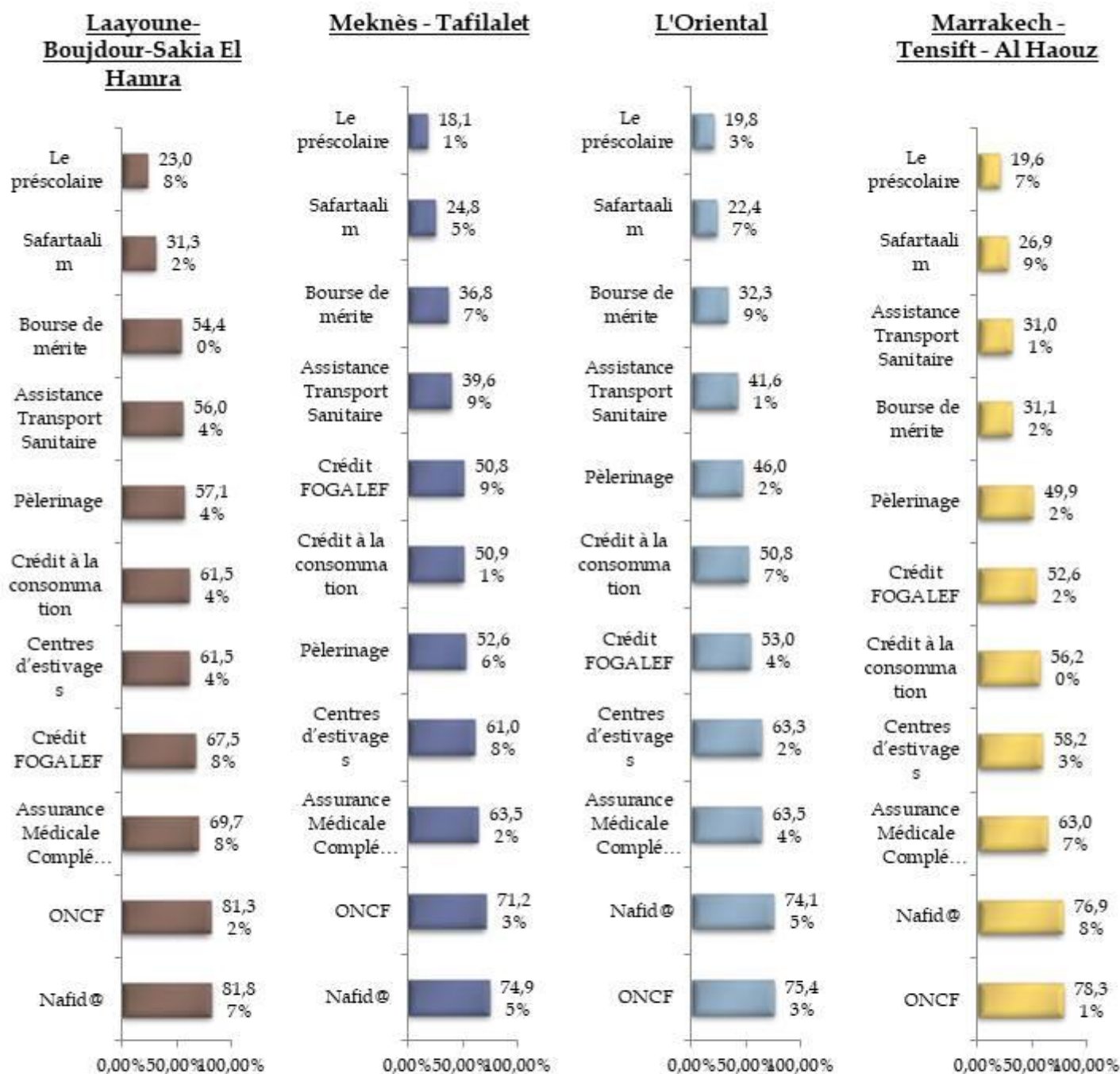
Hors échelle



Notoriété et échelles administratives

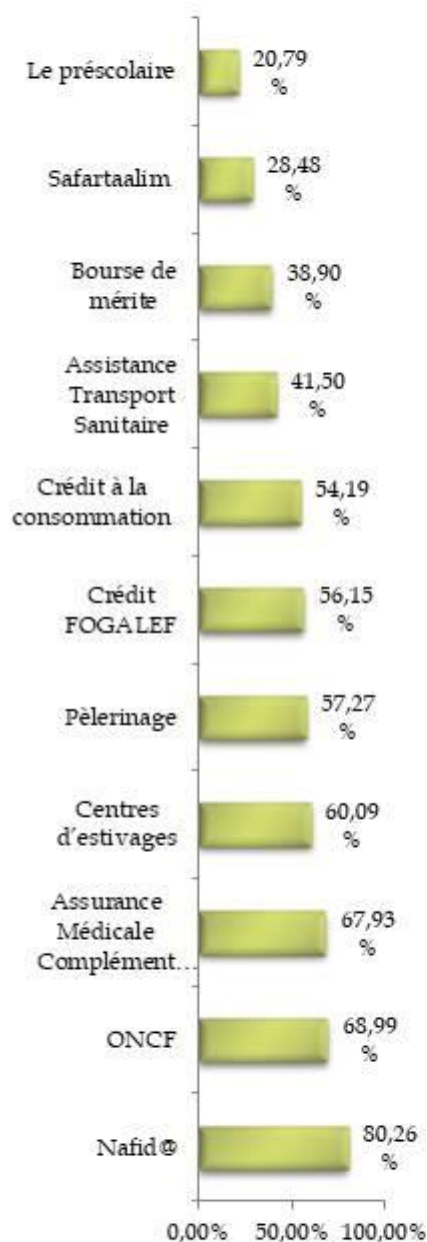


Notoriété et dimension régionale

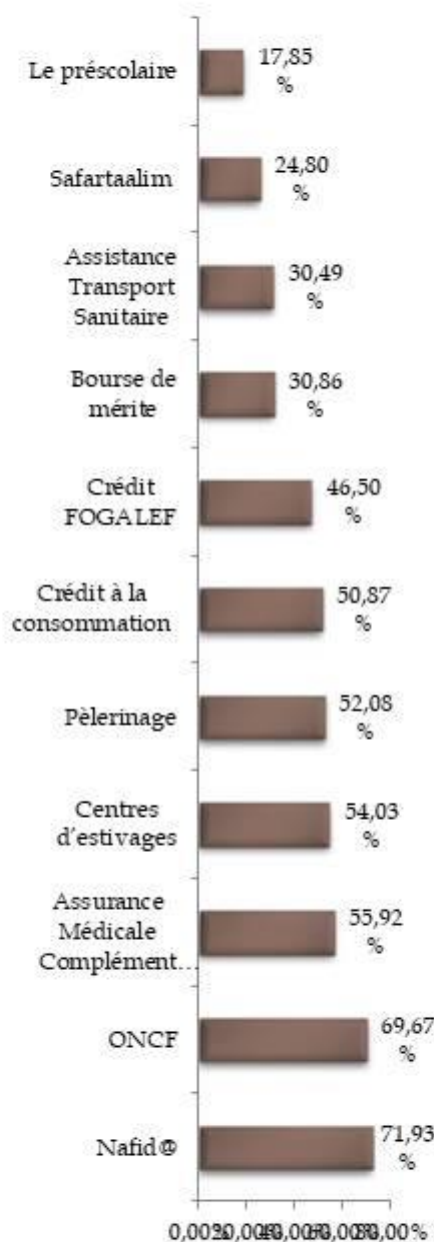


Notoriété et dimension régionale

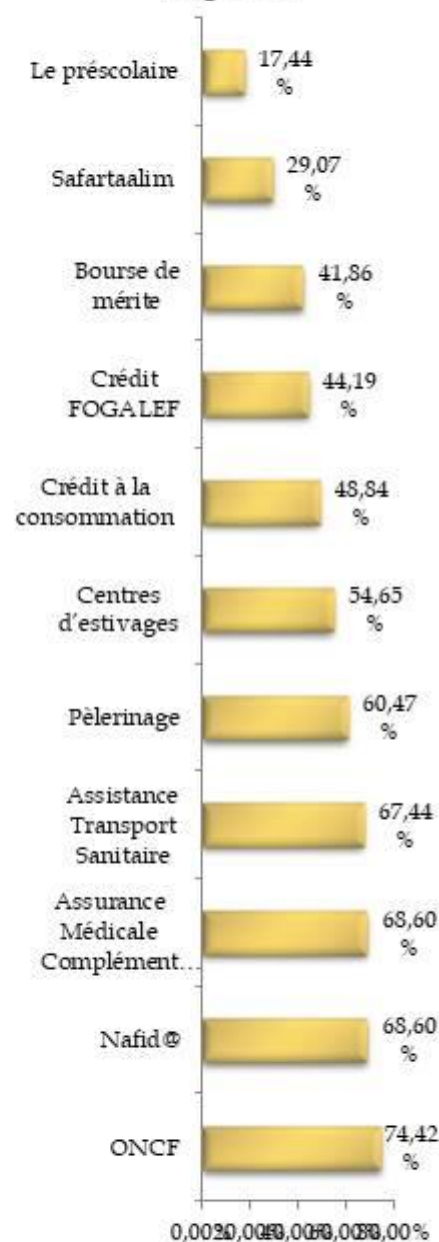
Souss - Massa - Draa



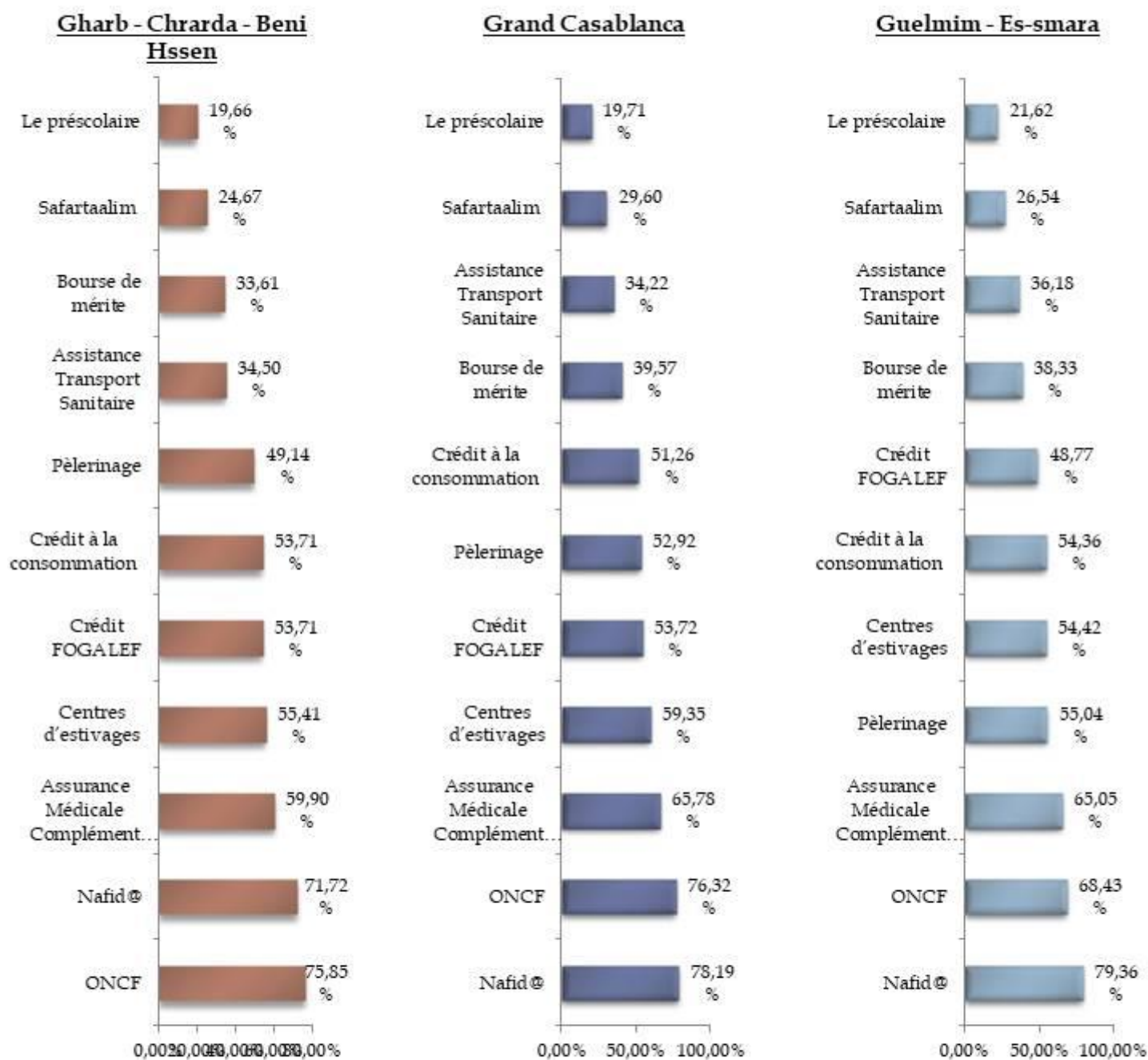
Rabat - Zemmour - Zaer



Oued Ed-dahab-Lagouira

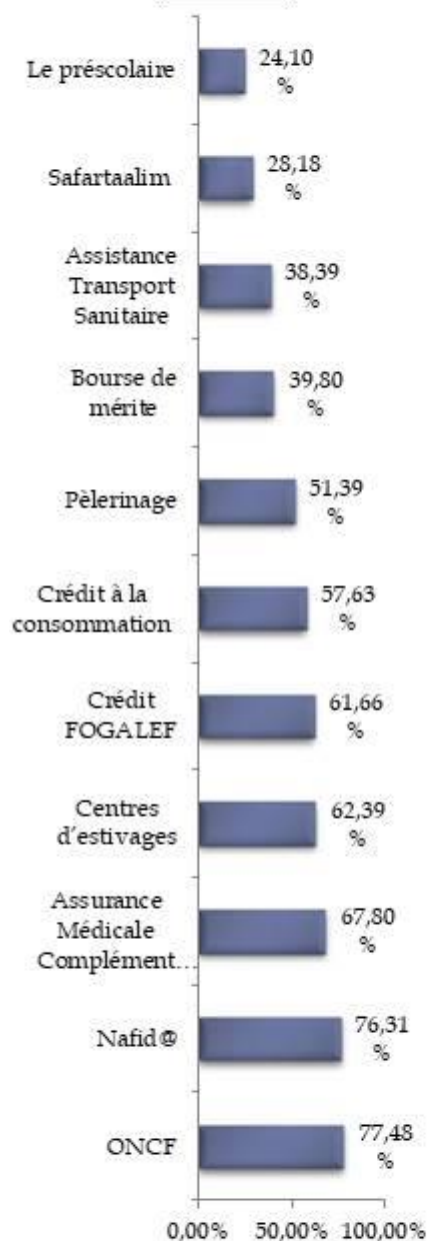


Notoriété et dimension régionale

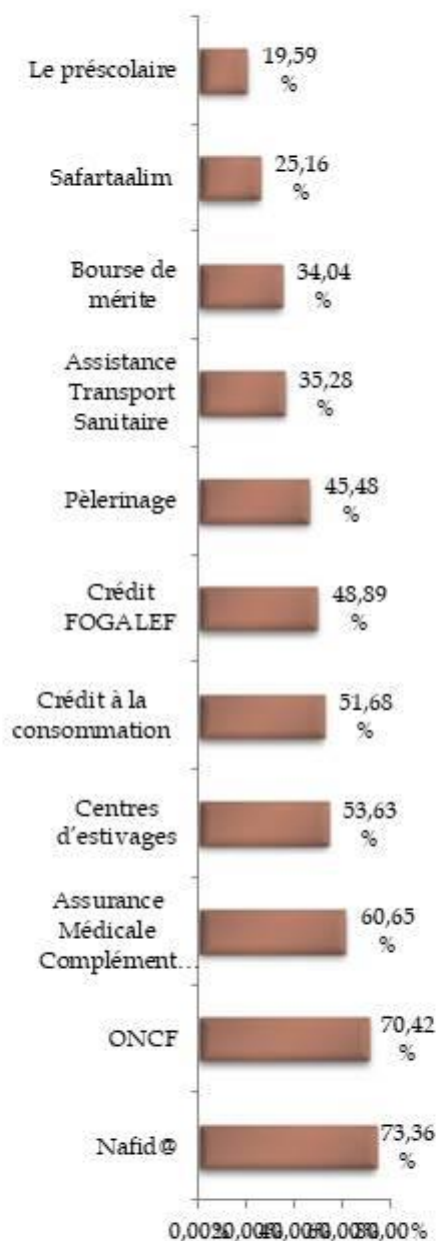


Notoriété et dimension régionale

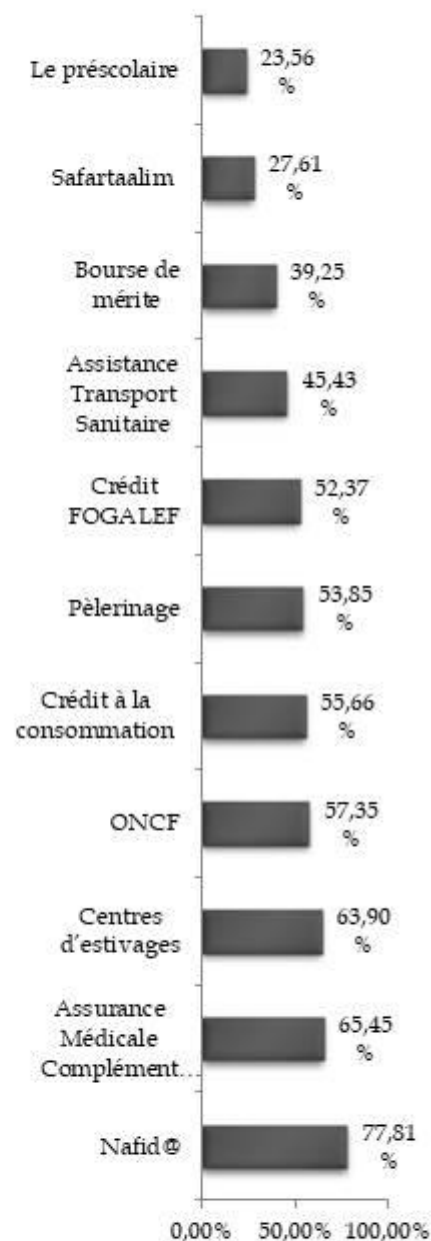
Taza - Al Hoceima - Taounate



Tanger - Tetouan

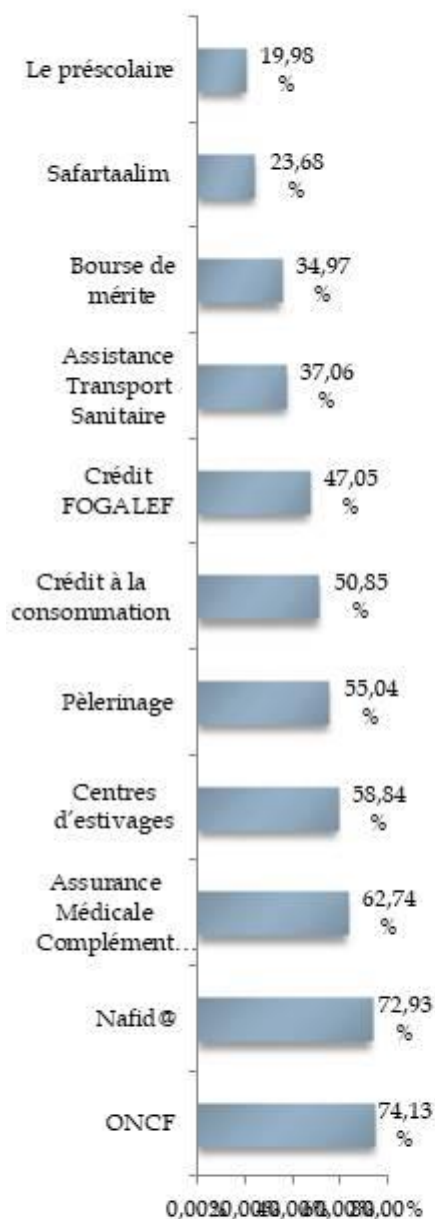


Tadla - Azilal

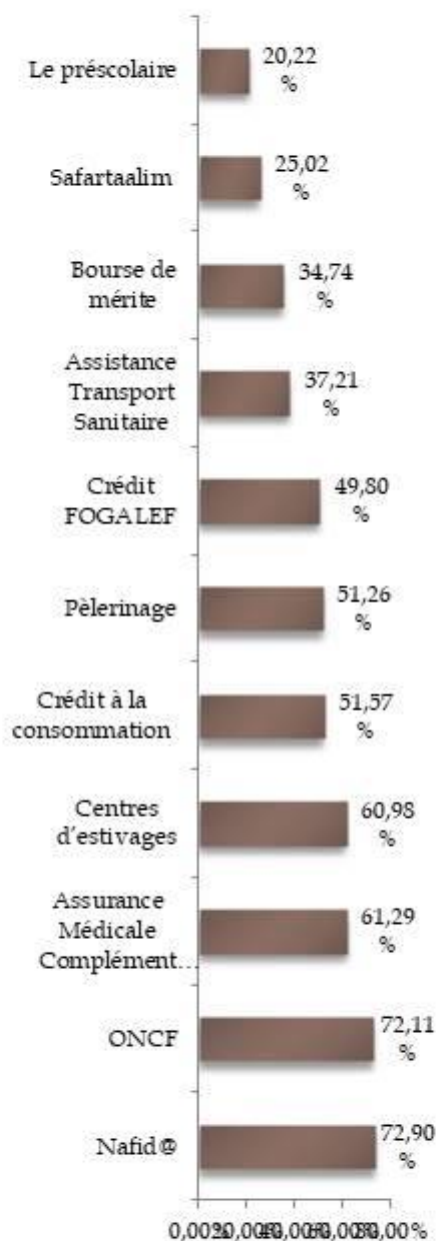


Notoriété et dimension régionale

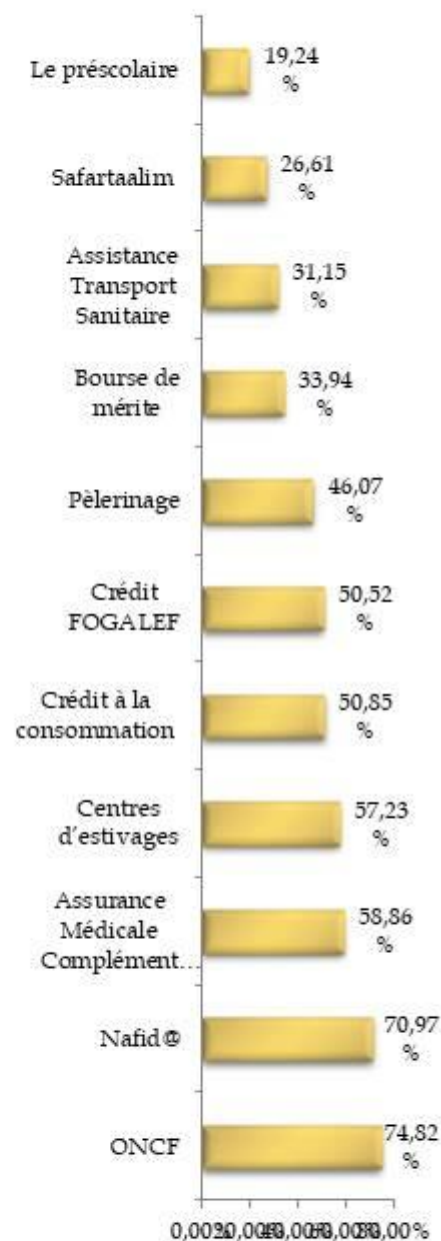
Chaouia - Ourdigha



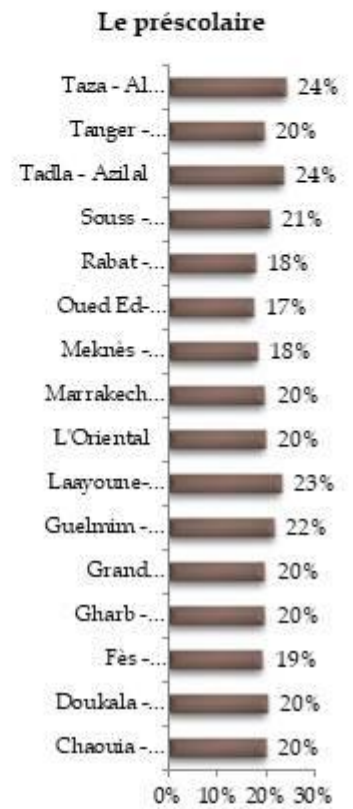
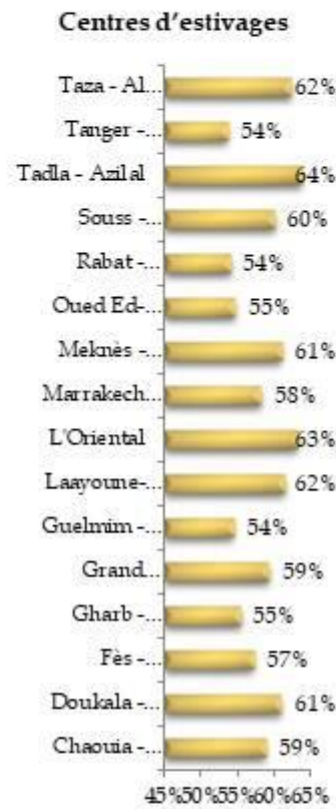
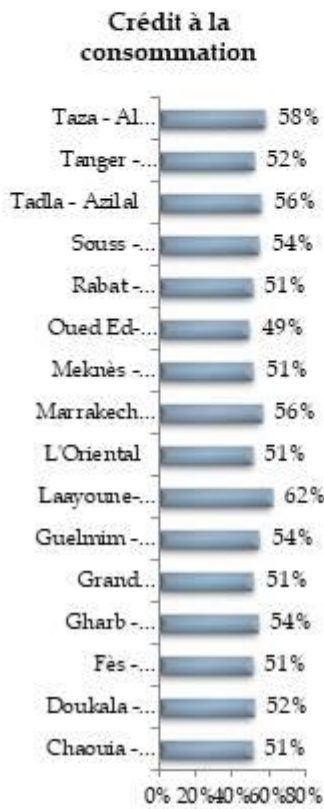
Doukala - Abda



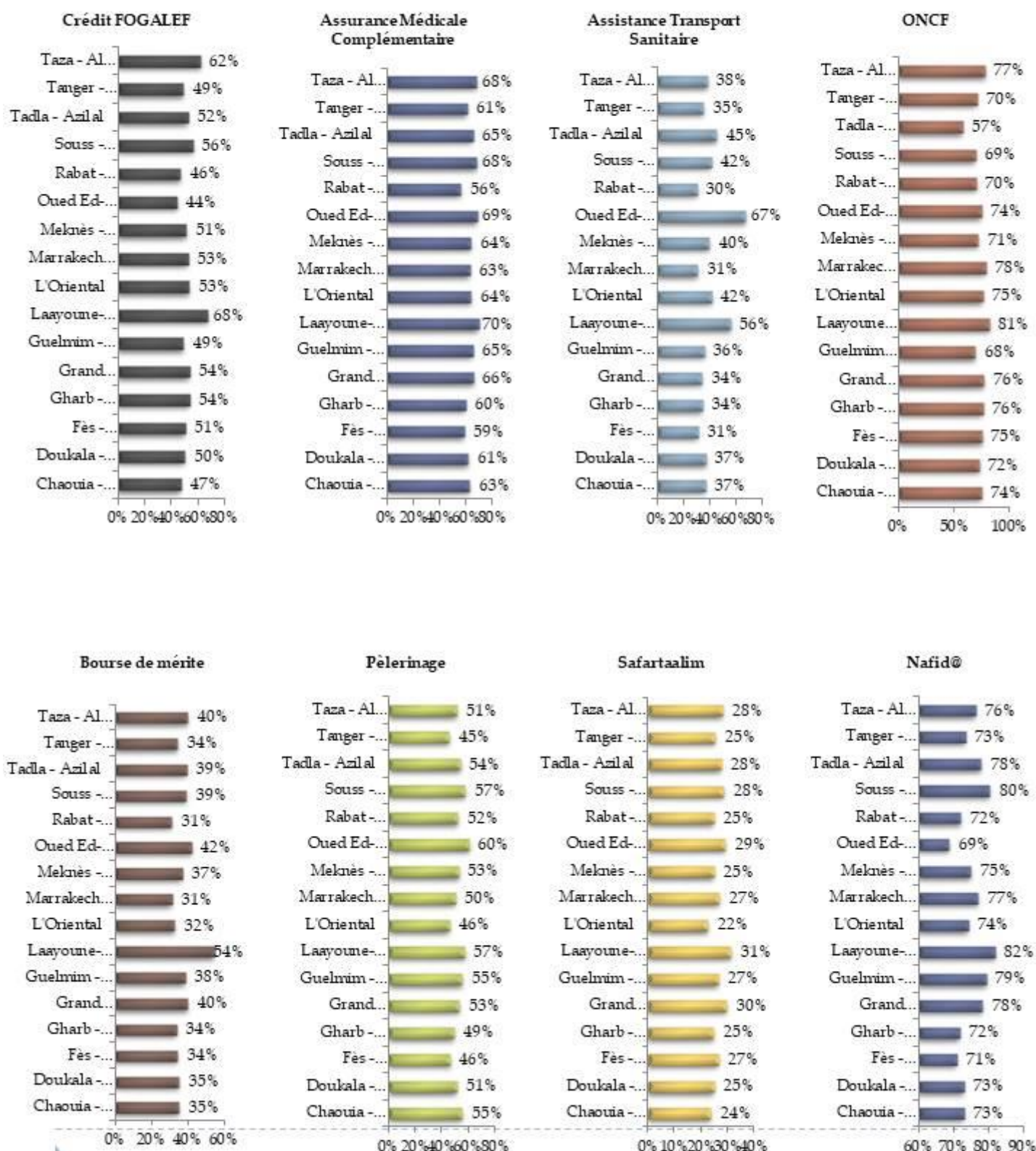
Fès - Boulmane



Notoriété et dimension régionale

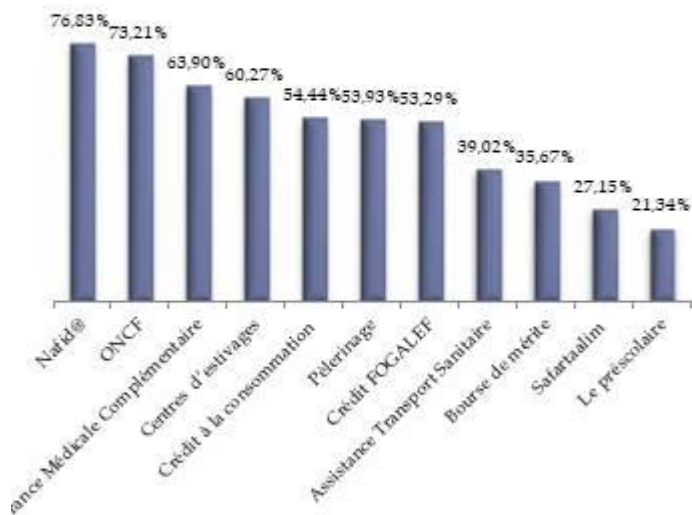


Notoriété et dimension régionale

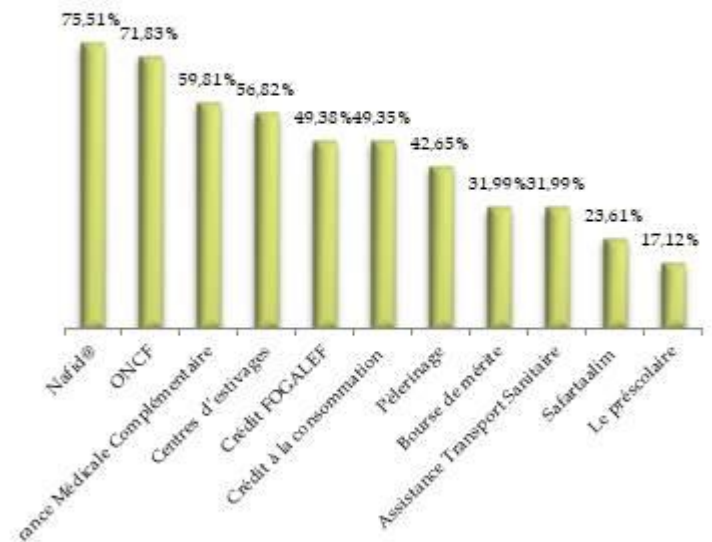


Notoriété et cycle d'enseignement

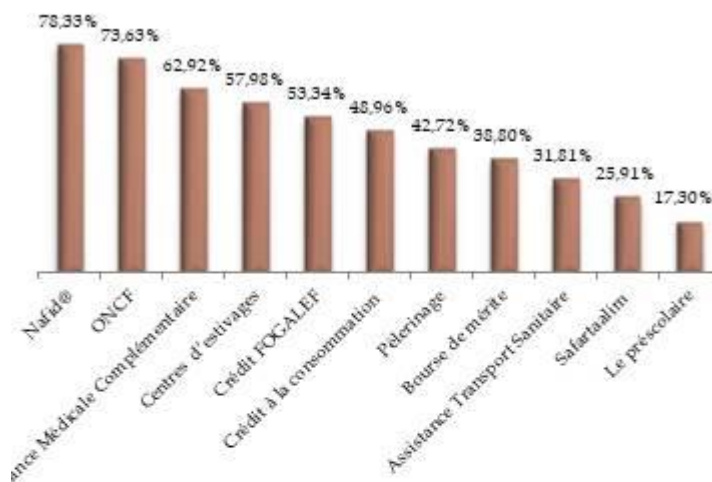
Primaire



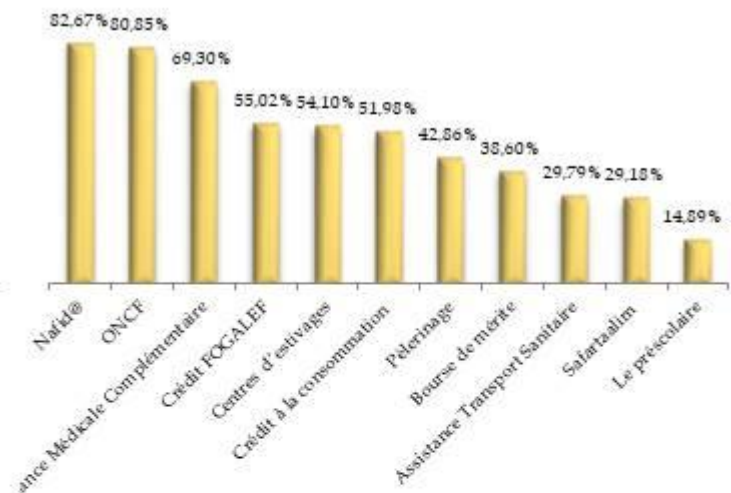
Collège



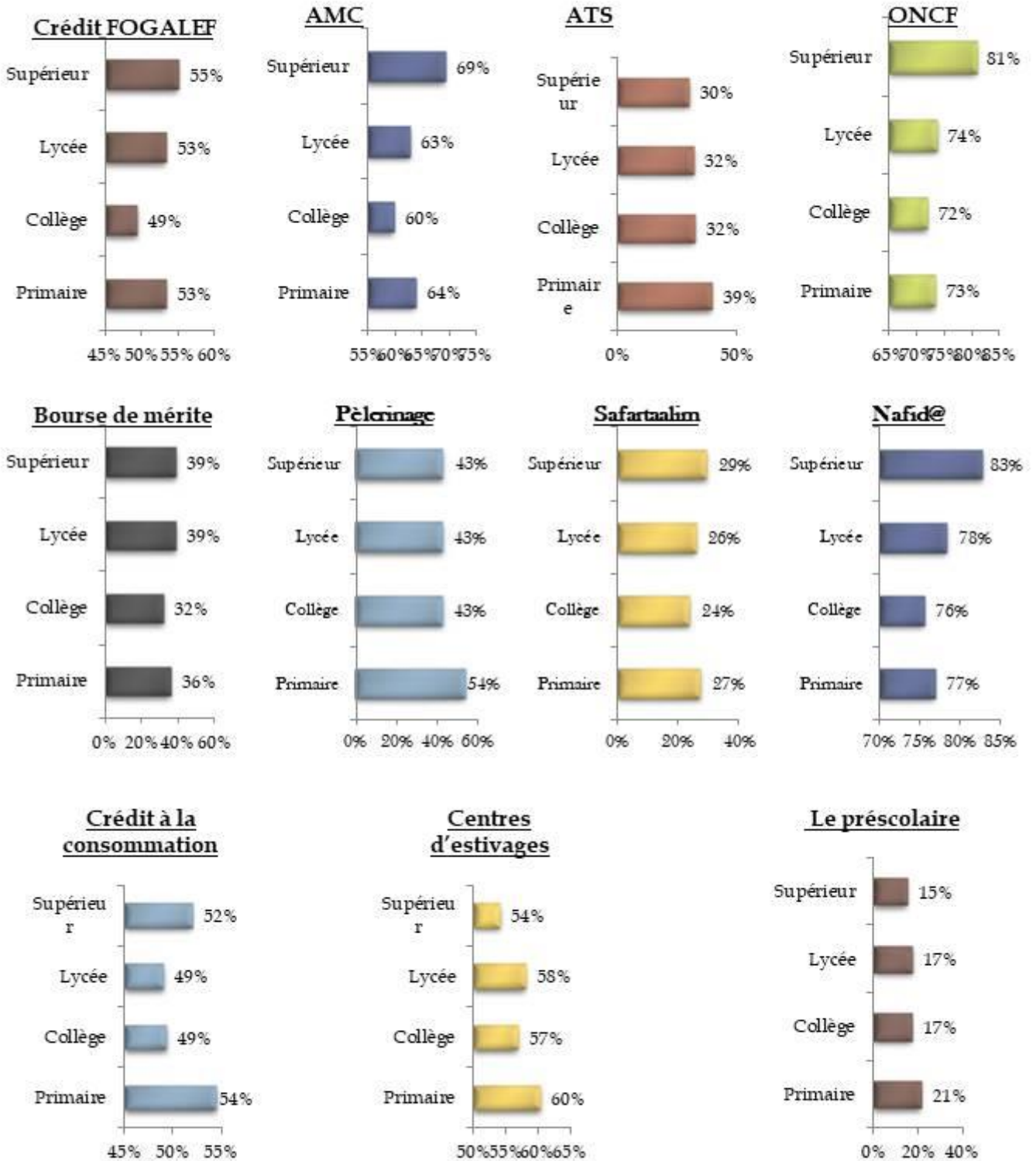
Lycée



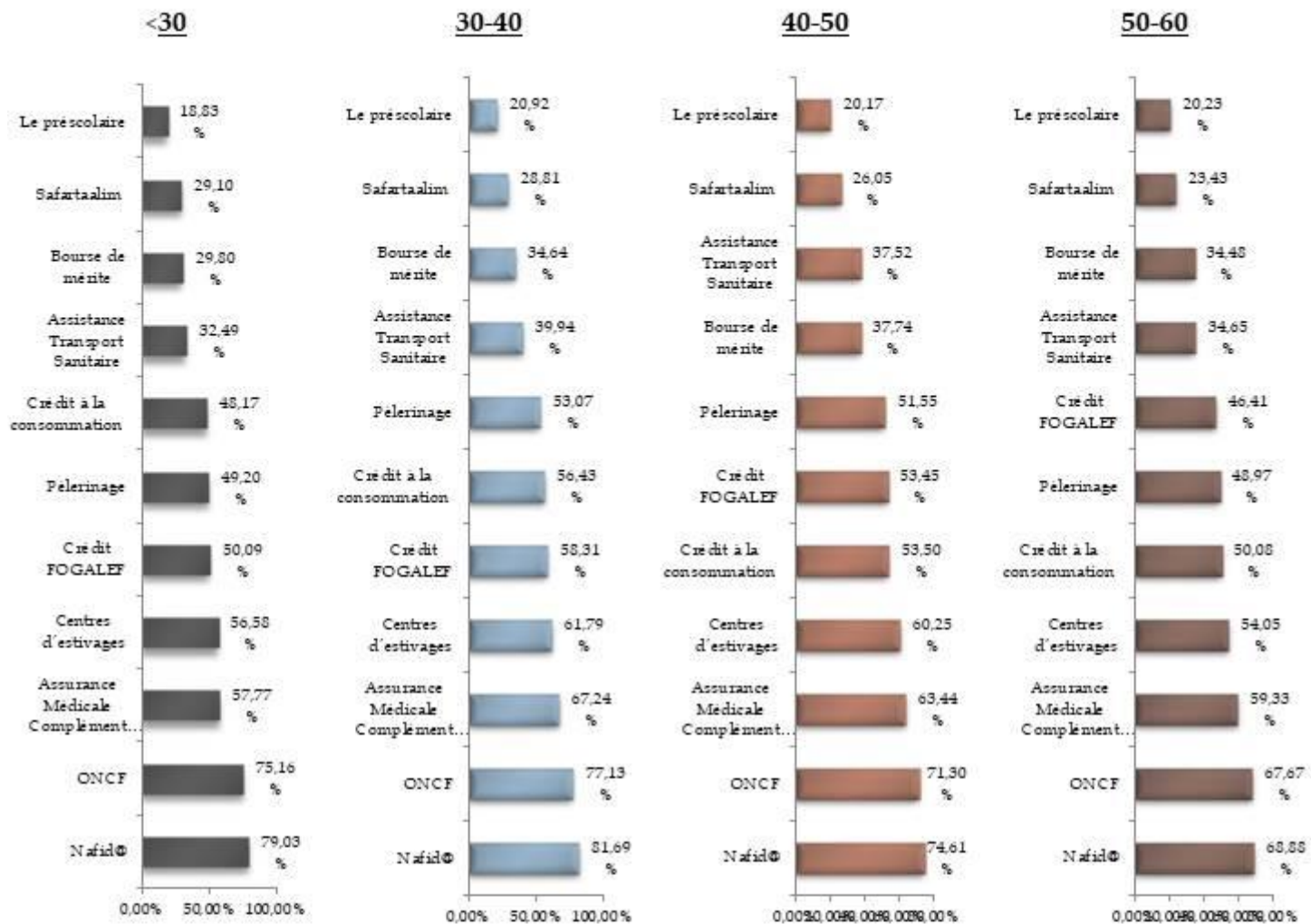
Supérieur



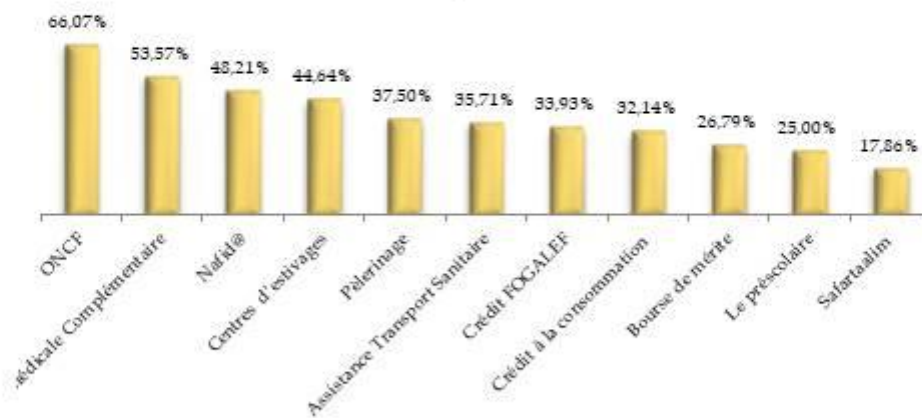
Notoriété et cycle d'enseignement



Notoriété et Âge

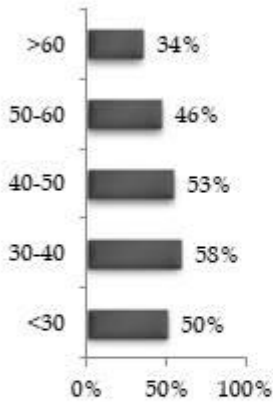


>60

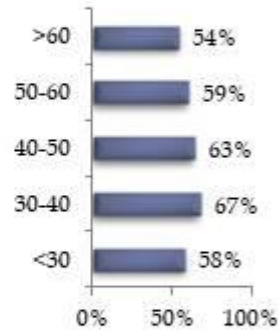


Notoriété et Âge

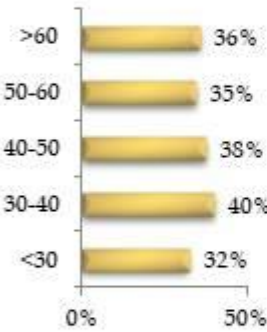
Crédit FOGALEF



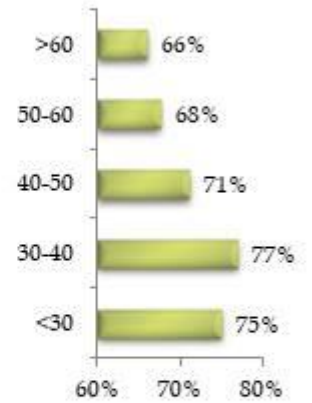
Assurance Médicale Complémentaire



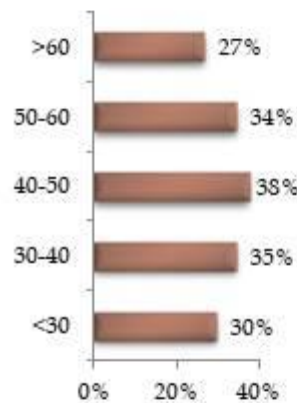
Assistance Transport Sanitaire



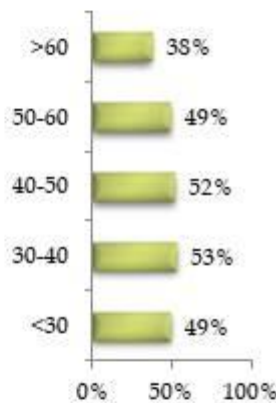
ONCF



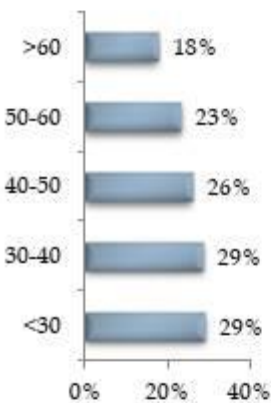
Bourse de mérite



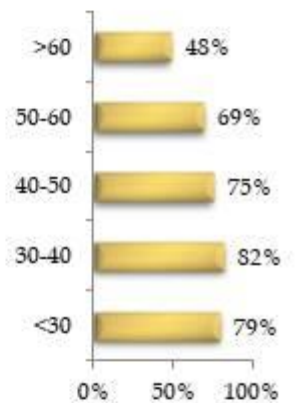
Pèlerinage



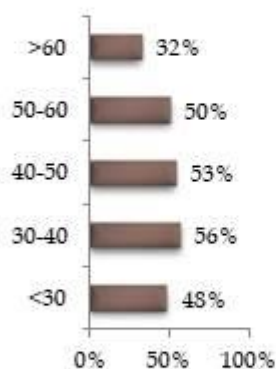
Safartaalim



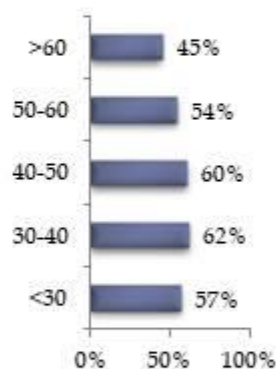
Nafid@



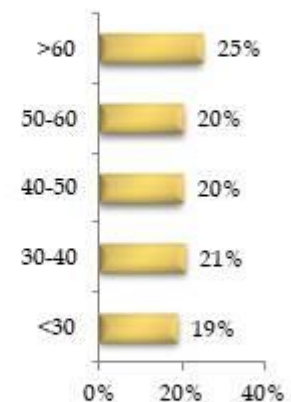
Crédit à la consommation



Centres d'estivages



Le préscolaire



ANNEXE 1

NOTORIETE

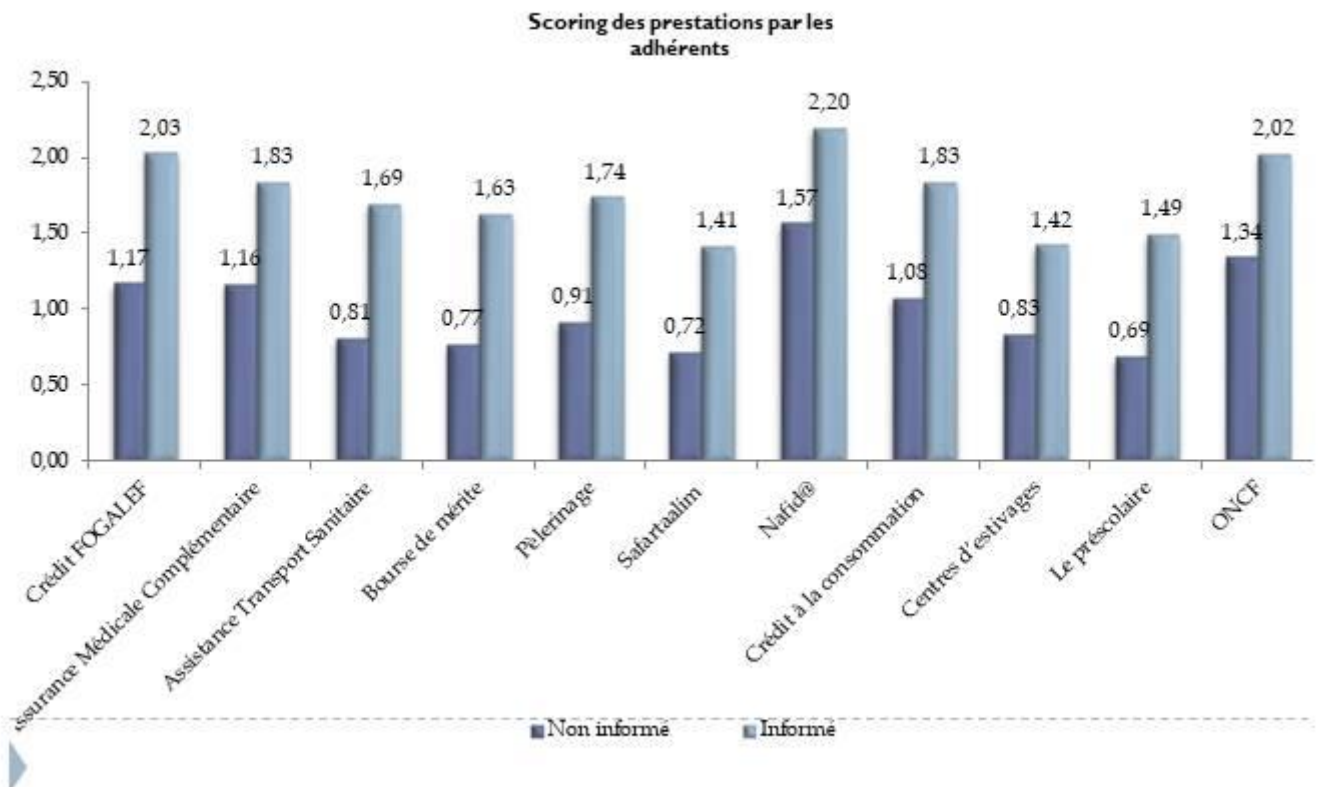
Principaux enseignements

- ▶ Au vu de ces résultats, il paraît nécessaire de placer la communication sur les prestations parmi les principales actions de la Fondation pour les 5 années à venir, en lui accordant l'importance, les moyens et la priorité au même titre que les prestations. En d'autres termes, la communication ne doit plus être perçue comme un outil support seulement, la communication devra être considérée comme une prestation à part entière.
- ▶ Il est donc temps de penser et d'élaborer une nouvelle stratégie pour la communication. Pour être efficace, le plan d'action qui en découlera doit impérativement intégrer deux aspects fondamentaux:
 - ▶ L'innovation dans les méthodes de communication
 - ▶ La fixation d'objectifs chiffrés en terme d'information des adhérents: par exemple, à fin 2010, atteindre un taux de notoriété de 75% pour l'AMC, et de 60% pour le FOGALEF...etc
- ▶ **Les prestations**
 - ▶ L'enquête a permis de dresser les besoins des adhérents et de connaître le degré de priorité de ces besoins. Il ressort ainsi que la santé et le logement demeurent les principales préoccupations sociales de la famille de l'enseignement, la prévoyance étant plus prioritaire. Après ces besoins fondamentaux, c'est le financement des études supérieures des enfants qui ressort comme 3^{ème} priorité, avant les voyages, la culture et les loisirs.
 - ▶ Aussi, l'étude stratégique en cours est l'occasion de re-penser les affectations budgétaires par prestation, de manière à respecter les priorités sociales des adhérents.
 - ▶ Excepté nafida, toutes les prestations ont reçu un score moyen inférieur à 2 sur une échelle de 0 à 3. Ce qui peut paraître surprenant, c'est que des prestations vitales comme l'AMC ou l'ATS, qui offrent des avantages exceptionnels par rapport à l'existant, sont moins évaluées que d'autres mécanismes moins importants comme la subvention du train ou nafida. La présente enquête révèle certes que le manque d'information peut jouer un rôle dans ce sujet, mais ceci n'empêche pas la présence d'autres facteurs qui puissent influencer négativement sur la perception des prestations par les adhérents, et il y'a lieu de s'en assurer (accessibilité, qualité de service des prestataires, procédure....)

Principaux enseignements

▶ La communication

- ▶ Les adhérents ne sont pas suffisamment informés sur les prestations, c'est l'un des principaux faits marquants de l'enquête.
- ▶ D'ailleurs, dans tous les focus group tenus avec les adhérents, ces derniers se plaignent toujours du manque d'information et demandent plus d'effort de la part de la Fondation en matière de communication.
- ▶ Ce déficit de communication a naturellement des conséquences négatives:
 - ▶ D'un côté, un adhérent non ou mal informé ne bénéficiera pas des prestations de la Fondation même s'il en a réellement besoin. Tel est le cas par exemple des adhérents malades qui ne recourent pas à l'AMC ou des victimes d'accidents qui ne font pas appel à l'ATS.
 - ▶ D'un autre côté, l'enquête prouve qu'en général, un adhérent mal ou non informé sur une prestation a, par défaut, une mauvaise perception de la prestation en question (analyse évaluation des mécanismes)



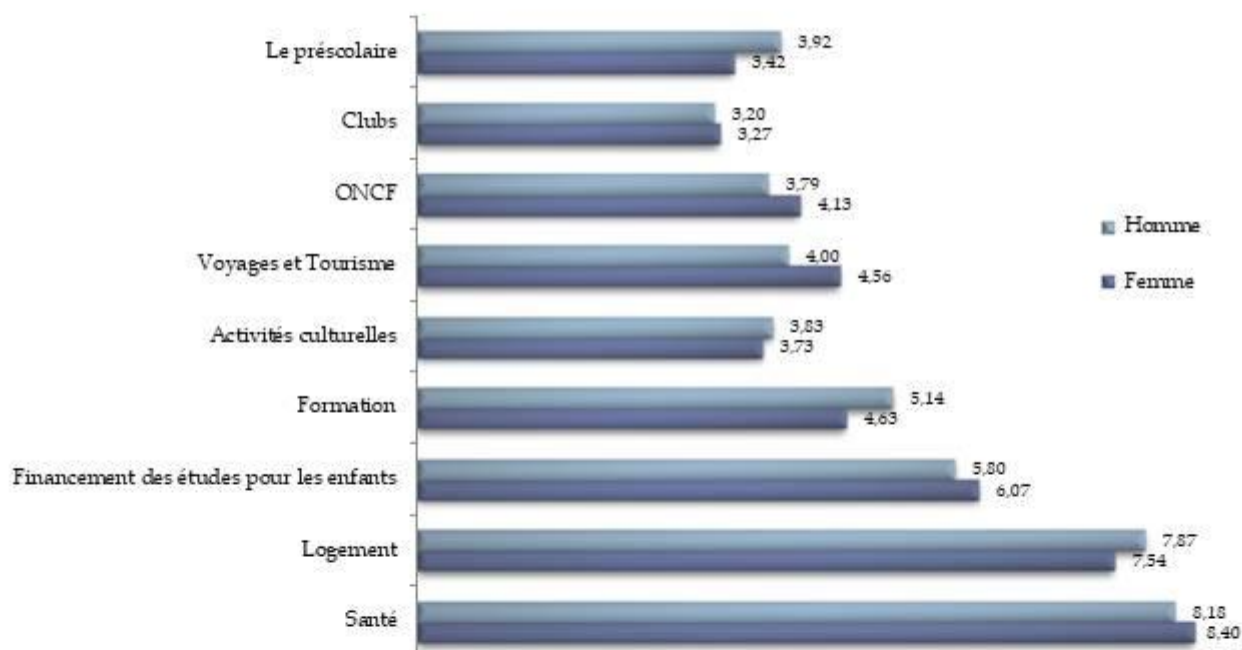
Volet général

Conclusions

Priorité et dimensions socio professionnelles

► **Priorités entre femmes et hommes adhérents**

- Le classement des priorités est le même, mais
- La femme accorde une plus grande importance que l'homme à la santé, aux études supérieures des enfants et aux voyages.
- L'homme par contre donne plus de priorité au logement et à la formation.



► **Priorités et dimension régionale**

- Dans toutes les régions, le « spectre des priorités » a la même allure: santé, logement, études supérieures des enfants et formation occupent dans cet ordre les 4 premiers rangs.

Priorité et dimensions socio professionnelles

▶ Priorité et Age

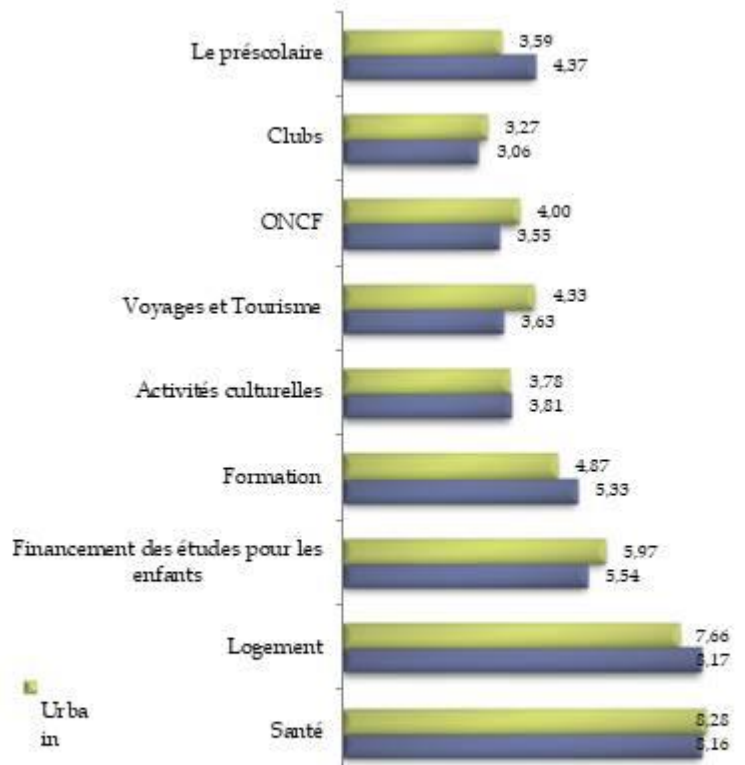
- ▶ Pour toutes les catégories d'âge, la santé, suivie du logement, du financement des études supérieures des enfants et de la formation restent les besoins les plus prioritaires.
- ▶ Toutefois, il est constaté que le degré de « priorité santé, » diminue en moyenne avec l'âge. A première vue, ceci peut paraître surprenant, mais ce constat s'explique par le fait que les adhérents plus âgés ont un autre souci qui est le financement des études supérieures des enfants, pour lequel ils ont accordé un grand intérêt, plus que les jeunes comme le montrent les graphiques.

▶ Priorité et (secteur d'enseignement ou échelles administratives)

- ▶ Les 4 grandes premières priorités ne changent pas par rapport aux analyses précédentes;
- ▶ Toutefois, il est constaté que plus le cycle d'enseignement ou l'échelle administrative sont élevés, plus l'adhérent accorde de l'importance aux prestations de loisirs et voyages, au détriment des besoins de base que sont la santé et le logement.

▶ Priorité et zones rurales

- ▶ Les résultats concernant les adhérents habitant les zones rurales ne diffèrent certes pas avec les résultats globaux en terme de classement des priorités qui demeure le même. Toutefois, il est constaté que cette catégorie d'adhérent place en moyenne la santé et le logement à pied d'égalité, ce qui veut dire que leur besoin en logement est bien plus important que les adhérents des zones urbaines: ainsi, le score moyen du logement est de 8,17 pour les zones rurales contre 7,66 pour les zones urbaines.

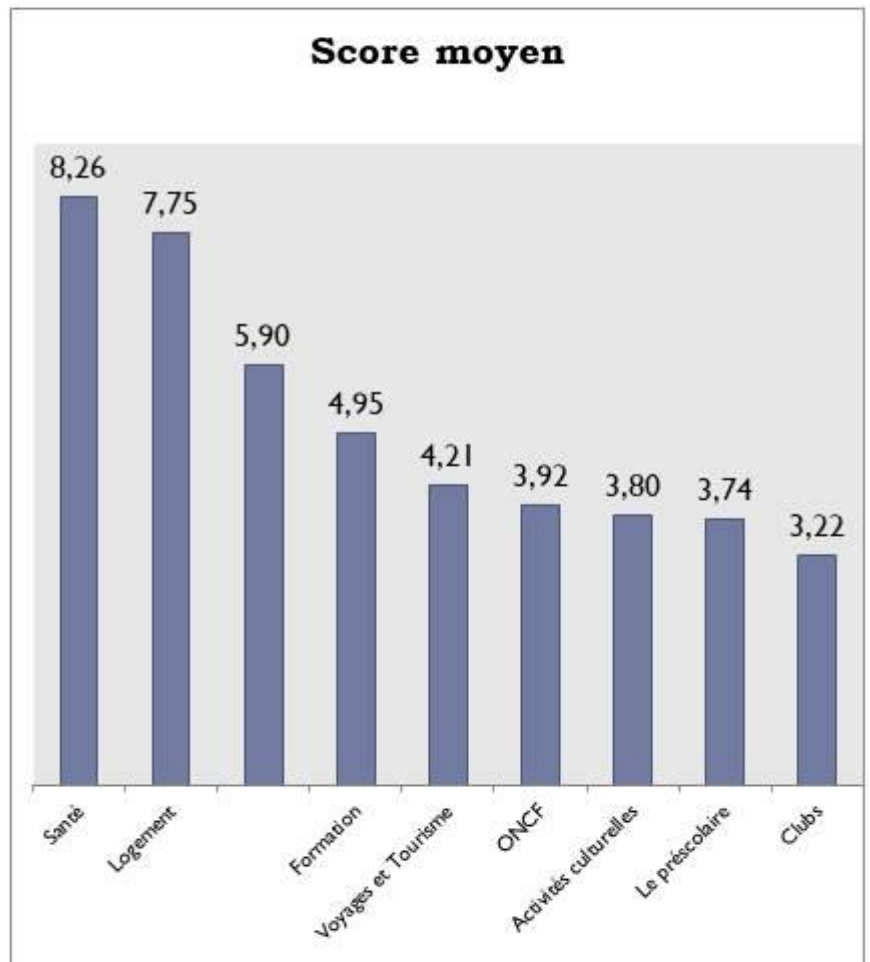


Priorité des besoins

- ▶ Les clubs et le préscolaire figurent aux derniers rangs de priorité.
- ▶ Pour les besoins d'analyse, définissons un score de priorité = 10 – rang de priorité.
- ▶ Le graphique ci dessous trace le score moyen par domaine:

▶ Ainsi, le score moyen varie de 8,26 à 3,22 :

- ▶ La santé est donc effectivement la première priorité des adhérents avec un score moyen de 8,26.
- ▶ En 2^{ème} position le logement avec un score moyen de 7,75.
- ▶ Un résultat très marquant: la 3^{ème} priorité après la santé et le logement est le financement des études supérieures des enfants avec un score moyen de 5,9.
- ▶ Enfin, un autre indicateur important: la formation occupe la 4^{ème} position en terme de priorité.



Priorité des besoins

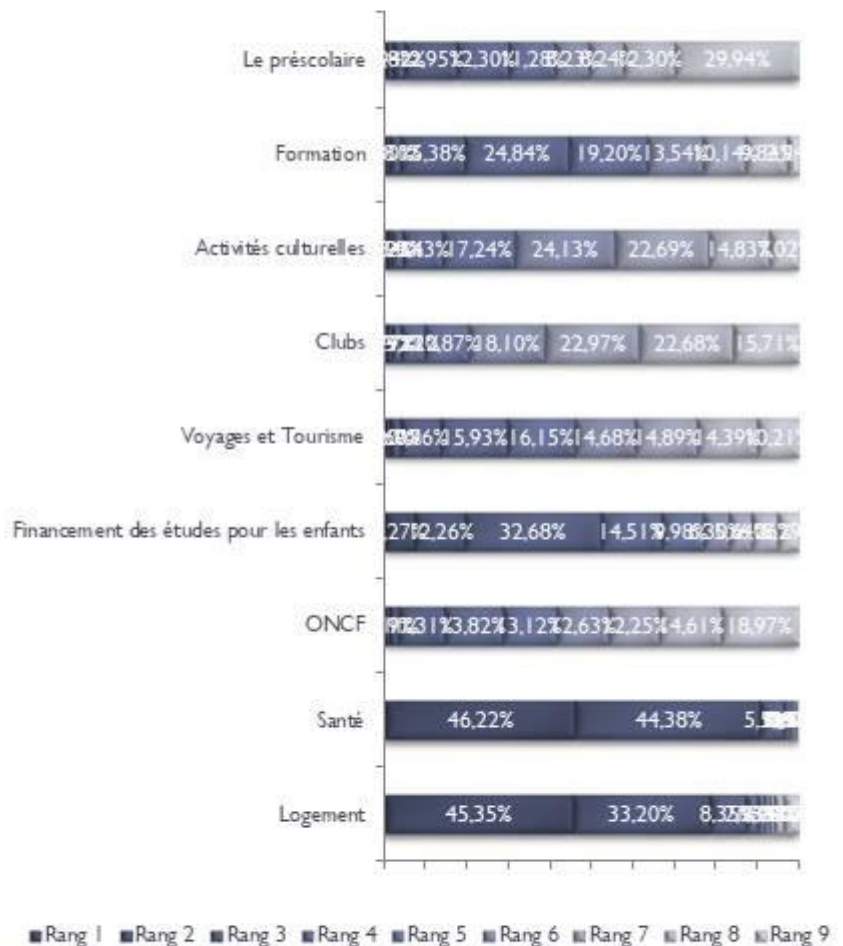
- ▶ Dans le but de connaître les besoins réels de la famille de l'enseignement, ces derniers ont été invités à classer les champs d'action de la Fondation par degré de priorité: ils devaient ainsi affecter un score de 1 à 9 aux différents éléments suivants: santé, logement, études supérieures des enfants, formation, subvention transport, pèlerinage, voyages et tourisme, clubs, préscolaire, activités culturelles. Ainsi, dans les analyses qui suivent, moins le score est important, plus la prestation est prioritaire.

- ▶ Ci contre le « spectre de priorité des besoins » de la famille de l'enseignement.

- ▶ Les domaines les plus prioritaires (rang 1) sont incontestablement la santé pour 46% des adhérents suivie du logement pour 45% des adhérents.

- ▶ Toutefois, en cumulant les rangs 1 et 2, la santé remporte largement la palme de la priorité. Ainsi, 90% des adhérents placent la santé dans les 2 premiers rangs, contre 79% pour le logement.

- ▶ En 3^{ème} position figure le financement des études supérieures des enfants.



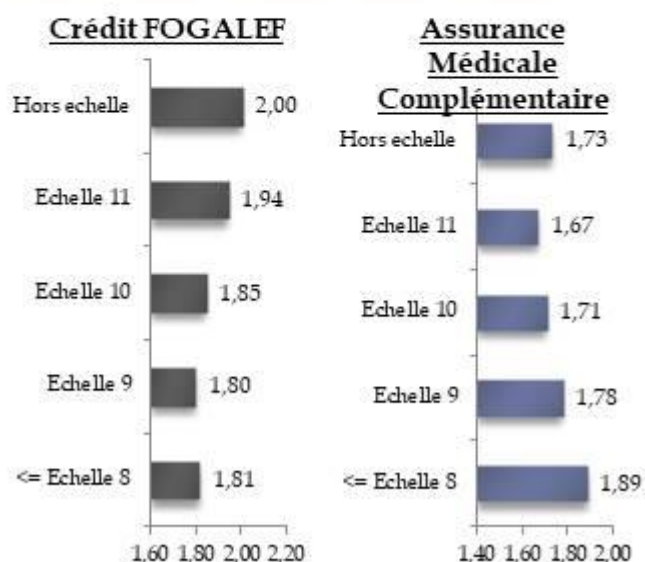
Volet général

Priorité des besoins

Evaluation et dimensions socio professionnelles

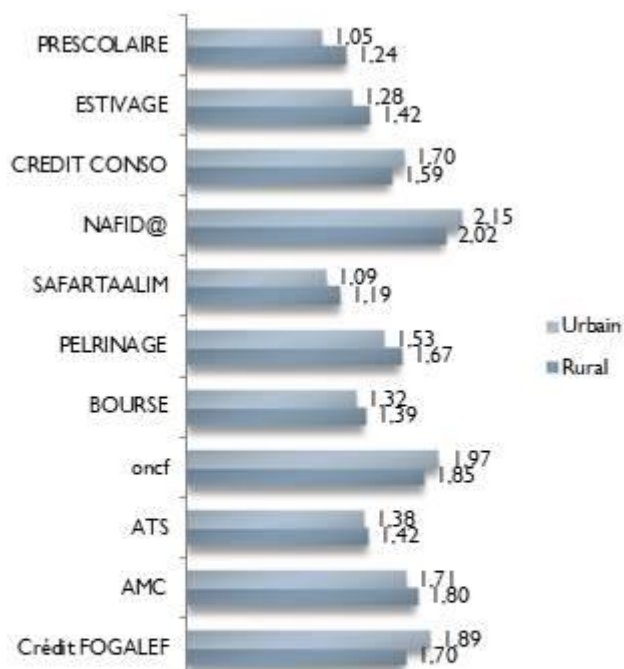
▶ Evaluation et échelles administratives

- ▶ Globalement, les adhérents aux échelles supérieures ont une meilleure perception du FOGALEF.
- ▶ Pour l'AMC, la tendance s'inverse



▶ Evaluation par zone d'implantation (Rural-Urbain)

- ▶ Si les adhérents des zones rurales apprécient moins le FOGALEF, la subvention du train, nafida ainsi que les crédits consommation, ils ont par contre affecté un meilleur score à l'AMC, l'ATS, SafarTaalim et à l'estivage.

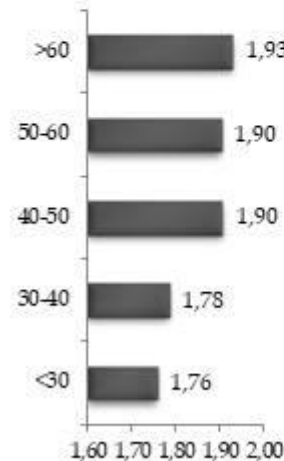


Evaluation et dimensions socio professionnelles

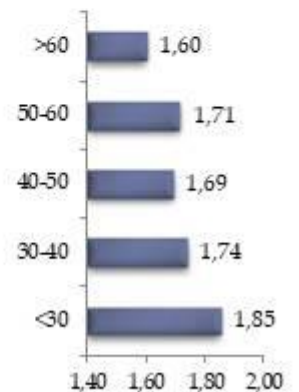
Evaluation et Age

- ▶ Il est effectivement constaté une différence dans la perception des mécanismes selon l'âge. Ainsi, par exemple:
 - ▶ Pour l'AMC: les plus jeunes évaluent le mécanisme « plus positivement » que les adhérents âgés. (ce qui est naturel, puisque les besoins de ces derniers sont plus importants).
 - ▶ Pour le FOGALEF, c'est le contraire, les plus âgés apprécient plus le mécanisme actuel.
 - ▶ Globalement, pour toutes les tranches d'âge, les mécanismes les mieux appréciés sont nafida, l'amc, le fogalef et la subvention du train. Par contre, les prestations d'estivage, de voyages et la bourse ISTIHQAQ restent les moins appréciées.

Crédit FOGALEF



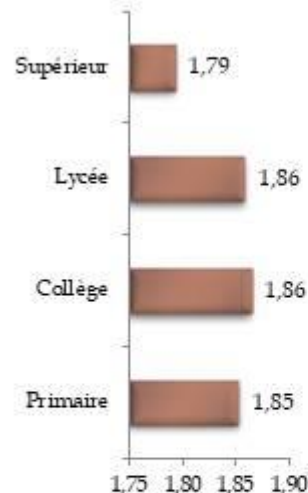
Assurance Médicale Complémentaire



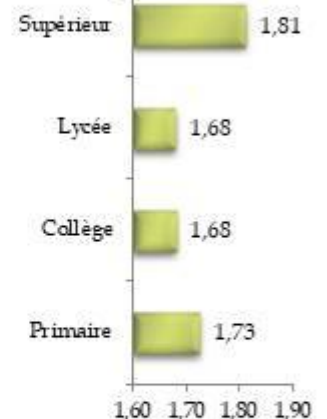
Evaluation et secteur d'enseignement

- ▶ Le crédit FOGALEF est mieux apprécié par les adhérents du département de l'éducation nationale. Résultat similaire pour les centres d'estivage, et le pèlerinage.
- ▶ Par contre, l'AMC reçoit un bien meilleur score de la part des adhérents du cycle supérieur. C'est aussi le cas de l'ATS, de la bourse ISTIHQAQ, de nafida et de l'ONCF,

Crédit FOGALEF

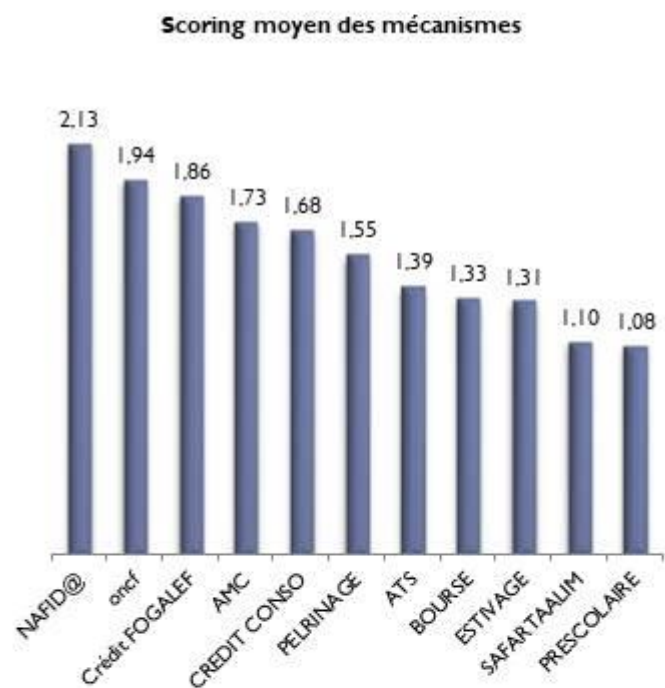


Assurance Médicale Complémentaire



Evaluation des mécanismes

- ▶ En classement inverse, il est utile de signaler que la note minimale (0) a été affectée par 40% des adhérents à SafarTaalim et par le 1/3 des adhérents à l'ATS
- ▶ En appui aux résultats énoncés ci-dessus, le graphique trace le score moyen par prestation
- ▶ Ainsi, le score moyen varie de 1,08 à 2,13:
 - ▶ La prestation nafida est la mieux notée avec une note moyenne de 2,13, suivie de la subvention du train notée à 1,94.
 - ▶ Les prestations de base, à savoir l'AMC et le FOGALEF occupent respectivement la 3^{ème} et la 4^{ème} position. L'ATS quand à elle se trouve en 7^{ème} position avec seulement 1,39 point.
 - ▶ En bas du classement l'estivage et safartaalim avec des scores respectifs de 1,31 et 1,10.

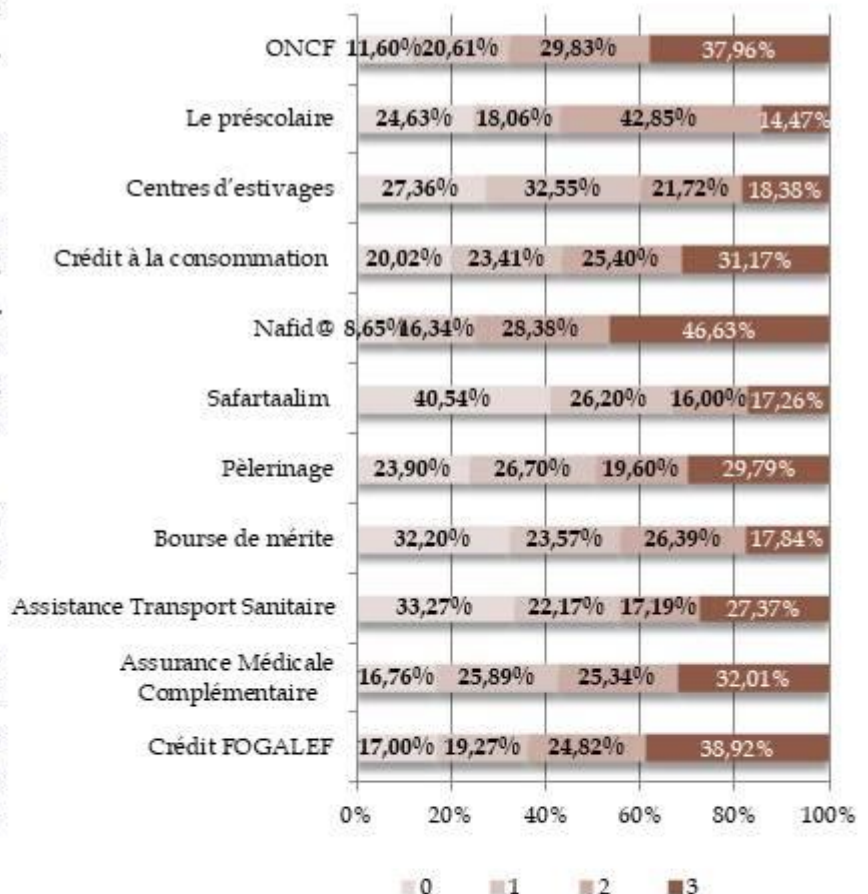


Evaluation des mécanismes

- ▶ Dans le questionnaire, les adhérents ont été invités à affecter un score de 0 à 3 à chaque mécanisme social de la Fondation:
 - ▶ L'adhérent affecte la note minimale, 0, s'il pense que le mécanisme n'est pas du tout intéressant.
 - ▶ Et il affecte la note 3 dans le cas où il pense que le mécanisme est très intéressant.

- ▶ Ci contre le spectre de la perception des mécanismes de la Fondation par les adhérents. Ainsi par exemple:

- ▶ 39% des adhérents ont une très bonne impression du FOGALEF et ont affecté le score maximal. 25% ont donné un score de 2 sur 3. Donc globalement, 64% des adhérents perçoivent « positivement » les crédits FOGALEF.
- ▶ Ce taux n'est que de 57% pour l'AMC et de 44% pour le Transport Sanitaire.
- ▶ Le programme nafida demeure la prestation qui donne la meilleure impression chez les adhérents: score de 3/3 pour 47% des adhérents.



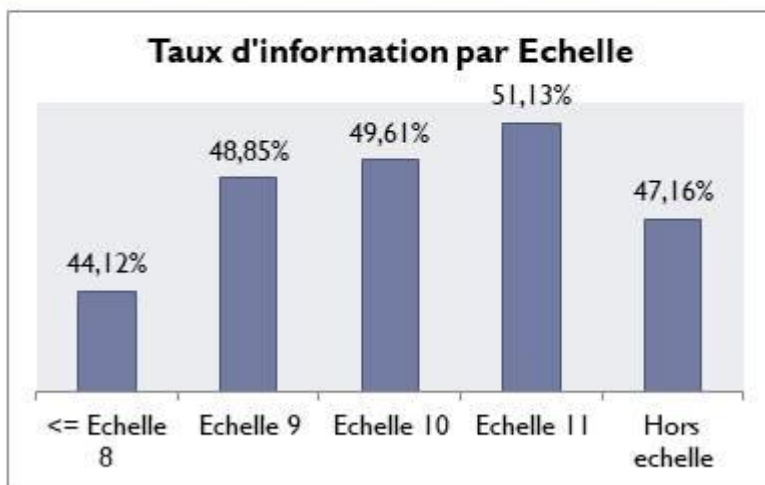
Volet général

Evaluation des mécanismes par les
adhérents

Notoriété et dimensions socio professionnelles

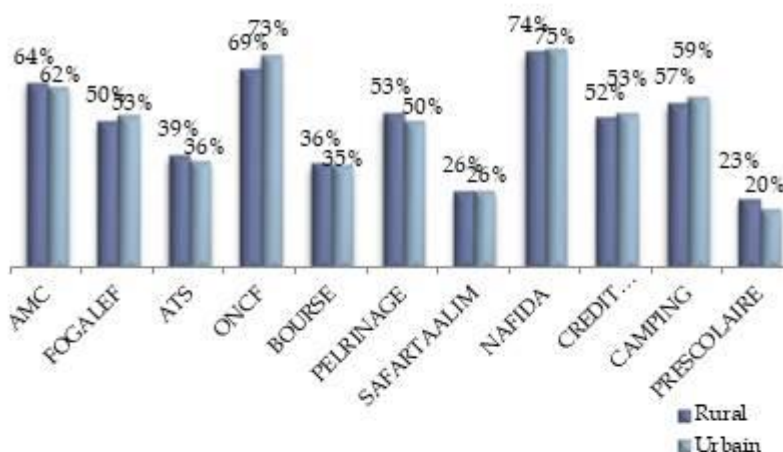
Notoriété et échelles administratives

- Les adhérents aux échelles inférieures (8) et supérieures (hors échelle) sont les moins informés sur les prestations de la Fondation.



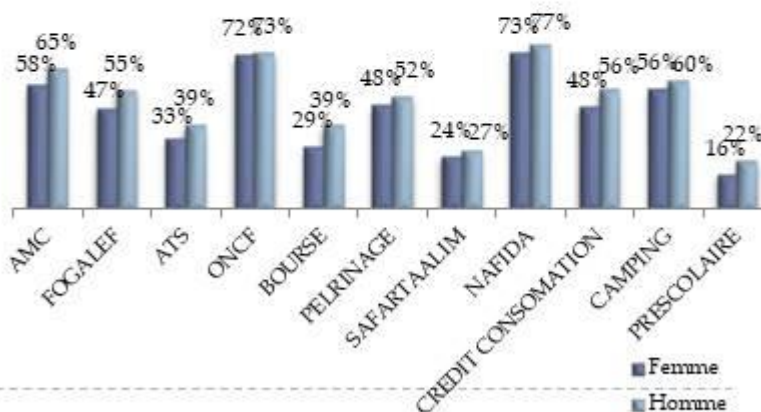
Notoriété et Zone d'implantation (Rural-Urbain)

- Il n'y a pas de différence significative entre les adhérents des zones rurales et ceux des zones urbaines en termes d'information sur les prestations.



Notoriété et genre

Il ressort de l'enquête que les hommes font plus d'effort pour chercher l'information, et ceci est valable pour tous les mécanismes mis en place par la Fondation.



Notoriété et dimensions socio professionnelles

Notoriété et Age

- Visiblement, les jeunes adhérents sont mieux informés que les plus âgés.
- En particulier, les adhérents âgés entre 30 et 40 ans connaissent mieux que les autres toutes les prestations.

Notoriété et secteur d'enseignement

- Les adhérents de l'enseignement supérieur, suivis des enseignants du primaire, sont les mieux informés des prestations suivantes: AMC, TS, FOGALEF, Subvention Train, Bourse de mérite, Safar Taalim, nafida.
- Pour le reste des mécanismes, ce sont les adhérents du primaire qui viennent en tête.
- Les moins informés sont les enseignants du collège;

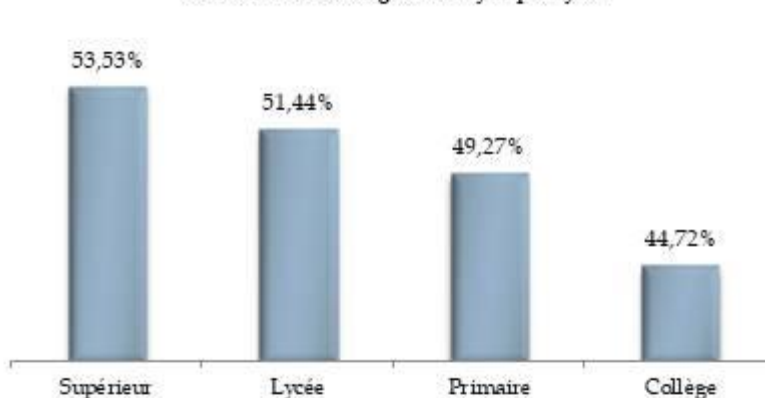
Notoriété et Dimension régionale

- Les adhérents résidants dans les régions du sud sont visiblement mieux informés. Y'a-t-il rapport avec l'action des cellules régionales?
- Il est aussi constaté que le classement des prestations par niveau de notoriété varie d'une région à une autre; ainsi, par exemple, la subvention du train et nafida occupent les 2 premiers rangs; le FOGALEF oscille entre la 5^{ème} et la 7^{ème} position. Quand à l'AMC, elle garde invariablement la 3^{ème} position.

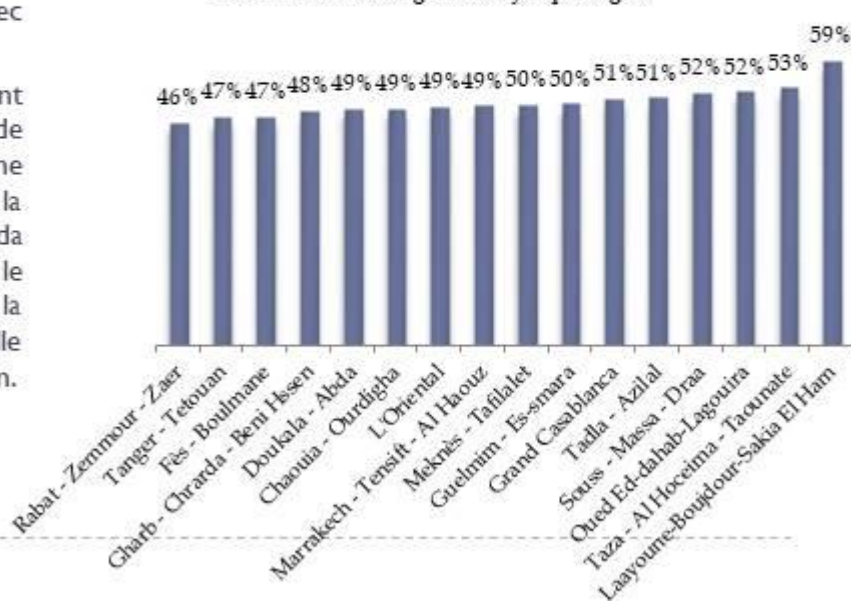
Taux d'information global moyen par Âge



Taux d'information global moyen par cycle

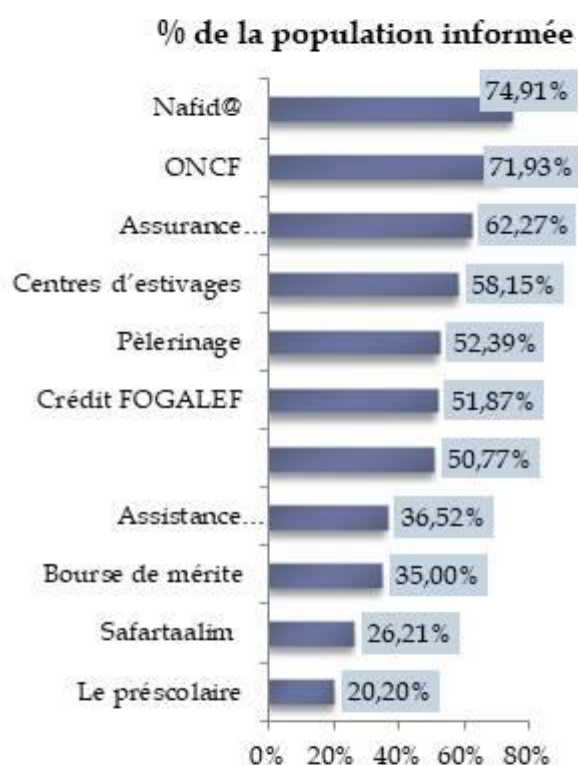


Taux d'information global moyen par région



Notoriété globale

- ▶ Pas tous les adhérents sont au courant de toutes les prestations offertes par la Fondation, et pas toutes les prestations ont la même notoriété auprès de la famille de l'enseignement.
- ▶ Pour certaines prestations, il est tout à fait logique que la notoriété ne soit pas élevée en raison du faible nombre de bénéficiaires; c'est le cas de la bourse ISTIHQAQ, de Safar Taalim ou encore de l'aide au pèlerinage.
- ▶ Par contre, et paradoxalement, la dernière née des prestations, à savoir nafida, est plus connue que des produits de base, bien plus anciens. Ainsi, la moitié seulement des adhérents sont au courant des crédits subventionnés FOGALEF, et moins des 2/3 connaissent l'assurance médicale complémentaire, alors qu'en moins de 18 mois d'existence, nafida est déjà connue par les 3 / 4 de la famille de l'enseignement



Volet général

Notoriété des prestations

VOLET GENERAL

Gestion de l'opération

- ▶ Cette enquête de grande envergure a nécessité la contribution des efforts de plusieurs équipes de la Fondation ainsi que la collaboration des établissements du MEN.



- ▶ Grâce à la contribution de tous les intervenants, et après 5 mois de son lancement, l'opération a été clôturée en enregistrant **59 000 réponses, soit un taux de réponse de 20%**



Objectifs de l'enquête

- ▶ Comme conséquence de la conjoncture actuelle de l'immobilier, une stagnation suivie d'une baisse du nombre de bénéficiaires du plan logement ont été enregistrées respectivement en 2008 et 2009.
- ▶ Vu l'ampleur de la régression constatée, et qui a atteint 18%, il a été décidé, conformément aux orientations du Comité Directeur de la Fondation, de lancer une étude dans la perspective d'élaborer un recadrage du PAL actuel.
- ▶ A cet effet, et dans le souci de disposer du maximum d'informations sur l'état actuel et les besoins de la famille de l'enseignement en matière d'habitat, un questionnaire a été envoyé à 300 000 adhérents, via les établissements scolaires.
- ▶ Par ailleurs, un plan d'action stratégique à l'horizon 2015 étant en cours d'élaboration, d'autres questions ont été ajoutées, et notamment sur la notoriété des prestations, la priorité des besoins et la satisfaction par rapport aux produits existants.
- ▶ En résumé, l'enquête servira de ressource de données pour les deux volets suivants:

Volet Général

- ▶ Notoriété des prestations existantes
- ▶ Priorité des besoins
- ▶ Attentes des adhérents

Volet Habitat

- ▶ Cartographie Habitat des adhérents
- ▶ Besoins en logement



Introduction

Sommaire

	Page
Introduction	3
Enquête Volet Général	6
Notoriété des prestation	7
Evaluation des prestations par les adhérents	11
Priorité des besoins	16
Conclusions	21
Annexe 1 (notoriété)	24
Annexe 2 (évaluation)	38
Annexe 3 (priorités)	51
Enquête Logement	64
Taux de propriété de logements	65
La demande	69
Modes d'accès ciblés (achat – construction)	73
Budgets cible	76
Modes de financement	81
Difficultés d'accès	85
Obstacles liés au financement	90
Conclusions	94

ENQUETE DES BESOINS 2009

Rapport de synthèse

Conclusion générale

Cette enquête de satisfaction permanente a donnée naissance à plusieurs indicateurs importants en vue de rehausser l'image de la Fondation.

Il en ressort le besoin urgent et immédiat d'améliorer les prestations actuelles de la Fondation pour une meilleure efficacité et pertinence. Plusieurs prestations nécessitent une intervention de la Fondation dans le but d'améliorer le quotidien des adhérents en leur offrant un confort et bien-être dans leurs vies.

Les adhérents ont énormément insistés sur certaines prestations dont : FOGALEF- AMC- CULTURE&LOISIRS- BOURSE ISTIHQAQ- CREDIT A LA CONSOMMATION-TRANSPORT.

La Fondation devra se concentrer en premier lieu sur ces-dites prestations. En effet, la demande croissante des adhérents ne peut qu'encourager des changements et l'investissement de la Fondation.

Tous ces facteurs vont permettre par la suite d'amorcer un Plan d'Action détaillé qui influencera directement ou indirectement les prestations. Cela englobera les caractéristiques des prestations, les actions de communication et marketing.



Conclusion générale

Résultats de l'enquête

Communication/ Modes de contacts – Réclamations & Propositions

Propositions

❖ Les adhérents ont tous votés à l'unanimité pour ces moyens de communication:

- E-mail
- Appels téléphoniques
- Portail
- Site Web
- SMS

Cela rejoint les résultats de la partie quantitative, un rapprochement peut être effectué. En effet, nous avons 53.9% qui demandent à être contactés par téléphone, 51.9% par e-mail, envoi d'un texto 16.8% et enfin 44.6% via le site internet de la Fondation.

- ❖ Nombreux adhérents ont suggérés la création d'un numéro vert.
- ❖ L'envoi de courrier est toujours un moyen sur et équitable avec seule limite le temps.
- ❖ Contact au sein du lieu de travail.
- ❖ Création d'un magazine spéciale Fondation, qui aurait pour but de parler des problèmes que peuvent rencontrer les adhérents et les solutions à ces problèmes. Ce magazine donnera un nouveau souffle à la Fondation en la rapprochant encore plus de ces adhérents.
- ❖ Former les agents des cellules régionales.
- ❖ La majorité des adhérents veut être contactés et mis au courant régulièrement.



Résultats de l'enquête

Communication/ Modes de contacts – Réclamations & Propositions

- ❖ Le traitement de la partie quantitative et qualitative a permis d'établir un lien entre les chiffres, les demandes et propositions des adhérents.
- ❖ Ce volet communication sera comme une 'torche' pour la Fondation. L'élaboration d'un plan de communication est nécessaire en vue des changements futur.
- ❖ Pour ce faire, un diagnostic des Réclamations et Suggestions a été pris en compte.

Réclamations

- ❖ Les adhérents se plaignent de l'absence d'efficience et d'efficacité.
- ❖ Nombreux adhérents sont restés sans aucune réponses suite a des demandes via E-mail.
- ❖ Mis en attente des appels téléphoniques.
- ❖ Les agents des cellules régionales n'ont pas toutes les documentations nécessaires pour un explication complète.
- ❖ Les agents sont absents dans certaines régions.
- ❖ La gestion du temps : les réunions d'informations dans les cellules régionales coïncident avec les heures de travail des adhérents.
- ❖ Manque d'accessibilité a internet, déficience de réseau téléphonique dans certaines régions.



Résultats de l'enquête

Amélioration des prestations – Autres prestations

❖ La prestation Nafida a énormément été sollicitée par notre corps enseignant (13%). Les adhérents demandent le renouvellement de l'offre Nafida, ainsi que la création de nouvelles offres (tels que Data Show, outils pédagogiques...) ainsi que la diminution des prix relatifs aux abonnements téléphoniques et inclure une offre pour les téléphones portables.

❖ Les adhérents ont une prestation phare c'est la prestation Transport (12%). Sauf qu'il y a un petit problème concernant cette prestation. Les adhérents demandent à ce que la Fondation signe des conventions avec tous types de compagnies (aérienne, naval, terrestre...). En effet vu que certaines régions du Maroc ne sont pas desservies par le train, les adhérents estiment qu'ils ont le droit à cette prestation au même titre que ceux qui vivent dans des villes où le train passe. Un nombre minime demande la création d'un transport commun pour les professeurs des zones rurales.



Résultats de l'enquête

Amélioration des prestations - Culture et loisirs

/ Pèlerinage

❖ Les adhérents ont émis des propositions d'amélioration en ce qui concerne la Culture et loisirs. Dans ce cas de figure cela représente les prestations Safar Taâlim et Tarifs préférentiels. Un taux correspondant à 21% des adhérents.

Les points qui ont été soulevés sont:

- Informations plus claires relatives aux voyages
 - Amélioration de la qualité des centres d'estivages
 - Elargissement des destinations de voyages
 - Augmentation des quotas pour les centres d'estivages
 - Pas de suivi de la convention avec les Hôtels (Tarifs préférentiels)
 - Traçabilité
- ❖ En ce qui concerne la prestation relative au pèlerinage (7%) les adhérents voudraient que la fondation donne la priorité à ceux d'un âge avancé ou proche de la retraite. La suppression des quotas a été formulée à maintes reprises; permettre aux échelles supérieures à 9 d'avoir accès à la prestation pèlerinage.



Résultats de l'enquête

Amélioration des prestations - AMC

❖ La deuxième prestation qui mérite d'être décortiquée et traitée en profondeur est l'Assurance Médicale Complémentaire. Les adhérents se plaignent de la qualité des services de la compagnie d'assurance. Ils demandent l'amélioration de la qualité des services liée à cette prestation et proposent:

- L'élargissement de la couverture à d'autres cas de maladies
- La revue en hausse du taux de remboursement jusqu'à les 100%
- L'optimisation du temps de traitement des dossiers (réduire le délai d'attente)

❖ Les résultats montrent que 13% des adhérents sont susceptibles à cette prestation et demandent à hauteur de 40.4% des 13% une amélioration efficace de l'AMC. D'autres part, plusieurs suggestions ont été émises:

- Construction d'hôpitaux
- Convention avec les cliniques
- Compte Internet pour le suivi des dossiers CNOPS
- Carte santé pour le suivi médicale
- Services pour personnes handicapées



Résultats de l'enquête

Amélioration des prestations - FOGALEF

- ❖ Il en ressort clairement que les adhérents veulent des changements radicaux au niveau du crédit FOGALEF. En effet on observe un pourcentage de 50% des adhérents qui ont émis des suggestions (1288) et demandes une amélioration de la prestation FOGALEF. Ce taux est aussi palpable sur le forum (www.dafatir.com) , la majorité des personnes inscrites veulent en savoir plus sur les crédits immobiliers. Plus particulièrement sur les produits alternatifs (crédit islamique), d'ailleurs un débat a lieu au sein du forum au sujet de ces produits.
- ❖ Les demandes les plus récurrentes sont liées aux crédits islamiques (33% des 50%), à la baisse du taux d'intérêt (14%) et à l'augmentation du plafond du crédit subventionne (12%)
- ❖ Certaines régions souffrent du problème des titres fonciers, ce qui pose un très grand problème quant à l'acquisition d'un logement. Nombreux adhérents demandent une aide financière pour le remboursement de crédits.
- ❖ Les adhérents insistent sur le fait que le logement devrait être une des priorités de la Fondation, ceci est compréhensible si l'on se fie à la Pyramide de Maslow ce besoin de sécurité doit être comblé.
- ❖ Un autre point à tenir en compte c'est le faite que la banque ne soit plus un intermédiaire , les adhérents demandent la construction de résidences comme solution au problème du logement.



Résultats de l'enquête

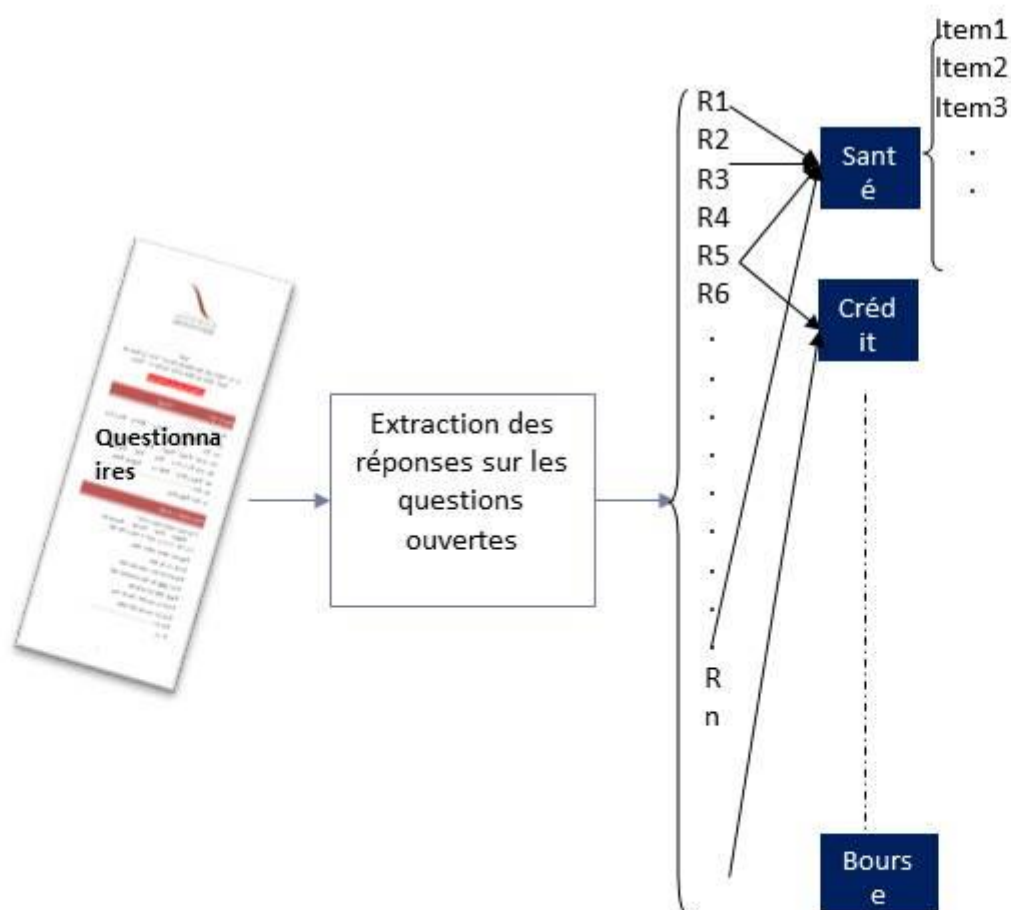
❖ Ci-dessous un tableau qui démontre les répartitions en pourcentage de chaque prestation selon les adhérents.

Prestations	Nombre de réponses	Pourcentages *
FOGALEF	650	50%
Culture et loisirs	270	21%
AMC	166	13%
Nafida	162	13%
Transport	154	12%
Haj	89	7%
Bourse		
ISTIHQAQ	66	5%
Loisirs " " AMC " et " Nafida " ont les plus hauts pourcentages. Ce		
*sur un total de 1 288 réponses	13	1%
ATS		

qui sous-entends clairement que les adhérents insistent énormément à ce qu'il y est de grandes améliorations pour ces dites prestations.

Démarche adopté

- ❖ Après avoir recueilli les réponses des adhérents concernant les questions ouvertes relatives à l'amélioration des prestations actuelles et les propositions d'innovation, nous avons procédé à un plan de codification afin de nous faciliter la quantification des résultats.
- ❖ Nous avons fait une lecture générale des réponses, ensuite on a regroupés les données concernant chaque prestation.



Démarche adopté

Il est à signalé que la présente enquête est déclinée en deux volets. Le premier volet a permis d'avoir des indicateurs quantitatifs sur les besoins des adhérents, ainsi que leurs degrés de connaissance quant aux prestations offertes par la Fondation. Le deuxième volet qualitatif axé sur des questions ouvertes.

Le traitement des réponses recueillies des adhérents aux questions ouvertes donne lieu à plusieurs points importants. En effet ces questions ont permis à l'adhérent d'exprimer son opinion sans aucune contrainte et de fournir des propositions pour une meilleure amélioration des prestations et la qualité des services offertes par la Fondation.

L'analyse du contenu de ses réponses va nous permettre de connaître les priorités, attentes du corps enseignant et expliquer les tendances de certains indicateurs quantitatifs.

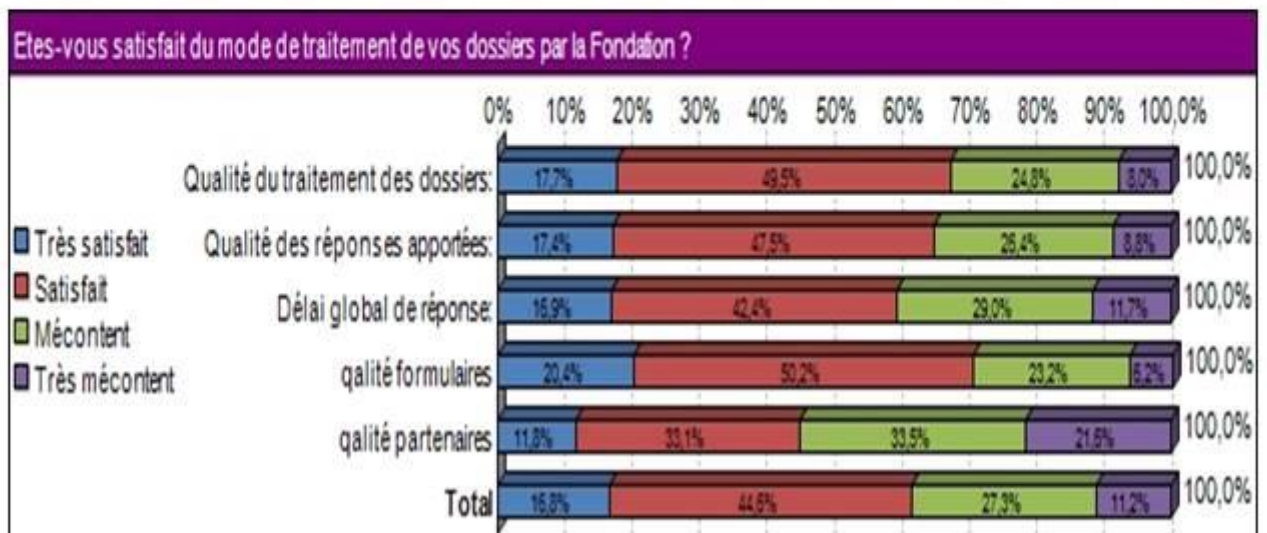


Partie qualitative

Amélioration des
prestations
Communication/ Modes de
contacts

Résultats de l'enquête

Traitement des données



❖ Les adhérents sont satisfaits du traitement de leurs dossiers avec un pourcentage de 67.2%

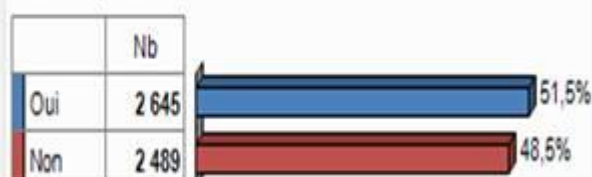
❖ Mais ils sont mécontents des partenaires de la Fondation (tels que Essada, les banques etc...) et de la qualité des services fournis par certains de ces partenaires (55.1%).

Résultats de l'enquête

Accueil

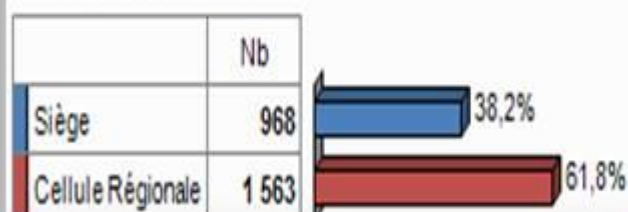
Etes-vous déjà allé au Siège de la Fondation à Rabat ou dans une Cellule Régionale ?

Taux de réponse : 94,9%

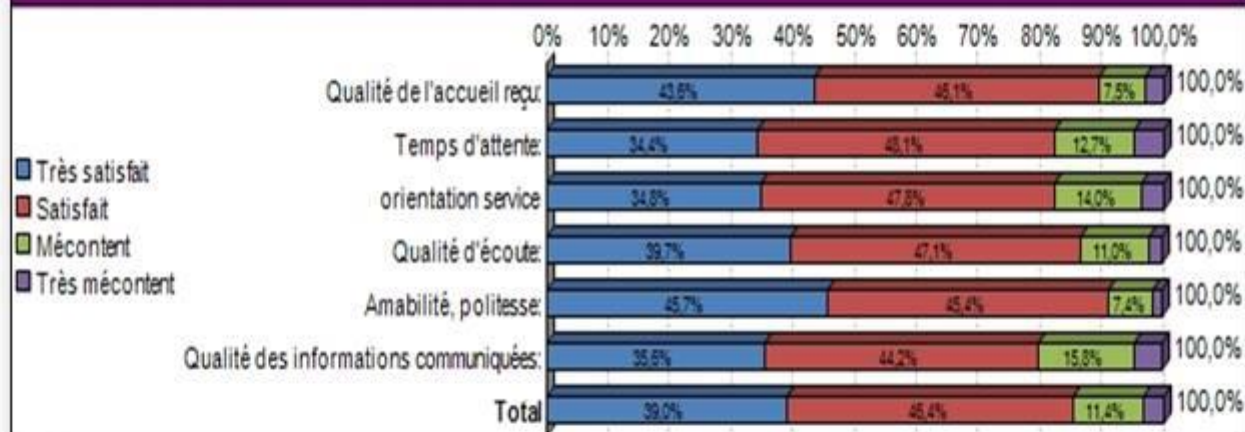


Merci de préciser

Taux de réponse : 95,7%



Etes-vous satisfait des aspects suivants ?



❖ Les adhérents ont déjà visités le siège de la Fondation à Rabat ainsi que d'autres cellules régionales avec un taux de 51.5%. 38.2% se sont déplacés au siège et 61.8% aux cellules.

❖ Suite à ces indications nous avons voulu connaître la satisfaction de nos adhérents relative aux services offert par les structures (84.4%).

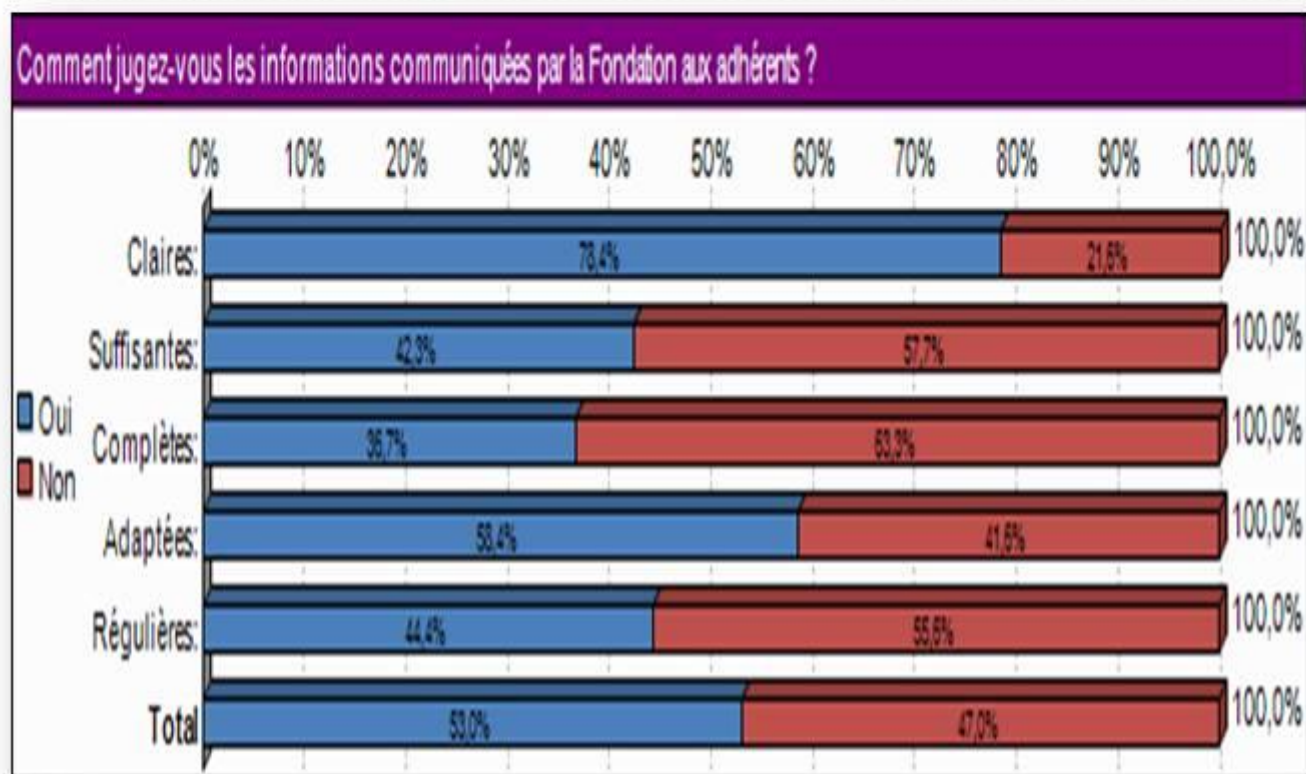
❖ Globalement les adhérents sont très satisfaits de l'accueil (88.7%).

❖ Les employés de la Fondation sont considérés à hauteur de 91.1% très aimables, à l'écoute (86.8%), offrant des informations claires (79.8%), ne laissant pas trop les adhérents attendre pour traiter leurs demandes (82.5%).

❖ En final la satisfaction par rapport à l'orientation est de 82.6%.

Résultats de l'enquête

Diffusion de l'information



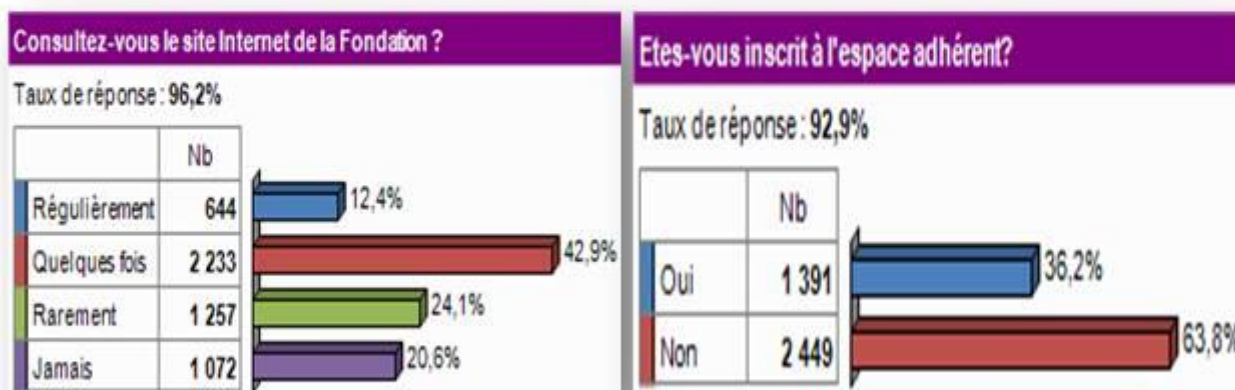
❖ Il a été demandé aux adhérents de juger les informations communiquées par la Fondation en répondant par Oui ou par Non aux cinq critères énoncés ci-dessus.

❖ Les informations sont claires à 78.1% ce qui veut dire que les adhérents comprennent très bien les messages de la Fondation mais les trouvent insuffisants (57.7%) et incomplets (53.3%). Par contre ils les jugent adaptés (58.4%).

❖ Les adhérents demandent à la Fondation de leurs communiquer régulièrement des informations (55.6%).

Résultats de l'enquête

Modes de contact



❖ Il apparaît clairement que les adhérents visitent le site internet de la Fondation. On peut estimer ce pourcentage à 55,3% entre ceux qui le font régulièrement et de temps en temps.

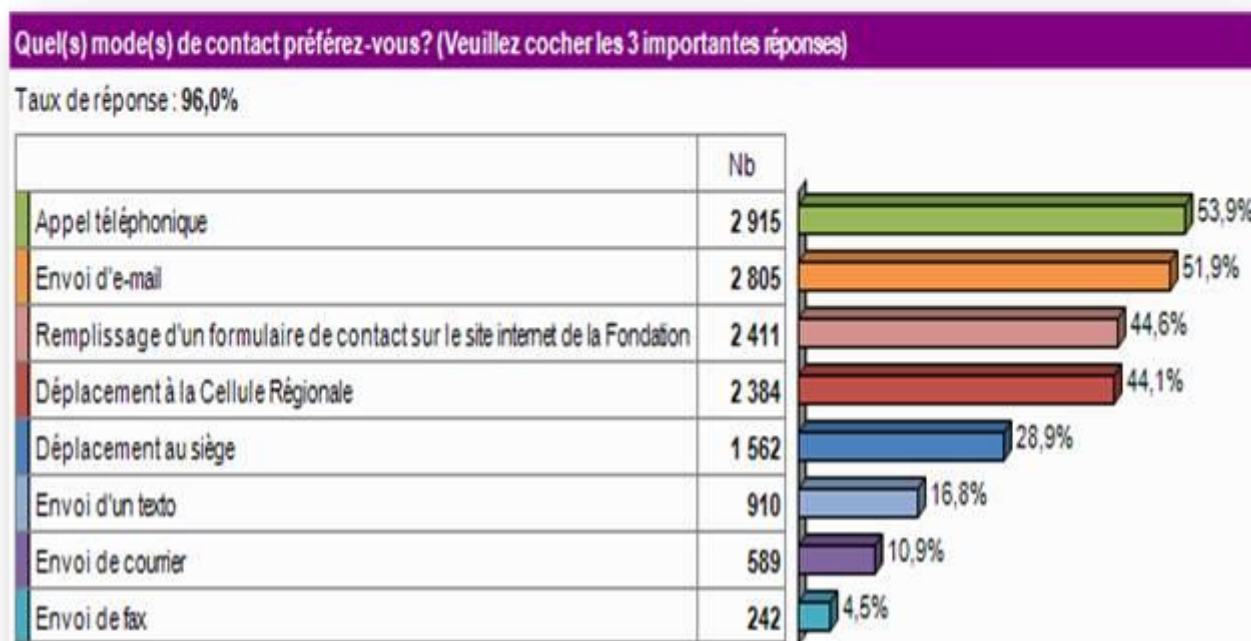
❖ Néanmoins 24,1% le font rarement et la cerise sur le gâteau sont ceux qui ne se rendent jamais sur le site!

❖ Comment pourrait-on expliquer ces chiffres? Pourquoi mettre en place un site internet avec un espace pour les adhérents si pratiquement 40% ne s'y rendent presque jamais. L'utilité de ce site est de permettre aux adhérents d'être au courant de toutes les prestations et nouveautés que la Fondation offre. Il faut sensibiliser les adhérents pour une meilleure communication.

❖ Un fait marquant, nous avons 36,2% des adhérents inscrits à l'espace adhérent et pourtant seulement 12,6% utilisent ce moyen de contact. Comme on peut le voir 63,8% des adhérents ne sont pas inscrits à l'espace adhérent, encore une fois pourquoi? La Fondation met en place des outils pour permettre aux adhérents de s'exprimer, d'entrer en contact avec la structure, d'apporter des améliorations et pourtant il n'y a pas un retour d'ascenseur. C'est un problème auquel il faut remédier.

Résultats de l'enquête

Modes de contact



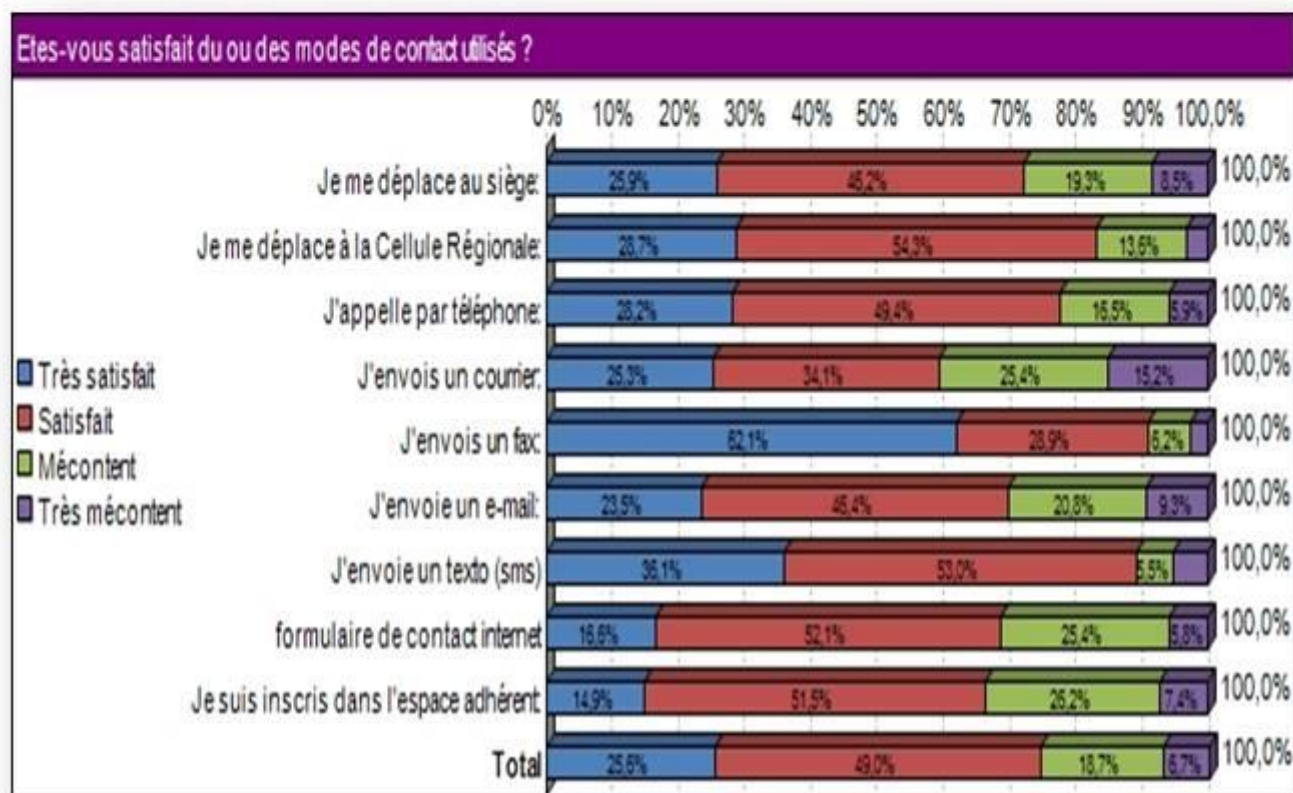
❖ On a demandé aux adhérents de choisir, encore une fois, les trois modes de contact qu'ils préfèrent.

❖ Il en ressort que les appels téléphoniques et l'envoi d'e-mail sont les premiers avec des taux supérieurs à 50%. Le remplissage du formulaire de contact sur le site internet et le déplacement à la cellule régionale sont les deuxièmes sur la liste de préférence avec un taux supérieur à 40%. En ce qui concerne le déplacement au siège on a un taux de 28.9%.

❖ Les modes envoi de texto et envoi de courrier connaissent des taux supérieurs à 10% et l'envoi de fax 4.5%.

Résultats de l'enquête

Modes de contact



❖ En règle générale les adhérents sont satisfaits des modes de contact à hauteur de 74.6%.

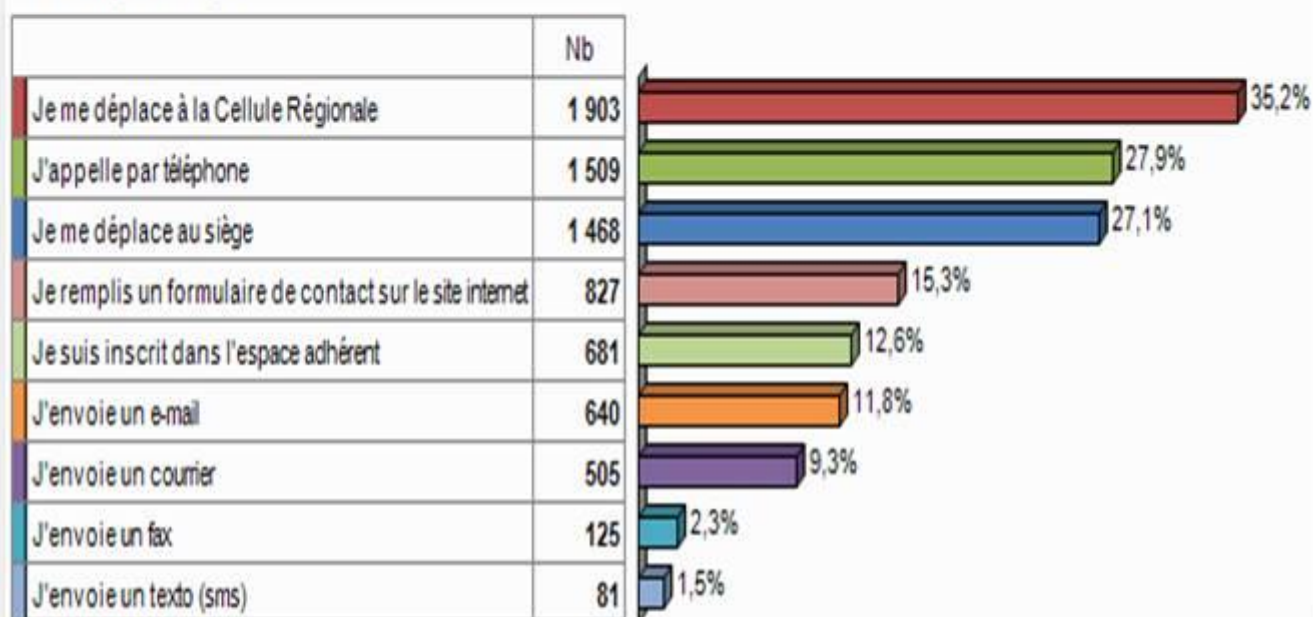
❖ Néanmoins il en ressort trois modes de contact avec des taux de satisfaction supérieurs à 80%: le déplacement à la cellule régionale 83% des 35.2% sont satisfaits, s'en suit l'envoi de fax avec 91% des 2.3% et enfin l'envoi de texto avec 89.1% des 1.5%.

Résultats de l'enquête

Modes de contact

Habituellement comment entrez vous en contact avec la Fondation?

Taux de réponse : 86,3%



❖ 35.2% des adhérents se déplacent aux cellules régionales pour entrer en communication avec la Fondation, tandis qu'environ 27.9% utilisent le téléphone ou se déplacent au siège.

❖ On remarque que les moyens technologiques ne sont pas trop utilisés par nos adhérents. Seulement 15.3% remplissent des formulaires de contact sur le site internet, 12.6% sont inscrits à l'espace adhérent sachant qu'ils sont 61.1% à connaître cet espace et 73.2% à connaître le site internet.

❖ La Fondation devrait inciter ses adhérents à utiliser ces moyens technologiques, plus rapides, efficaces et qui permettent à l'adhérent de ne pas se déplacer pour des informations ou demandes qui peuvent être traitées directement via le web.

Résultats de l'enquête

Priorités des besoins des adhérents

Quelles sont pour vous les prestations sur lesquelles la Fondation devrait axer prioritairement ses efforts ? (Veuillez cocher les 3 importantes réponses)

Taux de réponse : 98,8%

	Nb	% obs.	Score
Plan d'action Logement	4 233	78,2%	2,30
Assurance Médicale Complémentaire	4 150	76,7%	1,63
Crédits à la consommation	1 202	22,2%	0,35
Bourse de mérite : Istihqaq	1 141	21,1%	0,33
Assistance Transport Sanitaire	955	17,7%	0,24
Centres d'estivage	934	17,3%	0,26
Aide au pèlerinage	897	16,6%	0,23
Transport Ferroviaire Subventionné	693	12,8%	0,17
Nafid@	667	12,3%	0,21
Voyages Safar Ta'alm	427	7,9%	0,11
Tarifs préférentiels avec les groupes hôteliers	404	7,5%	0,09
Autres	140	2,6%	0,04

Score
moyen de
priorité sur
3

- ❖ Les adhérents ont dû choisir trois prestations qu'ils jugent prioritaires afin que la Fondation se concentre plus sur ces dernières.
- ❖ On voit très bien que les prestations FOGALEF, AMC remportent le challenge haut la main. Effectivement avec des taux respectifs de 78.2% et 76.7% ces deux prestations font l'unanimité. Des taux qui reflètent parfaitement le besoin des adhérents d'acquérir un logement et de jouir des services de santé.
- ❖ La bourse ISTIHQAQ et les crédits à la consommation avec des pourcentages de 22% sont les troisièmes prestations sur lesquels la Fondation doit opérer des améliorations ou rectifications.
- ❖ Les autres prestations ne sont pas dans la ligne de mire des adhérents dans l'immédiat.

Résultats de l'enquête

Satisfaction par prestations

❖ L'Assurance Médicale Complémentaire, prestation bien connue chez les adhérents (71.6%) dont 30.5% en ont bénéficiés. La satisfaction liée à cette prestation est de 66.5%, ce qui reste un taux assez élevé. Mais il faut signaler que 27.2% sont mécontents de cette prestation, un taux non négligeable. Dû en partie à la qualité des services liés à cette prestation.

❖ La bourse ISTIHQAQ connue à hauteur de 72.9% est une prestation appréciée et satisfaisante. Néanmoins seulement 4.1% des adhérents ont bénéficiés de cette dernière. Effectivement les quotas sont encore présents d'où le faible pourcentage.

❖ Une prestation phare, utilisée et connue par la majorité des adhérents (84.7%) : Le Transport Ferroviaire Subventionné. Avec un taux de 56.5% pour les bénéficiaires de cette prestation et un taux de satisfaction de 60.9%, le transport ferroviaire subventionné améliore le quotidien de nos adhérents.

❖ Nafida est une prestation dont les adhérents ne peuvent pas en oublier le nom. En effet 32.1% de bénéficiaires et un taux de satisfaction de 69.2%.

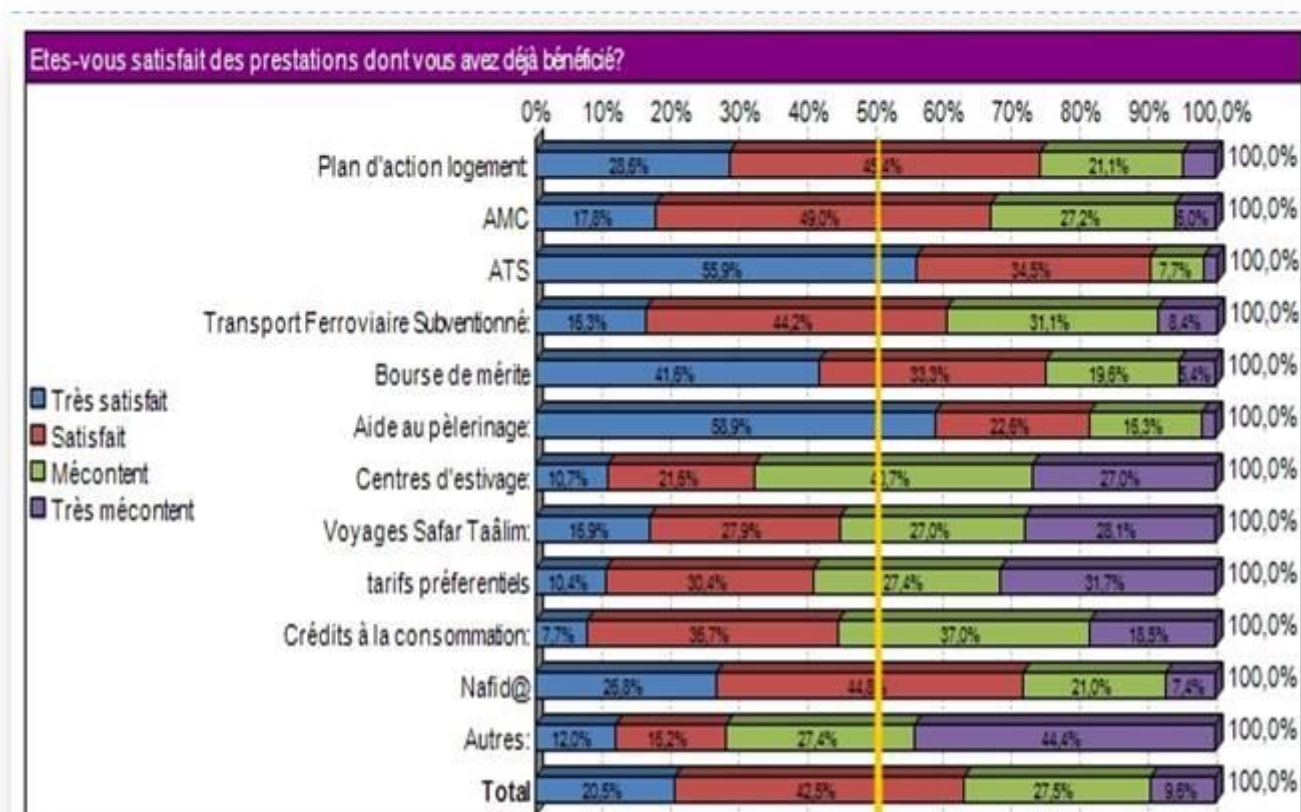
❖ Nous avons trois prestations reflétant un mécontentement de la part des adhérents. Les centres d'estivages (66.6%), les voyages Safar Taâlim (55.5%) et les Tarifs préférentiels (54.1%).

❖ Les adhérents sont mécontents de la prestation crédits à la consommation avec un taux de 54.1%.



Résultats de l'enquête

Satisfaction par prestations



❖ Il apparaît clairement lorsque l'on regarde cet histogramme que les prestations ATS et aide au Pèlerinage ont les plus grands taux. Respectivement 89.5% et 76.3%, cela s'explique par le très faible pourcentage des adhérents ayant eu recours à ces prestations. Comme on a pu le voir auparavant seulement 5% ont bénéficiés de l'ATS et 1.8% de l'aide au pèlerinage. On peut aussi souligner que la Fondation a remplie son rôle pleinement car ces adhérents sont satisfait malgré un effectif minime.

❖ Les adhérents qui ont bénéficiés de FOGALEF (21.6%) sont majoritairement satisfait de cette prestation à hauteur de 72.9%. En ce qui concerne les 27% restant cela peut provenir du plafond accordé à cette prestation.

Résultats de l'enquête

Satisfaction par prestations

❖ Quelques chiffres nous ont turlupinés concernant les Tarifs préférentiels avec les groupes hôteliers et les Voyages Safar Taâlim. Les adhérents ont connaissance de ces prestations (environ 40%) et pourtant 2% y ont recours. Tout en sachant que ces dites prestations ne sont pas plafonnées par des quotas. Dans ce cas de figure la Fondation devrait mettre en place des moyens de traçabilité pour connaitre les éventuels problèmes rencontrés par les adhérents (Feedback).

❖ L'ATS, une prestation dont devrait jouir tout adhérent en cas de besoin. Malheureusement les chiffres disent le contraire, on a un faible pourcentage de recours à cette prestation 5%, alors que 42.3% connaissent son existence. Ici on peut éventuellement émettre une supposition, qui pourrait s'appliquer à d'autres prestations, c'est que les adhérents connaissent les prestations mais n'en savent pas vraiment l'utilité.

❖ Le pèlerinage connu par les adhérents à 58.7% mais seulement 1.8% ont pu se rendre à la Mecque. Ceci est dû aux quotas, encore une fois, ainsi que la limitation d'accès à cette prestation. Les adhérents qui font partie de l'échelle 10 ou plus n'ont pas le droit à cette prestation.



Résultats de l'enquête

Satisfaction par prestations

❖ 30.5% des adhérents ont déjà bénéficiés de l'AMC contrairement à l'ATS (5%) qui s'avère être une prestation méconnue dans le monde des adhérents. Au niveau de la base de données ces résultats reflètent la réalité et permettent de confirmer la représentativité de l'échantillon.

❖ Les pourcentages relatifs aux prestations crédits (environ 21%) permettent d'en déduire l'importance de ces deux prestations chez l'adhérent. En effet comme on a pu le constater , 86% des adhérents connaissent la prestation FOGALEF et pourtant seulement 21.6% en ont bénéficiés . En ce qui concerne le crédit à la consommation 55.6% connaissent son existence et 20.6% l'ont utilisés.

❖ Malgré le faite que les centres d'estivages ont la côte chez les adhérents avec un pourcentage de 55.9% seulement 6.5% ont bénéficiés de cette prestation. Ceci pourrait s'expliquer par les quotas mis en place en fonction des périodes .

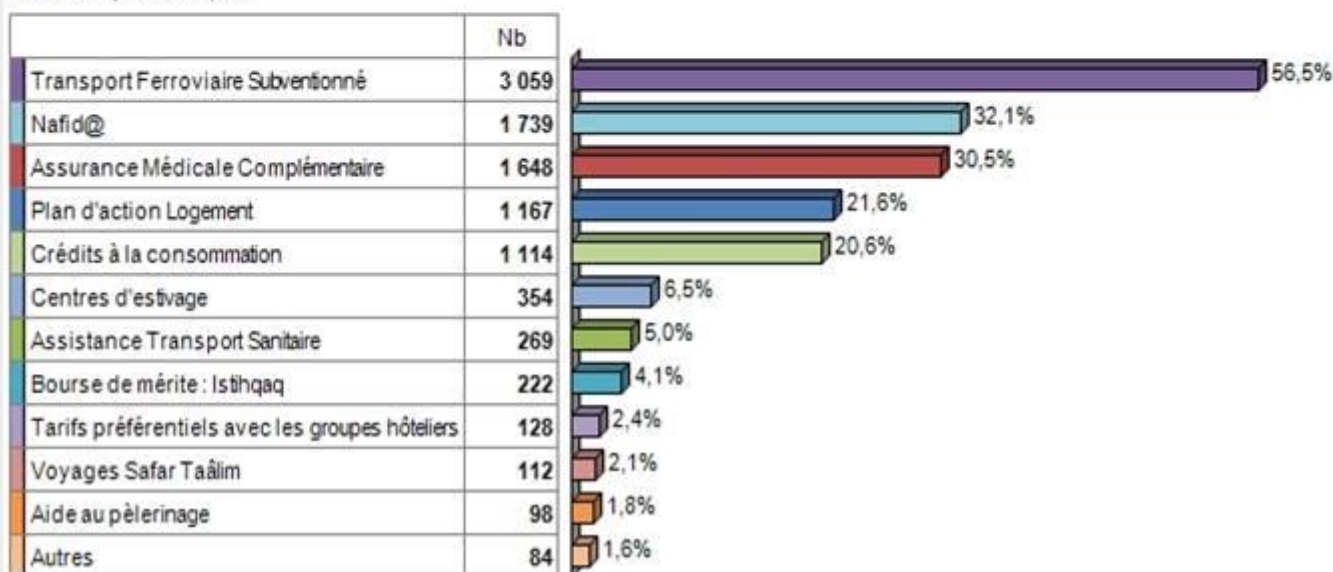


Résultats de l'enquête

Satisfaction par prestations

Quelles sont les prestations dont vous avez déjà bénéficié ? (plusieurs réponses possibles)

Taux de réponse : 85,7%



❖ Les prestations dont les adhérents ont déjà bénéficiés sont TFS, Nafida, AMC, FOGALEF, Crédits à la consommation.

❖ On voit très bien que les adhérents à 56.5% ont utilisés la prestation relative au transport ferroviaire. Ce qui est tout à fait logique vue l'utilité quotidienne de cette prestation.

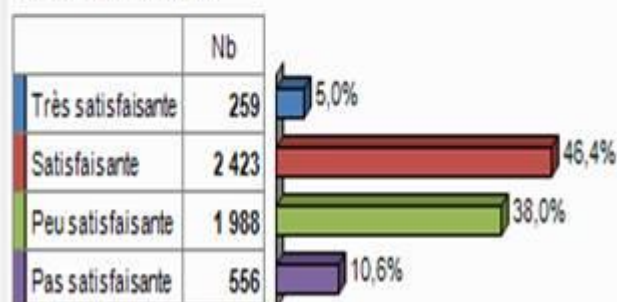
❖ Quant à la prestation Nafida qui a connu un succès énorme (50 000 ordinateurs subventionnés et 150 000 abonnements internet) chez les adhérents son taux est de 32.1%, qui n'est pas loin du taux de pénétration réel 45%. D'ailleurs lors du traitement des questions ouvertes relatif à cette enquête la majorité des personnes sondées demandent à renouveler l'offre Nafida.

Résultats de l'enquête

Satisfaction globale

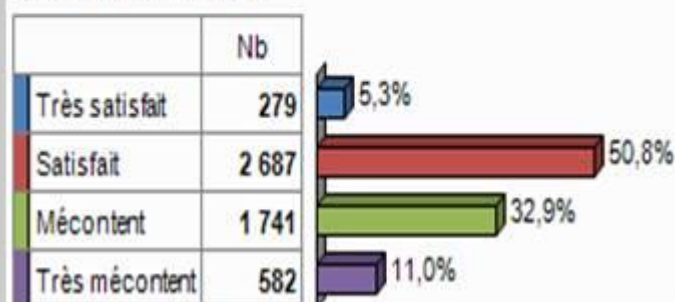
Comment percevez-vous l'évolution de la Fondation par rapport à l'année précédente ?

Taux de réponse : 96,6%



De manière générale, êtes-vous satisfait de la qualité de service de la Fondation ?

Taux de réponse : 97,8%



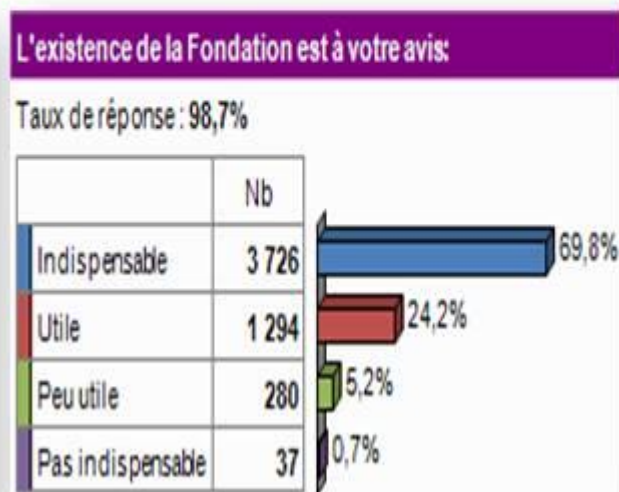
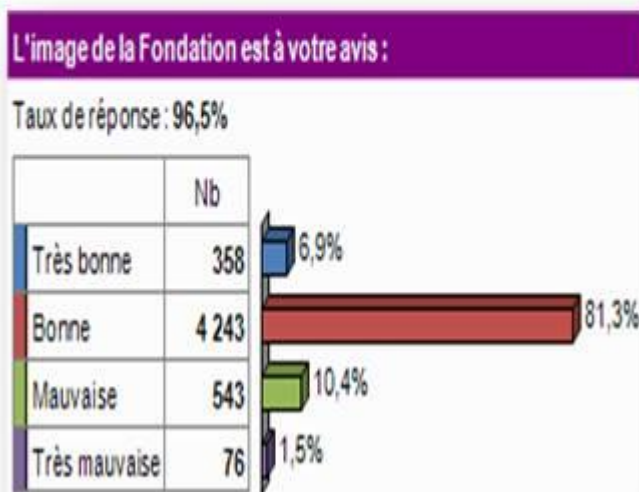
❖ L'évolution de la Fondation est satisfaisante à 46.4% mais si l'on regroupe les gens peu satisfaits et pas satisfaits on se retrouve avec un taux de 48.6%. Cela induit que la Fondation devrait faire encore plus d'effort pour s'améliorer dans un futur proche.

❖ Nous avons pratiquement la moitié des adhérents qui sont satisfaits 50.8% mais 43.9% sont insatisfaits. Et si l'on accepte l'adage marketing qui dit qu'une personne satisfaite parle de son expérience à trois autres alors qu'une personne insatisfaite en parle à onze autres. La situation pourrait être préoccupante.



Résultats de l'enquête

Satisfaction globale



❖ D'après notre échantillon la Fondation est appréciée, son image auprès des adhérents est " Bonne" d'où le taux de 81.3%. Seulement 1,5% trouvent qu'elle est "Très mauvaise".

Un pourcentage de 6.9% la trouve "Très bonne" et 10.4% "Mauvaise". Ici la Fondation devrait se concentrer sur les 1.5% qui pensent que son image est très mauvaise, faire en sorte de rectifier les choses.

❖ Les adhérents pensent à l'unanimité avec un taux de 69.8% que la fondation devait exister car indispensable au corps enseignant. Cela rejoint le pourcentage attribué au rôle de la Fondation (82%). En effet, le fait d'être indispensable sous-entend assurer des services sociaux pour le bien-être des adhérents.



Résultats de l'enquête

Connaissance de la Fondation et de ses prestations

❖ Les centres d'estivages, la bourse ISTIHQAQ et Nafida sont des prestations bien connues chez les adhérents avec des pourcentages avoisinant les 60%.

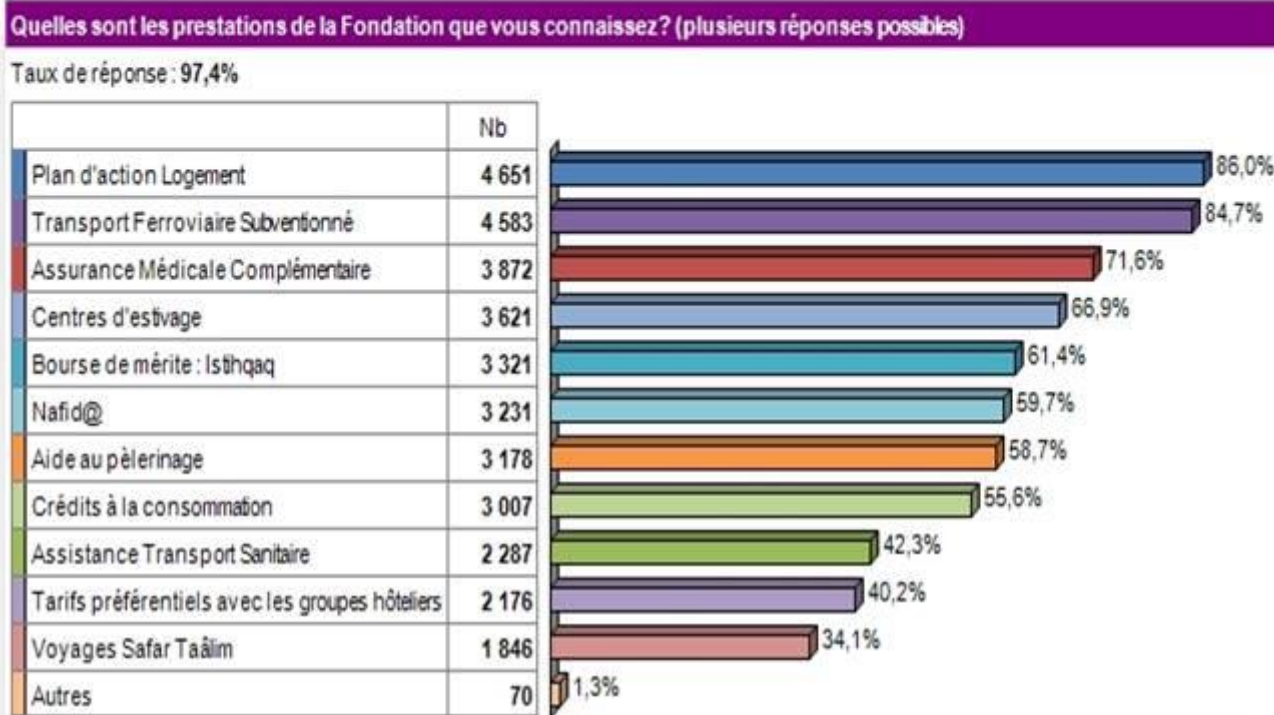
❖ Ces pourcentages rejoignent aussi le fait que nos adhérents ont des enfants et qu'ils veulent leur offrir de bonnes vacances à moindre prix, ainsi que l'acquisition d'un ordinateur portable avec un accès à internet et bien sur une bourse pour leurs études supérieures.

❖ Avec des taux de 42.3% pour l'ATS et de 40,2% pour les tarifs préférentiels avec les groupes hôteliers, les adhérents nous montrent que ces prestations n'ont pas beaucoup de notoriété. Plus de la moitié de nos adhérents ne connaissent pas l'existence de ces prestations.



Résultats de l'enquête

Connaissance de la Fondation et de ses prestations

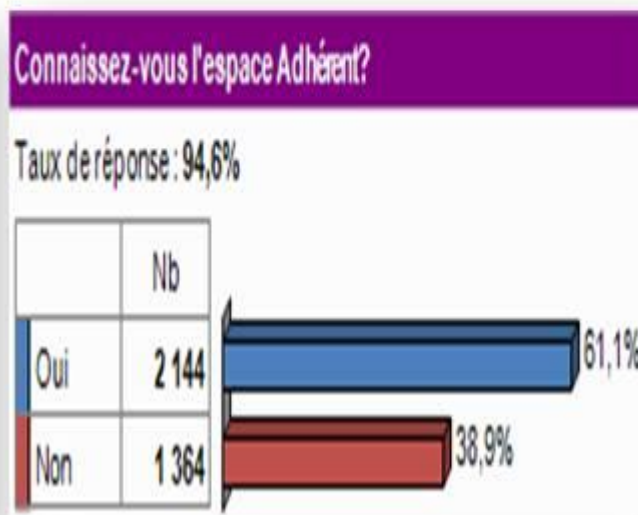
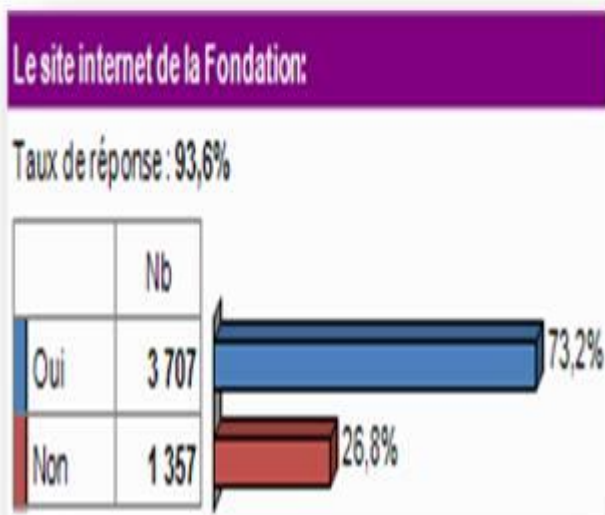


❖ Les adhérents s'intéressent beaucoup au plan d'action logement (86%) ceci rejoint le taux de 49% en ce qui concerne le rôle de la Fondation dans l'amélioration des conditions de vie. Ce qui est tout à fait compréhensible ils veulent tous acquérir un logement décent car de nos jours malheureusement cela devient difficile.

❖ Le transport ferroviaire prestation très connue par les adhérents avec un taux de 84,7%. Pour l'Assurance Médicale Complémentaire sa notoriété (71,6%) est un très bon point, qui montre l'intérêt que porte les adhérents à l'accès aux services santé.

Résultats de l'enquête

Connaissance de la Fondation et de ses prestations



❖ Ces taux nous montrent que les adhérents connaissent très bien le site de la fondation (73.2%) ainsi que l'espace adhérent (61,1%).

Qu'en est il des autres? Les taux ne sont malheureusement pas négligeables, avec un taux de 26.8% pour la connaissance du site internet et 38,9% pour l'espace adhérent.

❖ Beaucoup de suppositions peuvent être émises, tels que la difficulté pour certaines régions d'avoir accès à internet de ce faite les adhérents n'ont pas le temps d'aller consulter quand ils le peuvent ou éventuellement des problèmes liés au manque de communication.

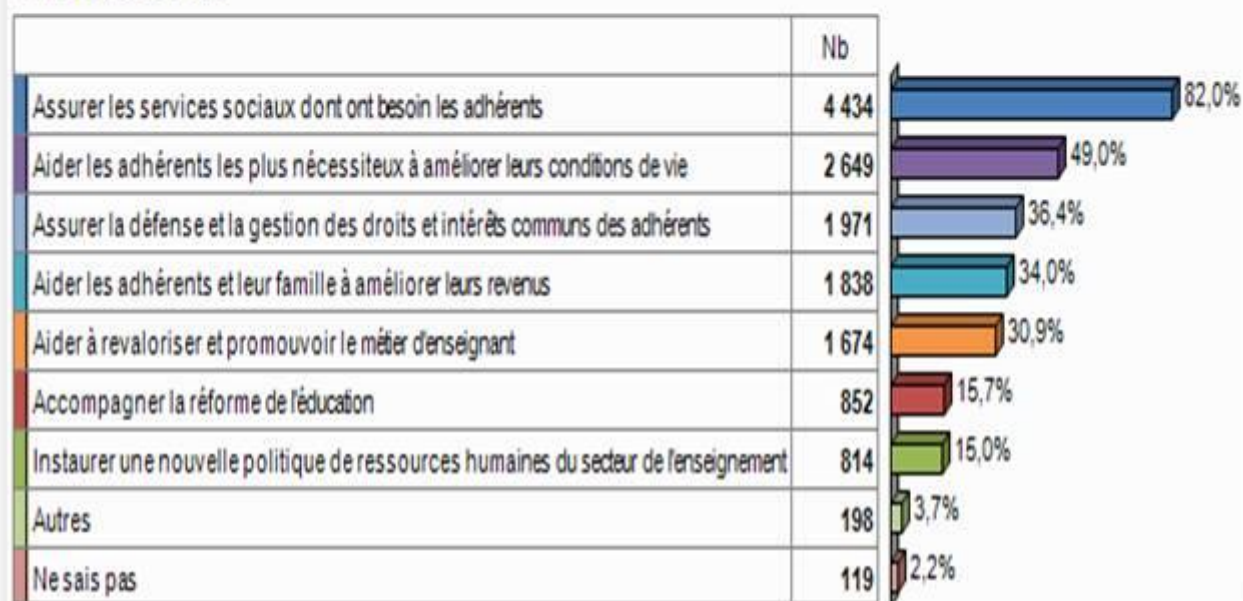


Résultats de l'enquête

Connaissance de la Fondation et de ses prestations

D'après vous, quel est le rôle de la Fondation ? (max 3 réponses)

Taux de réponse : 99,4%

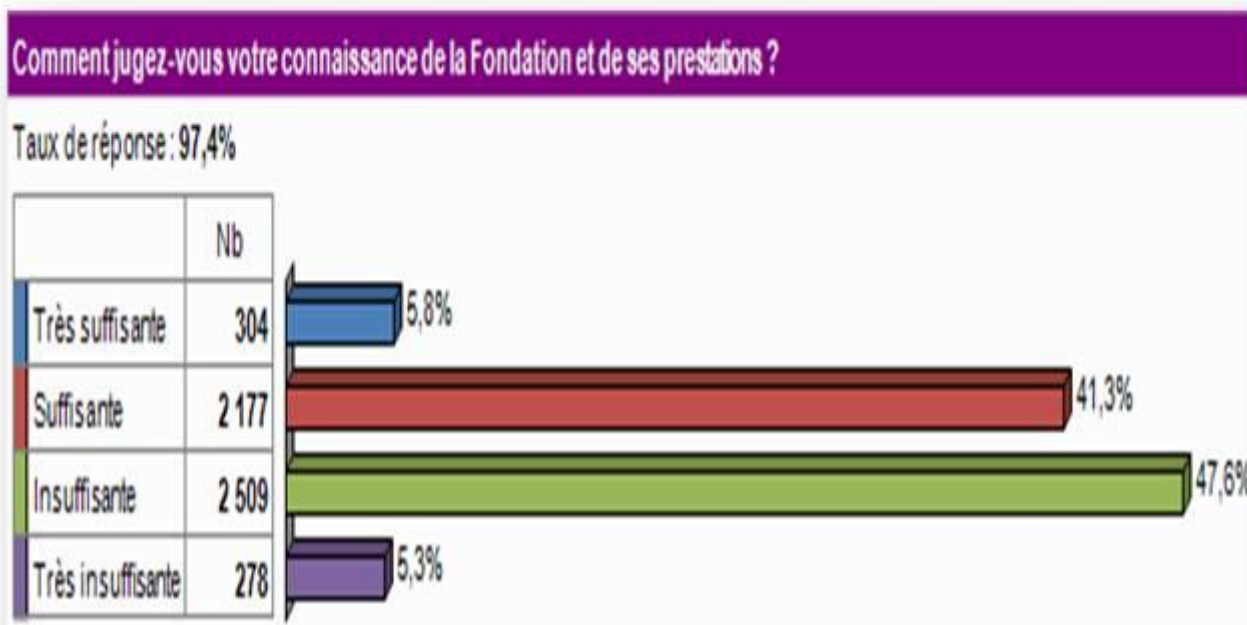


❖ Les pourcentages parlent d'eux mêmes , on voit très bien que la majorité des adhérents pensent que la Fondation est là pour assurer les services sociaux dont ils ont besoin (82%). Cela pourrait englober tous les autres critères énoncés ci-dessus. En effet, les adhérents s'attendent à ce que la Fondation puisse les aider à améliorer leur quotidien c'est à dire leurs conditions de vie, ainsi que défendre leurs intérêts et rehausser l'image du corps enseignant.

❖ Seulement 2,2% ne savent pas pourquoi la Fondation Mohammed VI a été créée.

Résultats de l'enquête

Connaissance de la Fondation et de ses prestations

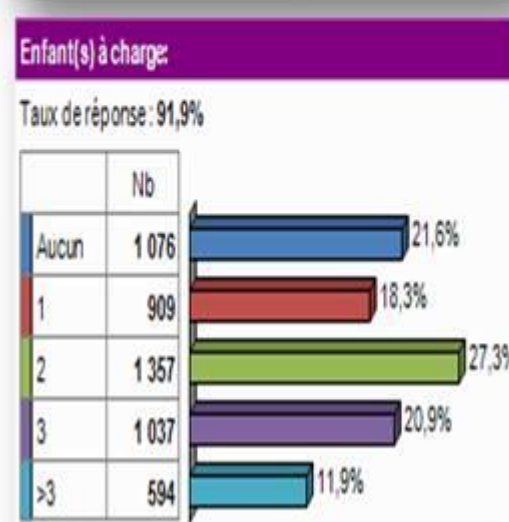
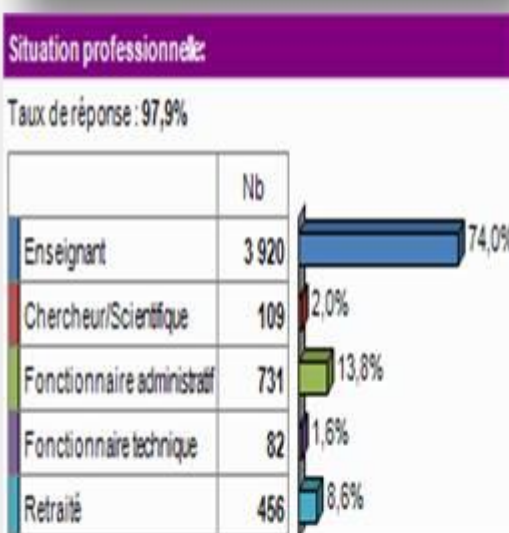
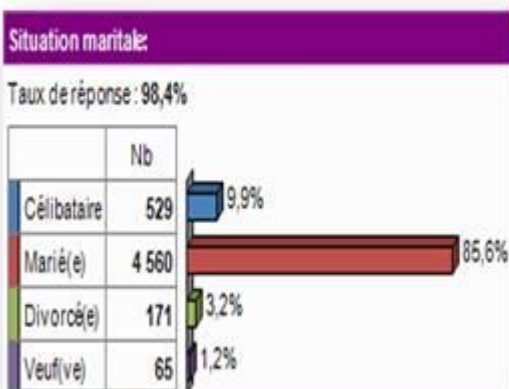


❖ Les adhérents jugent à 47.6% que leurs connaissances de la fondation et de ses prestations sont insuffisantes alors que 41.3% les jugent suffisantes. Ce qui nous laisse perplexe étant donné que l'écart entre ces deux éléments est minime!!! Ainsi que l'écart entre très insuffisante et très suffisante, 5.3% contre 5,8%.

❖ Ceci peut être dû à une défaillance au niveau de la communication plus précisément les moyens de diffusion de l'information.

Résultats de l'enquête

Information sur l'adhérent



➤ La plupart des adhérents sont des gens mariés avec un taux de 85,6%, les célibataires 9.9%, les divorcés 3,2% et les veufs 1.2%.

➤ On voit que la majorité des adhérents ont 2 enfants avec un taux de 27.3% .

➤ Le corps enseignant est majoritaire avec un taux de 74%. Le plus faible taux est celui des fonctionnaires technique avec 1,6% . On remarque que les retraites ont un taux de 8.6% ce qui n'est pas négligeable.

Tous ces taux vont nous permettre par la suite de comprendre les demandes des adhérents en fonction de ces critères.

Partie quantitative

- Information sur l'adhérent
- Connaissance de la Fondation et de ses prestations
- Satisfaction globale
- Satisfaction par prestation
- Mode de contact
- Diffusion de l'information
- Accueil
- Traitement des données

Démarche adoptée

Traitement et redressement de l'échantillon

Afin de garantir la fiabilité des résultats obtenus à partir de l'enquête, les quotas suivants ont été utilisés pour effectuer un redressement de l'échantillon:

Genre	%
Féminin	36,3%
Masculin	63,7%

Milieu	%
Rural	35,4%
Urbain	64,6%

Tranche d'âge	%
Moins de 30 ans	9,1%
]30 ans - 50 ans]	50,7%
]50 ans - 60 ans]	32,4%
Plus de 60 ans	7,8%

Au final, le redressement et le traitement de l'échantillon sondé a permis d'aboutir à un échantillon redressé de 5 410 adhérents, représentatif de la répartition par âge, par genre et par milieu de l'ensemble de la population des adhérents.

us trouverez, ci-après, les résultats complets de l'enquête après redresseme



Démarche adoptée

Structuration générale de l'enquête

Objectifs de l'enquête de satisfaction permanente

- ✗ Analyser le degré de connaissance des adhérents de la Fondation et de ses prestations ;
- ✗ Evaluer la satisfaction des adhérents (globale et par prestations) ;
- ✗ Evaluer la satisfaction des adhérents vis-à-vis du mode de contact, de la diffusion des informations de la qualité d'accueil et du traitement des dossiers;
- ✗ Identifier les besoins en nouvelles prestations et les axes d'amélioration.

Application d'une démarche structurée pour la conduite de l'enquête :

Préparation de l'enquête	Administration du questionnaire	Exploitation des données recueillies	Finalisation du rapport de l'enquête
<ul style="list-style-type: none">Pré-test de l'enquête ;Elaboration du questionnaire définitif	<ul style="list-style-type: none">Via le site web de la Fondation ;A travers les cellules Régionales de la Fondation.	<ul style="list-style-type: none">Traitement des données collectées;Redressement de l'échantillon.	<ul style="list-style-type: none">Analyse quantitative;Analyse qualitative.

Objectif et contexte

L'enquête de satisfaction tient une place importante dans la gestion de la qualité.

Dans le cadre de la mise en place d'une politique qualité, la CEDO a lancé une enquête de satisfaction périodique et qui sera effectuée chaque année par la Fondation afin de pouvoir évaluer l'évolution de la satisfaction des adhérents, dans le temps, par rapport aux prestations et à la qualité des services de la Fondation.

L'équipe projet a recueillie des données sur les attentes, la perception des prestations ainsi que sur les modes de communication. Ces éléments qui relient la Fondation à ses adhérents vont nous permettre d'aboutir à des indicateurs de satisfaction en vue d'une amélioration de nos services.



Introduction

**الوثيقة رقم 10 تتعلق
بتحقيق حول عملية الاستفادة من الحواسيب الالكترونية**

Enquête Nafid@

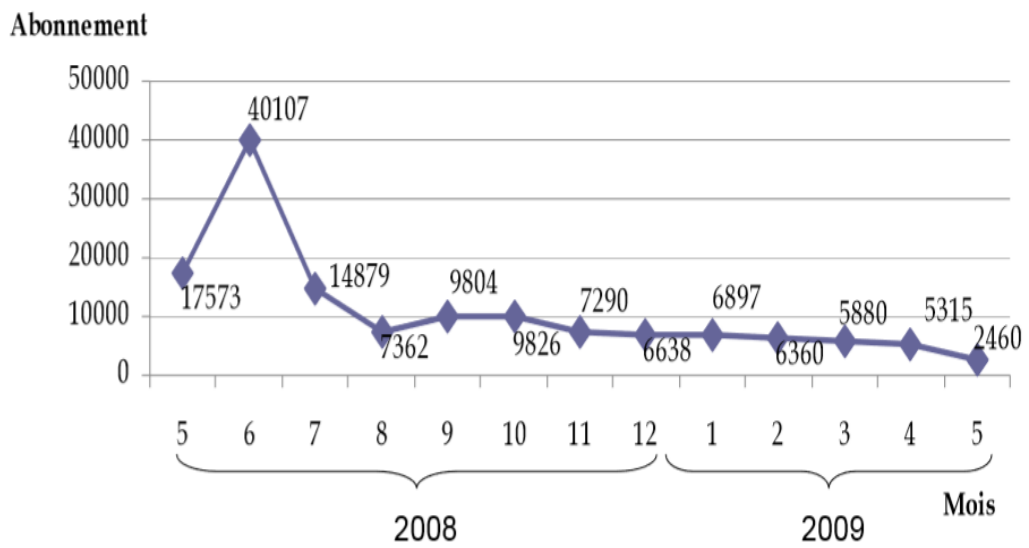


REALISATION

Internet

Total abonnements: 140 000

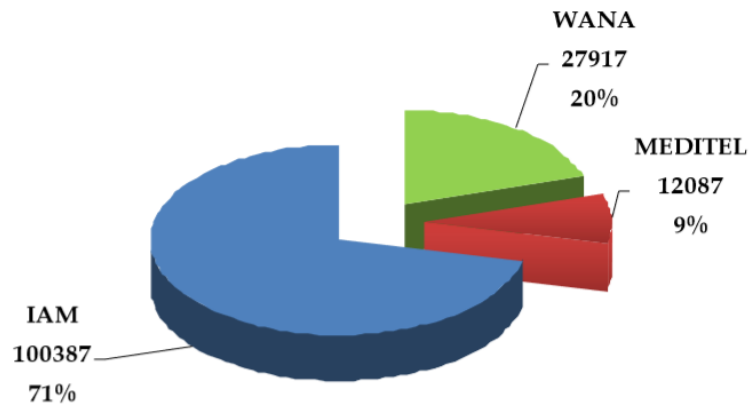
Evolution mensuelle des abonnements



REALISATION

Internet

Répartition par opérateur

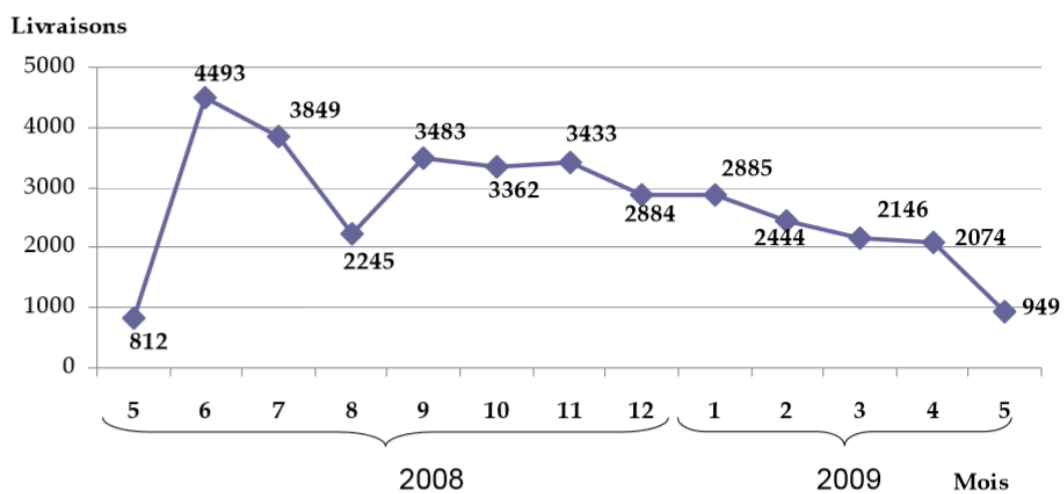


REALISATION

Ordinateurs portables

Total livraisons: 35 000

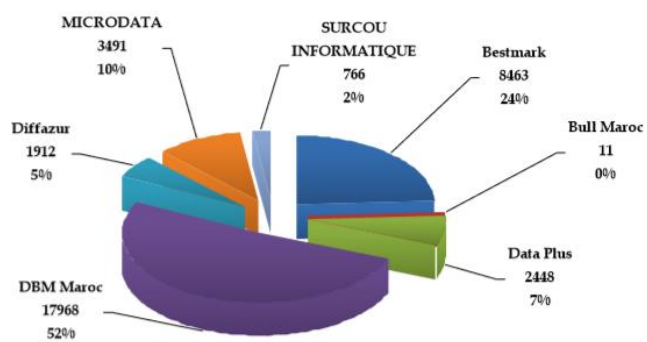
Evolution mensuelle des livraisons



REALISATION

Ordinateurs portables

Livraisons par partenaire



Rappel des objectifs

Cette enquête a pour objectifs, de mesurer et de hiérarchiser les phénomènes de satisfaction et de comportements, ainsi que la position du programme NAFID@, en termes de pénétration de la cible et d'utilisation de ses produits.

Dans ce cadre, l'investigation a notamment pour buts :

- De déterminer les origines d'informations sur le programme NAFID@ (communication médias, brochures, Fondation...).
- D'évaluer la satisfaction vis-à-vis des produits NAFID@ et des principaux partenaires, à partir d'une batterie de critères spécifiques (service après vente, qualité des produits,...),
- D'identifier Les modes d'utilisation des produits NAFID@ (Fréquence, domaines d'utilisation,..),
- D'évaluer La satisfaction globale vis-à-vis du programme NAFID@,

Structure de l' échantillon consulté

A l' issue de l' enquête, le total des réponses valide a atteint 1208 nombre retenu pour l' analyse des résultats. La répartition du total échantillon retenu a été la suivante :

Sexe	
Femme	28,64%
Homme	71,36%

Titre	
Administrateur	14,09%
Enseignant	85,91%

Age	
Moins de 30 ans	6,87%
30 - 40 ans	16,47%
41 - 50 ans	38,74%
50 - 60 ans	35,51%
61 ans et plus	2,40%

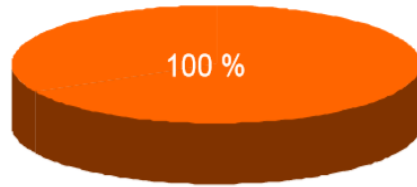
Partenaires	
DBM Maroc	50,13%
BestMark	24,56%
MicroData	11,14%
Data Plus	6,58%
Diffazur	5,32%
Surcou Informatique	2,28%

Opérateurs	
IAM	69,71%
MEDITEL	10,71%
WANA	19,59%

VUE D'ENSEMBLE DE L'OPÉRATION NAFID@

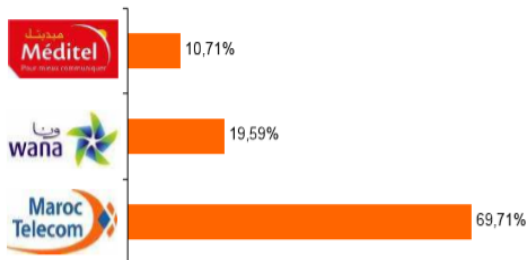
Structure de l'échantillon

Les personnes sondées ...

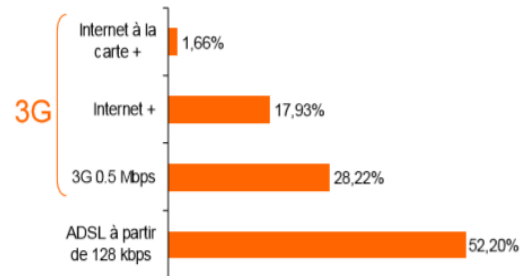


Base : Total échantillon (1 208 personnes)

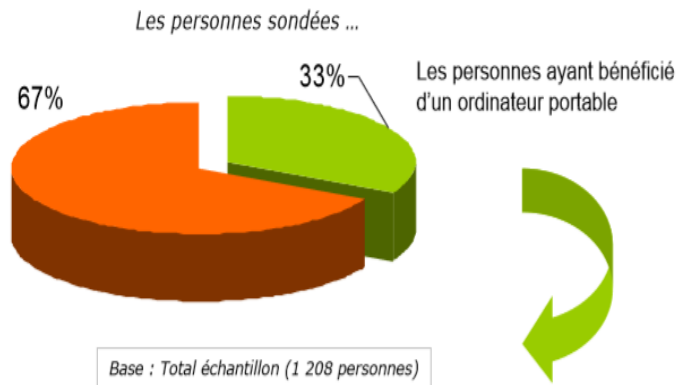
• Répartition par opérateur



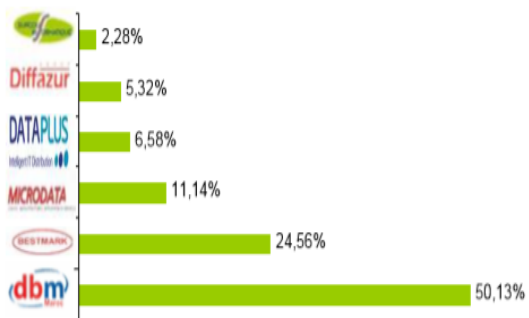
• Répartition par produit



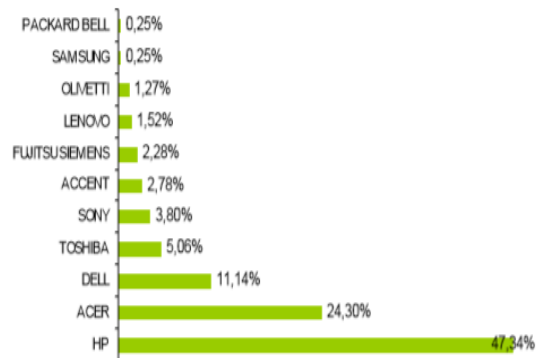
Structure de l'échantillon



• Répartition par partenaire

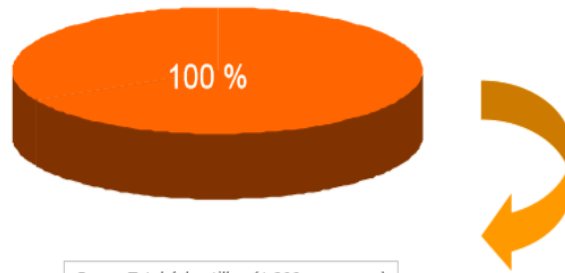


• Répartition par marque

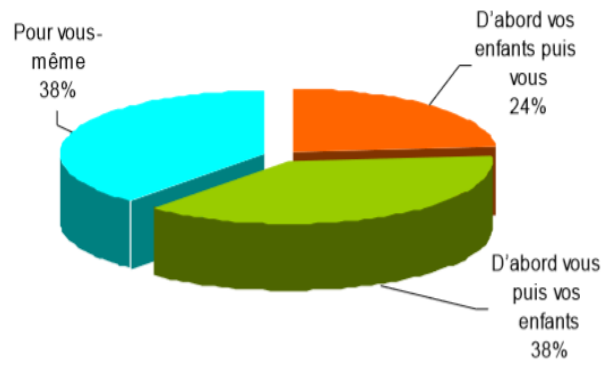


Bénéficiaire direct de l'opération Nafid@

Les personnes sondées ...



Base : Total échantillon (1 208 personnes)



Satisfaction globale de l'opération et la probabilité de recommander

Recommanderiez-vous ce programme à un autre ami (adhérent)?

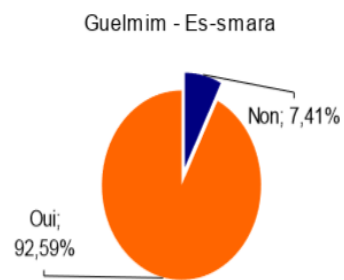
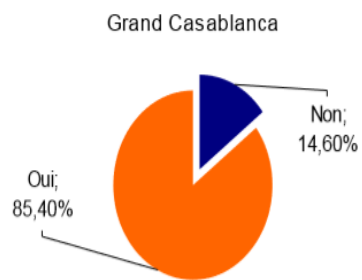


Sexe	
Femme	91,62%
Homme	89,79%
Titre	
Administrateur	94,01%
Enseignant	89,78%
Age	
Moins de 30 ans	81,93%
30 - 40 ans	85,93%
41 - 50 ans	91,45%
50 - 60 ans	92,77%
61 ans et plus	89,66%

Satisfaction globale vis-à-vis de l'opération et la probabilité de recommander



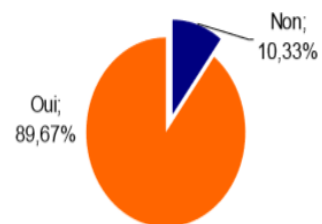
La probabilité de recommander par région (suite)



Laayoune-Boujdour-Sakia El Ham



L'Oriental

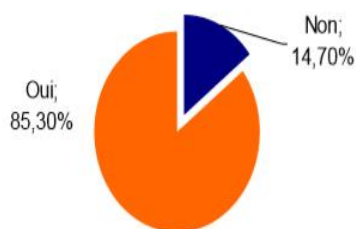


Satisfaction globale vis-à-vis de l'opération et la probabilité de recommander

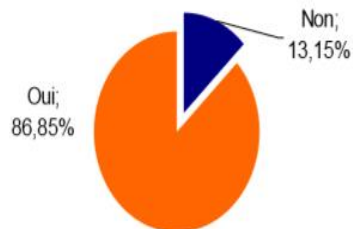


La probabilité de recommander par région (suite)

Marrakech - Tensift - Al Haouz



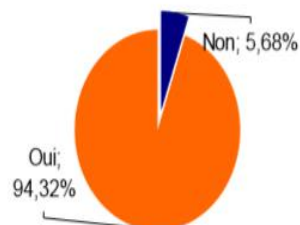
Meknès - Tafilalet



Oued Ed-dahab-Lagouira



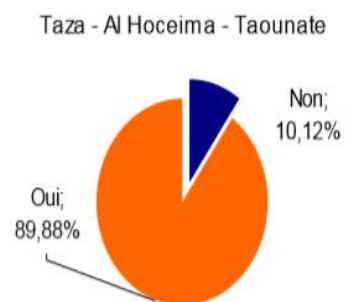
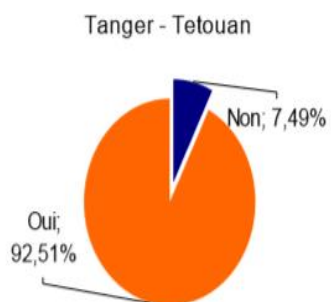
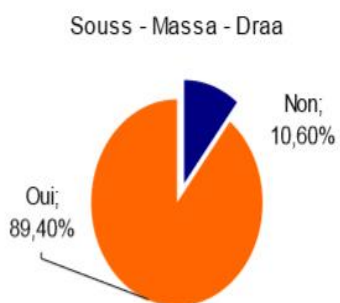
Rabat - Zemmour - Zaer



Satisfaction globale vis-à-vis de l'opération et la probabilité de recommander



La probabilité de recommander par région (suite)



الوثيقة رقم 11

لائحة الفنادق الموقعة مع المؤسسة

من أجل منح المنخرطين تخفيضات بأثمان تفضيلية

لائحة وبيانات الفنادق المدرجة ضمن الاتفاقيات وتوزيعها حسب المدن:

أكادير

المجموعة الفندقية	الفندق	التصنيف	الهاتف	الفاكس
أكور	إبيس	3*	048 23 42 -48	048 23 28 49
أكور	مركير الموحدين	4*	048 84 02 33	048 84 01 30
أكور	كوراليا كلوب القصبه	5*	048 84 01 36	048 84 08 93
كنزي	كنزي فرح	5*	048 82 12 12	048 82 34 35
فراموتيل	دين دور	VVT 1ere CAT	048 82 99 00	048 82 12 74
كنزي	كنزيأوربا	5*	048 82 12 12	048 82 34 35

الرباط

المجموعة الفندقية	الفندق	التصنيف	الهاتف	الفاكس
أكور	إبيس	3*	037 77 49 19/26	037 77 49 03
أكور	مركير شهرزاد الرباط	3*	0 37 72 22 26	0 37 72 45 27
أكور	سوفيتيل ديوان	4*	037 26 27 27	037 26 24 24
سمك	سياحة	4*	037 73 47 47	0 37 72 21 55
فراموتيل	أومليل	4*	0 37 68 34 34	0 37 68 65 57

مراكش

المجموعة الفندقية	الفندق	التصنيف	الهاتف	الفاكس
أكور	إبيس	3*	044 435929 à 35	0 44 43 59 36
أكور	سوفيتيل	4*	0 44 44 82 22	0 44 44 89 87
سمك	سياحة	4*	0 44 44 89 52	0 44 44 69 27
فراموتيل	الإدرسيين	4*	0 44 33 90 00	0 44 83 06 38
فراموتيل	شمس	4*	044 444813 à 17	0 44 44 05 47
كنزي	كنزي فرح	5*	0 44 44 47 00	0 44 44 87 30
أكور	كوراليا كلوب	vvt	0 44 32 91 67	0 44 32 90 85
كنزي	كلوب وازيس	vvt	044 303011 à 15	0 44 30 23 30

الفاكس	الهاتف	التصنيف	الفندق	المجموعة الفندقية
0 55 65 19 09	055 651902 à 07	3*	إبيس	أكور
0 55 62 11 25	0 55 93 11 28	*4	فوليبيليس	فراموتيل
0 55 69 01 36	0 55 69 40 35	4*	مولاي يعقوب	سوجاتور
0 55 69 01 36	0 55 69 01 35	4*	سيدي حرازم	سوكاتور
0 55 63 50 96	0 55 63 43 31	*5	سوفيتيل الجامعي	أكور
0 55 62 37 16	0 55 65 39 64	*5	جنان بلاس	سوجاتور

مكناس

الفاكس	الهاتف	التصنيف	الفندق	المجموعة الفندقية
0 55 40 42 42	0 55 40 41 41	3*	إبيس	أكور

الجديدة

الفاكس	الهاتف	التصنيف	الفندق	المجموعة الفندقية
0 23 35 34 73	0 23 35 41 41	5*	سوفيتيل روايال كولف	أكور

الصويرة

الفاكس	الهاتف	التصنيف	الفندق	المجموعة الفندقية
0 44 47 90 30	0 44 47 90 00	5*	سوفيتيل تالاسا موكادور	أكور

الدار البيضاء

الفاكس	الهاتف	التصنيف	الفندق	المجموعة الفندقية
0 22 40 07 99	0 22 40 19 84	3*	إبيس	أكور
0 22 27 04 88	0 22 22 05 05	4*	مركير الموحدين	أكور
0 22 31 65 14	0 22 31 12 12	4*	فرح	سمكد
0 22 22 33 23	022 26 89 36	4*	كنزي بسمة	كنزي
022 22 33 58	022 20 39 45			

طنجة

المجموعة الفندقية	الفندق	التصنيف	الهاتف	الفاكس
أكور	إبيس	3*	0 39 39 39 30	0 39 39 39 31
أكور	مركير الموحدين	4*	0 39 94 07 55	0 39 94 63 71

الفنيدق

المجموعة الفندقية	الفندق	التصنيف	الهاتف	الفاكس
أكور	إبيس	3*	0 39 67 77 77	0 39 67 70 77

وجدة

المجموعة الفندقية	الفندق	التصنيف	الهاتف	الفاكس
أكور	إبيس	3*	055 651902	0 55 65 19 09

خريبكة

المجموعة الفندقية	الفندق	التصنيف	الهاتف	الفاكس
سمك	إبيس	3*	023 56 23 50	023 56 10 40

آسفي

المجموعة الفندقية	الفندق	التصنيف	الهاتف	الفاكس
سمك	سمك	4*	0 44 46 42 99	0 44 46 45 73

القنيطرة

المجموعة الفندقية	الفندق	التصنيف	الهاتف	الفاكس
سمك	فرح	3*	0 37 37 30 30	0 37 37 19 26

ورزازات

المجموعة الفندقية	الفندق	التصنيف	الهاتف	الفاكس
فراموليل	كرم	4*	0 44 88 22 25	0 44 88 26 42
سوجاتور	أوتيل زات	4*	044 882521/58	0 44 882 558
كنزي	كنزي أزغور	4*	044 88 65 01-05	044 88 63 53

تزيت

المجموعة الفندقية	الفندق	التصنيف	الهاتف	الفاكس
كنزي	كنزي كردوس	4*	048 86 20 63 048 60 03 12	048 60 03 15

زاكورة

المجموعة الفندقية	الفندق	التصنيف	الهاتف	الفاكس
فراموتيل	رضا	4*	0 44 84 70 79	0 44 84 70 12

تطوان

المجموعة الفندقية	الفندق	التصنيف	الهاتف	الفاكس
أكور	سوفيتالالا سا	5*	0 39 97 12 34	0 39 97 12 35

الناظور

المجموعة الفندقية	الفندق	التصنيف	الهاتف	الفاكس
سوجاتور	ريف	4*	0 56 33 33 84	0 56 60 65 35

تنغير

المجموعة الفندقية	الفندق	التصنيف	الهاتف	الفاكس
كنزي	كنزي بو غافر	4*	044 83 32 00 044 83 3260	044 83 32 82

الراشيدية

المجموعة الفندقية	الفندق	التصنيف	الهاتف	الفاكس
كنزي	كنزي الريسوني	4*	055 57 25 84 055 57 21 86	055 57 25 85

لائحة المراجع

أولاً: الخطب والرسائل الملكية :

- - الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 30 يوليو 2011.
- - الخطاب الملكي ل 18 ماي 2005.
- - الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الأيام الدراسية حول التدبير الجمعي بتاريخ 14 فبراير 2002.
- - الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 30 يوليو 2011.
- - الخطاب الملكي الموجه للقوات المسلحة الملكية، بمناسبة الذكرى 52 على تأسيسها، الرباط بتاريخ 14 ماي 2008.
- - الخطاب الملكي بمناسبة ثورة الملك والشعب 20 غشت 2010.
- - الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى عيد العرش، بتاريخ 30 يوليو 2010.
- - الخطاب الملكي، بمراكش ، 3 يناير 2010.
- - خطاب جلاله الملك الموجه إلى الأمة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، بتطوان، بتاريخ 20 غشت 2008.
- - خطاب جلاله الملك إلى الأمة بمناسبة الذكرى التاسعة لعيد العرش، بفاس بتاريخ 30 يوليو 2008.
- - الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الأيام الدراسية حول التدبير الجمعي بتاريخ 14 فبراير 2002.

ثانياً - كتب ومؤلفات جماعية:

- أ شيلر هربرت، المتلاعبون بالعقول، ترجمة: عبد السلام رضوان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، ط 1، 1990.
- كتاب " البحث الاجتماعي " ل سوتيريوس سارنتاكوس، ترجمة شحدة فارح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت يناير 2017
- كتاب " تقويم البرامج والسياسات الاجتماعية، الأسس النظرية والمنهجية" ل غازي حسن الصوا ووليد عبد الله حماد، الصادر عن مركز البحوث، الإدارة العامة ، الرياض 2005 .
- أبراش ابراهيم، علم الاجتماع السياسي، القاهرة، مكتبة مبارك العامة، 1999.
- أبراش إبراهيم، تاريخ الفكر السياسي: من حكم الملوك الآلهة إلى نهاية عصر النهضة، دار بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 1999.
- إبراهيم سعد الدين، العمل الأهلي في مصر، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد (62)، دار الشروق، القاهرة، 1998.

- إبراهيم سعد الدين، النقابات العربية: سلسلة إنتاج ثقافة المجتمع المدني، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2008.
- أبو المعاطي علي ماهر، السياسة الاجتماعية، مكتبة زهراء الشرق: حلوان، ط 1، 2003.
- أبو المعاطي ماهر، الخدمة الاجتماعية وتحقيق السلام الاجتماعي في المجتمع المصري (الأهداف، المرتكزات، الآليات) ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2002.
- أحمد الحمداني قحطان، المدخل إلى العلوم السياسية، دار القافة والنشر والتوزيع: عمان، ط 1، 2012.
- أحمد فخري منيرة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، تقديم: إبراهيم سعد الدين، مركز ابن خلدون: القاهرة، 2009.
- أحمد مكرم نهاد، الحركات الاجتماعية ودورها في عملية الحراك الاجتماعي بالتطبيق على مصر، الأكاديمية العربية المفتوحة، كوبنهاغن، 2012.
- ألموند جابريل، بنجهام جي، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع: عمان، ط 1، 1997.
- أندرسون جيمس، السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان، ط 1، 1998.
- حافظ بدوي هناء، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث: الاسكندرية، ط 1، 2003.
- حسين الصوا غازي، وليد عبد الله حماد، تقويم البرامج والسياسات الاجتماعية (الأسس النظرية والمنهجية)، الرياض، معهد الإدارة، 2004.
- جسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني ن بيروت، ط 1، 2007.
- السروجي طلعت مصطفى، فؤاد حسين، التنمية الاجتماعية: في إطار المتغيرات الجديدة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي حلوان، 2003.
- إدريس الكراوي : " المغرب والمستقبل تأملات في الاقتصاد والمجتمع "، المطبعة غير مذكورة، الطبعة الأولى 1998.
- جمال شحاته حبيب ومريم إبراهيم حنا، الخدمة الاجتماعية المعاصرة، مطبعة المكتب الجامعي الحديث، طبعة 2011.
- حسن طارق : " الحالة الاجتماعية 2009-2010 (تقرير حول السياسات العمومية الاجتماعية بالمغرب)، منشورات المجلة المغربية للسياسات العمومية، عدد 2، سنة 2010، مطبعة طوب بريس- الرباط، طبعة 2010.
- حسن طارق : " المغرب الاجتماعي 2008/2009 تقرير سنوي شامل حول السياسات الاجتماعية، منشورات المجلة المغربية للسياسات العمومية، عدد 1، سنة 2009، مطبعة دار القلم، طبعة 2009.

- حسن طارق : " الحالة الاجتماعية 2010/2011 (تقرير حول السياسات العمومية الاجتماعية بالمغرب)، منشور بالمجلة المغربية للسياسات العمومية، تقرير رقم 4، سنة 2011.
- خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، المجلد السادس، نشر وزارة الدولة في الإعلام، الطبعة الثانية 1993/هـ 1414م.
- روبرت آل شنايدر و لورى ليستر، " دفاع الخدمة الإجتماعية "، مطبعة المكتب الجامعي الحديث، طبعة 2012.
- سامية محمد فهمي : " المشكلات الاجتماعية منظور الممارسة في الرعاية والخدمة الاجتماعية "، مطبعة دار المعرفة الجامعية، طبعة 1995.
- سعيد جعفري وآخرون : المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. مطبعة أومكراف الدار البيضاء، الطبعة الثانية 2007 .
- طارق اتلاني، " الموظف والمتقاعد ... أي تقاعد " المطبعة غير مذكورة، الطبعة الأولى: مارس 2006.
- عبد الحسن الحسيني : " التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا "، مطبعة الدرا العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى 2008/هـ 1429م.
- عبد الخالق محمد عفيفي، " طريقة تنظيم المجتمع – المنهجية والممارسة العملية "، مطبعة المكتب الجامعي الحديث، طبعة 2012.
- عبد الرحيم العطري، المغرب الاجتماعي خلال 2005، وجهة نظر، الطبعة الأولى 2006.
- عبد العزيز النويضي : " الأمم المتحدة والتنمية وحقوق الإنسان أوجه القصور والإصلاحات اللازمة "، منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الطبعة الأولى 1995/هـ 1416م.
- محمد حركات : " الاقتصاد السياسي والحكمة الشاملة "، مطبعة المعارف الجديدة – الرباط، الطبعة غير مذكورة.
- محمود عبد الفضيل : " سياسات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة العربية رؤية للمستقبل "، المطبعة والطبعة غير مذكورين.
- ميلاد حنا و محمد أحمد عجلان : " حاجة الإنسان العربي للإسكان والكساء "، المطبعة غير مذكورة، طبعة غير مذكورة.

ثالثا: الأطروحات والرسائل :

- أمينة المسعودي : " الوزراء في النظام السياسي المغربي (من حكومة 1955 إلى حكومة 1985)، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق اكدال، جامعة محمد الخامس الرباط.
- راح نعيمة : " السياسة الصحية بالمغرب "، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، جامعة الحسن الثاني، السنة الجامعية 2012/2013
- محمد البكوري : " الحكمة الجيدة والمجتمع المدني بالمغرب "، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط، جامعة محمد الخامس اكدال، السنة الجامعية 2013/2014.

- محمد الرضواني : " التنمية السياسية في المغرب : تشكيل السلطة التنفيذية وممارستها من سنة 1956 إلى سنة 2000 "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 2003/2004
- أحمد البستاني، حقوق الإنسان بالمغرب (دراسة مقارنة)، رسالة لنيل دبلوم السلك العالي، نوقشت بالمدرسة الوطنية للإدارة العمومية بالرباط، 1991/1992.
- أحمد مفيد، " الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنقابية بالمغرب الواقع والآفاق "، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، نوقشت بجامعة محمد الأول وجدة، السنة الجامعية، 2001/2002.
- الأنباري سناء : " دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية – جهة الرباط سلا زمور زعير نموذجاً - ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط، جامعة محمد الخامس أكدال، السنة الجامعية 2013/2014.
- بدر بن الحوزي، " الدور الإجتماعي للدولة ومنعطف النيوليبرالية – أثر الخيارات النيوليبرالية على السياسات الإجتماعية بالمغرب"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، نوقشت بجامعة القاضي عياض بكلية العلوم القانونية وز الاقتصادية والاجتماعية بمراكش، السنة الجامعية 2007/2008.
- خليل سعدي، " دور المجتمع المدني في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في العلوم السياسية والقانون الدستوري، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط أكدال، السنة الجامعية 2007-2008.
- رجاء زيتومي : "المجتمع المدني ودوره في تعزيز المشاركة السياسية في دستور 2011"، رسالة لنيل الماجستير في القانون العام، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، جامعة الحسن الثاني، السنة الجامعية 2012/2013.
- عبد الحفيظ تغموتي : " السياسة السكنية بالمغرب 1985-1995 "، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 1996/1997.
- منتصر هشام : " دور المجتمع المدني في التنمية البشرية "، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، جامعة محمد الخامس الرباط.

رابعاً: التقارير:

- التقرير المتعلق بأنشطة المؤسسة المزولة خلال سنة 2004.
- تقرير الأنشطة المتعلق بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2012.
- تقرير الأنشطة المتعلق بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين 2014-2015.
- تقرير الأنشطة لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2011
- تقرير الأنشطة لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2013.

- تقرير الأنشطة لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2013.
- تقرير الخمسينية، الطبعة الأولى.
- التقرير السنوي المتعلق بأنشطة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2009.
- التقرير السنوي للمؤسسة السالف الذكر لسنة 2006.
- التقرير السنوي لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2007.
- التقرير السنوي لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2010.
- تقرير الأنشطة لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2008.
- تقرير للمنسقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم سنة 2013.

خامسا : الدستور والظواهر والقوانين :

- دستور دستور 2011.
- الظهير الشريف رقم 1.01.197 الصادر في 11 من جمادى الأولى (فاتح أغسطس 2001) بتنفيذ القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين كما تم تغييره وتنظيمه بالقانون 09.05 و 03.10.

سادسا: المجالات :

- أمينة المسعودي : " حدود العمل الحكومي " ، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 86 ، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2000.
- الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، ملحمة وطنية بمنهج تشاركي، 13 مارس 2013 / 15 ماي 2014، منشورات الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.
- رضوان زهرو : " سياسات مستدامة " ، مجلة مسالك، عدد مزدوج 6 و5 / 2011.
- عبد الحي مودن : " الحداثة السياسية في المغرب " ، مجلة الثقافة المغربية، عدد 17، أكتوبر 2000.

سابعاً : الندوات :

- "عجز النمو الإقتصادي عن إحتواء التحولات الإجتماعية وبروز الأشكال الجديدة للفقر"، ندوة حول الحصيلة السوسولوجية والتغيرات الإجتماعية في المغرب، نظمت بالمعهد الجامعي للبحث العلمي بالرباط، يومي 14 و 15 يناير 2016.
- ندوة حول "السياسات الإجتماعية بالمغرب" ، نظمت بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين بالرباط، في 24 فبراير 2016.
- ندوة "حول السياسات الإجتماعية بالمغرب" ، نظمت بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين بالرباط، في 24 فبراير 2016.
- ندوة حول الحصيلة السوسولوجية والتغيرات الإجتماعية في المغرب، نظمت بالمعهد الجامعي للبحث العلمي بالرباط، يومي 14 و 15 يناير 2016.

ثامنا : اللقاءات :

- لقاء أجري مع السيد مدير الخدمات بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين، بتاريخ 10 أبريل 2016.
- لقاء مع مدير الدراسات والأبحاث الإستراتيجية بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين، في 16 أبريل 2016.
- مقابلة أجريت مع مدير المنخرطين بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين؛ يومه 21 أبريل 2016.

تاسعا : الجرائد :

- جريدة أخبار اليوم، العدد 1970، السبت – الأحد 2016/05-01/04-30.
- محمد الخضوري، مداخلة بإسم الفريق الإشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة ميزانية وزارة الصحة، جريدة الإتحاد الإشتراكي عدد 5522، 24 شتنبر 1998.

عاشرا : مراجع أخرى :

- تصريح الوزير الأول أمام مجلس النواب حول حصيلة العمل الحكومي.
- تقرير للمنسقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم سنة 2013.
- الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، ملحمة وطنية بمنهج تشاركي، 13 مارس 2013 / 15 ماي 2014، منشورات الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.
- دليل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم سنة 2010.
- القراءة النقدية للحصيلة الحكومية 2016/2012 المحضرة من طرف حزب الأصالة والمعاصرة.
- مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية 2000-2004 الجزء الأول.
- ميثاق القيم المتعلق بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين لسنة 2004.
- هويدا عدلي : "فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة انفاق للخدمات الاجتماعية"، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2005.

إحدى عشر: مواقع إلكترونية :

- <http://www.equipement.gov.ma/AR/Formation/Reglementation/Pages/Textes-regissant-la-FOSTP.aspx>
- [/http://www.fmj.ma/ar](http://www.fmj.ma/ar)
- <http://www.oujdacity.net/debat-article-72286-ar/%D>

- **GAELE BARON ET NICOLE MATYJASIK:** « l'évaluation des politiques publiques défi d' une société en tension »
- **MARIA ANGELS ROQUE:** “ la société civile du maroc l'émergence de nouveaux acteurs de development”
- **RICHARD ROSE** (ed), policy making in great britian, London, macm, fan, 1969
- **ROBERT EYESTO** ne,the htrcads of public policy, astudy in policy leadership, Indiana polics bobs, Merrill, 1977
- **RICHARD TITMUSS,** jsocial policy, anintroduction 357eorge allen and unwin, ltd, 1974
- **ALFRED J.KHAN,** the theory and practice of social planning, newyork, russel soge 1989
- Tome 4 (Auteur), **JEAN LECA ;** traité de science politique, Les Politiques publiques Relié 1 août 1985
- dictionnaire des politiques publiques, sous la direction de laurie boussaguet-sophie jaquot-pouline ravinet, 2006, presses de la Fondation nationale des sciences politiques
- **CROZIER MICHEL** Le phénomène bureaucratique, essai sur les tendances bureaucratiques des systèmes d'organisation modernes et sur leurs relations en France avec le système social et culturel, Paris, Editions du Seuil, 1963
- **MULLER** (pierre) et surel (yves),l'analyse des poltiques publiques ;paris,montchrestien coll «Clefs Politiques »,1998
- Le pouvoir périphérique : bureaucrates et notable dans le système politique français. Pierre Grémion. Éditions du Seuil, 1976.

-
- **THOENIG (JEAN CLAUDE)** l'analyse des politiques publiques, traité de science politique tome 4, paris, puf 1985
 - le Dictionnaire des politiques publiques, op. cit.,
 - **KESSLER (Marie-Christine), LASCOUMES (Pierre), SETBON (Michel) et THOENIG (JEAN CLAUDE)** : Evaluation des politiques publiques, Paris, l'HARMATTAN, Collection « logiques politiques » 1998.
 - **PERRET (BERNARD)**, l'Evaluation des politiques publiques, paris, la découverte, collection « Repères » 2001.

الفهرس

3.....	مقدمة:
19.....	* القسم الأول: الانتقال من الحماية الاجتماعية المحدودة التغطية إلى السياسات الاجتماعية بالمغرب
21.....	▪ الفصل الأول: السياسات الاجتماعية بالمغرب (الفاعلون، الاسس والاهداف)
24.....	المبحث الأول: المؤسسة الملكية كفاعل رئيسي في مجال السياسات الاجتماعية
24.....	الفقرة الأولى: الخطب الملكية والمسألة الاجتماعية
29.....	الفقرة الثانية: الهندسة الملكية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية: التأسيس للسياسات الاجتماعية
35.....	المبحث الثاني: دور مؤسسة الحكومة في السياسات الاجتماعية بالمغرب
35.....	الفقرة الأولى: الحكومة والسياسات الاجتماعية
43.....	الفقرة الثانية: الحكومة فتعل ثانوي في السياسات الاجتماعية
49.....	الفصل الثاني: السياسات الاجتماعية السوسيو مهنية بالمغرب
50.....	المبحث الأول: وظائف السياسة الاجتماعية والمؤسسات الفاعلة فيها
50.....	الفقرة الأولى: وظائف السياسة الاجتماعية
53.....	الفقرة الثانية: المشاكل الاجتماعية والمؤسسات الفاعلة
57.....	المبحث الثاني: ميلاد مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين وتكوينها
58.....	الفقرة الأولى: نشأة المؤسسة والهدف من إحداثها
60.....	الفقرة الثانية: تنظيم وهيكل المؤسسة
65.....	* القسم الثاني: مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين: نموذج لحالة في السياسات الاجتماعية السوسيو مهنية
67.....	* الفصل الأول: تشخيص وتقييم عمل مؤسسة محمد السادس

68.....	المبحث الأول : الوضع قبل وبعد إنشاء المؤسسة
68.....	الفقرة الأولى : النتائج الأولية لدراسة إستقصائية ميدانية لإنشاء المؤسسة
71.....	الفقرة الثانية : تطور خدمات المؤسسة خلال ستة عشر سنة
82.....	المبحث الثاني : خدمات المؤسسة وحصيلتها المالية
82.....	الفقرة الأولى : تحليل وتشخيص مناخ وخدمات المؤسسة
91.....	الفقرة الثانية : الحصيلة المالية للمؤسسة لسنة 2013
95.....	■ الفصل الثاني : انجازاتها وتحولاتها
96.....	المبحث الأول : دراسة مقارنة للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة
96.....	الفقرة الأولى : المؤسسة المحمدية للأعمال الإجتماعية لقضاة وموظفي العدل
104.....	الفقرة الثانية : مؤسسة الأعمال الإجتماعية للأشغال العمومية
108.....	المبحث الثاني : تقييم النتائج : قياس فعالية المخرجات والتأثيرات
108.....	الفقرة الأولى : معايير تقدير مدى نجاح البرامج : مقارنة المسؤولين عن المؤسسة
112.....	الفقرة الثانية : تحليل لأراء المنخرطين وقياس درجة رضاهم عن الخدمات المقدمة من المؤسسة
126	الخاتمة
129.....	ملاحق
350.....	لائحة المراجع
358	الفهرس